افتتاحية العدد

أيها القارىء الكريم،

يصادف صدور العدد الثامن والثلاثين من مجلتك (اللسان العربي) انعقاد مؤتمر التعريب السابع باستضافة كريمة من دولة السودان المتطلع. وستصدر أعماله على حدة في القريب إن شاء الله. ويذكرنا انقضاء ثلث قرن من الزمان بجيل جديد من الباحثين واللغويين والمهتمين، يأخذ اليوم راية الطليعة في التنقيب، والجد والبحث، ولعل البعض منهم لا يتبين بالوضوح الكافي ما يعنيه «مؤتمر التعريب». لذلك نستسمحك فنخصص فقرة للتعريف بهذا المؤتمر وما حققه وما يؤمل من مستقبله، لتظل مسيرة البحث العلمي اللغوي الهادف مسيرة، خلقها وضع اليد في اليد، وهدفها خدمة اللغة العربية متنا ومعجما، وأملها أن يكون لهذه اللغة قول فصل في ماجدّ من علوم هي وليدة عصر ميزته أن كلّ يوم فيه هو أبو علم، له من الجدة والحداثة ما يمكن أن نسميه بإبداعية العلوم أو العلوم الإبداع.

إذاً «مؤتمر التعريب»، لقاء علمي يعقد مرة كل ثلاث سنوات على الأقل، في إحدى الدول العربية، لمناقشة البحوث اللغوية والنظر في قضايا اللغة العربية وما يدعو إليه التطور العلمي والحضاري في مجال المصطلح، ولكن وبالخصوص، لمناقشة مشروعات المعجمات المعروضة على المؤتمر قصد تحصينها بالمنهج العلمي الذي يجعلها قمينة باسم «المصطلح الموحد» الذي يُؤمّل فيه أن يكون معتمد الدروس في الجامعة والبحث العلمي، ويقترب في نفس الوقت من الشمولية النسبية في حدها الأقصى. ولذلك جرت العادة بأن يشارك في أعمال مؤتمر التعريب، كل من ممثلي حكومات الدول العربية، والمجامع اللغوية، والجامعات العربية، واتحاديهما، والاتحاد العلمي العربي، والمنظمات والهيئات العلمية المعنية بالموضوعات اللغوية والمعجمية المعروضة على المؤتمر، بالإضافة إلى معدي المشروعات، وبعض العلماء والخبراء المشهود لهم في ميدان المصطلح موضوع اللقاء.

وتصدر عن المؤتمر قرارات وتوصيات تُبلغ كافة الدول العربية والهيئات والمؤسسات العلمية المعنية. وقد انعقد أول مؤتمر، وهو المؤتمر التأسيسي، في مدينة الرباط، في المدة مابين 3 و7 أبريل سنة 1961، وقرر أن يكون مكتب تنسيق التعريب في المملكة المغربية، «مكتباً دائماً، الغاية من وجوده تنسيق جهود الدول العربية في ميدان التعريب». وبعدها عقد مؤتمر التعريب الثاني في الجزائر عام 1973، والثالث في طرابلس، ليبيا، عام 1977، فالمؤتمر الرابع في طنجة بالمغرب 1981 ثم المؤتمر الخامس في عمان بالأردن، عام 1985 والسادس في الرباط، عام 1988، وأخيراً المؤتمر السابع في الخرطوم بالسودان، عام 1994.

كانت ثمرات المؤتمرات من الثاني إلى الخامس، ثلاثين معجماً، أدمج المكتب بعضها فصارت على النحو التالي : اللسانيات، والفيزياء العامة والنووية، والرياضيات والفلك، والكيمياء العامة، والأحياء (النبات والحيوان)، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والتجارة والمحاسبة، والصحة وجسم الإنسان، والجيولوجيا، والتعليم التقني والمهني (نجارة، كهرباء، بناء، طباعة) والبترول، والحاسبات الإلكترونية.

أما معجمات المؤتمر السادس فكانت : معجم مصطلحات الآثار والتاريخ، والموسيقى، والجغرافيا، والاقتصاد، والقانون. وتتمثل معجمات المؤتمر السابع في معجم الزلازل، والسياحة، والطاقات المتجددة، والبيئة.

وتجدر الإشارة إلى أن المكتب كان يقدم، إلى هذه المؤتمرات، مع هذه المعجمات التي أعدّها بنفسه، مشروعات معجمية أخرى كان يساهم فيها بالحظ الأوفر بالتعاون مع مؤسسات عربية مختصة (انظر العدد 34 من مجلة اللسان العربي).

أيها القارىء الكريم. يتطلع المكتب دوما إلى ماهو أحسن، خصوصاً وأنه يشعر بأن لهذه المهمة التي يتحملها خطورتها الكبرى في مجالها وأهدافها، لذلك فقد سرنا على خطى السلف الصالح ممن تحمل مسؤولية تسيير هذا المكتب، وآمنا بأن إعادة النظر في المنهج المتبع، والتوجه إلى المرشد الناصح، واعتبار المرحلة الراهنة تجربة تحتاج إلى تنقيح، هو السبيل الأمثل لبلوغ الهدف. فنهجنا في إعداد المشروعات المعجمية نهجاً يختلف عن سابقه، فبدل أن يُعد مشروع الورقة الأولى خبيرٌ في الموضوع المقصود، كما كان سابقاً، أصبحنا نتوجه إلى مؤسسة جامعية مختصة، تتدارس وإياها الموضوع برمته، ونهيىء لها كل ما أعدته المجامع اللغوية والجهات المختصة من مصطلح أو «مكتوب» أو مؤلف في المجال المطلوب، ثم تختار هي مجموعة من الخبراء العاملين فيها أو المتعاونين معها، ممن لهم باع، لغة وعلماً، فتعد المشروع تبعا لمنهج هو خلاصة توصيات وقرارات مؤتمرات التعريب السابقة، والندوات المتخصصة في مناهج المصطلح وصناعة المعاجم. ونعرض ما انتهت إليه هاتيك المؤسسات على ندوة يعد لها المكتب مع مجمع من المجامع اللغوية، بعد أن نكون قد وزعنا نسخ المشروع على خبراء وعلماء ومؤسسات جامعية مشهود لها في الموضوع. ونحرص جميعاً على أن يكون الوطن العربي كله ممثلاً في هؤلاء الخبراء وتلك المؤسسات، لتكون نتائج دراساتهم وملاحظاتهم مادة أساسية يستفاد منها أثناء الندوة التي يشارك فيها أعضاء المجامع اللغوية أو من يماثلهم.

يلتزم المكتب بتنفيذ كل ماجاء في هذه الندوة قبل أن يعرض المشروع على مؤتمر التعريب. وهكذا عقد المكتب ندوة دراسة مشروعات مؤتمر التعريب السابع تحت قبة اتحاد المجامع في رحاب مجمع اللغة العربية في القاهرة ما بين 1/30 و1-1993/2/4، ودرست هذه الندوة المشروعات المعجمية التي يستقدم بها المكتب إلى المؤتمر وهي في : الطاقات المتجددة، والسياحة، والزلازل، والبيئة.

وعلى هذا المنوال عقدنا ندوة دراسة مشروعات المؤتمر الثامن باستضافة كريمة من مجمع اللغة العربية بدمشق بتاريخ 19-25 نوفمبر 1994. وتدارست الندوة مشروعات : الفنون التشكيلية، والاستشعار عن بعد، وعلوم المياه، والتقنيات التربوية، وعلوم الإعلام.

وبصدور هذا العدد الذي بين يديك، نكون أيضا قد أنهينا إعداد مشروعات مؤتمر التعريب التاسع، وهي : مصطلحات الهندسة الميكانيكية، والأرصاد الجوية، وعلوم البحار، والمعلوماتية، وستقدم هذه المشروعات إلى ندوة مجمعية بنفس الطريقة التي ألمعنا إليها.

هكذا أيها القارىء الكريم، نكون قد أعددنا بالمنهج المذكور في حين من الدهر، بلغ أربع سنوات، ثلاثة عشر معجماً هي معجمات المؤتمر السابع والثامن والتاسع، وسينعقد المؤتمران الأخيران في أقرب وقت إن شاء الله.

والجدير بالذكر، أن هذه الأعمال، لا تمثل إلا جزءاً من الخطة الثانية التي وضعها المكتب نصب عينيه، وهي الخطة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2000، وفيها تنجز، معجمات في الأساسيات العلمية لمجمل المعارف الإنسانية، تبعا للتصنيف الدولي المعروف، إعداداً للخطة الثالثة، وهي التي تبدأ بحول الله سنة 2000، ونامل أن تهيأ فيها معجمات التفريعات العلمية الدقيقة، مع العودة إلى الرصيد الموحد المتجمع والصادر لمراجعته وإعادة ترتيبه وتصنيفه ليصدر علوماً على حدة، مع إمكانية جمعها في معجم علمي جامع شامل في مشروع أطلقنا عليه : «استكمال المواصفات المعجمية الخاصة بالمعجمات الموحدة الصادرة عن المكتب».

عزيزي القارىء، هذه هي الكلمة التي أحببنا أن نصدر بها العدد الثامن والثلاثين من مجلتك اللسان العربي، لنعرف جيل البحاثة الناشىء بهذه المؤسسة اللغوية المجاهدة، ولنحمل إليك أنت أيضاً من جهودنا تذكيراً بثمرات المسيرة التي رافقتنا فيها وشملتنا بالعطف والدعوات، وإلماعا بقائمة المعجمات التي صدرت من مكتب تنسيق التعريب، وتذكيراً أيضاً بأن المعجم كيفما كان، فهو من عمل مجموعة مهما اتسع علمها فقد يغرب عنها الكثير، وتذكيراً أخيراً بأن المعجم أي معجم، هو نقص في طبيعته بوصفه يبقى جامداً بعد أن تلفظه المطبعة، في حين أن اللغة والإبداعات العلمية والأدبية، فيض زاخر متحرك لا يقر له قرار. وأنت، أيها القارىء الكريم، أملنا، فأنت الناقد وأنت الباحث وأنت المذكر وأنت الناصح. وباختصار، نريدك أن تكون مصدرنا لما يأتي ومُراجعنا فيما مضى. نريدك أن تكون أنت صاحب اللغة والمهتم بقضاياها، فقضية اللغة هي قضية كل الناس وهم صانعوها، وهم المتصرفون فيها، وهم المحتاجون إلى الغائب منها. ولذلك، فأنت المسؤول عن المعجم، وأنت راعيه، وأنت الذي تُفتينا فيما نصنعه في طبعة نعيدها أو أخرى تستعجلنا في إعادتها.

وأخيراً،

فإن العدد الذي بين يديك اليوم ، مثله مثل إخوانه، يريد أن يشركك في أمر قضايا اللغة العربية منهجاً وتفكيراً واستقراءاً وطاقة لغوية، وحالات مرضية أيضاً، ويثير معك قضايا الرموز الصوتية، وتناسق المعاني والألفاظ، والتطابق بين الفعل وفاعله في مآل اللغة. بل ويعود بك إلى أصول العربية وعلاقتها بأخواتها السامية، ويقف بك عند إحدى هذه الأخوات في واقعها الحالي بعد طول أمد. ويخصص العدد قسماً مهماً لقضايا المعجم والمصطلح والتعريب والترجمة، تحليلاً ومراجعة ونقداً عميقاً يعتمد على المثل ويتحدث بالصراحة. وتجد في هذا العدد أيضاً مصطلحات لمسميات علمية حديثة نضعها بين يديك لتبدي الرأي فيها. ولم ينس العدد تراثنا العربي الغني، فهو حاضر في مدارسه اللغوية العربية قديمها وحديثها، وفي نظريات علمائها مشرقا ومغربا.

ويساهم القسم الأجنبي ببحوث تضع اللغة العربية في مستوى المقارنة الصوتية والدلالية أو مناقشتها باعتبارها منطلقاً لازدواجية ذاتية أو اتجاها معجمياً، دون نسيان الفكر السيبويهي النحوي المتمثل في «الكتاب».

هذه الموضوعات على تنوعها، أسباب أخرى نريد أن تكون حبل مودة يجمع بيننا، ومنبر صراحة كلمته الحق ومبتغاه الحق. وحباً في أن يكون حديثنا متواتراً، وحبله موصولا، فإن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم باركت، مشكورة، اقتراحنا صُدور عددين من مجلة اللسان العربي سنوياً بدل واحد، فإليها جزيل الشكر وإليها منكم ومنا كبير الاحترام والتقدير. ومن الله نرجو العون وبه نستعين.

رئيس التحرير

د. أحمد شحلان

أبحاث ودراسات لغوية

العـربيـة
طـرق تفكيـر ومناهـج بحث

د. محيي الدين عبد الرحمان رمضان
جامعة اليرموك ــ كلية الآداب

لكل لغة حظ من التفكير ومناهج البحث، لكن اللغات متباينة في سمة التفكير وأساليب البحث التي تتضمنها ذخائر نصوصها وتراث أجيالها من عباقرتها ومصلحيها ورجالاتها ذوي الخطر فيها الذين تقدموا بأشياء جديدة، أثرت في توجه الأمة وتقدمها. وليس هذا بخاف على أحد اليوم في ما تراه العين من آثار مادية تملأ الدنيا في كل مكان، يكمن وراءه خصائص اللغة ومناهج تقريرها التربوية.

ومعلوم أن اللغة أصوات، وأن[1] الفكر تردد القلب بالنظر والتدبر لطلب المعاني، لكن الغرض منها خدمة المتكلمين بها أداء عن حاجاتهم، ولا حد لتلك الحاجات حتى تشتمل على الحياة مبدأها ومنتهاها، بله الأبد والأزل، ذلك لأن الإنسان إنما اتصلت أسباب وجوده بهذين الحدين، لكن الغاية من الفكر ترتيب أمور في الذهن يتوصل بها إلى مطلوب يكون علما أو ظنا.

وما مدى الصلة بين اللغة والفكر ؟ ليس همي أن أجيب عن هذا السؤال، لأن الصلة بينهما لا تنكر[2] : «فاللغة أم التفكير، وما كان للمعرفة أن تأتي إلى حيز الوجود من دون اللغة». ولا سبيل إلى الفكر وآثاره دون اللغة[3] ف «إذا أردنا أن نفهم الفكر والنتاج الفكري، فالواجب أن ندرس اللغة».[4] «وقد استطاعت الأبحاث اللغويـة أن تقرر أن الفرد يكتسب من اللغة طرق التفكير الشائعة في المجتمع الذي نما فيه، وأن اكتساب اللغة اكتساب بالضرورة لطرق التفكير».

وليست هذه الفكرة بجديدة. فقد ذكر ابن جني أن الفكر لا يتبين إلاّ بالعبارة عنه[5]. ثم إنه فرق بين القول والكلام مع أنهما جميعا لغة، لأن ما أدى عن معنى تام فهو كلام : أي هو فكر، وجعل الكلام متمثلا في جنس الجمل التوأم، ولا يكون الكلام إلا للجمل[6].

وأمر ذلك عند أئمة الفكر في هذا العصر لا ينفك عن صلة اللغة بالفكر، بل يجعلونها متمثلة في الأخذ بالمنطق[7] «فمن خلال الأنشطة المشتركة التي تمارسها الجماعات سويا، تنمو وسيلة الاتصال التي نطلق عليها إسم اللغة، والتي تنحصر مهمتها الأساسية في أن تتيح للناس العمل من أجل هدف مشترك. فالفكرة الأساسية فيها هي فكرة الاتفاق وهذه الفكرة ذاتها يمكن أن ينظر إليها بالمثل، على أنها نقطة بداية المنطق».

معلوم أن لكل شعب من شعوب الأرض طائفة من الأمثال والحكم يتوارثها الأجيال جيلا بعد آخر. تجري بها الألسن ويأخذ بها الناس في معاملاتهم وتصرفاتهم. وتنشأ في كل جيل أمثال وحكم إما جديدة وإما معادة بصياغة مختلفة، وللعربية حظ من

ذلك وافر. والبحث في الأمثال والحكم نثرا وشعرا يؤدي إلى نتائج من أحكام الفكر وقوانينه في النص نفسه فضلا عن مضمونه الغني بحقائق التجارب. وهو جانب تلتقي عليه شعوب وأمم.

بل إن في طائفة من أبواب النحو وقوانينه وأصوله الكبيرة من الأسر اللغوية المتقاربة والمتباعدة تشابها بله تماثلا لا يدفع. فالأبجدية، وإن اختلفت في لغة عن أخرى في عدة أصوات، فهي في أصلها الأول واحدة. ولذا فإن الباحثين في اللغة اليوم، منذ عظم الاهتمام بعلم اللغة، يحاولون أن يجدوا قوانين عامة يرجع إليها في كل مجموعة من اللغات أو قل في لغات بني البشر جميعا.

ولا محيص للفكر، إذا أريد تقدمه والانتفاع به، من أن يتم باللغة. وكلما كانت اللغة ذات خصائص مميزة في أصواتها ومفرداتها وتراكيبها ودلالتها أمكنت المتكلمين بها من مرادهم في استعمالها. وكل المصلحين إنما أدوا عما جاؤا به من أفكار ومبادىء باللغة. وكذلك كانت رسالة الأنبياء عليهم السلام، قال سبحانه[8] : ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾. وقال عز من قائل[9] : ﴿فإنّما يسّرناه بلسانك لِتبشر به المتقين وتُنذرَبه قوما لُدّا﴾. وقال سبحانه[10] : ﴿فإنّما يسّرناه بلسانك لعلهم يتذكرون﴾.

وكذلك ما جاء به الفلاسفة وأرباب الدعوات من قبل ومن بعد. فلا مناص من أن اللغة تؤدي عن الفكر وما فيه من أحكام ومذاهب وآراء على أن لتلك اللغة التي يستعملها الفكر سمة تتفق وخصائص الفكر نفسه حتى يتم الافهام بدقة، وينص على :[11] «الاحتراز عن استعمال ألفاظ مشتركة أو مجازية، لأن الاشتراك مخل بفهم المعنى المراد»، إذ لا شبهة فيه إذا تناول تحديد المصطلحات والتعريفات والمفاهيم. وميدان ذلك الفلسفة والمنطق والعلوم البحتة. فإذا كان في الميدان علوم أخرى اختلفت الحاجة إلى استعمال اللغة، لأن أنواع المعرفة تحتاج إلى تناول جديد يتفق معها. «واللغة في كل حال كائن حي، يخضع للتطور والتغيير»[12]. وكلما استعملها المنشئون بهذه الصفة كانت لغة متميزة بالحيوية والقدرة.

وبقدر ما يصر أهل المنطق أن يكون التعبير باللغة دقيقا محددا، فإنهم يرون في ألفاظها علامات، كما يرون أنها تخدع وتوهم ويذهبون إلى أن ترك الحرية للمنشئين في استخدام اللغة لما يريدون من المعاني التي يرغبون الإفهام بها تضليل. ويقررون أيضا أن إخضاع المنشئين للمعجم وتقييد حريتهم يعني موت اللغة والتفكير معا[13]. و لا شك في ذلك إلا أن تفهم على إطلاقها، لأن فهمها كذلك يعني اطراح ما جاء عن الأوائل ونفيس التراث. وهذا ما لم تفعله الأمم، ولا تقبل به إلا في مرحلة مضت دعيت فيه إلى نبذ فكر ثبت بطلانه، وصح بالبرهان والحجة غيره. ذلك بالقياس إلى العقائد والمبادىء الكبيرة، لكنه بالقياس إلى ما دونه من فكر فهو قابل للأخذ والرد، وهو ما يتصل بميادين الحياة الأخرى، التي تختلف وتتغير بين حين وآخر. ومثل هذا الاختلاف في أصناف التفكير اقتضى أن يختلف التعبير باللغة، وأن يقع اللبس والتباين ولا سيما إذا اختلفت اللغات وتباينت البيئات والمجتمعات وتباعد الزمن.

ويمكنني أن أقول إن جانبا من هذا يتضمنه فكر العقائد والمبادىء. وهو يتمثل في تجدد الاجتهاد والاستنباط، ونشأة الفرق والأحزاب. وكثير من هذا يحتاجه المجتمع الإنساني كي يمضي قدما في كل ميادين الحياة. وفي ما يلي توضيح لهذه الفكرة، يقول برتراند رسل في ذكره للنظرية التعليمية[14]: «وهذا مثال لظاهرة عامة في نمو المصطلحات الكلامية، ذلك لأن اللغة العادية هي مستمرة أجزاء متناثرة من

التأملات الفلسفية الموروثة من الماضي».

وتمتاز العربية من غيرها في هذا أن بها كتابا مقدسا ختم الكتب المنزلة بما جاء فيه من العقائد والأحكام والأفكار والتشريعات. ولم يزل نصه دون أن يلحقه أي تغيير منذ نزل، فضلا عن أنه يتلى غضا كما أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم. وسوف يبقى هكذا بحفظ الله جل وعز[15] : ﴿إِنَّا نَحنُ نَزَّلنا الذِّكْرَ وإنّا له لَحَافِظون﴾ زد على ذلك أنه معجز بلغته. وهذا جانب مهم جدا، لأن لغته، وهي لغة القوم تعد مثالا لهم يهتدون به في كلامهم وإنشائهم، وهو ما كان، ويتمثل في تراث تباهي العربية به، لا يقتصر على من له صلة بموضوعات البيان بل يشمل كل الموضوعات حتى العلوم البحتة. فإن عناية العلماء جميعا باللغة واستعمالها تناولت كل شيء. وهذا ما دعا الباحثين إلى أن يقولوا إن كل ما كتب في العربية إنما كان خدمة للقرآن الكريم.

وهذه الحقيقة تقتضي أن يكون المتكلمون بهذه اللغة ذوي حظ من الفكر وطرائقه وأساليب البحث ومناهجه، لأن لغتهم متأثرة بالكتاب العزيز، فكرا ولغة، وفي ما يأتي من توضيح لما نحن فيه بيان لذلك.

وأظهر ما يمكن الوقوف عليه من الفكر في العربية والعلل التي أقامها أهل النحو والصرف واللغة. فقد وصفها ابن جني بقوله[16] : «أعلم أن علل النحويين، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه» فقرب علل النحو من علل المتكلمين، وإحالة المعتل على الحس يجعل الأمر موافقا لأهل الفكر والباحثين فيه. ويميز ذلك كله بداهة العقل والطبيعة والحس ولا يستغني الفكر عن هذين الأصلين في بحثه وتحليله لمادة بحثه.

واللغة بكل أصنافها حروفا وألفاظا وتراكيب نتيجة فكر شامل لم يفته، شيء من ذلك[17] : «أن واضع اللغة لما أراد صوغها، وتركيب أحوالها هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفاصيلها، وعلم أنه لا بد من رفض ما شنع تألفه منه نحو : هع، وقج، وكق، فنفاه عن نفسه، ولم يمرره بشيء من لفظه، وعلم أيضا أن ما طال وأمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها، وهو الثلاثي».

وجملة العلل بصنفيها اللفظية والمعنوية كليات تكشف عن غاية موضع اللفظ وصيغته ولفظه وأحرفه ومدلوله ومعناه. وهو ما وضحه أحد عباقرة العربية، هو عبد القاهر الجرجاني، بقوله[18] : «ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل» وبقوله[19] : «وأوضح من هذا كله وهو أن هذا النظم الذي يتواصفه البلغاء وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله، صنعة يستعان عليها بالفكرة لا محالة، وإذا كانت مما يستعان عليه بالفكرة ويستخرج بالروية الذي تلبس به فكرك من بين المعاني والألفاظ فهو الذي تحدث فيه صنعتك وتقع فيه صياغتك ونظمك وتصويرك». وبقوله[20] : «لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير معناه، ولا أن تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك». وبتلخيصه لذلك كله بقوله[21] : «أعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها».

إن تعليل ارتفاع المبتدأ بالابتداء لا يبعد كثيرا عما ينظر فيه أهل الفكر من حيث ما هو ثابت. وارتفاع الخبر به وبالمبتدأ أظهر في تعليل المحدث

بالحادث. وليست العلل الأخر في ارتفاع المبتدأ والخبر ببعيدة أيضا. ومسألة العامل في العربية مثل اللون لا ينفك عما هو فيه. فلا بد منه في كل لفظ تحرك بأية حركة وإن كان مبنيا. فالعبارة عما ليس عاملا تعليل لكل ما كان من هذا الصنف. ف (ما) حرف نفي لا عمل له في قولنا : ما قرأت، وإذا سكت عن ذكر ما هو مبني فلأنه لا عمل له. وقل ذلك في العربية. والمستثنى إذا استوفت عبارته أركانها وكان الفعل أو ما قام مقامه مثبتا وجب فيه النصب، وناصبه لا بد أن يكون عاملا تقدم أو ناب عنه لفظ آخر. ومن أمثلة قول ابن ميادة[22] :

وما الشعرُ إلاّ شعرُ قيسٍ وخِندِفٍ

وقولِ سِواهمْ كُلفةٌ وتملُّحُ

ف (ما) أخت ليس عامل، و(إلا) عامل آخر في المستثنى، و(سواهم) عامل في الضمير الذي اتصل به. وبهذه العوامل تعين مراد الشاعر في فكرته، وهي قيمة الشعر وقائله.

وقوله أيضا في امتناع لقاء من يحب[23] :

وذِكرى حبيبٍ لا تواتيك دارُه

مدى الدهر إلاّ أن يرى عند مَهجعِ

فالعامل (لا تواتيك) و(إلا) استثناء للقاء كاذب، وما وراء ذلك من مراد في مثل هذا المعنى اللطيف.

وقول ابن الدمينة أشبه بذلك[24] :

وهل حُرِّمتْ تلك المياهُ على فتىً

سِواي وهل خِيضَت بِرَنْقٍ ثِمالُها

فالعامل المسبوق باستفهام وضح أي حال بلغت بالشاعر. و(سوى) عامل استثناء أضيف إلى ياء المتكلم أتى على غاية المراد.

ومذهب الفراء، ومن تابعه فيه، أن النصب يكون بـ (إن) والرفع يكون ب (لا) من لفظ (إلا) تأصيل لعله دائرة. والعامل في كل حال لا بد أن يكون سابقا على معموله. وهذه فكرة جليلة تمثل أصلا في الفكر والتفكير عامة. وهي في النحو العربي توضيح للعقل البشري الذي استمسك به العرب ولا سيما بعد الإسلام. أما قبله فقد كانت فيهم طائفة ذكرهم الكتاب العزيز بقوله[25] : ﴿وقولوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر﴾ حتى الوثنيون منهم إنما يتابعون غيرهم بمثل عقلهم وتفكيرهم، وإن كانت معبوداتهم حجرا وخشبا، ذلك لأن اعتقادهم تجاوزها إلى معبود آخر، لا تراه أعينهم. فقد جاء ذكرهم في النص الكريم قوله[26] : ﴿ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾ وبالرغم من ذلك فإن تفكير هذين الصنفين لا يبعد عما يفعله المفكرون لأنهم يقدرون أصلا لبداية الخلق.

وفي نص الخبر التالي هذا الجانب من الموضوع، قال ابن جني[27] : «وسألت يوما أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي، التميمي، تميم جوثة، فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال : أقول ضربت أخاك. فأدرته على الرفع. فأبى وقال : لا أقول : أخوك أبدا. قلت : فكيف تقول : ضربني أخوك، فرفع. فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدا ؟ فقال : أيش هذا ! اختلفت جهتا الكلام». ولا معنى لهذا إلا أن مراعاة اللفظ ونظامه وأصواته مناسب للفكر والمعاني التي في نفس المتكلم وذهنه. وتفسير ذلك من كلام ابن جني قوله[28] : «فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته من الإعراب، عن ميزة، وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيما».

ومما هو ظاهر موضوعات الأساليب نحو : الاستفهام والنداء والشرط والقسم والاختصاص والإغراء والتحذير، فإن فيها غاية للمراد من الكلام وتجنبا لكثرة اللفظ الذي ربما أمل وأدخل على السامع إرباكا واضطرابا. ففي السؤال : من زاركم ؟ اختصار للسؤال عن كل أحد يمكن أن يزور المسؤولين، وربما

كانوا أكثر من ثلاثة .أو يحتمل أن يكونوا عدة جماعات، فالسائل عندئذ مضطر إلى أن يذكر زيارة هؤلاء جميعا. وربما فاته ذكر غيرهم. ومراد ابن ميادة بالاستفهام أبعد من دلالته اللفظية قوله[29] :

هل ينطِق الربعُ بالعلياء غيّرَه

سافي الرياحِ ومُستَنٌّ له طنُبُ

وسؤاله أيضا عن الزمن الذي مضى على إقامة المرأة التي يذكرها يفيد به غير المتبادر[30] :

ألَم ترَ أن الصادريةَ جاوَرَت

لياليَ بالمَمْدور غير كثير

ومثل ذلك القسم فإن في نصه ما يغني عن ذكر كل ما يحتمل ذكره ليثبت المسؤول أو المتهم أو المتحدث كل ما ذكره، ويحتمل أن يذكره غيره، ما فعله أو يفعله في الحال أو في المستقبل. ففي حلف ابن الدمينة بتكرار المقسم به على ما كان قوله[31] :

فوالله ربِّ البيتِ لا تجدينني

تطلّبتُ قَطْعَ الحَبْلِ مِنكم عن عمْدِ

وهذا الصنف من الجواب غاية في إرادة معنى بذاته.

وكذلك قسم ابن ميادة على ما به من هوى وحيرة قوله[32] :

فوالله ما أدري أيغلبُني الهوى

إذا جَدّ جدُّ البَيْنِ أم أنا غالبُهْ

وقسمه على سعيه في البحث عن المرأة التي ابتعدت قوله[33] :

لعَمري لئن أمسيتِ يا أمَّ جحْدرٍ

نأيتِ فقد أبليت في طلبٍ عُذْرا

ومثل ذلك الشرط وما فيه من تقييد طرفي فكرتين إحداهما مسببة عن الأخرى كما في قول الشاعر :

مَن يفعل الخيرَ لا يَعدَم جَوازيَه

لا يذهَبُ العُرفُ بين اللهِ والنّاسِ

وصيغة الشرط بكل أصنافها تتضمن استدلالا لقضية كما يقول أهل المنطق. فأي أمر ينعقد عليه الشرط يلزم عن طرفين جاء التسليم بهما. ففي البيت السابق أمران أحدهما فعل الخير على إطلاقه، والثواب عليه في كل حال. والثاني مشتمل على الخير من كل طرف، واتساع هذا الثواب زمنا. وهذه الفكرة إنما تقوم عليها أغلب العقائد، ذلك لأن فعل الشر ينبغي أن يقابل الخير في الحساب. ولهذا فقد جاء في الذكر الحكيم قوله[34] : ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره. ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره﴾. ومثل هذه القضية يستفاد منها عدة أنواع من الاستدلال[35].

وقول ابن ميادة غاية في تقرير حقيقة يضبطها أسلوب الشرط[36] :

فإن أستطِع أغلِب وإن يَغلِب الهَوى

فمثلُ الذي لا قيتُ يغلبُ صاحبَهْ

فجواب الشرط الثاني لا غاية بعده في إصابة المعنى.

ومثله قول ابن الدُمينة في طلب معنى وإن طرقه الشعراء من قبل[37] :

وإذا عتبتِ عليّ بتّ كأنني

بالليل مستحر الفؤاد سليمُ

ونحو ذلك أسلوب الاستثناء. فإن الحكم فيه قضية يمكن أن توصف بأية صفة تفرد الحكم أي القضية من غيرها من القضايا. وفي الشواهد التالية توضيح لهذا الجانب من هذا الأسلوب، قال جل وعز[38] : ﴿والعَصْرِ، إنّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ، إلاّ الذين آمنُوا وعَمِلوا الصّالحات وتواصَوا بالحق وتَواصوا بالصّبْر﴾. فالخُسران حكم شامل، لا يخرج منه أحد من بني البشر جميعا، لكن (إلاّ) في النص الكريم أخرجت صنفا منهم لهم صفات مبينة. ونحو ذلك قوله تعالى[39] : ﴿فلمّا فَصَل طالوتُ بالجُنودِ قال إن اللّه مُبْتليكُم بنَهر فَمَنْ شَرب منه فليس مِنّي ومَنْ لم يَطْعَمْه فإنّه منّي إلاّ مَن اغتَرَف غُرْفة بيَدِه

فَشَرِبوا منه إلاّ قليلا منهم..﴾. فالاستثناء في الموضعين يمثل صنفا من القضايا في المنطق التي ينضبط بها الفكر. وهذا في العقيدة بمكان عظيم، لأنه صادر عمن بيده الأمر كله، كما هو ثابت عند من اعتقد بوجود الله تعالى. ولا يُعقل أن يكون الميزان في محاسبة الناس الذين بلغتهم الدعوة والأمر بما تضمنته الآيةَ السابقة غير ذلك[40].

ومنه قول ابن الدُمَيْنة في تقدير حالة وقف عندها المبدعون[41] :

هل الحُبُّ إلاّ زَفْرةٌ بعدَ زَفْرةٍ
وحَرٌّ على الأحشاءِ ليس له بَرْدُ

فهو استثناء مقطوع ناقص يفيد أن الشيء هو نفس الشيء.

وكذلك قول مِسكين الدارِمي يُثبت قاعدة[42] :

ولا تأمن الخُلاّن إلاّ أقلّهم
عليك إذا كانت صداقتهم مَكْرا

ولا شيء من الكلام إلاّ وهو منعقد على ما يفيد مراد صاحبه. فإن في استعمال أي لفظ فيه إنما يكون لجزء من المعنى الذي اشتمل عليه. فـ «إن» في موضعها من الكلام[43] : «إنما يحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف وعقب قلب على نفي ما ثبت أو إثبات ما تنفي ولذلك تراها تزداد حسنا إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله في الظن وبشيء قد جرت غليه عادة الناس بخلافه كقول أبي نواس :

عليك باليأسِ مِن الناسِ
إنّ غنى النفس في اليأسِ

فقد ترى حسنَ موقعها، وكيف قبول النفس لها، وليس ذلك إلا لأن الغالب على الناس أنهم لا يحملون أنفسهم على اليأس ولا يدعون الرجاء والطمع، ولا يعترف كل أحد ولا يسلم أن الغنى في اليأس، فلما كان كذلك الموضع موضع فقر إلى التأكيد، فلذلك كان من حسنها ما ترى». ومثل أُحرف الزيادة أو أي صنف من الكلام الذي يؤتى به في موضع منه، ففي استعمال حرف وإرادة معنى ما يخفى حينا قوله جل وعز[44] : ﴿قُل إنّما حرَّمَ رَبّي الفواحشَ ما ظَهر منها وما بَطَن﴾ وقوله تعالى[45] : ﴿إنّما حرَّمَ عليكم المَيْتةَ والدَّم﴾ فإن (ما) في الموضع كافة. وعلى ذلك اختيار أبي علي في الشيرازيات للآية الأولى أن المعنى : ما حرم ربي إلاّ الفواحش. واختيار الزُجاج للآية الثانية أن المعنى : ما حرم عليك إلا الميتة. واحتج الجُرْجاني لذلك بقول الفَرَزْدق :

أنا الذائدُ الحامِي الذِمارَ وإنّما
يُدافع عن أحسابِهم أنا أوْ مِثْلي

فإذا كان الكلام موجبا لم يتجه، لأنه لا يقال : يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي.

ويقال : أدافع وأقاتل. فالمعنى : ما يدافع إلاّ أنا. ولذا جعل الضمير منفصلا كما يجعل في النفي إذا سبقته (إلاّ) مراعاة للمعنى[46].

ولا شيء من كلام الناس، إذا اختلف لفظه ونظمه واتفقت معانيه أو تقاربت، يمكن قبوله على أنه مثل غيره. ذلك لأن للفظ بنفسه، ولصيغته في موضعه من الكلام، ولدلالته ذلك جميعه ما يختلف معه الكلام وجهاته[47] : «وإذا ثبت الفرق بين الشيئين في مواضع كثيرة وظهر الأمر بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه وجب أن تقضي بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان آخر وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر كما هو العبرة في حمل الخفي على الجلي». وحسبي أن أشير على من رغب في تبين هذا مع وضوحه أن يراجع ما جاء في تفسير سورة «الكافرون»، لأن في لفظها اشتباها على من لم يقف على مثل ذلك من النص العزيز وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وإن في متابعة علل النحو والصرف واللغة، والعرض لأمثلة من النص العزيز والحديث الشريف وكلام العلماء على قيم ذلك لغة وأسلوبا تبيانا للمراد من هذا البحث. وهو ما في العربية من صيغ فكر وطرق تفكير[48]: «ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر منه أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم، في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلا له أو مفعولا أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا وما شاكل ذلك».

ويلحق اللغة في هذا ضعف واضطراب بسبب من المتكلمين بها لأنك[49] «ترى الناس كأنه قضي عليهم أن يكونوا في هذا الذي نحن بصدده على التقليد البحت وعلى التوهم والتخيل. وإطلاق اللفظ من غير معرفة بالمعنى قد صار ذاك الدأب والديدن واستحكم الداء منه الاستحكام الشديد».

وطلب الفكر في اللغة بعد ذلك بحسب مستوى الكلام والمتكلمين لا خلاف في ذلك. ومعاييره في العربية إنما تتمثل في وجوه النحو وقوانينه وأحكامه. وإليه اجتهاد المجتهدين، ومذاهب المشرعين، وشرح الشارحين للنصوص، وتقدير واضعي الأنظمة والأحكام.

وأما البحث ومناهجه فيها فبيانه في ما يلي من الموضوع. وأول ما يتبين هذا الجانب في الإحصاء والتقسيم والمصطلح. فليس من بحث ولا منهج فيه إلا بمثل ذلك، وما يمكن أن يتبعه ويجري مجراه. ففي ما جمعه أهل اللغة مما يتصل بلهجة قبيلة أو بما يتصل بموضوع كالإبل أو صفات النساء أو خصائص اللغة، وهذا كثير جدا، تشتمل عليه المعجمات ومجاميع الشعر وغيرها من الكلام ففي ذلك مادة البحث الأولى.

وأبرز بحث جمع بين الفكر والمنهج أصل اللغة. فقد بحث فيه علماء من كل أمم الحضارة كالصين واليونان والرومان والهنود والعرب، حتى كان مطلع القرن العشرين، إذ وجد علماء اللغة أن البحث فيه لا يؤدي إلى نتيجة حاسمة. وفي النص العزيز عدة آيات تشير إلى الموضوع في سياقات مختلفة. لكنها تشتمل على الفكرة وتقتضي بحثها، وبعضها ينتهي إلى غاية ما نزل القرآن له، وهو قوله جل وعز[50]: ﴿ومِن آياتِه خلْقُ السماواتِ والأرضِ واختلافُ ألسِنتِكم وألوانِكم﴾

وفي اختلاف العلماء في الاصطلاح والتفسير ميدان متسع لتجدد البحث واختلاف طرائقه. وهذا واضح في جميع علوم اللغة. ثم تجري محاولة توحيد المصطلح اجتهادا لتعدد الاستعمال واتساع ميدانه.

واختلاف المذاهب في علم من علوم اللغة يوجب كثرة الاصطلاح وتعدده. وهو ما يدعو إلى تعدد المعجمات واختلافها حتى تستولي على شتى ميادين استعمال اللغة.

وهذا الجانب لا يكون كذلك إلا بعد نشاط الفكر وحيوية المشتغلين باللغة وعلومها وفنونها. ففي محاولة طه حسين من البحث في أصول الأدب الجاهلي، وفي ما خرج به على الناس حمَلَ الباحثين على تقويم محاولته. وكانت النتيجة أن أُلِّفت عدة أبحاث في الموضوع نفسه وفي ما يقاربه. وكذلك كان تأليف أول مَنْ ألَّف في المشترك اللغوي والتضاد. ولم يزل مثل ذلك حتى زمان الناس هذا. وتختلف القيم والنتائج في كل ظاهرة، وتختلف المذاهبُ فيه، لكن حيوية اللغة ومرانتها تحول أن يبلغ الباحثون والدارسون إلى غاية من ذلك.

وقل مثل ذلك في الاشتقاق وما جاء به ابن جِنّي ومِن قَبله ابن دُريد ومن أتى بعدهما، وما نشأ

من أوزان تتسع لمعان لم تعرف من قبل. وإنما اختلاف مجامع اللغة العربية في عصرنا امتداد لما كان بين سابقيهم من أهل اللغة وعلومها.

وهكذا الأمر اليوم من البحث في اللغة عامة.

وليس اختلاف مناحي البحث وتشعبها واتساع المجال فيها إلاّ نتيجة غنى الظواهر اللغوية ومضامين النصوص بما يحتاج إلى مراجعة وتجديد نظر وتناول. بل إن اختلاف الباحثين قديما وحديثا إنّما يبعث على البحث والحدة فيه، ومِن ثَمَّ فإن المناهج تتعدد وتكثر، ولا نهاية لذلك طالما أن أهل اللغة ينتفعون بلغتهم ويجدون فيها ذخيرة تحفظ لها وللأجيال المتتابعة صلتها بالحياة الغنية والسؤدد بين الأمم[51].

⋘ ⋘ ⋘ ⋘

الاستقراء، المنهجية العلمية والبحث اللساني العربي الحديث

بقلم : الدكتور ياسر سليمان
جامعة ادنبرة اسكتلندا

1) مقدمة :

يقول الأستاذ الفاسي الفهري في كتابه القيم «اللسانيات واللغة العربية : نماذج تركيبية دلالية» معلقا على وضع البحث اللساني العربي ما يلي :

«ومن أزمات البحث اللساني العربي ادعاء العلمية أو المنهجية. وهذه الظاهرة تأخذ أشكالا متعددة، من تصور خاطيء للافتراضات العلمية، إلى تصور خاطيء لما يعتبر تطبيقا لنظرية ما ... الخ».

وللتمثيل على ما يرمي إليه، يشير الفاسي الفهري إلى بعض المواقف والآراء التي تبناها وعبر عنها تمام حسان في مؤلفاته عبر على ما يزيد على ثلاثة عقود (نفس المرجع، ص 58) :

«فتمام حسان مثلا، شأنه شأن الوصفيين، يرفض العلية ونظرية العامل، والاعراب التقديري، وعددا من الأصول والمفاهيم الموجودة في التراث، ويرفض الخروج من شيء ملاحظ إلى شيء مجرد، بدعوى أن هذه الأشياء، في نظره، ليست من العلم، وإن العلم يجب أن يكتفي بالملاحظة الخارجية، والتساؤل عن الكيف، ولا يتعدى ذلك إلى التساؤل عن علة وجود الظاهر».

ليس هدفنا هنا أن نقيم الدليل أو نعطي الحجة لمجمل ما يقوله الأستاذ الفاسي الفهري في الآراء اللغوية المختلفة للأستاذ الرائد تمام حسان. فنحن نترك هذه المهمة للفاسي الفهري الذي يجعل من آراء تشومسكي (Chomsky) اللغوية ركيزة ينطلق منها في تقييمه لآراء تمام حسان، وفي دراسته للغة العربية تركيبيا ودلاليا. إن هدفنا هنا هو رفد الاتجاه الذي اختطه الفاسي الفهري، والقائل بضرورة العودة إلى الأصول المنهجية التي يقوم عليها البحث اللساني العربي، إذا ما أردنا الكشف عن مدى علمية هذا البحث. وسنحاول استجلاء هذا الاتجاه بالتركيز على «أزمة» منهجية من أزمات البحث اللساني العربي والمتمثلة في اعتبار الاستقراء صفة أساسية لا بد من توافرها في الدراسات اللغوية، قديمها وحديثها، كشرط لوسمها بالعلمية، وذلك انطلاقا من الاعتقاد القائل بأن الاستقراء منهج العلم بلا منازع. وهذا الاتجاه نراه متمثلا في تقييم الدراسات النحوية العربية القديمة في بحث الدكتور عادل سلمان «الاستقراء في النحو» الذي يصرح به أن النحاة العرب اعتمدوا «المنهج الاستقرائي في وضعهم أصول النحو العربي وقواعده، وهو منهج قويم يعتمد على تتبع كلام العرب في منابعه الأصلية، وتسجيل القوانين النحوية

التي يخضع لها نظام العربية في تراكيبها المختلفة» (ص 142).

وبالرغم من تركيزنا بالدرجة الأولى على الأرضية التحتية للمنهج اللغوي عند تمام حسان، إلا أنا سنشير إلى منهج غيره من أساتذة البحث اللساني العربي الذي يعتد بهم، كالاستاذ صبحي الصالح مثلا الذي اشتهر كتابه **دراسات في فقه اللغة** شهرة واسعة. أما سبب تركيزنا على تمام حسان فنابع من اعتقاد هذا الباحث أن الاستقراء صفة جوهرية من صفات العلوم، بما فيها العلوم اللغوية، ومن إصراره على ضرورة اتخاذ هذا الاتجاه منهجا يتبعه البحث اللساني العربي إذا ما أريد له الاتسام بالعلمية والرقي إلى مصاف العلوم التي لا يعتور علميتها أدنى شك. فقد دعا تمام حسان إلى هذا المنهج في كتابه **اللغة بين المعيارية والوصفية**، المنشور في الخمسينات من هذا القرن، ومن ثم في كتابه **الأصول** الذي نشر في الثمانينات، الأمر الذي يوضح اتساق المؤلف في موقفه على مدى ربع قرن أو يزيد، وذلك بالرغم من التغيير الجذري الذي مرت به الدراسات اللغوية في الغرب في كافة المجالات. أما السبب الآخر لتركيزنا على تمام حسان فينبثق من الدور الرائد والقيادي الذي لعبه هذا الباحث في بعث روح الدراسات اللسانية عند كثير من اللغويين العرب على مدى ربع قرن أو يزيد. فقد تتلمذ على يديه كثير من هؤلاء، مستفيدين أيما استفادة من دوره الطليعي في محاولة تقليص الهوة التي كانت، ومازالت، تقوم بين البحث اللساني العربي المعاصر والدراسات اللغوية الحديثة في الغرب. فإذا ما زاوجنا بين السببين الآنفي الذكر، تبينت لنا معالم الدور الفعال الذي لعبه الدكتور تمام حسان في تشكيل الأرضية المنهجية التي يرتكز عليها البحث اللساني العربي.

2) الاستقراء والمنهجية العلمية في البحث اللساني العربي

كنا قد أشرنا للأستاذ صبحي الصالح في مقدمة هذا البحث. فالأستاذ صبحي الصالح من أهم الداعين إلى اعتماد الاستقراء قاعدة للبحث اللساني في مجال فقه اللغة، وذلك لاتصاف الاستقراء بالمنهجية العلمية في رأيه. يقول الأستاذ صبحي الصالح في كتابه **دراسات في فقه اللغة** ما يلي (ص 35) :

«لقد بات لزاما علينا تجديد البحث في فقه اللغة، فليس يعنينا أن نتقصى أصل اللغة الغامض المجهول، وليس علينا أن نعلل كل صوت لغوي أو رمز دلالي على وجه الحكمة كيف وقع، وبأي لغة ينطق، بل يعنينا أن نتابع التطور اللغوي كيف حدث، بعد إحصائه واستقرائه وملاحظته ومقارنة بعض مظاهره ببعض، وعلينا أن نبدأ بجمع ما يمكننا من المعلومات عن اللغات الإنسانية المختلفة لنخرج أخيرا بالسنن العامة والقوانين الثابتة في علم اللغة العام، وفي ضوئها خصائص لغتنا المدروسة بطريقة وصفية استقرائية، كصنيعنا هنا في فقه اللغة العربية».

والاستقراء في رأي صبحي الصالح ليس غريبا على الدراسات اللغوية العربية، فقد ارتضاه العرب الأوائل منهجا في بحثهم اللغوي على حد قوله (ص 26) :

«لقد انتهى فقهاء اللغة اليوم إلى أن وظيفة اللغوي هي «وصف الحقائق لا فرض القواعد»، وتلك وظيفة لم يفهمها أحد على حقيقتها مثلما فهمها وطبقها سلفنا الصالح من علمائنا الأولين، إذ انشأوا في فجر الاسلام يجمعون اللغة ورواياتها، ويمحصون نصوصها كل التمحيص، ويخضعونها لطرائق الاستقراء، ليخرجوا منها بما يسمونه ــ سنن العرب في كلامهاــ».

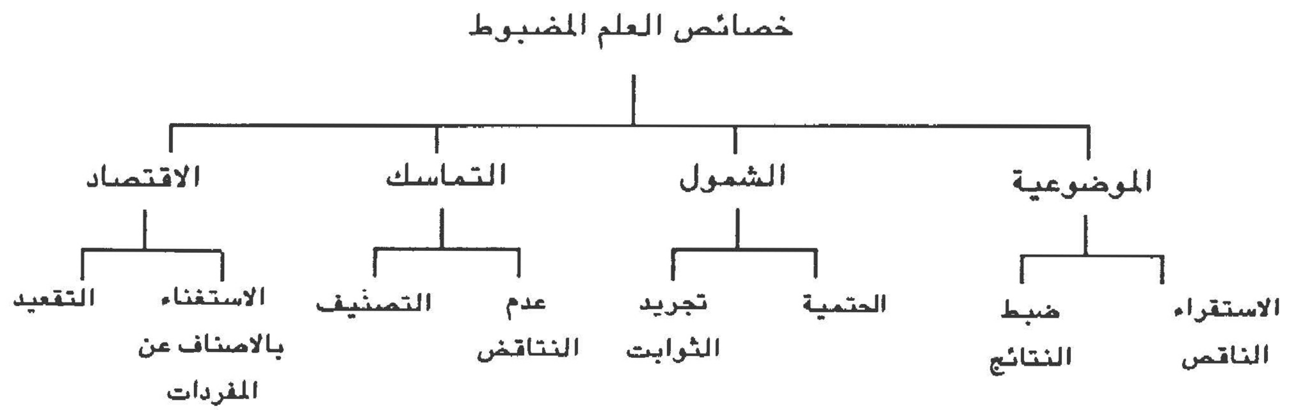
إلا أن هذا المنهج سرعان ما تقهقر وتراجع عندما حل محله القياس اللغوي (ص 26-27) :

«يمكننا القول إذن : أن منهج فقه اللغة عند العرب بدأ وصفيا استقرائيا، تقرر فيه الوقائع في ضوء النصوص، لا تفرض على أحد ولا يقضى بها على أحد. ولكن هذا المنهج السليم سرعان ما انحرف واعتوره الضعف منذ أن استبدل العرب القواعد بالحقائق، والمعايير بالوقائع، والالزام المتسلط بالوصف الدقيق الأمين...».

موقف صبحي الصالح هذا مبني على مقولة أساسية تربط بين المنهجية العلمية والاستقراء في الدراسات اللغوية ربطا وثيقا لا تنفك عراه. ولهذه المقولة أبعاد أخرى، أولها القول بتلازم الوصفية والاستقراء وثانيها التأكيد على التحام المعيارية بالقياس. ونحن نرى هذين البعدين بوضوح في كتاب تمام حسان **اللغة بين المعيارية والوصفية**، وإن كنا سنركز على البعد الأول هنا وذلك لعلاقته الصميمة بلب موضوع هذه الدراسة. يقول تمام حسان في هذا الكتاب (ص 166) :

«وإن الاستقراء والتقسيم والاصطلاح والتقعيد لا يكون إلا بعد جمع المادة التي تجري ملاحظتها... وإننا إذا رجعنا إلى تاريخ الدراسات اللغوية العربية لم نجدها تحيد كثيرا عن هذا الطريق إلا فيما يختص ببعض الغلطات المنهجية الخاصة. أما جمع المادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها، ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشركة بين المفردات، فقد تم كله على نحو يثير الإعجاب، وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظل أثره ملحوظا أبد الدهر».

فتمام حسان يتفق مع صبحي الصالح في اعتبار الاستقراء، ومن ثم المنهجية العلمية، صفتين مترادفتين، بل متحدتين، من صفات الدرس اللغوي العربي في مراحله الأولى قبل تفشي القياس والمعيارية. ويعود تمام حسان إلى هذا الموضوع متناولا إياه بالبحث المستوفي في كتابه **الأصول** الذي يقدم فيه دراسة لإبيستيمولوجية الفكر اللغوي العربي في مجالات النحو وفقه اللغة والبلاغة. والركيزة الأساسية التي يبني عليها تمام حسان نتائجه في كتابه هذا هي الفرق بين ما يسميه «العلم المضبوط» و«العلم غير المضبوط» أو بين «الصناعة» و«المعرفة» على التوالي. وللعلم المضبوط في رأي تمام حسان خصائص محددة يبينها الشكل الآتي (نفس المرجع، ص12) :



شكل رقم (1)

إن أول ما يسترعي انتباهنا في هذا الشكل هو قصر مفهوم الاستقراء في «العلم المضبوط» على «الاستقراء الناقص» الذي يحدده تمام حسان بقوله : «والمقصود [بالاستقراء الناقص] إجراء الملاحظة على نموذج مختار من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها والاكتفاء بالقليل عن الكثير» (**الأصول** ص 13). ويختلف هذا النوع من الاستقراء عن الاستقراء التام الذي يعتبره تمام حسان صفة من صفات «العلم غير المضبوط». فالاستقراء التام كما يشرحه تمام حسان هو «العد والإحصاء كما يحدث عند تعداد سكان البلاد، أو عند إحصاء الكلمات الدخيلة في اللغة» (نفس المرجع والصفحة). وثاني ما يسترعي انتباهنا في شكل رقم(1) هو الدمج بين شقين من خصائص العلم : الشق الأول يتعلق بالمسار أو المنهج الذي ينبغي أن يتبعه العلم المضبوط، والثاني في السمات أو الشروط التي يجب أن تتوافر في النتائج التي يتم الحصول عليها بتطبيق هذا المنهج. ويمثل الشكل التالي هذين الشقين :

خصائص العلم المضبوط

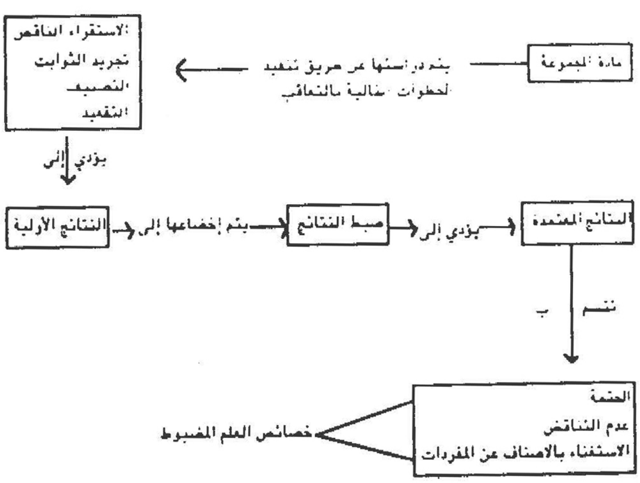
الموضوعية		الشمول		التماسك		الاقتصاد	
منهجية	نتائجية	منهجية	نتائجية	منهجية	نتائجية	منهجية	نتائجية
. الاستقراء الناقص . ضبط النتائج	- -	تجريد الثوابت	الحتمية	التصنيف	عدم التناقض	التقعيد	الاستغناء بالاصناف عن المفردات

شكل رقم (2)

لو محصنا النظر في هذا الشكل لتبين لنا بسهولة إمكانية ترتيب الخصائص المنهجية للعلم المضبوط على شكل خطوات منظمة تتبع الواحدة منها الأخرى بالتسلسل التالي :

الاستقراء الناقص ← تجريد الثوابت ← التصنيف ← التقعيد ← ضبط النتائج

إن هذا التصور لمسار منهج العلم المضبوط، بما في ذلك الدراسات اللغوية، لا يختلف من حيث الجوهر عن المسار الذي دعا إليه تمام حسان في كتابه **اللغة بين المعيارية والوصفية** حيث يقول (ص 166) بأن «الاستقراء والتقسيم والاصطلاح والتقعيد لا يكون إلا بعد جمع المادة التي تجري ملاحظتها». ولعله من المفيد قبل متابعة منهجية العلم هذه في الصفحات اللاحقة، أن نطرح تصورا شاملا لطبيعة البحث اللساني عند تمام حسان معتمدين على ما ورد في هذا المجال في كتابه **الأصول واللغة بين المعيارية والوصفية** (شكل رقم 3).



(شكل رقم 3)

لنعد الآن إلى منهجية العلم المضبوط عند تمام حسان، محاولين إلقاء مزيد من الضوء عليها بمقارنتها مع منهجية العلم الطبيعي كما يعرضها لنا الدكتور فؤاد زكريا في كتابه **التفكير العلمي**. ففي الفصل الأول من هذا الكتاب يرصد المؤلف خطوات المنهج العلمي في ميادين العلم الطبيعي المختلفة على النحو التالي :

- «يبدأ المنهج العلمي بمرحلة ملاحظة منظمة للظواهر الطبيعية التي يراد بحثها» (ص 13).
- «وتأتي بعد الملاحظة مرحلة التجريب، حيث توضع الظواهر في ظروف يمكن التحكم فيها، من تنويع هذه الظروف كلما أمكن» (ص 33).
- «وفي كثير من الحالات، يلجأ العلم بعد الوصول إلى النظرية العامة، إلى الاستنباط العقلي : إذ يتخذ من النظرية نقطة ارتكاز أو مقدمة أولى، ويستخلص منها بأساليب منطقية ما يمكن أن يترتب عليها من نتائج. وبعد ذلك يقوم مرة أخرى بإجراء تجارب من نوع جديد، لكي يتحقق من أن هذه النتائج التي استخلصها بالعقل والاستنباط صحيحة. فإذا ماأثبتت التجارب صحة تلك النتائج كانت المقدمات التي ارتكز عليها صحيحة، أما إذا كذبتها، فإنه يعيد النظر في مقدماته، وقد يرفضها كليا أو يصححها عن طريق إدماجها في مبدأ عام» (ص 33-34).

يمكننا تمثيل هذا التصور لمنهجية العلم الطبيعي على الشكل التالي :

ظواهر طبيعية ←── ملاحظة منظمة
──← تجريب ──← نظرية ──←
استنباط عقلي ──← نتائج--←تحقق من الصحة

شكل رقم (4)

تتمثل منهجية العلم عند تمام حسان (شكل 3) مع نظيرتها عند فؤاد زكريا (شكل 4) في اعتبار «المادة الخام»، سواء كانت أحداث لغوية أم ظواهر طبيعية، نقطة البداية في البحث العلمي. كما تتفق هاتان المنهجيتان في النص على تعاقب خطوات البحث العلمي بشكل متسلسل، لاتسبق خطوة فيها خطوة أخرى، خاصة عند تمام حسان. أما الاتجاه الذي تسير فيه المنهجيتان فهو الانتقال من الخاص، أو ما يسميه تمام حسان «المفردات»، إلى العام، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن العام عند تمام حسان هو **القاعدة** بينما هو **النظرية** عند فؤاد زكريا.

والنظرية بطبيعة الحال تختلف عن القاعدة من حيث كونها أكثر تجريدا واتساعا، لدرجة لا يمكن معها وصف النظرية على أنها مجرد مجموعة من القواعد. ولعل مرد هذا الاختلاف بين تمام حسان وفؤاد زكريا، هو أن الأول لا يعتبر **التفسير** هدفا من أهداف العلم، بل نراه يصر في مؤلفاته على وجوب التزام **الوصف** كهدف للعلم لا يتعداه، خوفا من الانجراف في تيار الغيبيات. وللتمثيل على موقفه هذا نقتطف ما يلي من كتابه **اللغة بين المعيارية والوصفية** (ص 44) :

«إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعني أولا وآخرا بالإجابة عن «كيف» تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن «لماذا» تتم هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين، وتفسير الإرادة، والحكمة الإلهية والبحث عن في وجود الظواهر».

ويرتبط بهذا الاختلاف اختلاف آخر : فبينما يعترف فؤاد زكريا بالدور الذي يلعبه الاستنباط العقلي في ميدان العلوم الطبيعية، ينتفي هذا الدور في ميدان العلم المضبوط، بما في ذلك البحث اللساني، عند تمام حسان. والسبب في غياب الاستنباط عند تمام حسان هو التزامه بالوصف، ورفضه للتفسير، كهدف من أهداف العلم المضبوط، وذلك خوفا من فتح الباب على مصراعيه للمعيارية التي فتكت في

جسم البحث اللساني العربي في مراحله المتأخرة على الخصوص، كما فتكت في الدراسات اللغوية في الغرب حتى مطلع هذا القرن.

بالرغم من اتفاقنا مع تمام حسان في رفضه للمعيارية في الدرس اللغوي العربي ؛ إلا أنا نخالفه الرأي في أمرين هامين : الأول، إصراره على إلغاء التفسير كهدف للعلم يتعدى حدود الوصف، والثاني إسقاطه الاستنباط من منهجية العلم المضبوط. نحن في هذا نتفق مع الفاسي الفهري الذي بدأنا بحثنا بالإشارة إليه. كما ونتفق مع تشومسكي ومؤيديه الذين يعتبرون التفسير والاستنباط لبنات أساسية لا يمكن أن يتم البحث اللساني بدونها. فالتفسير لا يؤدي بالضرورة إلى الانزلاق في هوة الغيبيات. وبالمثل لا يؤدي الاستنباط ضرورة إلى دخول المعيارية في البحث اللساني. وبالاضافة إلى هذا لم نجد حتى الآن بين فلاسفة العلم من يرفض التفسير والاستنباط رفضا تاما في ميدان العلوم المضبوطة، وعلى رأسها طبعا العلوم الطبيعية.

3 الاستقراء والدراسات اللغوية في الغرب

ساد الاستقراء في الدراسات اللغوية في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، في النصف الأول من هذا القرن. وكان بلومفيلد (Bloomfield) أول من دشن دعائم الاستقراء بصورة أكيدة في البحث اللساني الحديث. فنراه يقول في كتابه **اللغة** (Language) ما ترجمته (ص : 20) : «تعتبر التعميمات الاستقرائية التعميمات الوحيدة ذات الشأن» في الدراسات اللغوية. وتبعه في هذا الخط تلاميذه عامة، بمن فيهم هارس (Harris) وهوكيت (Hockett). فقد أكد هذا الأخير في كتابه **مساق في اللغويات الحديثة** (A Course in Modern linguistics) ضرورة اتباع الاستقراء منهجا في الدراسات اللسانية الحديثة. فالدراسات اللسانية عند أتباع بلومفيلد تمر بمراحل تشبه تلك التي ينص عليها تمام حسان في كتابه الأصول، ألا وهي الملاحظة، فالتجريد، فالتصنيف، فالتقعيد وأخيرا التحقق من الصحة. والاستقراء كما نراه متمثلا في مدرسة بلومفيلد وأتباعه، المسماة أحيانا بالوصفية يشتمل هذه المراحل أو الخطوات جميعا.

ومن اللغويين الغربيين الذين يتخذون الاستقراء منهجا لهم في بحوثهم اللسانية اللغوي الأمريكي المشهور بايك (Pike) صاحب النظرية التاجميمية (Tagmemics) الذي يؤكد على ضرورة اتباع الملاحظة والتجريد والتصنيف والتقعيد بصفتها خطوات تحكم مسار البحث اللغوي السليم. وقد شرح والتركوك (Walter Cook) الأساس الاستقرائي الذي تقوم عليه هذه النظرية منهجيا في مطلع كتابه **مقدمة في التحليل التاجميمي** (Introduction to Tagmemic Analysis) ولهذه النظرية أتباع كثيرون في أمريكا الشمالية.

أما في بريطانيا، فيبدو الاستقراء واضحا عند فيرث (Firth)وعند هاليدي (Halliday)، خاصة في المراحل الأولى لنظرية هذا الأخير. وقد شرح دكسون (Dixon) في كتابه **العلوم اللغوية والمنطق** (Linguistic Science and Logic) الأساس المنهجي لنظرية هاليدي كما يلي (ص : 11-12) :

«نقول إن المادة الخام للعلم هي الملاحظات المفردة [المفردات عند تمام حسان]. وعندما يلاحظ العالم وجود نمط مشترك يربط بين كل مجموعة من المفردات، يبدأ بمقارنة هذه الأنماط بعضها البعض وباكتشاف درجة التلازم بينها. أما النظرية فيتم الحصول عليها بتعميم يتم إجراؤه على الأنماط المتلازمة. ولذا يمكن اعتبار النظرية على أنها تجريد مستمد من مجموعة المفردات».

لا بد قبل الانتقال إلى الجزء التالي من هذه الدراسة من توضيح اختلاف اصطلاحي بين اللغويين الغربيين وتمام حسان. فاللغويون الغربيون يستعملون اصطلاح الاستقراء للتدليل على كافة الخطوات المنهجية للبحث اللساني عندهم، ابتداء بالملاحظة وانتهاء بالقاعدة أو النظرية. إن هذا الخلاف لا يمس بأي شكل من الأشكال الأرضية الاستقرائية المشتركة التي يقف عليها تمام حسان والوصفيون الغربيون على اختلاف مذاهبهم، هذا وإن كنا نفضل استعمال اصطلاح الاستقراء على النمط اللغوي الغربي لاتفاق هذا الاستعمال مع الممارسة الثابتة في فلسفة العلم.

4) الاستقراء : نظرية نقدية

لو نظرنا إلى الاستقراء نظرة فاحصة لتبين لنا أن هذا المنهج عرضة لانتقادات كثيرة من جوانب مختلفة. فليس صحيحا أن الباحثين في مجالات العلوم المختلفة، الطبيعية منها والإنسانية، حتى أولئك الذين يجاهرون باعتمادهم على الاستقراء، يتبعون خطوات هذا المنهج بالترتيب والتسلسل الذي نراه في شروحات الاستقرائيين. لقد قال بهذا الرأي فيلسوف العلم المشهور بوبر (Popper) بعد دراسة مستوفية لطبيعة الاستقراء ولطبيعة العمل العلمي، سواء على مستوى النظرية أو التطبيق. ويؤيد بوبر في رأيه هذا حشد كبير من العلماء وفلاسفة العلم، كهانسون (Hanson) مثلا. فكثيرا ما يعتمد علماء الطبيعة على حدسهم في القفز إلى النتائج دون المرور بمراحل الاستقراء المختلفة، مع إصرارهم بالطبع على تعريض ما يتوصلون إليه من نتائج ونظريات لعملية الدحض (falsification) عن طريق مواجهة نظرياتهم ونتائجهم هذه بالظواهر التي ترمي إلى وصفها وتفسيرها. والعمل العلمي الخلاق الذي يدفع بعجلة التطور في ميدانه، عادة ما يضم عناصر لا منطقية ولا واعية تواكب الطبيعة المنطقية للتصورات العامة. وهناك حالات كثيرة تقدم الدليل على دور التصورات الأولى «اللاواعية» والمبررات العاطفية، والتنوعات المزاجية، والقفزات الحدسية، وحسن الحظ أو سوئه، والاحتفاظ غير المبرر منطقيا ببعض الأفكار– رغم كونها تصطدم بالحجة التجريبية – وإهمال نظريات توضح بسرعة الألغاز التجريبية. والأمر لا يختلف في هذا المجال عنه في الدراسات اللسانية، على غير ما يدعو إليه تمام حسان أو دكسون أو أتباع بلومفيلد، مثلا. فنحن إذا اعتمدنا على ما يقوله تمام حسان عن منهجية العلم المضبوط لا نملك إلا أن نسقط من ميدان هذا العلم كثيرا من النظريات العلمية، بما في ذلك نظرية تشومسكي، لا لشيء إلا لأنها لا تتبع خطوات البحث العلمي كما ينص عليه الاستقرائيون.

ويرفض بوبر وغيره من فلاسفة العلم، كشالمرز (Chalmers) وهانسون، المذهب الاستقرائي الذي ينص على اعتبار الملاحظة البكر خطوة المنهج العلمي الأولى. فالملاحظة بطبيعتها ليست عشوائية، بل إنها عملية منظمة تهتدي بوجهة نظر (point of view) مهما كانت وجهة النظر هذه كامنة. فالظاهرة الواحدة قد تدرس من جوانب مختلفة، اعتمادا على وجهة نظر الباحث الذي يقوم بدراستها. لقد قال بهذا الرأي فؤاد زكريا في حديثه عن سمة التنظيم في التفكير العلمي في كتابه **التفكير العلمي** (ص 28) :

«العلم مليء بالحوادث المتشابكة المتداخلة وعلينا ... أن نستخلص من هذا التشابك والتعقيد مجموعة من الوقائع التي تهمنا في ميداننا الخاص. وهذه الوقائع لا تأتي إلينا جاهزة، ولا تحتل جزءا منفصلا من العالم الصقت عليه بطاقة اسمها «الكيمياء» أو «الفيزياء»، بل إن مهمتنا في العلم هي أن نقوم بهذا التنظيم الذي يمكننا من أن ننتقي من ذلك الكل المعقد ما يهمنا في ميداننا الخاص».

فعملية الانتقاء التي يتحدث عنها فؤاد زكريا عملية واعية تعتمد على وجهة نظر أو موقف معين، شئنا ذلك أم أبينا. فبدون وجهة نظر لا يمكننا أن نبدأ عملية الملاحظة بشكل منظم فعال، سواء في مجال العلوم الطبيعية أم الإنسانية. لقد أدرك دي سوسير (de Saussure) هذا الأمر منذ بداية الدراسات اللسانية الحديثة، التي هو رائدها الأول بلا منازع، في مطلع القرن العشرين، عندما صرح في كتابه **مساق في الدراسات اللغوية** (Course in modern linguistics) «إن وجهة النظر تسبق الظاهرة المدروسة» (ص 8). وللتمثيل على ذلك أقول : لو قلت لطلابي «لاحظوا» لقالوا : «ماذا تعني ؟ ما الذي تريد منا أن نلاحظه ؟» أو شيئا من هذا القبيل. ولو قلت لطلابي «لاحظوا غرفة مكتبي»، لقالوا « ماذا تريد منا أن نلاحظ فيها : جدرانها ؟ أم المقاعد الموجودة فيها ؟ أم ماذا ؟» لكني لو قلت لهم «لاحظوا الكتب الموجودة في مكتبي، بأي اللغات كتبت ؟»، لكان طلبي هذا واضحا لديهم، مما يسهل عليهم تنفيذ المهمة التي أوكل إليهم القيام بها. وما السبب في ذلك إلا أني حددت لهم موضوع الملاحظة (الكتب الموجودة في مكتبي) ووجهة النظر التي ينبغي عليهم مراعاتها في وضع عملية الملاحظة موضع التنفيذ (اللغات التي كتبت بها الكتب). وبالمثل لو أراد باحث دراسة اللغة العربية الفصحى، فإنه لا يبدأ بملاحظة هذه اللغة بكليتها، بل نراه يحدد لنفسه جانبا منها يجعله موضوعا للدراسة من وجهة نظر معينة. ووجهة النظر هذه قد تكون فرضية معينة تتعلق بجانب لغوي اجتماعي، أو تاريخي، أو لغوي نفسي، الخ. وهو بعد هذا لا يتبع بالضرورة خطوات المنهج العلمي كما ينص عليها تمام حسان، بل عادة ما ينتقل من مرحلة إلى مرحلة دون ترتيب أو تسلسل.

ليس في هذا ما يشين العلم، وليس فيه ما يهدد موضوعية نتائجه. فموضوعية نتائج العلم لا تتأتى ضرورة عن طريق اتباع خطوات المنهج الاستقرائي واحدة واحدة، بترتيب معين، بل بإخضاعها لمعايير معينة (criteria)، حتى إذا ما انطبقت عليها هذه المعايير قطع بموضوعيتها. وهذا معناه ضرورة تحويل الاهتمام من منهجية العلم إلى المعايير التي يجب أن تتوافر في نتائج العلم. وأهم هذه المعايير على الاطلاق في رأينا هو القدرة على إخضاع النتائج لعملية «الدحض» بهدف إثبات عدم صحتها، وإذا ما فشلنا في إثبات ذلك، فإننا لا نقطع بصحتها، بل نقول أنه يعتد بها حتى يتم إثبات خطئها. وهذا معناه أن النتائج، أيا كانت، تبقى عرضة للدحض وإثبات خطئها مهما ترسخت دعائمها تجريبيا أو نظريا. وبالطبع فإن العالم يعترف بخطأ نتائجه إذا ما نجحت عملية الدحض في إثبات ذلك.

إن الفرق بين التحقق من الصحة (verification) والدحض (falsification) فرق شاسع. فالغاية من العملية الأولى المرتبطة بالاستقراء إثبات الصحة، أما الغاية من الثانية فإثبات الخطأ، انطلاقا من الرأي القائل بانتفاء وجود أية ضمانة تضمن عدم إثبات خطأ ما تم الحكم بصحته. لقد أدرك الاستقرائيون هذا الأمر منذ زمن بعيد، إلا أنهم انبروا يقدمون الحجة بعد الحجة لدعم رأيهم. قالوا في البداية إن الصحة تنسحب على النتائج من المفردات التي تبنى عليها، بمعنى أنه إذا كانت المفردات صحيحة فلا بد أن تكون النتائج المبنية عليها ضمن المنهج الاستقرائي صحيحة أيضا. لقد عرفت هذه الحجة في فلسفة العلم باسم **التبرير المنطقي للاستقراء**.

كان هيوم (Hume) الاستقرائي المذهب أول من رفض هذا النوع من التبرير، حيث بنى موقفه على الرأي الذي سقناه في الفقرة السابقة، أي انتفاء وجود أية ضمانة تضمن عدم إثبات خطأ ما تم الحكم بصحته. فشروق الشمس منذ الأزل حتى يومنا هذا لا يشكل ضمانة تكفل شروقها في

المستقبل، القريب أم البعيد، وبالمثل لا تضمن صحة النتائج صحة المقدمات أو المفردات التي تنبثق منها. ففي المثال التالي يتضح أن صحة النتيجة لا تنسحب على مقدمتيها لكونهما غير صحيحتين :

مقدمة 1 : كل عربي شاعر
مقدمة 2 : ت. س. إليوت عربي

نتيجة : ت. س. إليوت شاعر

كما رفض هيوم ما يسمى في فلسفة العلم **بالتبرير التجريبي** للاستقراء. وفحوى هذا التبرير أن الاستقراء منهج يمكن الاعتماد عليه في الحصول على نتائج صحيحة في المستقبل لكونه قد حصل مثل هذه النتائج في الماضي. لقد أشار هيوم إلى أن هذا التبرير هو نفسه استقراء، نظرا لاعتماده على رصد الحالات المفردة التي استطاع فيها الاستقراء الاتيان بنتائج صحيحة في الماضي ثم تعميم هذه الحالات أو صياغتها على شكل نتيجة تقول بقدرة هذا المنهج على تحصيل نتائج صحيحة في المستقبل. وبعبارة أخرى، ليس هذا التبرير التجريبي للاستقراء إلا استقراء، ولذا لا بد من تبريره هو نفسه. ويمكننا أن نضيف إلى ما قاله هيوم في رفض التبرير التجريبي أن دعاة هذا التبرير يتناسون الحالات الكثيرة التي فشل فيها الاستقراء تحصيل نتائج صحيحة بالرغم من نجاحه، في رأيهم، في الحصول على مثل هذه النتائج قبل ذلك.

وجد هيوم نفسه، وهو الاستقرائيُ النزعة، في وضع لا يحسد عليه أحد فلسفيا. فكيف يقبل بالاستقراء وقد أثبت أن هذا المنهج لا يضمن، على غير ما يدعي أتباعه، تحصيل نتائج صحيحة كلما طبق ؟ وللخروج من هذا المأزق قدم هيوم تبريرا جديدا للاستقراء يسميه بوبر **التبرير النفسي**، فحواه أن الاستقراء منهج سليم لاتفاقه مع الطبيعة الإنسانية، وذلك لأن الإنسان بطبعه يفكر بطريقة استقرائية. فالطفل مثلا يتعلم أن النار تشكل خطرا عليه بالتعميم من تجارب مفردة يمر بها في حياته.

ليس هدفنا هنا تقديم دحض شامل لهذا التبرير، خاصة فيما يتعلق باستقرائية التفكير عند الطفل، بل لعله يكفينا، اعتمادا على بوبر، أن نؤكد ميتافيزيقية هذا التبرير وضبابيته، الأمر الذي لا يسمح لنا برَوْزه بصورة محكمة. كما ونذهب مع بوبر في رفضه لهذا التبرير لأنه يعتبر المعرفة العلمية وليدة العادة أو الغريزة.

5 خاتمة

حاولنا في الصفحات السابقة أن نقدم حججا مختلفة تثبت إفلاس الاستقراء كمنهج للبحث العلمي، بما في ذلك البحث اللساني، نلخصها بما يلي :

1) عدم اتباع العلماء لخطوات هذا المنهج بالترتيب الذي ينص عليه من نظروا له.

2) استحالة اعتبار الملاحظة نقطة البداية في البحث العلمي.

3) استحالة تقديم أي تبرير يثبت قدرة الاستقراء على تحصيل نتائج صحيحة عند تطبيقه.

تنطبق هذه الحجج على البحث اللساني الغربي (جزء 3) والعربي (جزء 2) على حد سواء. كما ويجب أن نضيف هنا انتقادين آخرين يتعلقان بخصوصية الاستقراء في البحث اللساني الغربي والعربي، دون تعميمهما على الاستقراء في العلوم الطبيعية :

4) رفض التفسير كهدف من أهداف البحث اللساني (جزء 2).

5) رفض الاستنباط كمرحلة من مراحل التفكير العلمي (جزء 2).

لقد رفض تشومسكي الاستقراء كمنهج للدرس اللساني، وخلص بنتيجة على غاية من الأهمية مفادها أن حال من يبحث عن مثل هذا المنهج كحال

الظمآن لا يكف عن ملاحقة السراب طلبا للماء، فلا هذا واجد الماء ولا ذلك عاثر على منهجه. وبناء على ذلك دعا تشومسكي إلى صب الاهتمام على تحديد المعايير لروز النتائج التي يتوصل إليه البحث اللساني، فإذا ما انطبقت هذه المعايير على نتائج البحث اللغوي صرح الباحث بصحتها أو مصداقيتها العلمية. وبالرغم من اتفاقنا مع تشومسكي في اتجاهه العام هذا، إلا أنا لا نوافقه الرأي على كل المعايير التي طرحها في هذا الخصوص وشرحها شرحا مسهبا في كتابه **جوانب من نظرية النحو** (Aspects of the Theory of Syntax). ونرجو أن يعذرنا القارىء إذا ما أحجمنا عن متابعة هذه النقطة هنا وذلك لخروجها عن صلب البحث.

ونحن إذ نرفض الاستقراء كمنهج للبحث اللساني، نرفض أيضا كل المحاولات التي تحاول الربط بين هذا المنهج والعلمية في البحث اللساني العربي، قديمه وحديثه، بما في ذلك حكم صبحي الصالح وعادل سلمان بعلمية البحث اللساني العربي القديم انطلاقا من الأرضية الاستقرائية التي ألصقاها به (جزء 2) وحكم تمام حسان بعلمية البحث اللساني العربي الحديث إذا ما اتخذ الاستقراء منهجا له.

كما ويرفض تشومسكي الوقوف عند الوصف كحد لا تتعداه الدراسات اللسانية. ويدعو بالمقابل إلى اعتبار التفسير هدفا من أهداف الدرس اللساني، بالاضافة إلى الوصف طبعا. ونحن إذ نتفق مع تشومسكي بهذا الاتجاه إلا أنا لا نقبل كل التفسيرات التي يقدمها، أو يقدمها أتباعه، للظواهر اللغوية، خاصة وأن بعضها يعبق برائحة الميتافيزيقيا الحادة. وقبولنا بالتفسير كغاية من غايات الدرس اللساني يعني أنا نرفض موقف الوصفيين الداعي إلى إسقاط التفسير من معجم البحث اللغوي، بما في ذلك طبعا موقف تمام حسان الذي بيناه في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

إلا أن الأمانة العلمية تتطلب من عدم المبالغة في حكمنا السلبي هذا على أتباع الاتجاه الوصفي الاستقرائي. فالاتجاه الوصفي الاستقرائي ساد في الغرب ، وخاصة في أمريكا، كردة فعل ضد الدراسات اللغوية التقليدية التي اعتبرت قواعد اللغتين اليونانية واللاتينية نموذجا ينطبق على كل اللغات الأوروبية، وغيرها من اللغات أيضا. وما الدعوة لاتباع المنهج الاستقرائي الوصفي إذن إلا محاولة للفكاك من أخطبوط هذه الدراسات التقليدية التي اهتمت باللغة المكتوبة أكثر من اهتمامها باللغة المحكية، هذا بالاضافة إلى اتجاهها المعياري المتزمت.

ولا يختلف الوضع الذي واجهه تمام حسان وصبحي الصالح في بداية الدراسات اللسانية العربية الحديثة عن هذا. فالبحث اللساني العربي كان يدور في الخمسينات من هذا القرن في فلك الدراسات اللغوية التقليدية، التي صبت اهتمامها على اللغة المكتوبة دون المحكية والتزمت المعيارية هدفا لها. كما أن هذه الدراسات التقليدية كثيرا ما أوغلت في التفسير الميتافيزيقي الذي لا يمكن دحض نتائجه على الاطلاق، وخاصة في المراحل المتأخرة للبحث اللساني العربي القديم. ويتضح هذا الأمر جليا إذا ما عاد القارىء إلى بعض أنواع العلل التي نراها متوافرة في كتب الأصول النحوية.

وفي الغرب تزامن الاتجاه الوصفي الاستقرائي في البحث اللساني مع المدرسة السلوكية في علم النفس التي اتخذت من الملاحظة والوصف دعائم لها في دراستها للسلوك الإنساني، بما في ذلك السلوك اللغوي. ويبدو أثر هذه المدرسة واضحا في كتابات بلومفيلد الذي أبعد المعنى من حدود الدرس اللغوي وذلك، على رأيه، لصعوبة ملاحظة الجانب الدلالي في العمل أو السلوك اللغوي ملاحظة مباشرة.

وخلاصة القول هنا إن أي تقييم للاتجاه الاستقرائي الوصفي في البحث اللساني لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار المناخ العام الذي احتوى هذا البحث في النصف الأول من القرن العشرين، وذلك حتى لا تأتي الأحكام قاسية مبتورة عن سياقها التاريخي.

وبالطبع لا يتوجب علينا الالتزام بمثل هذه الروح عند تقييم أي تحيز للاستقراء والوصف في أيامنا هذه، فعهد الاستقراء والوصف بلا تفسير منظم ولى وانتهى.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1) حسان، تمام : **اللغة بين المعيارية والوصفية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب،1980.

2) ______ : **الأصول : دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، نحو، فقه لغة، بلاغة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982.

3) زكريا، فؤاد : **التفكير العلمي**، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

4) الصالح، صبحي : **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة التاسعة، 1981.

5) سلمان، عادل : «الاستقراء في النحو» **مجلة المجمع العلمي العراقي**، الجزء الثالث، المجلد الخامس والثلاثون، 1984، ص 142-187.

6) الفاسي الفهري، عبد القادر : **اللسانيات واللغة العربية : نماذج تركيبية دلالية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1982.

الطاقة اللغوية ودورها في عملية الاتصال

د. يحيى عبد الرؤوف جبر

لولا الزجاج لما أنار مصباح كهربائي، فهو من الأهمية بحيث يتكافأ مع الكهرباء ذاتها في مجال التنوير. نضغط على المفتاح فينبثق النور من خلال الزجاج. هل تستطيع أن تتصور كيف تكون المصابيح لو لم يهتد الإنسان لصناعة الزجاج ؟

لكن ما هذا الذي يقال ؟ أنحن في حديث عن اللغة أم الحديث عن الزجاج والكهرباء ؟ حسنا .... فلننتقل إلى اللغة ... إلى زجاج المصابيح والمرايا.

عندما يمر التيار الكهربي في شريط التنجستون داخل المصباح يتوهج الشريط، ويخترق النور الزجاج ليقع على الأشياء فنتعامل معها تبعا لما يتطلبه الظرف الذي نكون فيه.

وعندما تخطو في الصباح لتقف أمام المرآة فإن صورتك تقع على المرآة وتنعكس لتقع على عينك ... فتتعامل مع ملابسك أو شعرك استنادا لما تراه.

في بعض الأحوال، بل في كثير منها، تنعدم الرؤية أو تكاد، فلا ندرك الصورة في المرآة، ولا الأجسام التي ينتهي إليها النور. انظر في المرآة فإنك لا ترى إلا شيئا واحدا في الوقت الواحد رؤية حقيقية، بينما الأشياء المنعكسة عن المرآة أكثر من أن تحصى. وما أكثر الأجسام التي يقع عليها النور، ولكنك لا تدركها جميعا.

ومهما تكن من حال، فإن الخلل في الرؤية والإدراك يرجع لسبب واحد على الأقل من أربعة أسباب هي :

أولا : انقطاع التيار الكهربائي أو عصب البصر، أو ضعف العين.

ثانيا : انكسار الزجاج من المرآة أو المصباح أو كثافة زجاج المصباح، أو أن يخالطهما لون يحجب الرؤية أو قسطا منها.

ثالثا : بُعد الأجسام والمنعكسات واضطرابها أو دقتها.

رابعا : شرود الذهن واشتغاله عن موضوع الإدراك.

إن ما نريد أن ننتهي إليه عقب هذه المقدمة الضرورية هو أن اللغة تتمثل في اجتماع أربعة أشياء، ولا تصح إلا بصحتها، وأن نقصا أو خللا يعتري أحدها ليفقدها قسطا من الصحة والسلامة، فاللغة تمثيلا بالمصباح المنير هي التيار والنور وهي الزجاج الناقل بشفافيته، وهي الأجسام المسلط عليها النور إلى جانب أنها رد الفعل الناجم عن إدراك المرئيات من تحريكها أو تحديدها أو غير ذلك.

واللغة هي العين الناظرة في المرآة، والمرآة ذاتها، والمنعكس، ورد الفعل الناجم عن إدراك المنعكس، كأن تقف أمام المرآة فترى في المنعكسات عليها شعرك أشعث فتأخذ المشط لتسرحه، أو لباسك مضطربا فتصلح من هندامك.

واللغة، استنادا لما سبق، هي المعنى المعبر عنه، واللفظ المعبر به وموقع العبارة من دماغ الشخص المعبر له، ورد الفعل الناجم عن ذلك، وإن نقصا في هذه أو في واحد منها يمتد بأثره إلى قيمة اللغة ويجعلها جديرة بأن توصف بالقصور، إلا أن الخلل في الرابع، وهو رد الفعل، ليساوي في مقداره عبثية اللغة عند محدثه. وإلا ما جدوى الحديث مع أصم لا يسمع ما تقوله له ؟ أليس ضربا من العبث ؟ ما جدوى الحديث مع أمريكي بالعربية وهو لا يفقه العربية ... بل ما جدوى الحديث في ظرف لا قيمة فيه للكلمة ما دامت لا تترجم عملا وفعلا ... تسمع قعقعة ولا ترى طحنا ... إن أعلى قيمة للغة لا تتحقق إلا إذا اجتمعت العناصر الأربعة وكانت سليمة تماما. وهذه العناصر هي في الحقيقة أركان العملية اللغوية، وأساس قيمتها كوسيلة للاتصال والإبداع والتفكير، وهي :

1 ـ المعبَّر عنه، وهو التيار ووهج سلك التنجستون، وهو الجسم الذي ينعكس على المرآة. وينبغي أن يكون واضحا في ذهن المتحدث بصورة كاملة، وهو، مع ذلك، قليلا ما ينتهي إلى ذهن المتلقى بنفس الدرجة من الوضوح، ولذا، فإن رد الفعل كثيرا ما لا يطابق المطلوب،فيقصر دونه أو يربو عليه، وتكون المبالغة. ومرد ذلك إلى ما يعتريه ـ أي المعبر عنه ـ من انحراف عن السمت من جراء مروره بالمحطات التالية حيث قد تكون كفاءتها غير كافية.

إن المعبر عنه جزء من الملقي، وهو إنما ينتقل إلى الملقى إليه ليصير جزءا منه، وهكذا تصبح المعاني المعبّر عنها، واللغة بكاملها، أداة من أدوات الوحدة بين الجماعات، ذلك بما تمثله من قاسم مشترك أعظم بين أفرادها، هذا في حالة كون المعاني واحدة ... وليس الألفاظ.

وبقدر ما تكون قوة التيار والوهج والمعنى ووضوح الصورة المنعكسة فإن رد الفعل ينبغي أن يستجيب لذلك.

2 ـ المعبر به، وهو اللفظ، وقد تكون الإشارة أو نحوها، ولا فرق في المحصلة. زجاج المصباح يشف عن النور وينقله، وصفحة المرآة تعكس المرئيات ... وتنقل ما لا يقع في مواجهتنا وتضعه نصب أعيننا. وكذلك اللفظ، حيث يحمّله المتحدث معانيه، فقد يكون بعيرا قادرا، وقد ينوء به المعنى كما ناءت مفاتيح كنوز قارون بالعصبة أولى القوة، وبقدر ما تكون المرآة صقيلة، وزجاجة المصباح شفافة، واللفظ واعيا للمعنى معبرا عنه، فإن رد الفعل يكون جديرا بتوضيح ذلك على النحو المطلوب.

وكذلك الألفاظ، فهي رموز المعاني، فإذا كانت الرموز واحدة لمعانيها عند الناس فإنها تشكل آنئذ وسيلة للتفاهم دقيقة، ولا يمكن أن يحدث بينهم خلاف قط. أما إذا كانت مشوشة فإن الذين يستخدمونها لن يتفاهموا بسهولة، ويكونون أدنى للشجار.

3 ـ المتلقَّى أو ما يفهمه القارىء أو المستمع من العبارة : يتلقى المستمع أصواتا .. والقارىء صورا لرموز يحولها الدماغ إلى تيار حسي سرعان ما يتمخض عن إدراك ووعي يناظران ما يقابلهما عند الملقي تقريبا.

إن العملية اللغوية لتشبه، إلى حد كبير، عمليتي الإرسال والاستقبال باللاسلكي... والآلة الكاتبة، حيث تضغط على الحرف فينطبع نظيره على الورقة.

إن الإنسان ليس آلة تصوير أو كتابة بحيث يمكن أن نصنع آلافا منها متطابقة.. ليس هناك اثنان ينطبقان انطباق مثلثين تساوت أضلاعهما. إن الملقي والمتلقي ليضفيان على العملية اللغوية أشياء من

نفسيتيهما المختلفتين نظرا لاختلاف موروثهما ومكتسبهما، ومن هنا ينشأ الخصام في كثير من المناقشات، والمجالس والمؤتمرات، حيث يطغى المنظور النفسي لأطراف النقاش على طبيعة الحديث، ولأن الألفاظ التي تحمل المعاني لا تكون على قدر واحد من التناسب عند طرفي العملية اللغوية. فليست كلمة «ساطورة» ـ مثلا ـ واحدة في دلالتها عند الجزار وغير الجزار. لا نقصد الشكل واللون والحجم وحسب، ولكن نقصد الموقع من النفس قبل ذلك وبعده، فهي عند الجزار من المألوفات الوديعة التي يستعين بها في قضاء عمله، وهي من أكثر الأشياء التي تدخل في حياته العملية.. لكنها عند غير الجزار تلك الأداة المثيرة للرهبة، الثقيلة في اليد وعلى النفس، التي قلما يستخدمها. أرأيت معني القط عند طفل ورجل، أليس مختلفا ؟ ومعنى الأسد عند مروّضي الوحوش أو الذي يقوم على تغذيتها في حدائقها، أو عند إفريقي يراه مرة أو مرتين في الشهر، وعند من لم يره إلا صورة في الكتب ؟ أليس مختلفا ؟.

من هنا يتخلق الطابع الذي يتلون به المعنى المنعكس على مرآة دماغ المتلقي. فالقمر هو القمر.. لكنك تنظر فيه، فتتشكل أمام عينيك صورة ما، وينظر فيه غيرك ولا يرى ما تراه ... فلكل ليلى وكل يغنى لليلاه. وبعبارة أخرى، نسمع كلمة «فيل» أو «أسد» فتشدان الذهن إلى قوة الحيوانين المعروفين، بينما ينشد ذهن غيرك إلى ضخامة الفيل ولُبدة الأسد، وينشد ذهن ثالث إلى غابات إفريقيا حيث يعيشان، بينما ينشد ذهن رابع إلى حديقة حيوانات طاف بها يوما فرآهما. وربما ذكرتا ذهن خامس بحلقة من برنامج مرئي عرض فيه الأسد والفيل وغيرهما من الحيوانات، ثم تسللت إلى ذهنه ذكريات تربطه بالذين شاهدوها معه، فإذا به يجلس الآن معك بجسمه بينما ذهنه شارد ... وهكذا، فالأمر تماما كالجهة، جهة الجنوب مثلا ؛ تذكر الكلمة فلا تحدد الدرجة المقصودة، ذلك أنها تسعون درجة، وما هو جنوب بالنسبة لنا، فهو شمال بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في خط الاستواء، وموقع سورية إلى الغرب من العراق، ولكنه إلى الشرق من البحر المتوسط أيضا.

ونظرا لما تقدم، فإن الانعكاس المعنوي الذي تحدثه الألفاظ في ذهن المتلقي يخضع في وضوحه وسلامته لعدة أسباب، ليس أقلها أهمية ما يتصف به المتلقي من توافق نفسي مع الملقي. والذين يفهمون ما يسمعون بسرعة فائقة غالبا ما يكونون على قدر كبير من المرونة، يمكنهم من التوافق النفسي مع محدّثيهم. وأهم العوامل في التوافق هو ما سماه علماء العربية الأقدمون بالمقام من قولهم «لكل مقام مقال» فمن هو معك في مقام واحد يكون أقدر من سواه ممن ليسوا معك على فهم ما يقال من حديث.

وتمر بأحدهم فتلقي عليه السلام فيرده بمثله أو يزيد عليه، وربما رده ناقصا مرة أخرى، وقد لا يرده مرة ثالثة، أو يتجهم في وجهك ويصرخ بألفاظ نابية في بعض الأحوال. لماذا ؟ أنت أنت في كل الأحوال، والمرء هو المرء، ولكن الذي تغير هو الحال والزمان، كثيرون يشاهدون مواقف كهذه فيستغربون ويهزون أكتافهم ساخرين لكن الأمر يكون طبيعيا إن هم أدركوا الجو النفسي بينهما و لم تكن نظرتهم سطحية، وكما أن بعض البقاع أيمن من بعض، فإن بعض الأوقات أيمن من بعض.

وإذا مررت بقسم اللغة العربية في كلية الآداب وسمعت أحدهم يقول : «الفاعل» فإنك لن تتردد في فهم أن المقصود هو محدث الفعل الذي يكون مرفوعا. وإن سمعت الكلمة في كلية القانون أو في المحكمة، فإن الذهن سينصرف إلى مرتكب الجريمة الذي ينتظر العقوبة.. وإن كنت في اليمن وسمعتها، فاعلم أن قائلها يقصد الحرّاث في الغالب، كل ذلك بالرغم من أن الكلمة واحدة. وأنت أنت الذي قد سمع.

وتستخدم كلمة «بحري» عند عرب حضرموت للدلالة على اتجاه الشرق بينما يستخدمها عرب «عسير» للدلالة على الغرب، أما عرب الشمال الإفريقي فيستخدمونها للدلالة على جهة الشمال، كل يستخدم الكلمة للدلالة على الجهة التي يقع فيها البحر بالنسبة للمنطقة التي يعيش فيها. الكلمة هي الكلمة، والعرب هم العرب، ولكن المكان غير المكان.

ومن عوامل التوافق النفسي الذي يمكّن العملية اللغوية من أداء رسالتها المتمثلة في إحداث رد الفعل المنطقي ـ سلامة الألفاظ وملاءمتها لما تحمله من معان، إضافة إلى وضوح المعاني ذاتها، فلا يمكن أن يفهم سامع حديثا بألفاظ غير مألوفة بالنسبة له وإن كانت عربية، أو بألفاظ غير سوية، كأن يكون المتحدث عيبا لا يفصح عن نفسه، إلا بقدر ما تفصح عنه سطور بعض المخطوطات البالية الباهتة. ولا يمكن أن يفهم سامع ما يقصده متحدث يجهل ما يريد، أو يعجز عن تحديده بدقة، إلا إذا كان السامع ذكيا بشكل خارق فهو يستعين بما يوحى به المقام. كما أن السامع لا يمكن أن يفهم إن كان شارد الذهن، أو أصم، أو كانت مفرداتك دنانير جزائرية بينما هو معتاد على التعامل بالدنانير الكويتية حيث يعادل الدينار سبعة عشر دينارا جزائريا تقريبا. فالدينار هو الدينار لكن في المكان الواحد، وليس عند الصراف. وقل مثل ذلك إذا كنت ممن يقولون ولا يفعلون، فهو يفهم ولكنه لا يأتي برد الفعل ولا يستجيب. فإذا بك كالنافخ في قربة مشقوقة .. وإذا بألفاظك ليس لها رصيد معنوي تماما كالعملة لا رصيد يغطيها... أَوَ تعجب إن أفلست إذن ؟

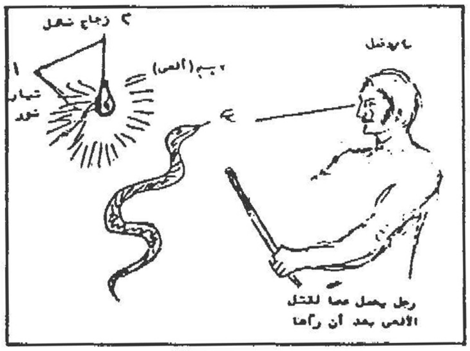
إن المتلقّى الذي هو ما يرشحه اللفظ الذي حمّله الملقي معنى ما، لا يقع في دماغ المتلقي بحيث يكون في نفس الموقع الذي صدر عنه من دماغ الملقي تماما. ولتوضيح ذلك نفترض أن إشارة ما (المعنى) صدرت عن النقطة التي يتقاطع فيها الخطان الدماغيان : العرض، 10° والطول 20°، وسارت بها موجة صوتية (الكلمة)، فإنها عندما تصل إلى دماغ المتلقي لا تقع على نفس النقطة التي يتقاطع فيها خطا العرض 10° والطول 20° إلا نادرا، وذلك عند تمام التفاهم بين طرفي العملية اللغوية. ولكن الذي يحدث في الغالب هو أن تقع قريبا منها على نحو ينعكس في السلوك الذي يمارسه الطرفان، أو ما نفضل أن نسميه **رد الفعل.**

4 ـ رد الفعل وهو ما يبرز الجانب الديناميكي في اللغة، ويوضح القانون الأثيري للحركة. يتحرك جهاز النطق بإشارة من الدماغ (1) فيستقبلها جهاز السمع وينقلها إلى الدماغ (2) فيوجه أمرا إلى الجهاز العصبي للقيام بعمل ما، أو يختزن ذلك في الذاكرة (كثقافة وعلم) يؤثران في السلوك العام. وقد يتم رد الفعل بالقراءة والتأمل، ذلك أن المعاني لا تختبىء وراء الألفاظ وحسب، ولكن في المرئيات وكل المدركات بالحواس المختلفة، ولن يحدث رد فعل مناسب إن كان المرسل يصدر موجات صوتية (ألفاظا) بينما يكون المستقبل مغلقا صمام السمع، أو كانت عيناه مشغولتين بملاحقة بعض المتحركات .. وبهذا يسهل فهم قوله تعالى ﴿ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه﴾ حيث أعتقد أن المقصود هو أن دماغ الإنسان لا يمكن أن يدرك بالسمع حدثا ما في الوقت الذي يدرك فيه بالبصر حدثا آخر، أرأيت أن الناس يمتحن بعضهم بعضا في شغل كل من يدي الإنسان بالقيام بعمل مختلف في الوقت الواحد.

إن الإدراك الحقيقي من قبل الدماغ لا يمكن أن ينصب في الوقت الواحد إلا على شيء واحد، وإن اختلفت قنوات الإدراك متضافرة في ذلك، كأن يشترك السمع والبصر في قراءة القرآن، وهو ما يعرفه

المدرسون بالتتبيع. أو يشترك الذوق والشم واللمس في إدراك ثمرة ما في الظلام، ذلك أن الطريق التي تصل الدماغ بالعامل الخارجي لا تسمح إلا بعبور رسالة واحدة في الوقت الواحد.

اسمع : مدير الحركة في مطار جدّة يطلب من المسافرين على الخطوط الجوية السعودية إلى عمان أن يتجهوا للبوابة رقم 1.



انظر : ذلك رجل ينهض، وآخر من هناك، وهذا يجري باحثا عن أطفاله الذين خرجوا يلعبون تحت الأشجار... أكثر المتحركين يتجهون نحو البوابة رقم (1) لكن هنالك أفراداً لم يقوموا. أهم أجانب لا يفقهون العربية ؟ أم هم صم لا يسمعون ؟ بل لعل الأمر لا يعنيهم؟ اللهم إلا أن تكون أذهانهم شاردة، فهم الموجودون الغائبون. ترى ما النتيجة في كل الأحوال ؟ إنها بقاؤهم جالسين ... لم يحدثوا رد فعل، ولم يلبوا النداء. وبهذا نستطيع أن ندرك العوامل التي توجه رد الفعل وتحدثه.

ترى هل نوري مصباح الكهرباء لنبحث عن كل شيء في الغرفة ؟ ألسنا نفعل ذلك للقيام بعمل مخصوص فعلا أو احتمالا بعد حين ؟ ما أشبه فعل الذين اتجهوا للبوابة رقم (1) بالعمل المخصوص الذي أوريت المصباح من أجله، وبالجسم الذي سلطت عليه الضوء المنعكس عن المرآة فهو مشرق بينما الأشياء من حوله ظليلة.

إن الكلام إذا لم يحدث رد فعل في المستمع، يتضح في سلوكه، أو يخزن كحصيلة ثقافية، فإنه يكون عبثا من المتكلم، وعليه أن يبحث عن أسلوب آخر، وإنه بذلك ليختصر الوقت اختصارا. كثيرا ما ترفع الأم صوتها في تنبيه أبنائها إلى إطفاء المصابيح عند الخروج من الغرف، أو عندما يكون الضوء المنتشر في الفضاء كافيا، وأبلغ من ذلك أنهم يقولون في المثل «كموقد الشمع أمام العميان» استخفافا بالفاعل، تماما كما قال شاعر الجاهلية فيمن لا يقوم برد فعل لما يسمع :

لقد أسمعت لو ناديت حيا
ولكن لا حياة لمن تنادي
ولو نارا نفخت بها أضاءت
ولكن أنت تنفخ في رماد

حيث استحق أن يشبه بالميت الذي فقد الحركة، وبالرماد الذي فقد الحرارة، وهل رد الفعل إلا حركة، وهل الحركة إلا نتاج الحرارة والعكس ؟

وبناء على ما سبق، فإن رد الفعل قد ينعدم، وذلك في حالين هما :

الأولى : عدم الفهم الناجم عن خلل في كل العناصر التي سبق أن ذكرناها، أو في بعضها، وهي المعبَّر عنه، والمعبِّر به، والمتلقِّى المنتقل، وموقعه من الدماغ المرسل إليه.

الثانية : عدم الاستجابة لما يفهم نفاقا أو كذبا أو تبلّدا في الحس، ويأسا، كالطفل تمتد يدك له بالحلوى فما إن يمد يده ليأخذها حتى تقبض يدك... تكرر ذلك مرتين أو ثلاثا فإن مددتها رابعة فإنه لن يمد يده ليأخذ حلواك، يأسا من صدقك... حتى لُعابه، فإنه لن يستمر في السيلان تضامنا مع كرامته.

وقد يتظاهر المتلقي بالفهم فهو منافق، أو قد يدعي عدم الفهم عنادا واستكبارا ومكر السيّء وربما كان من العجز أو تبلد الحس بحيث لا يلبي لما يمليه عليه فهمه من رد فعل، وأعتقد أن هذه الأحوال مجتمعة هي السبب في الواقع العربي المشلول حيث لا استجابة للتحديات والمخاطر المحدقة بالأمة... لا من رأى ولا من سمع !.

وقد يقع رد الفعل قريبا مما ينبغي أن يكون عليه، وذلك لنقص الفهم أو الاستجابة لسبب من الأسباب السابقة، وعندئذ، لا بد من المعاودة والنقاش والجدال إلى أن تستبين الأمور وتتحدد المواقف. والنادر هو أن يأتي رد الفعل مطابقا للفعل، أي موفيا بالغرض، دون جدال ونقاش، وهذا لا يتم إلا بتمام العملية اللغوية وبالصدق الذي يصدر عنه الطرفان.

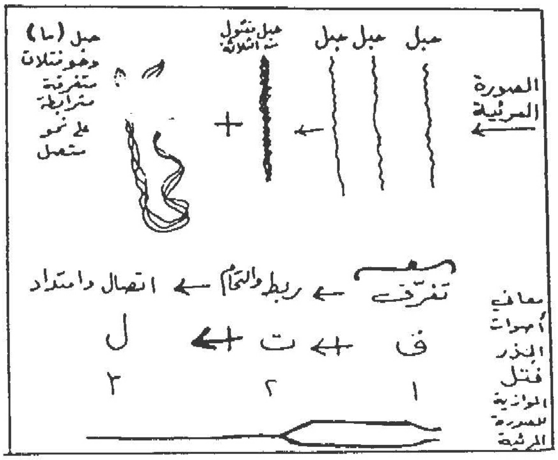
★ ★ ★

ومن الظواهر التي تعكس ديناميكية العربية معاني الأصوات وملازمتها لها بطريقة حتمية. وإذا بدا ظاهر الأمر مخالفا لذلك، فإن باطنه سيوافقه، والباطن أوثق اتصالا بالحقيقة من الظاهر. وعندئذ ينبغي أن نبحث عن الدلالة الأصلية حيث تكون مجهولة أو لم تعد تستخدم، وهي دلالة مادية دون شك.

فما من أصل لغوي (أو مادة أو جذر)- وسنستعيض عنها بالعلامة الرياضية (√) — يبدأ بالصوت المرموز له بالفاء — مثلا — إلاّ كان لدلالة تنصرف لمعنى إحداث ثغرة أو حدوثها، ولمعنى الانتشار والفتح، ويمكن تدبر ذلك في المفردات التالية :

فتح (الباب)، وفتق (الله السموات والأرض بعد أن كانتا رتقا) وفت (الخبز)، وفشا (السر) وفجر (القنبلة والحوض والدمل والضوء الليل) وفرج (الثوب والكربة...) وفسر وفصل (الحديث المبهم)، وفرق (العدو) وفقس (البيض) وفاح (الزهر بشذاه) وفجا (الجو إذا صحا، والفجوة من قوله تعالى ﴿وهم في فجوة منه﴾ وفغر (الأسد فاه إذا فتحه) وفم (الآدمي والحيوان حيث يمثل ثغرة في الوجه) وغيرها.

وقد يقال : ماذا تقول في الفتل، فتل الحبل ؟ أين هي المعاني التي ذكرت ؟ أليس الأمر معكوسا ؟ فنقول : إن الصوت المرموز له باللام الذي يختتم به√ فتل ليعكس الأمر في ظاهره، لأنه يفيد الوصل والاتصال، إلا أن المعاني التي ذكرناها واضحة في الصوتين الأول والثاني (فت) على نحو ما سنوضحه مستعينين بثلاثة خيوط رفيعة على النحو التالي :



فالفتل لا يتم إلا في متفرق أصلا. فالفاء أولا، تفيد التفرق (الخيوط الثلاثة) والتاء ثانيا، وتفيد الربط والجدل، واللام ثالثا، وتفيد الاتصال والامتداد. وكل مفتول يمر في المراحل الثلاث، حتما.

حسنا وماذا تقول في الفقير ؟

إن بعض المفردات تنتقل في رحلتها على ألسن الناس إلى معان تنشعب من دلالات تناقض دلالاتها الأصلية، فلا يعتد بها. كالقرن بمعنى الجبل المنفرد في الصحراء تشبيها بالقرن من ذوات القرون. لكن √قرن يفيد في الأصل معنى **الازدواج والاقتران**، وليس **الانفراد** كما رأيت من أمر الجبل المنعوت ؟ إن ظاهر الأمر يشير إلى أنه لا علاقة بين الفقير والمعاني التي ذكرت سابقا، لكن التحليل يضع الأمر في

نصابه. فالفقير فعيل من √فقر، وهذا الأصل لدلالة تقع على معنى الانفتاح، ومنه الفقير بمعنى القناة في باطن الأرض تكون بين العيون لتجمع ماءها. ومنه الفقرة من العمود الذي ينتصف الظهر ابتداء من الرقبة، ولا تكون الفقرة إلا مفتوحة (حيث يمتد حبل النخاع الشوكي)، أما الفقرة من المقال، فعلى التشبيه بالواحدة من فقار الظهر، والفقير (إلى الله) هو المفقور، فعيل بمعنى المفعول، على التشبيه بمن أصيب عموده الفقري (كالمبطون والمصدور والمقلوب للمصاب في بطنه وصدره وقلبه على التوالي) فهو لا يقوى على النهوض، وما (أفقر) من كان هذا شأنه. وأنت ترى أن كلمة الفقير (إلى الله) إنما استمدت معناها من معنى منشعب من المعنى الأصلي الذي يفيد الفتح والانفتاح على نحو معين.

ولعل √بيض يوضح تنوع الوجوه التي تسلك فيها المواد للحصول على ألفاظ لمسميات مختلفة. إن دلالة √بيض واحدة، ولكن انظر إلى الاختلاف في معاني مشتقاتها ومبانيها :

البيضة : معروفة.

البياض : اللون، معروف.

البياض : الفحم في لهجتي عرب ليبيا ومصر.

البِيض : ليالي البيض، وهي الثانية والثالثة والرابعة بعد العاشرة من الشهر القمري لأنها تعمر بنور القمر.

البياض : نوع من السمك.

الأبيض : قرية في جنوب ليبيا، وأخرى في غرب السودان (تضبط بصورة مختلفة) الأُبيّض.

البيّاضة والبيضاء : مواقع مختلفة في بلاد العرب.

وما من جذر يبدأ بالشين إلا كان لدلالة تقع على معنى التفشي والتفرية، والانتشار، ولك أن تتقصى ذلك في ما يلي :

شفة : حيث لا يكون إلا اثنتان منفصلتان.

شفر : ومنه مشفر البعير، وهو كالشفة من الإنسان، والشفرة السكين، لأنها تستخدم في القطع، والقطع تفريق.

شعب : ومنه الشعبة، وهي الفرقة والفئة. وموضوع متشعب إذا كان ذا فروع كثيرة.

شعر : ومنه الشعر في الرأس وغيره، والشعير من الحبوب ولا يكونان إلا كثيرين متفرقين.

شعو : ومنه غارة شعواء : متفرقة، وانشعى الحَبّ إذا سقط على الأرض وانتشر، والخيل شواع أي متفرقة.

شعل : ومنه الشعلة، ولا تكون إلا متفرقة الأطراف، أو ما يعرف بألسن اللهب.

شعع : ومنه الشعاع، ولا يرى إلا خيوطا متفرقة، وكذلك الشعق في لهجة عسير وتهامة، وهو الشعاع. والتفرق في الأشعة راجع إلى تفرق أهداب الجفنين. لأن سيل الضياء ينعكس عنه فيأخذ شكله وهيئته وتفرقه، وهكذا، فإنه لولا أهداب العين لما كان الشعاع، وإن الاشتراك في الصوتين ش، ع ليس مجرد صدفة.

الشرق : من حيث تنبثق ضياء النهار.

الشرم : معروف.

الشرب : الأرض تشرب ماء المطر.. تمتصه فيتفشى فيها وكذلك الإنسان.

الشظية : (من القنبلة) وفي عسير يقولون : شظى الخشب أي شققه بالفأس، وشظف الصخر كسّرهُ.

الشق : معروف.

وكل جذر يتوسطه الصوت المرموز له بالحرف (ح) فهو لدلالة على معنى الاحتكاك والحك، وتوضيحا لذلك نورد الأمثلة التالية : السحب، ولا يتم إلا باحتكاك سطح المسحوب مع سطح المسحوب عليه. والسحل الذبح، معروف، والسحيل كالصهيل ولكنه للبغال، ويتم باحتكاك أجزاء النطق على نحو معين. والسحق معروف، والزحف والزحام والزحار معروفة، والزحل كالزحف، ولكن إلى الوراء، وإنما سمي الكوكب المعروف زحلا لتراجعه في فلك البروج ليلة فليلة إلى أن يختفي. والوحل معروف لا يتخلص منه الماشي فيه إلا بشدة. والرحل دائم الاحتكاك بمتن الناقة، وغير ذلك مما يسهل توجيهه.

والثاء في أول الجذر توجه دلالته لمعنى التفريق والانتشار ونحوهما. فالثوم لا يكون إلا آحادا متفرقة وإن اجتمعت أسافلها. والثلاثة من العدد جمعٌ شتيت، والثمر آحاد متناثرة، و«ثم» العاطفة لا تقع إلا بين متباعدين مفترقين، و«ثم» التي للإشارة فهي للبعيد الذي «يفرق» بينك وبينه بون شاسع. والثغر معروف، والثروة لكثرة وتفرق، والثرى التراب، كذلك، والثعل أو الثعلب إما لشعره المتفرق، أو لجحره المتعدد المداخل والمخارج. والثول الجماعة من النحل. والثل إخراج التراب وتفريقه.

إن ما نريد أن ننتهي إليه بعد هذا العرض هو أن لكل صوت من أصوات العربية معنى يسهم به مع غيره في توجيه دلالة الجذر الذي يشترك فيه. وأن هذه الأصوات لا تدل على معانيها بطريقة عفوية أو اصطلاحية تواضعت عليها الناس ولكنها يعبر عنها بموجات تدرك بالسمع فالدماغ. وبعبارة أخرى، إن حركة جهاز النطق عند إخراجه للصوت يحكي صورة رد الفعل لكن بصورة مصغرة، أو صورة المعنى عندما يحدث على أرض الواقع. ولقد تنبه القدماء عندما رمزوا للصوت الأسناني المتفشي بالشكل (ش) فجعلوه أسنانا متفرقة ونقطا ثلاثة. فتفريق الأشياء المعبر عنه بالمفردة - التي يتصدرها حرف الشين ـ هو انعكاس أو تكبير لحركة جهاز النطق عند التصويت بالشين، حيث ينتشر الهواء خارجا بين الأسنان واللسان. وإن الشفتين والأسنان لتتخذ شكلا يسمح بتفريق الهواء الخارج عند التصويت بالفاء على نحو نجده مكبرا في الفعل الذي نخبر عنه بالمشتق مما تتصدر الفاء جذره. وهذا لا يعني أنه لا دور للصوتين الثاني والثالث لا، لكن الأول، فالثاني هما الأهم، بينما يوجه الثالث الدلالة وحسب. والمسألة تشبه بل تطابق الرقم المكون من ثلاث خانات، مثل : 967، فالتسعة ليست تسعة وإنما هي تسعمائة، والستة ستون، كما أننا عند التقريب لأقرب عشرة نقول 970 ونضيف ثلاثة، ولا نكون قد ابتعدنا. وعند التقريب للمئات نقول 1000 ولا نكون قد ابتعدنا كثيرا بالرغم من إضافة 33.

وعندما رسموا الميم هكذا (مـ) فعلى التشبيه بشكل الفم عند التفوه بها، حيث يبدو التضام والانقطاع بقدر ما تبديهما المواد التي تتصدرها الميم أو تنتهي بها.

إن هذه الظاهرة لا تبرز في لغة غير العربية ولهجاتها المختلفة، في تاريخها الذي يمتد إلى ما قبل الطوفان كالآرامية والعبرية والسريانية والبابلية والسبئية والمندعية والجعزية وغيرها.

فالحروف رموز توضح حركات جهاز النطق من المتكلم عندما يعبر عن معانيه، ورد الفعل من المستمع تكبير لتلك الحركات، إضافة إلى أنه يشكل استجابة للدافع الذي حرك جهاز النطق بها. تقول : هات (وتمد يدك) ويرد المستمع قائلا : خذ (ويمد

إليك يده وفيها ما فيها). «هات» هي الفعل و«خذ» هي رد الفعل، إلى جانب الحركة المواكبة في الحالين، التي تعكس حركة جهاز النطق عند التصويت بأحرف الكلمتين، حيث تمثل الهاء والتاء هواء يد السائل وفراغها، وتمثل الخاء والذال امتلاء يد راد الفعل بالمادة المطلوبة، وذلك في ترددهما وانتشارهما.

وقد تتم العملية اللغوية بثلاثة من العناصر، حيث قد يستغنى عن اللفظ المعبر به، وذلك في حالة التفكير والتدبر والتأمل حين يكون الملقي هو الملقى له، فيكون الإنسان في ما يشبه الحوار مع النفس، ويضع نفسه في كل من موضع السائل وموضع المجيب، وبه يتحقق أبلغ الفهم، لأن المعاني بين الإنسان وذاته لا تكون إلا واحدة ما لم يكن ثمة ما يثير الشك، ويلبس الأمور بعضها ببعض، وعندئذ لا مناص من معاودة التفكير وتقليب أحوال الموضوع.

وإنما يتم الاستغناء عن اللفظ المعبر به لأنه لا يكون لازما إلا في إجراء العملية اللغوية بين طرفين مختلفين، ولأنه ليس أكثر من رمز لا قيمة له في ذاته، وواسطة يرجع الفضل فيها لهواء الزفير التافه، الذي يلفظه الجهاز التنفسي. وما سمي اللفظ لفظا إلا لأن الإنسان يلفظه ويلقيه خارجا.

إن الإنسان، عندما يفكر، لا يستخدم الألفاظ، ولكن أرواحها، فتتم العملية باستعادة ما يلزم مما ترسب في الذاكرة، وبعثه مجددا على نحو مترابط، تماما كما يحدث عند إعادة سماع شريط التسجيل أو كنسخ صورة جديدة عن عفريتة negative قديمة، وكعملية الاجترار عند بعض الثدييات، ولعل أدق ما يمكن أن تشبه به هو العملية التي يقوم به العقل الإلكتروني عند تقديم معلومات مختزنة.

إن رد الفعل الناجم عن التفكير لَيتوالى أثناء العملية اللغوية، فيختزن في الدماغ أو يمارس وينعكس على السلوك، وإنه ليجسد ديالكتيكية تتمثل في التحليل وتصعيد التفكير وتعقيده بكثرة العلاقات التي تصل بين لبنات الموضوع الذي نفكر فيه. وتمثيلا لذلك بالعقل البشري الحضاري فإن الأمر يشبه التطور المادي في الصناعات الكهربائية والالكترونية حيث بدأت بسيطة غير دقيقة وتحولت تدريجيا إلى عظيمة دقيقة وما تزال تتحول.

كيف يضمن حدوث رد الفعل ؟

تتأثر اللغة والسلوك البشري، بوجه عام، بما يترسب على صفحة الدماغ من ما يرثه الإنسان ويكتسبه من المعارف وطرق التفكير، وإن الفعل الذي يعبر عنه أحدهم بكلماته ليصدر عن دماغه متأثرا بتلك الخلفية المنطبعة على صفحته، وإن رد الفعل الذي يمثل استجابة غيره له لينطلق هو الآخر، عن طريق التلقي المعكوس، موجها بما تقتضيه الخلفية التي تتحكم في سلوك ذلك الغير. وإن الفهم أو الاستيعاب، وهما الأصل في أي رد فعل، لا يتحققان ما لم يكن هنالك تطابق في الخلفيتين، على الأقل، في مجال الحدث الواحد والمعلومة الواحدة، وقد تمثل هنا بجهازي الإرسال والاستقبال حيث لا تتحقق العملية الاتصالية بواسطتهما ما لم يكونا مبرمجين بطريقة واحدة متكاملة، تكون البداية في المستقبل نقطة النهاية في المرسل، والنهاية في المستقبل هي البداية في المرسل.

غير أن ذلك في الجوامد أمر ميسور، لأنها لا تعمل إلا طبقا لما توضع له، وبهذا، فنحن نسمع الصوت واحدا من المذياع ... ومن دار الإذاعة، أما في الناس، فذلك أمر عسير، نظرا للتفاوت الذي جبل الناس عليه، ولاختلاف مشاربهم الثقافية وموروثاتهم، ولكن هوة التفاوت تصغر كلما كانت العلاقات التي تربط بين الناس وثيقة.

واللغة هي أداة الخلق والإبداع، ذلك أن اللغة ليست ألفاظا مجردة من معانيها، وما هي حجارة في

جبل لا وجود لها في خاطر، وإنما هي، على العكس من ذلك، معان وحركات وعلاقات، وما الألفاظ إلا رموز نستخدمها في التعبير عنها وهذا يقتضي، من وجهة نظر منطقية، أن تكون المعاني قبل الألفاظ.... وقد نضرب مثلا المعاني التي تتاكم في كلمة «سيارة»، تلك المعاني التي سبقت هذه الكلمة إلى ذهن الصانع الذي صممها، إنه دون شك، كان يفكر فيها ويداخل بينها ويلاقحها، ويقلب النظر فيها قبل أن يكون قد فكر في اسم لها، وهل يكون الإسم قبل المسمّى ؟ !

لقد مر المصمم في ذهنه بمعاني الاستدارة ونقل الحركة والسير (على الأرض المستوية) والسرعة والتوجيه (يمينا ويسارا) والالتفاف، والبعد، ونحو ذلك قبل أن يضع الكلمة «سيارة»، وهذا يعني أن عملية الخلق والإبداع والتطور إنما تكون بالمعاني والتفكير بصوت منخفض، يشبه إلى حد كبير جدا عملية التسجيل الصامت، مباشرة من جهاز الإرسال إلى جهاز التسجيل دون مرور الصوت عبر الهواء إلى لاقط الصوت.

وتقليب المعاني والمداخلة بينها من الأمور لا بد لها من حافز، وإن الحافز ليكون أعمق أثرا كلما كان ذاتيا ينبع من الانسان فردا كان أم مجتمعا، ولا سبيل تقود الإنسان إلى ذلك ما لم يكن حيا، ولا حياة إلا بجذور، وجذور الإنسان هي موروثه الحضاري، ذلك الموروث الذي يظل يعمل ويوجه ويحرك ما دامت الصلة قائمة بينه وبين أهله، فإذا صرموا حبله شل وشلوا، وتوقف الفعل ورد الفعل وتهدم الكيان الفكري، وتصدعت القواعد والأسس، وكان الموت الحقيقي، وإن سارت بالذبيح رجلاه خطوات، فالأمر تماما كما قال الشاعر من قبل :

ليس من مات فاستراح بميْت
إنما الميْت ميّت الأحياء

فهلا أُخرجت اللغة من قفص الاتهام ؟ بل أليس أهلها أولى به ؟

اللسانيات المرضية :

تأملات في النظرية مع التركيز على أسس تصنيف الاضطرابات اللغوية

د : عامر جبار صالح
دكتوراه التربية المقارنة
أخصائي اللسانيات المرضية
جامعة التحدي ـ ليبيا

لا يزال علم اللسانيات المرضية ميدانا فتيا نسبيا، يشق طريقه وسط تعقيد كبير على مستوى المنهجية ببعديها النظري والتطبيقي، وفي إطار من التداخل الحاصل لهذا العلم مع العلوم الأخرى الانسانية والطبيعية على السواء. وتتفاوت درجة الاهتمام به في بلدان العالم تبعا لدرجة الاهتمام التي توليها لظاهرة تطور وتشكيل الكلام عند الأطفال والشباب في الحالتين السوية والمرضية، ودرجة التخصص الدقيق في مجال التربية وعلم النفس وعلم اللغات وكذلك بالنسبة للعلوم الأخرى ذات الصلة بظاهرة الكلام ودراستها من وجهة نظر أخرى، كعلوم الطب على سبيل المثال [18,p.83].

وحتى وقت قريب لم تحدد مكانة هذا الميدان من المعرفة وسط العلوم. فقد ألحقه البعض بالعلوم الطبية[1]، وآخرون وجدوا فيه فرعا من فروع التربية (التربية الخاصة[2]). كما يرى M.Seeman أن موضوع اللسانيات المرضية (Logopedy) أو موضوع العلم المختص بتشريح وفسلجة وباثولوجية أعضاء النطق (Phoniatry)[3]، هو موضوع واحد. ولكن يختلف المدخل لكل منهما. فالأول يتناول الموضوع من وجهة نظر تربوية، والثاني من منظور طبي. ولكن كلا المدخلين يتقاطعان مع بعضهما ويكمل كل منهما الآخر. ويقيم الكاتب O. Von Essen ومساعده H.H.Wängler وجهة نظر أخرى بالاستناد إلى القاعدة التأسيسية المتينة للعالم G. Panconcell-Cal : هي وجهة نظر علم اللغة التطبيقي Applied Linguistics. ويحدد الكاتبان المذكوران الدور الخاص الذي يلعبه علم الأصوات التطبيقي Applied Phonetics في مجالات عديدة ومن ضمنها مجال اللسانيات المرضية Logopedy، في إطار فهم الكاتبين المحدود لمجال اللسانيات المرضية[4] [5, P. 147-148].

إن الملاحظات التمهيدية التي ذكرت تدفع بالضرورة إلى إلقاء نظرة سريعة في الأدبيات الصادرة في البلاد العربية التي تتناول بهذا القدر أو ذاك مجال الدراسة المرفقة. لقد عولج موضوع اضطرابات الكلام والنطق (ولا نقصد بذلك علم اللسانيات

المرضية الشامل) كمسائل فرعية ضمن موضوعات كبرى. فجاءت تارة في إطار التربية الخاصة [19]، وتارة أخرى ضمن موضوعات علم نفس غير العاديين أو سيكولوجية الاعاقة [22; 21; 17]، وثالثة في إطار الصحة النفسية والتوجيه والارشاد النفسي [15]. وقد جاء ذكرها متأطرا بالمسائل الكبرى التي احتوتها، ولم يفرد لهذه الموضوعات معالجات تفصيلية تذكر(5). ولا بد هنا من الاشارة إلى الدراستين اللتين صدرتا مستقلتين [23 ; 20] واللتين تناولتا موضوع اضطرابات الكلام والنطق، فقد تناولت الأولى [20] الموضوع من منظور علم نفس اللغة Psycholinguistics، والأخرى [23] ضمن مفاهيم سيكولوجية غير العاديين. ولا يخفى ماللدراستين من قيمة علمية، للمكتبة العربية، نظرا لندرة الدراسات في هذا المجال.

إلا أن معالجة الموضوعات التي احتوتها الدراستان من خلال التركيز على بعد واحد أو عدم التكافؤ في النظر إلى إبعاد الظاهرة اللسانية ـ المرضية أمر قد لا يصيب عملية التشخيص والعلاج كما ينبغي، لأن النظر إلى الظاهرة بارتباطاتها المتداخلة وتأثيراتها المتشعبة كفيل بأن يضع المعالج أمام رؤية سليمة. وهذا أمر يكفله المنهج الواضح والأدوات السليمة والمفاهيم المحددة.

إن ضعف النظرة الشمولية والمتكاملة إلى الظواهر اللسانية ـ المرضية هو الذي يقف وراء عدم الفوضى بتفاصيل الاضطرابات اللغوية وعدم تشكيل برامج متكاملة علاجية لجميع الاضطرابات. ولا نتفق مع الرأي القائل بأن هناك نوعا من الاضطرابات يستحق الاهتمام وآخر لا يستحق أو غير شائع أو هو نتاج اضطرابات غير كلامية [20, P.143]. إلا أن ذلك في تقدير الكاتب ليس خللا ذاتيا، بل موضوعيا، ناتجا عن غياب دراسات تكاملية في هذا الميدان من المعرفة الذي لا يزال في طور التكوين(6).

إن شذرات المعرفة التي يسعى كاتب السطور إلى تقديمها إلى القارىء الكريم ليست إلا محاولة متواضعة على الطريق الذي بدأه وانكب عليه الأساتذة الأشقاء الأفاضل بهدف ترسيخ القواعد البنائية لهذا الميدان من المعرفة. ولا بد لكل تراكم من أن يتحول إلى تراكم نوعي في محصلته النهائية على مستوى الممارسة والفكر. إن السنة التي يخضع لها هذا المجال من الدراسات ليست استثناء لما حصل للمجالات المعرفية الأخرى في مسيرتها الطويلة، من حيث انفصالها أولا عن أم العلوم (الفلسفة)، ومن ثم التخصص ورسم الهوية الذاتية في إطار العلم الواحد.

سوف يسير البحث في محورين رئيسيين: الأول سيشمل معلومات مدخلية ـ تأسيسية، تتناول تحديد الجانب الاصطلاحي للاختصاص ومعناه، مجالات الدراسة التي يشملها هذا الميـدان، الاختصاصات المهنية، علاقة مجال الدراسة بالعلوم الأخرى، الكلام ومكوناته الأساسية ومخططات التحكم الذاتي لعملية التخاطب في المستويين الفردي والاجتماعي.

أما المحور الثاني من الدراسة فسيتناول الاضطرابات اللغوية من حيث تصنيفها وأنواعها. وسيتم التعرض للتصنيف القائم على الأسس التشريحية، التصنيف الذي يستند إلى الأعراض، التصنيف اللغوي، التصنيف القائم على أساس الأسباب وأخيرا تصنيف علم وظائف الأعصاب.

أولا : المعلومات المدخلية التأسيسية

1 ـ تحديد الجانب الاصطلاحي ومعناه ومجالات ميدان الدراسة :

يرجع أصل كلمة (Logopedy) إلى الكلمتين اليونانيتين : «logos» وتعني كلمة، كلام و «Paideia» وتعني تربية، وتعني كلا الكلمتين بمعناها الحرفي «تربية الكلام» وبذلك يعني مصطلح (Logopedy) تربية وتشكيل الكلام، العناية بتطوره، تحسينه وتعديل كافة أنواع انحرافه عن النماذج السوية [9, P.5]. وتعرف الكاتبة Irena Styczek، أن «Logopedy» هو علم تشكيل الكلام وإزالة عيوبه وتعليمه في حالة انعدامه [10.P.13]. ويعرف حامد زهران Logopedics بأنه دراسة وعلاج أمراض الكلام [16,P.276][7].

أما العالم البولندي Leon Kaczmarek وهو رائد ومؤسس الاتجاه المستقل فيعرف Logopedy بأنه مجال علمي يبحث في مظاهر الكلام المختلفة (جذوره ونشاته Embryological، الجوانب المرضية pathological والاجتماعية Sociological والفنية Artistic)، ويضع ثقلا خاصا في معالجة عمليات التكلم Talking والفهم Understand وكذلك الوعاء أو الوسيلة التي تجسد Substantiation نقل الموضوع Text المنطوق به والمكتوب.

ويؤكد العالم المذكور أن Logopedy هو اختصاص علمي مستقل، حيث له موضوعه الخاص ـ الكلام، وطرق بحث ومفاهيم إجرائية خاصة به [2, P.277].

إن مصطلح Logopedy (Paideia التربية + Logos كلام) هي تسمية تشير إلى اختصاص علمي، وكذلك نشاط عملي. وإن كلا الجانبين العلمي والعملي يشكلان وحدة غير قابلة للعزل. ومن وجهة النظر العلمية فإن Logopedy يشمل مجالات :

1. نظرية الكلام Speech Theory وتشكل جزءًا من نظرية المعلومات والاتصال.
2. تشكيل الكلام وتطوره عند الأطفال.
3. تشكيل الكلام عند الأشخاص ذوي الاضطرابات والعيوب السمعية.
4. عملية التخاطب اللغوي عند الصم وفاقدي البصر.
5. عملية استقبال الموضوع Text الشفوي (سمعيا، بصريا) والكتابي (بصريا، حسيا).
6. علم الأصوات : النطقي (Articulatory)، الأكوستيكي (Acoustic)، السمعي (Audiotory) والبصري (Visual) ٠
7. أمراض الكلام : وتشمل اضطرابات عملية التخاطب اللغوي الشفوية والمكتوبة وطرق إزالتها.
8. ثقافة الكلمة الحية [1,P.9].

إن تنوع المجالات النظرية ومسائل البحث في هذا العلم الناشيء تشكل أحد مظاهر تداخله مع مجالات المعرفة الأخرى، وتتضح بشكل خاص ظاهرة اعتماده على أكثر من اختصاص Interdisciplinary. ولكن جميع هذه المجالات تعالج موضوع الكلام متأطرا بمحتوى العلوم الطبية، النفسية، التربوية، اللغوية وحتى الفنية [9, P.6].

بعد الاستطراد السريع لتحديد المعنى الاصطلاحي لكلمة (Logopedy) ثم معناها الاختصاصي ـ العلمي ببعديه الضيق والشامل، فإن كاتب السطور يميل إلى تبني ما يقترب من المقابلة في لغتنا العربية ـ «علم اللسانيات المرضية»، متجنبًا

المعنى الضيق للاستخدام الاصطلاحي المذكور ليشمل بذلك العناية بالكلمة بجميع أبعادها السوية، بكل أنواعها.والمرضية بكل مظاهرها المتعددة.

2 ـ الاختصاصات المهنية لعلم اللسانيات المرضية :

من الناحية التطبيقية ولغرض سد الحاجات الاجتماعية لهذا الاختصاص يمكن تمييز أربعة اختصاصات مهنية في إطار علم اللسانيات المرضية Logopedy. وهي كما يلي :

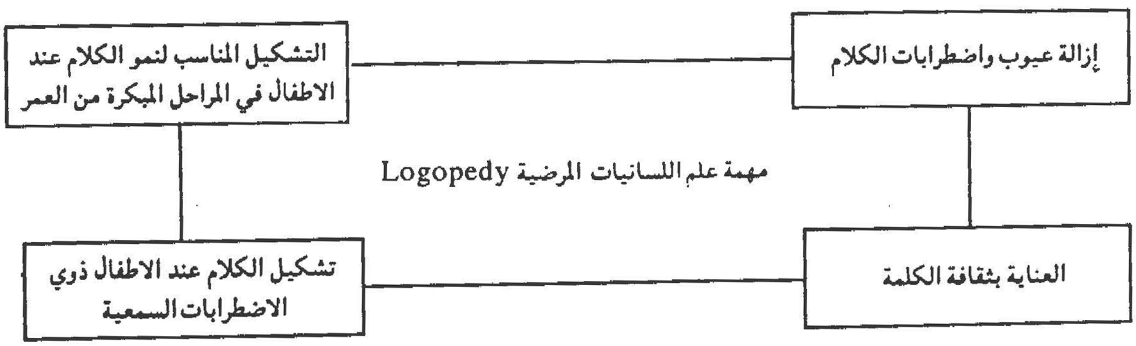
1. علم اللسانيات المرضية التربوي Educational Logopedy (العناية بالكـلام والصوت) : ويشمل الوقاية من اضطرابات الكلام والصوت من خلال التشكيل المناسب لكلام الأطفال في مختلف المؤسسات الاجتماعية : دور الحضانة، رياض الأطفال، مراكز الارشاد التربوي والصحي والنفسي وكذلك من خلال مؤسسات توعية الوالدين ؛

2. علـم اللسانيـات المرضيـة الصمـمي Surdologopedy : ويختص بمجال تعليم الكلام للصم، ضعاف السمع والصم ـ فاقدي البصر. ويتم ذلك في مراكز ومدارس الأطفال ذوي الاضطرابات السمعية ؛

3. علم اللسانيات المرضية التصحيحي Corrective Logopedy (علاج الكلام) : ويختص بإزالة اضطرابات الكلام، الصوت وصعوبات القراءة والكتابة. ويجري في المراكز المختصة (مراكز عيوب النطق، المراكز المرتبطة بأقسام ال Phoniatry والمراكز التربوية ـ المهنية)، ومراكز علاج عيوب النطق المرتبطة برياض الأطفال والمدارس، والتي يتضح لدى صغارها صعوبات معتدلة وحادة في عملية التعلم والسلوك ؛

4. علم اللسانيـات المرضيـة الفنـي Artistic Logopedy (ثقافة الكلمة الحية) : ويعالج الكلمة باستخداماتها المختلفة : العاميـة، النـشر (الصحافة والاعلام والأدب)، الفنية (الخطابة والغناء)، في:دور الثقافة والمسارح ومدارس الموسيقى، في مؤسسات إعداد المعلمين (أي موضوع الكلمة في المحاضرات) وبشكل خاص عند طلبة أقسام اللغة العربية وبصورة عامة في فروع تأهيل الكادر التدريسي .[1,P..17-18]

ويمكن للمخطط التالي أن يوضح مهمة علم اللسانيات المرضية من خلال اختصاصاته المهنية.

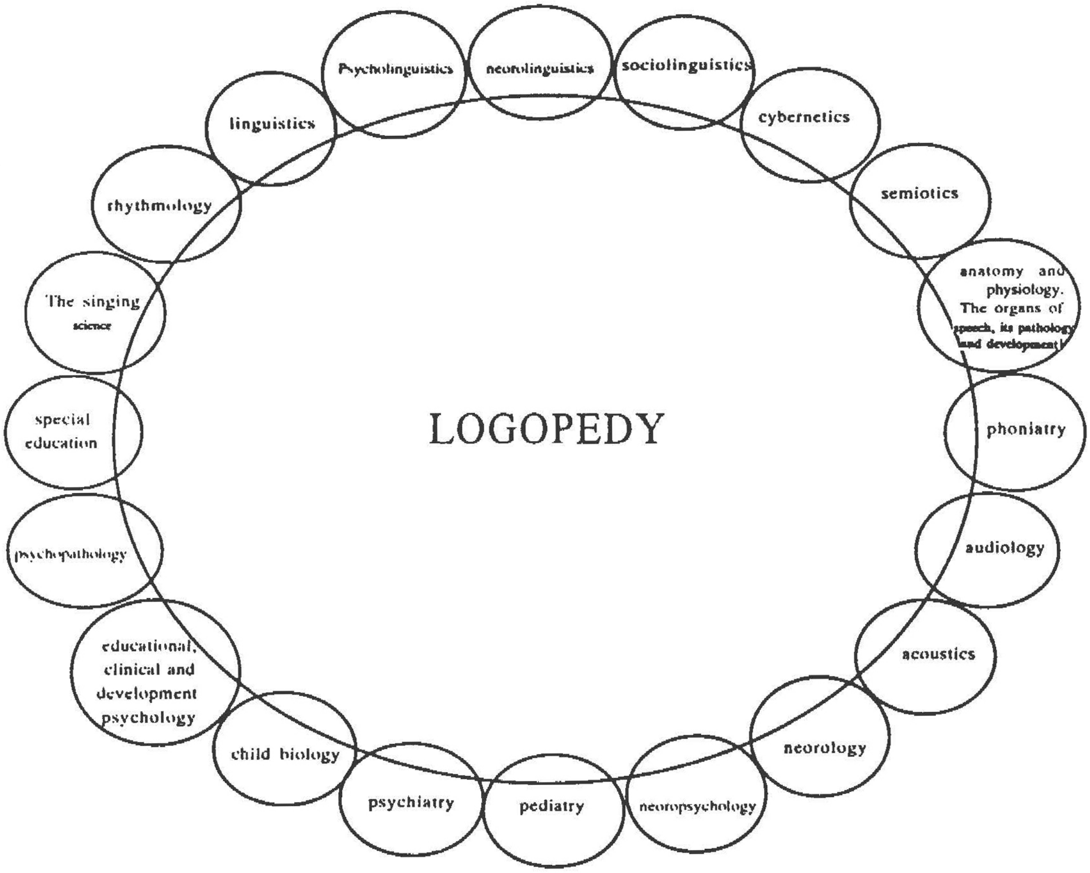


مخطط رقم 1 ـ الاختصاصات المهنية لعلم اللسانيات المرضية

المصدر: Minczakiewicz E., Logopedia "wybrane zagadnienia Z materiatami do cwiczeń", Kraków 1990, P.7

3 ـ علم اللسانيات المرضية والاختصاصات العلمية الأخرى :

تقول الكاتبة الطبيبة (I. Styczek) إن علم اللسانيات المرضية هو علم يقف عند حدود مجالات مختلفة من المعرفة، ويستفيد في النظرية كما في التطبيق من نتائج الاختصاصات الأخرى، التي تهتم بدرجات متفاوتة بموضوع الكلام وبشكل خاص بعملية التخاطب الشفوية والكتابية. إن ارتباط علم اللسانيات المرضية بالعلوم الأخرى يبدو جليا في الكثير من محتواه ومفاهيمه والتي تبدو خاصة في علوم أخرى، هي : علم اللغة العام، علم نفس اللغة، علم أعصاب اللغة، علم اجتماع اللغة، علم التحكم الذاتي، علم الاشارة، علم التشريح والفسلجة، باثولوجية وتطور أعضاء الكلام، فونياتري، علم السمع، الأكوستيكا، علم الأعصاب، علم النفس العصبي، الأمراض العقلية والنفسية، علم نفس النمو التربوي والسريري، التربية (التربية الخاصة)، علم الإيقاع، علم الغناء [1,P.20-21; 9,P.15]. إن علاقة اللسانيات المرضية بالعلوم الأخرى تتضح بشكل جلي كما بينه العالم Kaczmarek في الرسم أدناه :

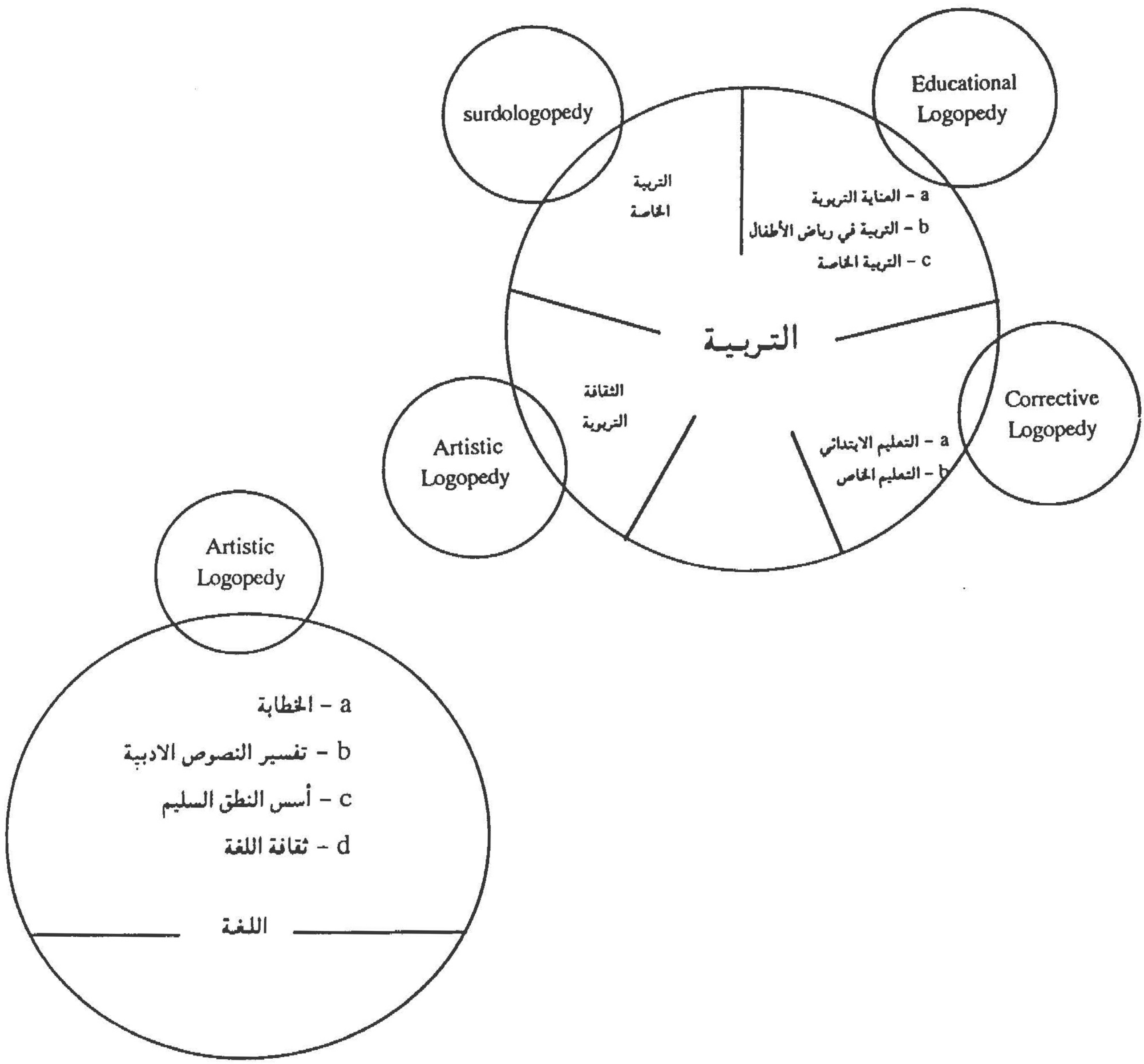


الرسم 2. يوضح علاقة علم اللسانيات المرضية بالعلوم الأخرى.

المصدر :

L. Kaczmarek, W : E. Minczakiewicz, Logopedia - Wybrane Zagadnienia Z materiatami do ćwiczeń - , Kraków 1990, P. 15.

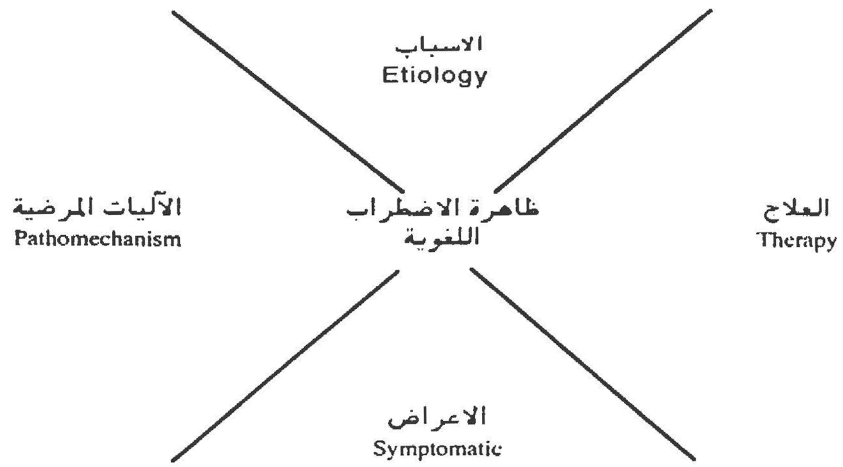
وكنتيجة لعلاقة علم اللسانيات المرضية بالعلوم الأخرى، فمن المنطقي أن يقوم هذا العلم باختصاصاته المهنية وبدرجات متفاوتة بوظيفة خدمية للعلوم الأخرى. ويمكن للرسم التالي أن يوضح مثالا لهذه الخدمات في مجال التربية وعلم اللغة.



الرسم 3- يوضح الوظيفة الخدمية لعلم اللسانيات المرضية

المصدر: Kaczmarek, W : S. Grabias (red). Przedmiot Logopedii W : L. Komunikacja Językowa i jej Zaburzenia, Lublin 1991, P. 21.

إن علاقة علم اللسانيات المرضية بالعلوم الأخرى تجسده الممارسة العملية بشكل واضح عند التطرق إلى البنية التركيبية لظاهرة الاضطراب اللغوي. حيث تتكون هذه البنية من العناصر التالية : الأسباب، الآليات المرضية، الأعراض والعلاج. وتتداخل في كل عنصر من العناصر المذكورة على الأقل المجالات : الطبية، النفسية، التربوية واللغوية ـ وهكذا فعند تحديد الأسباب والآليات المرضية فإن المعالج يجب أن يستفيد من المعلومات الطبية والنفسية. أما بالنسبة للأعراض فيتم تحديدها بالاستناد إلى علم اللغة وعلم النفس. وأما العلاج فيتم من خلال المعرفة الطبية، النفسية، اللغوية والتربوية. هذه البنية التركيبية والعلوم التي تدخل في عناصرها المكونة يوضحها الرسمان أدناه.



الرسم 4. يوضح البنية التركيبية لظاهرة الاضطراب اللغوية

المصدر : J. Kaszczyk, Z. Tarkowski : O metodologii logopedii, Lublin 1991, P. 32.

عناصر البنية التركيبية لظاهرة الاضطراب اللغوية	العلوم التي تدخل في عناصر البنية التركيبية لظاهرة الاضطراب اللغوية
الاسباب	العلوم الطية والنفسية
الآليات المرضية	العلوم الطبية والنفسية
الاعراض	علم النفس، علم اللغة والعلوم الطبية
العلاج	علم النفس، التربية الخاصة، علم اللغة والعلوم الطبية

الرسم 5. يوضح تداخل العلوم في عناصر البنية التركيبية لظاهرة الاضطراب اللغوي

المصدر : J.Kaszczyk Z. Tarkowski : O metodologii logopedii, Lublin 1991, P. 35.

وهكذا يتضح الارتباط العام بين علم اللسانيات المرضية والعلوم الطبية والنفسية والتربوية واللغوية، وبشكل أخص مع المجالات الفرعية للعلوم الرئيسية الأربعة المذكورة، والتي تصل إلى عشرين مجالا[8]، كما وضحها العالم L. Kaczmarek في الرسم رقم (2).

4 ـ الكلام ومكوناته :

إن الكلام **Speech** هو عملية التخاطب والاتصال الصوتي Sound Communication بين الناس. إنه عملية واحدة متكاملة، ولكن لأغراض البحث يمكن تمييز : نشاط إرسال الكلام Speech Production ونشاط استقبال الكلام Speech Reception وكذلك نتاج عملية التكلم Talking والفهم Reception ـ الموضوع Text [L. Kaczmarek W : 9,P.8].

ويعرّف علم اللسانيات المرضية Logopedy الكلام من منظورين : فردي واجتماعي. من وجهة النظر الاجتماعية فإن الكلام هو نشاط في عملية التخاطب اللغوي الشفوي. أما من الناحية الفردية فإنه عملية بناء Construction واستقبال أو استلام reception الموضوع text. ويسمح لنا التعريف الأخير بتمييز أربعة عناصر أساسية مكونة للكلام، هي : **اللغة** Language، **التكلم** Talking[9]، **الموضوع** Text **والفهم** أو **الاستقبال** reception. وسوف نوضح ماهية هذه العناصر من وجهة نظر علم اللسانيات المرضية :

اللغة Language هي أحد عناصر الكلام Speech، وهي نتاج اجتماعي، ونظام ذو درجتين Two Class. وتشمل **الدرجة الأولى** : الرموز Symbol المستقلة (الكلمات Words وعلاقاتها التركيبية Phraseological)، وغير المستقلة والتي نعني بها الصفات التطويحية Prosodic Features والتي تنفذ في الموضوع الشفوي بشكل إيقاع Rhythm ونبر Accent ونغم Melody، وفي الموضوع المكتوب أو الموحى به Signalized من خلال علامات الترقيم Punctuation mark ؛ وكذلك أصغر الوحدات اللغوية Phonem والتي تنفذ في الموضوع الشفوي من خلال الأصوات Sound، وفي الموضوع المكتوب من خلال الأحرف، وفي الموضوع الموحى به، على سبيل المثال نظام المورس morse Code من خلال توليف Combination لنقاط وقواطع ؛ وأخيرا أصغر وحدة صرفية morpheme. **أما الدرجة الثانية** من النظام اللغوي فتشمل منظومة الأسس القواعدية والتي على أساسها يبنى من الرموز المستقلة ويعرف الموضوع text الذي يعتبر الحلقة الرئيسية في عملية الاتصال اللغوي.

إن اللغة مستقرة في ذاكرة أعضاء المجتمع الاتصالي المعني Communicative Community ــ المستودع الداخلي، وكذلك في كل أشكال الموضوعات الأخرى (الصحف، المجلات، الكتب، أجهزة التسجيل .... الخ) ـ المستودع الخارجي [L.Kaczmarek W :1,P.6].

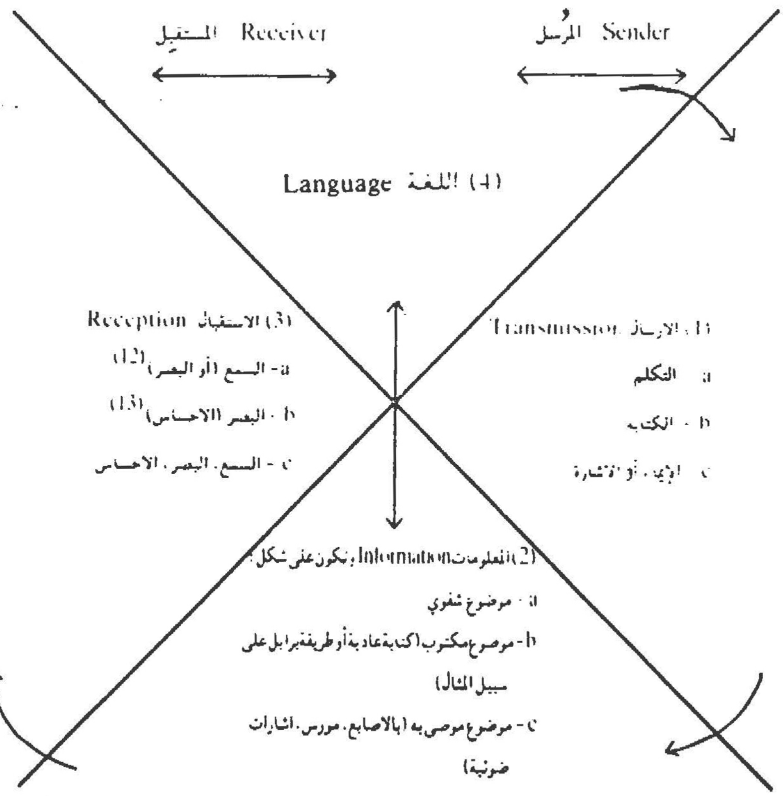
أما التكلم Talkingفهو عملية بناء الموضوع. كما هو الحال في عملية بناء الموضوع الكتابي، ومختلف أشكال الموضوعات، كالموحى بها Signalized وحتى التفكير (التفكير للكلام ـ Cerebration)"[10]. ويمكن القول بأن التكلم والكتابة والايماءة هي عملية منح المعلومات المنظمة لغويا (الأفكار) الواسطة المادية التي تجسدها Substantiation. أي بمعنى آخر أن الكتابة والتكلم والايماءة هي وعاء الفكرة. والوعاء أو المادة المجسدة في حالة التكلم هي نتاج نشاط الأجهزة المحيطية للكلام (الأجهزة المرسلة) وهي حاملة الفكرة، كما توضحه اللوحة أدناه.

1 ـ المحتوى
2 ـ الشكل اللغوي } المعلومات المنظمة لغويا = الفكرة
3 ـ المادة الصوتية Phonic Substantiation :

a ـ المستوى التطويحي Supersegmental
(النبرة ـ النغم ـ الايقاع)
b ـ المستوى المقطعي Segmental
(الأصوات)

اللوحة رقم 1: مكونات الموضوع الشفوي

وفي عملية التكلم فإن المعلومات المرسلة تسلك طريق القناة النطقية ـ السمعية، حيث تقوم أعضاء الكلام بتنفيذ فكر المُرسِل Sender الذي يجسده الموضوع الشفوي (الصوتي). ويتم استقبال الموضوع Text من قبل أذني السامع أو المستقبل Receiver ومن ثم إلى قشرته الدماغية Cerebral Curtex حيث عملية التحليل والفهم[11]. أما في عملية الكتابة فإن المعلومات تتخذ من القناة الحركية ـ البصرية طريقا لها لتكوين الموضوع الكتابي Graphic Text. على سبيل المثال، رسالة، تقرير، قصة ومن ثم إلى المستقبل حيث القراءة ثم التحليل والفهم. وبنتيجة عملية الايماء Signalization يتكون الموضوع الموحى به. على سبيل المثال، بواسطة الأصابع، الضوء والأصوات. إن سير المعلومات إلى المستقبل يمر عبر القنوات البصرية، السمعية، واللمسية [2,P.37 ;6,P.148 ;9,P.12]. العلاقات المقارنة بين إرسال المعلومات واستقبالها يوضحها الرسم التالي:



الرسم رقم 6. يوضح علاقة الكلام بالاشكال الاخرى لعملية التخاطب اللغوي، وكذلك الارتباط المتبادل لعناصره المكونة.
المصدر: L. Kaczmarek, Nsze dziecko uczy się mowy., Lublin 1977, P. 41.

وهكذا فإن الموضوعات نتاج لعمليات مختلفة، يمكن أن تكون متماثلة من حيث المحتوى والصيغة اللغوية ولكنها متنوعة بمادتها المجسدة Substantiation، ولكن في مستويات مناسبة. فالموضوع الشفوي Oral Text تكون مادته الناقلة هي المادة الصوتية Phonic Substantiation، والتي تتكون من مستويين، الأول غير منفصل تطويحي (فوق المقطعي) Supersegmental = النبر، النغم والايقاع. والثاني منفصل (مقطعي) Segmental = الأصوات ؛ والموضوع المكتوب Graphic Text حيث مادته الناقلة ـ التجسيدية هي الكتابية Graphic Substantiation، وتشمل أيضا مستويين : الأول غير منفصل = علامات التوقف، والآخر منفصل = الحروف. وهكذا بالنسبة للموضوع الموحى به Signalized Text باستثناء الموضوع المفكر به Thinkable Text (الفكرة) حيث لا يملك وعاء تجسيديا [2,P.7 ; 3,P.38]. ويمكن للوحة أدناه أن توضح أشكال الموضوعات وخصائصها المميزة.

اللوحة رقم 2 : اشكال الموضوعات وخصائصها المميزة من وجهة نظر علم اللسانيات المرضية

الموضوع	بصورة عامة	الشفوي	الكتابي	الموحى به	المفكر به (الفكرة)
1	المحتوى	المحتوى	المحتوى	المحتوى	المحتوى
2	الصيغة اللغوية	الصيغة اللغوية	الصيغة اللغوية	الصيغة اللغوية	الصيغة اللغوية
3	الوعاء التجسيدي	الوعاء الصوتي :	الوعاء الكتابي	وعاء الموضوع الموحى به : بصري، سمعي	
a	المستوى التطويحي (فوق المقطعي)	النبر، النغم، الايقاع	علامات التوقف	علامات التوقف للابجدية المستخدمة	بدون وعاء تجسيدي
b	المستوى المقطعي	الاصوات	الحروف	لشارات الابجدية المستخدمة	

المصدر : L. Kaczmarek, W : S. Grabias (red.), przedmiot logopedii : W: Komunikacja Jężykowa i jej Zaburzenia , Lublin 1991, P. 7.

وعلى أساس معطيات اللوحة أعلاه يمكن بوضوح التأكيد أن القراءة الجهرية لأي رسالة، شعر، كتاب ـ يعني تغير الوعاء التجسيدي الكتابي إلى وعاء تجسيدي صوتي، مع عدم تغير المحتوى والصيغة اللغوية. وكذلك نفس الشيء بالنسبة للخطابة.

أما بالنسبة للعنصر الرابع من عناصر الكلام فهو الفهم : ويعني استقبال أو استلام الموضوع. ويظهر جليا عندما يتضح للمستمع أن ما يسمعه من حديث يحتوي على أفكار. وهذا الوضوح قائم على أساس العمليات التفكيرية، والتحليل والتركيب السمعي[14].

إن التكلم والفهم لأي عملية إرسال معلومات واستقبالها يكون ممكنا، عندما يكون كلا المتخاطبين (المرسل والمستقبل) على معرفة برموز التخاطب وباللغة المتخاطب بها.

إن كل عنصر من مكونات الكلام التي تحدثنا عنها (اللغة ـ التكلم ـ الموضوع ـ الفهم) ذو مغزى هام للجوانب التطبيقية لعلم اللسانيات المرضية (وحدة الاضطراب اللغوية). حيث إن التحليل الدقيق لنتاج عملية التكلم ونقصد به الموضوع الشفوي يعتبر أساس عملية التشخيص لوحدات الاضطرابات اللغوية، وبالتالي فإن مستوى الدقة لنوعية وتركيبة الموضوع المُرسل ممكن أن يؤكد لنا سلامة أو عدم سلامة مكونات الكلام، التي تخضع هي الأخرى لعملية تشخيص تفصيلية[15].

5 ـ أنظمة التحكم الذاتي لعملية التخاطب اللغوي

The Cybernetic Systems of Linguistic Communication Process

إن نموذج model التحكم الذاتي لعملية الاتصال اللغوي يستند إلى أسس النظرية العامة لعلم

التحكم الذاتي Cybernetics[16]، إلى جانب الاحتفاظ بميزات خاصة به. وعندما نتحدث عن هذه الأسس فإن الحديث يتضمن العناصر الخاصة بأبسط نموذج للتحكم الذاتي، طبعا إلى جانب وجود نماذج معقدة وأكثر تعقيدا. وكل النماذج البسيطة والمعقدة تحتوي على العناصر التالية :

1. يجب أن يشكل النموذج منظومة معلوماتية Information System،
2. يجب أن تفرز في تركيبتها قناة مرور أو مسلك Tract وعلى الأقل حزمتان Bands من الحزم التحويلية Transformation Bands،
3. يجب أن تحتوي القناة على الأقل على ثلاثة دوائـر معلوماتيـة Information Circuits، الأولى ـ دائرة المعلومات الأساسية Basic Information Circuit، الثانية ـ دائرة مراقبة المعلومات Supervision Information Circuit، والثالثة ـ دائرة قيادة المعلومات Steering Information Circuit. ولا توجد نظم تحكم ذاتي خارج وجود هذه الدوائر الثلاثة. إن منظومة التحكم الذاتي التي لا تمتلك قناتها هذه الدوائر الثلاثة تسمى منظومة التحكم الذاتي المحايدة أو المعادلة Neutralization، وهي تختلف عن منظومات التحكم الذاتي ذات الدوائر المعطلة أو المسدودة Blocked. إن العطل يمكن أن يصيب كل دائرة من الدوائر الثلاثة : 1 ـ الأساسية، 2 ـ المراقبة و3 ـ القيادية[17].

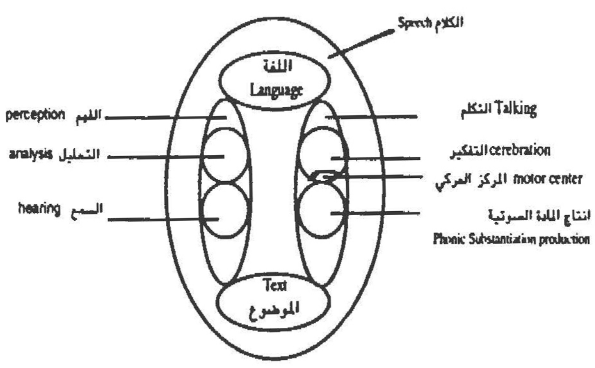
إن الأساس العام لنموذج منظومة التحكم الذاتي في عملية الاتصال اللغوي هي علاقة أساسها : المُرسل ـ المُستقبل. المرسل يرغب في نقل معلومات إلى المستقبل، ينجز في الدماغ خيارات معقدة وعملية تحويل Transformation، وبنتيجة ذلك تتكون إيعازات عصبية مناسبة تتجه إلى القناة النطقية. عند ذلك تتحول الايعازات إلى حالات نطقية محددة. بعد ذلك تبدأ الحزمة التحويلية الثانية حاملة الرموز اللغوية. حيث يقوم المستلم بتحويل العناصر الفيزيائية إلى عناصر سمعية ويحدث ذلك في الآذان. وتباعا تبدأ عملية التحول الثالثة حيث تتحول القيمة السمعية للمعلومات إلى ايعازات. تذهب الايعازات إلى الدماغ حيث تنجز عملية تحويل أخرى [13,PP.3-5].

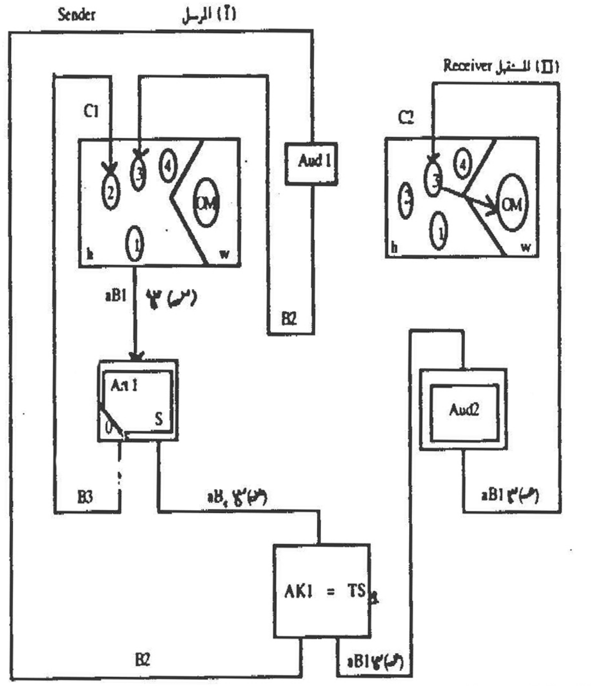
إن الأمكنة التي تجري فيها عملية تحول الاشارات Transformation Signal يسميها L. Zabrocki بالحزم التحويلية : الدماغية، النطقية، الفيزيائية والسمعية.

وتعتبر منظومة الاتصال اللغوي كاملة عندما تسمح القناة بتبادل الأدوار، أي أن المرسل يمكن أن يصبح مستقبلا وبالعكس. وفي المخططات التالية سوف نشير إلى أبرز آليات منظومة التحكم الذاتي في عملية الاتصال اللغوي بأشكالها الفردية والاجتماعية[18] .[2,PP.36,39-40 ;1,pp.13-16].

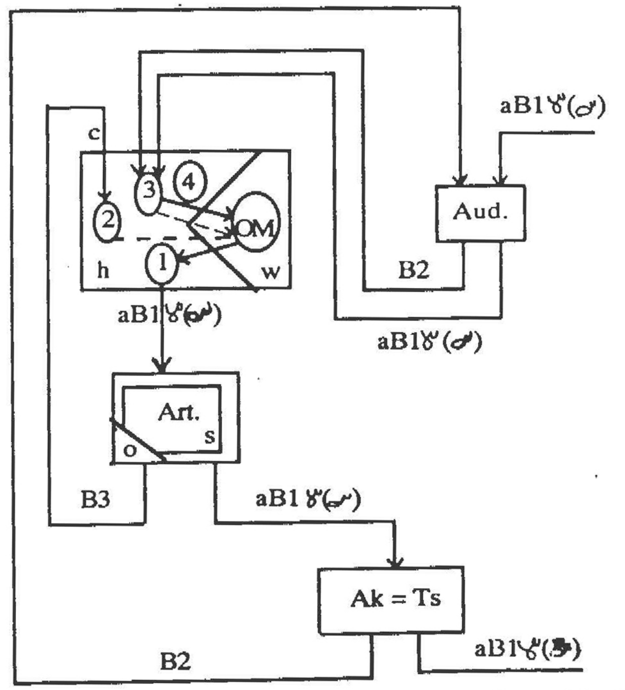
الرسم رقم 7 : نموذج مبسط للكلام

للعالم L. Kaczmarek





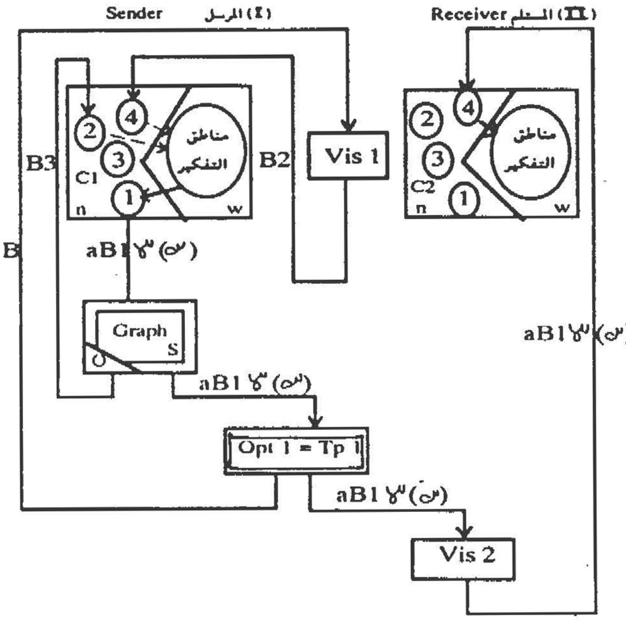
المخطط رقم 8. نموذج الكلام من وجهة النظر الاجتماعية (هو نشاط في عملية التخاطب اللغوي الشفوي = بناء واستقبال الموضوع الشفوي من وجهة نظر التفاعل بين الأشخاص). وضعه العالم L. Kaczmarek



المخطط رقم 9. نموذج التحكم الذاتي للكلام في المنظور الفردي. وضعه العالم L. Kaczmarek

شرح للرموز والأرقام الواردة في المخططين 8-9 :

C_1 ـ الحزمة المركزية (الدماغية) التحويلية المُرسل (I) ـ حيث يجري هنا في مناطق التفكير = W = في المستوى الأعلى OM تنظيم المعرفة والخبرات في هيئة معلومات، وفي المركز الحركي (1) في المستوى الأدنى (n=) تُشفر code، أي تحويلها إلى إيعازات أو نبضات تسبب حالات نطق محددة = Art 1) ـ الأداة النطقية الفاعلة S والمغذية 0 = الحزمة النطقية التحويلية للمُرسل) ؛ TS1 = AK1 = الظاهرة الفيزيائية (اكوستيكا) الصادرة من أعضاء كلام المرسل = الموجة الصوتية = الموضوع الشفوي ؛ Aud_2 = الحزمة التحويلية السمعية للمستقبل(II) = تحول المثير الفيزيائي (الأكوستيكي) إلى احساسات سمعية ؛ C_2= الحزمة التحويلية للمستقبل : في المستوى الأدنى أي في المركز (3) حيث تجري عملية التشفير code، أي تحليل الاحساسات المستلمة، أما في المستوى الأعلى (في المناطق التفكيرية ـ W) حيث تجري بهذا القدر أو ذاك عملية الفهم $Art_1 \leftarrow Aud_2$ = القناة النطقية ـ السمعية التي تسير فيها المعلومات. وتعمل فيها أربع دوائر : a = دائرة المعلومات الأساسية ؛ B = دائرة قيادة المعلومات : B_1 - يقود مسار استقبال المعلومات من قبل المستلم ؛ B_2 - يُمكّن المرسل من قيادة (سماع) حديثه (مركز رقم 3) أو رؤية كتابته (مركز 4) ؛ B_3- والذي يمكن المرسل من قيادة (الاحساس ـ في المركز 2) نشاطه الخاص : النطق، الكتابة، ك = دائرة مراقبة المعلومات، والتي تنظم إرسال المعلومات ؛ σ =دائرة بناء وتطور اللغة.

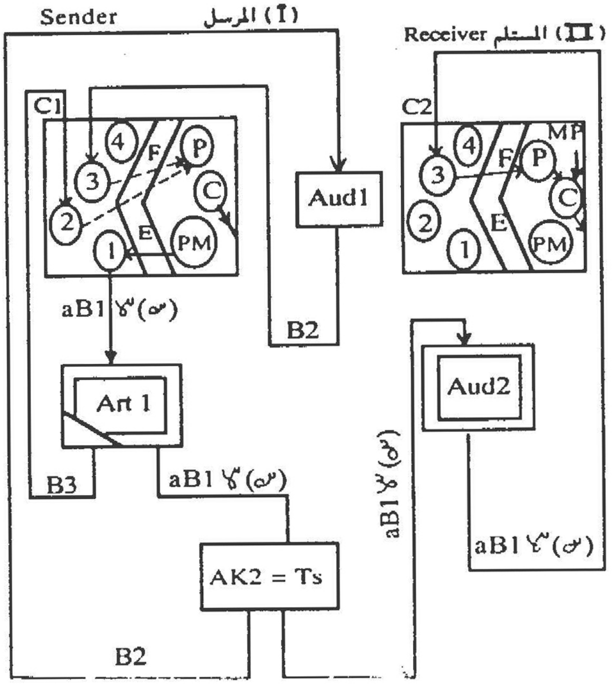


المخطط رقم 10. نموذج التحكم الذاتي للكتابة والقراءة = بناء واستقبال الموضوع المكتوب- صممه العالم L. Kaczmarek

شرح للرموز الواردة في المخطط 10 :

C_1 = الحزمة المركزية (الدماغية) التحويلية للمرسل (I) ـ حيث يجري هنا في مناطق التفكير ـ في المستوى الأعلى = W تنظيم المعرفة والخبرات في هيئة معلومات، وتُشفر في المركز الحركي (1) في المستوى الأدنى = n، أي تحويلها إلى إيعازات أو نبضات تسبب حركات خاصة لليد (Graph 1 = الحزمة التحويلية الكتابية للمرسل) ؛ Opt1 = = Tp1 = الظاهرة البصرية الناتجة عن النشاط الكتابي = الموجة الضوئية = الموضوع المكتوب ؛ Vis2 = الحزمة التحويلية المرئية للمستقبل (II) ـ تحويل المثير المرئي إلى إحساسات بصرية ؛ C_2 = الحزمة المركزية التحويلية للمستقبل : في المستوى الأدنى أي في المركز (4) حيث تجري عملية التشفير، أي تحليل الاحساسات المستلمة، أما في المستوى الأعلى (مناطق التفكير ـ W) حيث تتم بهذا القدر أو ذاك عملية

الفهم ... Graph ⟵ Vis2 = القناة الكتابية ـ البصرية = الطريق الذي تسلكه المعلومات.



المخطط رقم 11. نموذج الآلية التحكم الذاتي للكلام في ضوء علم السيبرنتيكا العصبي neorocybernetics الذي وضعه الكاتب B. Kaczmarek وهو يستند بالأساس إلى مخطط العالم L.Kaczmarek ، مع اشارة تفصيلية إلى دور البنية الدماغية (المخية) في عملية بناء واستقبال الموضوع الشفوي. «المخطط من وجهة نظر اجتماعية».

شرح للرموز الواردة في المخطط رقم11 :

C_1 = الحزمة المركزية (الدماغية) التحويلية للمرسل (I) ـ حيث تجري هنا عملية التفكير (c)، أي التنظيم اللغوي لمخزونات الذاكرة من الخبرات والمعارف (= مخزن الذاكرة MP) في هيئة معلومات (موضوع مفكر به). وتشفر هذه المعلومات على شكل برنامج حركي Motoric Program (الحزمة التحويلية PM)، والذي يتحول من خلال المركز الحركي (1) في المستوى الأدنى إلى نبضات أو إيعازات تسبب حركات نطقية في الحزمة النطقية (Art 1). ونميز من هذه الحزمة جزئين هما : الجزء الأول خاص بالحركة kinesi-kn والآخر خاص

بالاحساس بالحركة Kinesthesis-ks. ومن نتيجة ذلك يتكون الموضوع الشفوي في هيئة موجة فيزيائية (اكوستيكا) (Ak1 = Ts1). ويلعب المُرشّح الانفعالي EF = Emotional Filter دورا مهما في التأثير على نمط الموضوع Text المُنتَج.

والموضوع المرسل في الحزمة السمعية Aud2 للمستلم (II) يتغير إلى ايعازات عصبية، والتي تُستَلَم كاحساسات سمعية في المركز السمعي (3). وفي منظومة الاستقبال (p) تحصل عملية التشفير = فحص ومعرفة المثيرات المستلمة، أما في منظومة التفكير (c) فتظهر بهذا القدر أو ذاك عملية الفهم للمحتوى المُرسل. إن عملية استلام المعلومات يمكن أن تسير بشكل فعال بفضل الاستفادة الجيدة من مخزن الذاكرة (MP). أما المرشّح الانفعالي EF فإنه يمكّن من الفهم الأفضل أو يعرقل استلام الموضوع. ويعتمد ذلك على وضع المُستلم.

المعلومات تسير وفقا للمثال المذكور أعلاه في القناة النطقية ـ السمعية، أي عندما يكون الموضوع قد تشكل في النهاية (منهج الوعاء الصوتي) في القناة النطقية للمرسل (Art1)، وتم استقباله في القناة السمعية للمستلم Aud2.

وفي هذه القناة Art1-Aud2 تعمل أربع دوائر معلوماتية : a = دائرة المعلومات الأساسية ؛ B = دائرة قيادة المعلومات ويتكون من ثلاثة أنظمة تحتية : B1 = يقود مسار استقبال المعلومات من قبل المستلم ؛ B3 = يمكن من قيادة الحركات النطقية (الإحساس بالحركة في المركز 2) ؛ B2 = يمكن المرسل من السيطرة السمعية للموضوعة (المركز 3) ؛ δ = دائرة مراقبة المعلومات، التي تنظم إيصال المعلومات ؛ σ = دائرة بناء وتطور اللغة.

ضرورة الاشارة إلى أن مراحل بناء واستقبال الموضوع تسير بشكل متوازي. وتوجد أيضا امكانية سبق لمرحلة على أخرى، ويعتمد ذلك بشكل خاص على المهمة التي تنتظر المتحدث.

ثانيا : الاضطرابات اللغوية : تصنيفها وأنواعها

تعتبر مسألة انجاز تصنيف للاضطرابات اللغوية وأنواعها أحد القضايا الكبرى في هذا العلم الناشيء، وفي المستويين النظري والتطبيقي. فهي بقدر ما تغْني من الناحية النظرية بناء صرح هذا العلم، تسهم من الناحية التطبيقية في دقة التشخيص وبالتالي في العلاج.

إن أدبيات الدراسة تزودنا بأكثر من تصنيف يستند إلى أسس مختلفة. ولابأس أن يقف القارىء المختص على جوهر هذه التصنيفات فجميعها في التطبيق (في برامج التشخيص والعلاج) تضع المعالج therapist على أرضية التعامل الديناميكي مع الظواهر اللسانية المرضية ـ وحدات الاضطراب اللغوي.

أما أهم الأسس التي تستند إليها هذه التصنيفات، فهي كما يلي :

1. التصنيف الذي يستند إلى الأسس التشريحية.
2. التصنيف الذي يستند إلى الأعراض.
3. التصنيف اللغوي.
4. التصنيف الذي يستند إلى الأسباب.
5. تصنيف علم وظائف الأعصاب.

وسنتعرض في السطور التالية إلى محتوى هذه التصنيفات، باختصار غير مخل :

1 ـ التصنيف الذي يستند إلى الأسس التشريحية Anatomic Classification :

لقد وضع هذا التصنيف العالم Ottuszewski عام 1905. ويتفق هذا التصنيف مع الأسس التشريحية التي تقسم الجهاز العصبي إلى قسمين، مركزي ومحيطي.

وتقسم انحرافات الكلام وفقا لذلك إلى نوعين :

1. **الاضطرابات المركزية** Central isorders :

أ ـ الحبسة أو العسر الكلامي (الكلي aphasia أو الجزئي dysphasia) ـ أفازيا ويحدث هذا النوع من الاضطراب على أرضية التغيرات التشريحية أو الانحرافات الوظيفية للقشرة الدماغية Cerebral Cortex، التي ترافق حالة تعثّر النمو عند الأطفال والشباب، أو تغيرات في الآذان. ويشمل هذا النوع : اضطراب الذاكرة الشفوية Oral memory، الصمم التعبيري Surdomuttas وأكثر حالات نشاز الكلام balbuties[19] وبشكل نسبي حالات عيوب النطق.

ب ـ اضطراب الكلام الحكلي Dysarthric Speech Disorders :

وتعود آليات الاضطرابات في هذا النوع إلى الأسباب المذكورة أعلاه (تغيرات في المراكز الدماغية الخاصة بأداة النطق)، كالحكلة وحيدة الجانب، التي تعتبر نتاج جانبي للأفازيا (الحبسة)، وكذلك للشلل الدماغي البصلي الكاذب Pseudobulbar palsy. وكذلك الكلام الأنفي الناتج من أسباب مركزية والتهتهة.

2. **الاضطرابات المحيطية** Circumferential Disorders :

أ ـ الحكلة dysarthria ويكون سببها التغيرات في الأعصاب المحيطية وبشكل خاص في أعصاب أجهزة النطق. وتسبب الحكلة نشاز النطق الناتج من انشقاق سقف الفم وعدم البناء المتناسق للفكين واللسان، وكذلك الكلام الأنفي الناتج من أسباب محيطية.

ب ـ السرعة الزائدة في الكلام Fluttering, «Tumultus Sermonis»

ويتجسد هذا الاضطراب في السرعة الفائقة للكلام لدرجة يصبح فيها غير مفهوم للمحيط. وأساس ذلك الاضطراب أن سياق التفكير يكون سريعا لدرجة تعجز فيه أجهزة النطق عن ملاحقة عملية التفكير، فيضطر المتحدث إلى ابتلاع الأصوات والمقاطع وحتى المفردات [W. Ottuszewski: 12,P.114].

إن التصنيف أعلاه وبفعل عامل البعد الزمني الذي كتب فيه (أي قبل قرن تقريبا) جاء على ما يبدو من بساطة التصنيف مجرد محاولة تعتبر من اللبنات الأولى لهذا العلم. وأن لكل بداية ملابساتها المبررة. فجاء هذا التصنيف يعكس تواضع الظروف التي عاشها الكاتب، التي تعكس محدودية البحث في هذا الموضوع من الناحية الموضوعية.

وإذ ننتقل الآن إلى تصنيف آخر للعالم L.Kaczmarek، الذي عرضه عام 1973 نلتمس الجهد النظري الكبير، إلى جانب كونه يعكس تعقد مناهج وأدوات البحث في هذا المجال. فجاء هذا التصنيف في محتواه وسعته مستجيبا للحاجة الماسة لهذا الجانب من الدراسة. مع العلم أن باب الحوار بصدد تفاصيل هذا التصنيف ودقته لم يوصد بعد.

2 ـ التصنيف على أساس الأعراض Symptomatic Classification :

يستند هذا التصنيف إلى تصور مفاده، أن كل موضع، شفويا كان أم مكتوبا يتكون من ثلاثة أجزاء

تركيبية[20] هي : المحتوى Contents، الصيغة اللغوية Language Form والوعاء الناقل (المادة المجسدة) Substantiation – وعليه يجب تمييز ثلاثة مجاميع من اضطرابات الاتصال اللغوي :

I . اضطراب المحتوى.

II . اضطراب اللغة.

III . اضطرابات الوعاء الناقل (التجسيدي) في المستويين : العلوي التطويحي والمقطعي.

IV . أما المجموعة الرابعة من الاضطرابات، والتي تحتاج إلى معالجة خاصة فهي اضطرابات عملية الفهم (الاستقبال). أي الخلل في استلام الموضوع الشفوي أو الكتابي (أي اضطرابات السمع والبصر).

I – اضطراب المحتوى Contents Disorders

1. اضطراب عملية التعميم والتجريد

Generalization & Abstraction Process Disorder

أ – انخفاض مستوى التعميم :

ويعني عدم القدرة على : تصنيف المعلومات، تقديم خلاصات، صعوبات فهم الامثال، عدم فهم المحتوى المجازي للجمل وكذلك ضيق مجال الارتباطات وفقر الاقترانات. وتظهر هذه الأشكال من الاضطرابات عند المتخلفين عقليا، وذوي الصرع في المراحل المبكرة، وفي الحالات المعقدة لالتهابات الدماغ وفي حالة الشلل في طور متقدم.

ب – انحراف عملية التعميم :

ويتلخص هذا الاضطراب بظهور كم هائل من الاقترانات، ولكنه عرضي غير موجه. ويظهر في حالات الفصام والأمراض النفسية psychopathy.

2. انعدام المنطق في بناء الموضوعات

أ – الفكر Thought Chase :

وتظهر هذه الحالة بنتيجة عدم إعارة الانتباه، حيث ينتقل المريض بسرعة قبل أن ينهي أفكاره إلى أفكار أخرى. وتظهر في حالات ذهان الهوس والاكتئاب manic-depressive psychosis .

ب – لزوجة التفكير Thought Stickness :

وتتجسد مظاهر هذا الاضطراب، في أن المريض ليس في وضع يؤهله لتغير أسلوب إنجاز نشاطه، أو دائرة قناعاته أو الانتقال من نشاط إلى آخر. ويحدث هذا النوع عند المصابين بالصرع والمرضى الذين يعانون من نتائج مزمنة والاصابات الدماغية الخطيرة.

ج – مؤقتية التفكير Thought Impermanence :

المرضى بهذا النوع من الاضطراب يدركون التعليمات بشكل مناسب، يؤدون عملية التحليل والتركيب بشكل جيد، يفهمون المعنى المقصود، ولكنهم لا يتمكنون لفترة طويلة من الحفاظ على أسلوب متوازن في النشاط. حيث يتحول النشاط المناسب إلى أخطاء.ويظهر هذا النوع من الاضطراب عند المصابين بتصلب الأوعية الدماغية Sclerosis والمرضى بنتيجة صدمات دماغية brain injury ومرضى ذهان الهوس والاكتئاب.

د – فرط رد الفعل Hyperreactivity :

ويتجسد هذا الشكل من الاضطراب بعدم استمرارية أسلوب انجاز المسائل. ويرتبط بذلك تدهور الانجاز العقلي، ويظهر بطريقة مبالغة وبأشكال غريبة grotesque، ويفقد المريض نسيجه الفكري مغرقا بالمفردات.ويظهر هذا الاضطراب في حالات الصدمات القوية والأشكال الحادة لأمراض الأوعية الدموية (ارتفاع ضغط الدم hypertension).

هـ – الانزلاق Slide :

ويتضح ذلك في الاضطراب المؤقت للاحكام

المنطقية، حيث توجه المريض للحالات العرضية، وعدم الوضوح مع الحالات الملموسة. يحدث ذلك عند المصابين بالفصام.

3. اضطراب التوجيه في التفكير

أ ـ اضطراب الوظيفة المنظمة للتفكير :

وتظهر بشكل عرضي episodical عند الأفراد الأسوياء، وبشكل انتقائي Selective في نوبات الانفعال الشديد Passion والحالات الصعبة بشكل خاص.

ب ـ اضطراب الوظيفة النقدية Critical Function Disorder :

ويقصد بالوظيفة النقدية القدرة على النشاط المتأمل، وتدقيق وتعديل هذا النشاط وفقا للظروف الموضوعية الملائمة. والاضطراب في هذه الوظيفة يبدو في بعض حالات الصدمات القوية وأمراض الأوعية الدماغية.

ج ـ متعدد الخطط والطرائق Multimethodical :

وهي الوجود المتزامن لأفكار متعددة المظاهر، على الرغم من أن المريض يفهم بشكل سليم التعليمات ويجيد إدارة العمليات العقلية كالمقارنة والتجريد والتعميم. ويحصل هذا الاضطراب عند الفصاميين.

د ـ الفصل أو التفكيك Disassociation :

وهو انعدام الاتصالية والارتباط بين عناصر أجزاء حديث المريض. ويظهر بشكل خاص في حالات الفصام.

إن اضطراب المحتوى Contents disorders يرتبط بدرجات متفاوتة مع حالات الاضطراب الشديدة في وظيفة اللغة، على سبيل المثال : فقدان الأصول القواعدية للكلام dysgramatism، الكلام المبتكر الغريب وغير المفهوم neologism، ترديد الألفاظ echolalia، الارتباطات الكلامية عديمة المعنى أو الحشو الكلامي verbigeration، السلاطة الكلامية word salad (أي خلط الكلمات والألفاظ بشكل متراص وغير مترابط) وكذلك الانحرافات في الوعاء التجسيدي الناقل للمحتوى، الصوتي والكتابي. [4,.PP.5-7]

II ـ اضطرابات اللغة Language Disorders

أ ـ البكم Dumbness :

وهو انعدام مهارة التخاطب الشفوي ـ انعدام مهارة بناء واستقبال الموضوع الشفوي (انعدام الكلام). من الأشكال الشائعة لهذا الاضطراب، البكم الناتج عن الصمم deafness عند الولادة، أو الصمم عند مراحل الطفولة المبكرة. ما يقابل البكم في الكتابة هو ما يسمى الأمية الخاصة ونعني بذلك ليس فقط عدم المقدرة على منح الفكرة الوعاء التجسيدي الكتابي graphic substantiation (كما هو الحال عند الأميين الذين يستطيعون الكلام) ولكن انعدام اللغة.

ب ـ الحبسة (الأفازيا) : الكلية aphasia، والجزئية dysphasia.

فقدان المقدرة على بناء الحبسة الحركية،الكلية أو الجزئية(motor aphasia, motor dysphasia)، واستقبال الموضوع الشفوي (sensory aphasia,sensory dysphasia) نتيجة عطل أو تغير في مناطق دماغية محددة[21]. أما ما يقابل الأفازيا من اضطراب في الكتابة والقراءة فهو فقدان القدرة الكلية أوالجزئية على الكتابة agraphia, dysgraphia، والقراءة alexia, dyslexia. وفقدان المقدرة هذه يمكن أن يشمل مهارة الاختيار من المستودع اللغوي للرموز الضرورية (الصوتية، الصرفية، المعجمية) واستخدامها في ترتيب منطقي

وربطها وانتاج الوعاء الذي يجسد نقل الفكرة. أو كما يقول جاكبسون الاختيار والتوليف.

ج ـ عدم اكتمال نحو كلام الأطفال Child Speech Incompletness :

وينتج من أسباب بنيوية Constitutional أو وراثية أو نتيجة تلف في الجهاز العصبي المركزي، وتسمى الحبسة الطفولية childness aphasia, alalia أو الانمائية development aphasia. وتكون إما حركية : عسر النطق الكلي total dyslalia، أو حسية Sensory alaliaوالمعنية بالاستقبال أو قد تكون مختلطة mixed alalia. أما ما يقابل ذلك في القراءة والكتابة فهو صعوبة ضبط مهارات الكتابة والقراءة graphastenia, legastenia لأسباب في الولادة، وهي ناتجة من ضعف مهارات الادراك البصري، السمعي والحركي وانخفاض مستوى الادراك المكاني أو ما يسمى بالاخطاء الاتجاهية orientational errors.

د ـــ اختـلال الأصول القواعديـة Gramatical System Disorders :

وقد يكون هذا الاختلال كليا agramatism = بناء الموضوع من رموز فقط دون اعتبار للأصول القواعدية، أو قد يكون جزئيا dysgramatism أي بناء الموضوع مع الاخلال بهذا القدر أو ذاك بأصول القواعد. كلا الظاهرتين تبدو في الكتابة وفي الكلام.

هـ ـ الهفوات Lapses :

وهي الأخطاء في الموضوع الشفوي oral lapse وفي الموضوع الكتابي graphic lapse [4,P.7-8].

III ـ اضطرابات الوعاء الناقل (التجسيدي) Substantiation Disorders

A ـ اضطرابات في المستوى العلوي التطويحي (فوق المقطعي) Suprasegmental : Surface Disorders :

1. التهتهة أو الرتة في الكلام Stuttering
2. الخنخنة Rhinolalia وتشمل الخنخنة المغلقة rhinolalia clausa والخنخنـة المفتوحـة rhinolalia aperta والخنخنة المختلطة mixed[22] rhinolalia.
3. نطق وصوت فاقدي الحنجرة Articulation & voice of Laryngektomierter، ويشمـل : الصوت المريئي Oesophageal Sound : جيد، متوسط ؛ وانعـدام الصوت والأصوات aphonia
4. فقدان أو اضطراب القدرة على إدراك وإعادة تكوين البناء الايقاعي Rhythmic Structure
5. اضطرابـات الصوت voice Disorders ، وتشمل : انعدام الصوت الكلي aphonia (انعدام الصوت التشنجي Spastic aphonia، والهستيري hysterical aphonia)، اضطرابات الصوت الجزئيـة dysphonia (النـاتجة عـن الافراط في الحركـة والنشاط الصوتي chyperkinetic dysphonia، أو نقص في النشاط الحركي الصوتي، hypokinetic dysphonia)؛ اضطرابات قوى الصوت phonastenia بفعل الخلل الوظيفي للعضلات : 1 ـــ التنفسية (التنفس إما سريع أو بطيء)، 2 ـــ الصوتية (خلل الصوت في الحديث الاعتيادي وفي الصراخ) و3 ـ النطقية؛ والشذوذ في عملية التحول الصوتي anomaly mutation[23].
6. السرعة الزائدة في الكلام cluttering والناتجة من الاضطراب العضوي للميكانيزم المركزي للكلامCentral language mechanism imbalance
7. البطء الزائد في الكلام Bradylalia والناتج من عطل الجهاز ما وراء الهرمي extrapyramidal system والمنظومة المسماة striopallidal وكذلك بطء النطق bradyarthria.

8. السرعة في الكلام Tachylalia.

أما ما يقابل اضطرابات الوعاء التجسيدي – في المستوى التطويحي – في الكتابة فإن الأبحاث لم تعر اهتماما كافيا لذلك مع العلم بأنه يوجد ما يقابل ذلك ولو في بعض الحالات.

B — اضطرابات في المستوى المقطعي

: Segmental Surface Disorders

1. عسر النطق dyslalia : وهو الخلل في تجسيد أصغر وحدة لغوية Phonem = عيوب النطق :

a . عسر النطق السمعي (الناتج من عيوب سمعية) audiogenic dyslalia أو ما يسمى بعسر النطق الحسي Sensoric dyslalia.

b . عسر النطق الميكانيكي mechanic dyslalia والذي تؤطره حالة العطل في الأجهزة المحيطية للكلام. ويسمى أيضا عسر النطق الحركي motoric dyslalia.

c . عسر النطق الوظيفي functional dyslalia وتؤطره أسباب بيئية.

d . عسر النطق الذي تؤطره حالة العطل في المراكز والطرق العصبية، وقد تكون حالة عسر النطق هذه كلية anarthria أو قد تكون محددة dysarthria.

e . عسر النطق المتشابك أو المتصل Connected dyslalia. أما ما يقابل عسر النطق dyslalia في القراءة والكتابة : صعوبات الكتابة Cacography • صعوبات القراءة Cacolexia.

اشتقاقات عسر النطق[24] :

a . عسر النطق الخاص Specific dyslalia = العيب في نطق صوت محدد. أما في الكتابة Cacography = عدم التشكيل السليم لحرف في الكتابة. أو إضفاء على الكتابة السليمة طابع نشاز يتخلله العديد من التعرجات والفواصل والشرطتات.

b . الإبدال Substitution, paralalia وهو إحلال صوت مكان آخر. ويقابله في الكتابة paragraphy = تبديل أو إضافة حروف. أما في القراءة Paralexy (عسلطة القراءة) = القراءة الخاطئة للحروف أو قراءة حروف غير موجودة.

c . ترك أو حذف الأصوات mogilalia ويقابله ترك الحروف في الكتابة mogigraphy وتركها في القراءة mogilexy.

2 – أخطاء النطق Dysorthophony Errors :

وهو النطق الذي لا يتفق مع المعايير الموضوعة، ويقابله أخطاء الكتابة dysorthography = أخطاء الكتابة الناتجة من : (a) عدم إتقان مهارة الكتابة، (b) انعكاس عيوب النطق في الكتابة Orthografic dyslalic errors. إن ما يميز اضطرابات الوعاء التجسيدي الكتابي graphic substitution disorders هو أن التلميذ يتمكن من القراءة والكتابة ولكنه ينجز ذلك بشكل غير صحيح ومقترنا بعيوب.

C – الاضطرابات في المستويين العلوي والمقطعي معا

: Segmental & Supersegmental Surface Disorders

1. عسر النطق dyslalia المتزامن مع خنخنة أنفية

= rhinophony. أما ما يقابل ذلك في الكتابة فهو نفس ما يقابل عسر النطق.

2. الصمت mutism أو الانفلات نتيجة وضع نفسي شاذ أو حتى مرضي، وينقسم إلى :
(a) الصمت الكلي في العلاقة مع جميع الأشخاص و(b) الصمت المختار ويكون موجها إلى بعض الأشخاص أو الأمكنة.[3,pp.82-112;4,pp.g-13].

وفي نفس المناسبة العلمية التي عرض فيها العالم L.Kaczmarek تصنيفه المذكور أعلاه، قام الكاتب J.Kania بتقديم تصنيفه الذي يستند إلى الأساس اللغوي[25]. ويعتبر هذا التصنيف إسهاما هاما وإغناء لتصنيف L.Kaczmarek. ولذا من الضروري التعرف على جوهر محتوى هذا التصنيف في السطور التالية.

3 ـ التصنيف اللغوي Linguistic classification :

يضع هذا التصنيف ثقلا خاصا على جانب النطق articulation فوفقا للكاتب J. Kania فإن اضطرابات النطق تعبث بصيغ الرموز اللغوية مسببة خللا إما في الجانب العلوي التطويحي Suprasegmental أو في الجانب المقطعي Segmental. فالاضطرابات في الجانب العلوي التطويحي تسبب انعدام أو ضعف تشكيل الخصائص الموسيقية (الايقاع، النبر، النغم) للموضوع Text. أما الاضطرابات في المستوى المقطعي فإنها تسبب عيبا في نطق الأصوات، وقد يظهر هذا العيب في الأصوات منفصلة، في المقاطع Syllables، في المفردات أو في سياق الحديث ككل. وفي حالات محددة يمكن لنوعي الاضطراب أن يظهر معا، على سبيل المثال في حديث الصم وضعاف السمع أو حالات انشقاق سقف الفم؛ ويمكن كذلك أن يظهر كلا الاضطرابين المقطعي والعلوي التطويحي بطريقة منفصلة عن بعضهما.

إن محاولة تصنيف الاضطرابات في المستوى العلوي التطويحي قام بوضعها الكاتب K. Krohn موضحا المظاهر الاضطرابية الثلاثة الآتية :

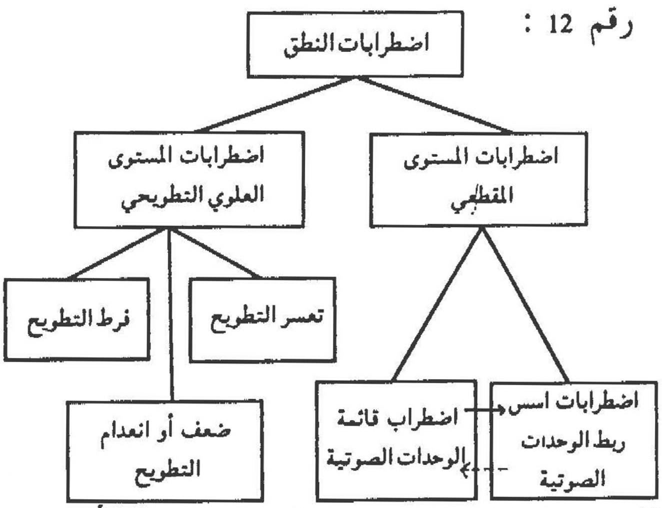
1. فرط التطويح Hyperprosodic.
2. ضعف أو انعدام التطويح Hypoprosodic or Aprosodic.
3. تعسر التطويح Dysprosodia (Prosodic Ataxia).

أما بالنسبة للخلل في المستوى المقطعي فإنه يتضح في شكلين أساسيين من الاضطرابات :

1. **اضطرابات في مجموعة النماذج الصغرى** Paradigmatic Disorders[26]
2. **اضطرابات تركيبية** Syntagmatic Disorders.

ففي إطار النوع الأول من الاضطرابات المقطعية نواجه الخلل في قائمة الوحدات الصوتية (الأصوات). أما في النوع الثاني فنلاحظ الخلل في أسس ربط الوحدات في تركيبات كبرى (مفردات). ويمكن تسمية هذا النوع من الاضطراب باضطرابات التركيبات الصوتية Phonetic or phonological Structure disorders.

إن تقسيم عيوب النطق في مفهوم الكاتبين J. Kania و K. Krohn يوضحه المخطط أدناه ـ مخطط رقم 12 :



المصدر : E. Minczakiewicz : Logopedia "Wybrane Zagadnienia Z meteriatami do ćwiczeń", Kraków : Wydaw-Nau-WSP 1990r., P.84.

وتجدر الاشارة إلى أن الاضطرابات في المستوى المقطعي شغلت حيزا كبيرا في أعمال المختصين. أما الاضطرابات في المستوى التركيبي فما زالت تستحق مزيدا من العناية والأبحاث اللغوية الدقيقة.

وضروري كذلك التذكير هنا بتصنيف آخر معروف عند اختصاصيي اللسانيات المرضية، وضعه اختصاصيو ال Phoniatry، يتخذ من أشكال العيوب النطقية أساسا للتصنيف. فعلى سبيل المثال يطلق على عيب نطق اللام lambdacism وعلى عيب نطق الراء rhotacism، وكذلك بالنسبة لـلسين Sigmatism والكاف Kappacism والجيم gammacism[27].

ومن علم Phoniatry نقف كـذلك على التصنيف الثلاثي لعيوب النطق، والذي يميز العيوب النطقية التالية : انعدام نطق الصوت mogilalia، إحلال صوت مكان آخر Paralalia والانحراف deformation. وهذه الأشكال الثلاثة معروفة اصطلاحيا في علم اللغات بالأشكال التالية ؛ وعلى التوالي : deformation, Substitution, elision.

إن قبول أشكال عيوب النطق المذكورة أعلاه من قبل اللغويين يعني ضمنيا إشارة إلى كل أشكال الخلل في المستوى المقطعي ـ النماذج الصغرى paradigmatic. إنها واضحة ودقيقة، ومن هذا المنطلق فإنها مفيدة في التشخيص والعلاج، ولابأس من توضيحها في السطور التالية :

1. حذف الصوت elision :

وهو شكل من عيوب النطق يتضح في عدم تحقيق أصغر وحدة لغوية Phonem. ونلتمس هذا النوع من العيب من خلال عدم تكوّن هذه الوحدات الصغرى الصامتة Consonants phonem وعلى أساس سلوكها، إما في بداية أو في وسط أو في نهاية المفردة pre, inter - and post vocalic

ويمكن تمييز الأنواع التالية من أنواع حذف الصوت elision :

- حذف الصوت الكامل : ويشمل عدم نطق الصوت في كافة المواقع المذكورة أعلاه؛
- حذف الصوت المحدد : ويشمل موقعا معينا كأن يكون في البداية أو في وسط المفردة؛
- حذف الصوت الكلي : عندما يؤدي الاضطراب إلى ظهور وحدة صغرى صامتة تساوي صفرا نطقيا = ∅ Phonetic Zero؛
- حذف الصوت الجزئي : عندما تشمل حالة الاضطراب الصوت الصائب المجاور، أو في مكان الوحدة الصغرى يظهر مقطع Segment بدون ضعيف ـ حالة وقف Pause.

2. الإحلال أو الإبدال Paralalia, Substitution :

ويبدو جليا في تبديل أصوات بأصوات أخرى[28]. وتظهر أكثر من حالة حذف الصوت elision. كما نلاحظ الجانب الذي تظهر فيه هذه الحالة، حيث يمكن للصوت الواحد أن يمتلك عدة بدائل. وتخضع لهذه الظاهرة الأصوات الصامتة والصائتة على السواء. فالأصوات الصائتة يمكن أن تظهر مبدلة بأخرى صائتة، ولكنها لا تظهر مبدلة بصامتة.

3. التشويه أو الانحراف deformation :

ويظهر هذا الاضطراب بتجاوز الصوت حدود المنطقة النطقية الاعتيادية المخصصة له، ولكنه

لا يظهر في المناطق النطقية articulation areas الخاصة بأصوات أخرى. وتخضع لهذه الظاهرة الأصوات الصامتة أكثر من الصائتة. إن أساليب عيوب النطق هذه يمكن أن تعامل كبدائل اختيارية facultative variants لوحدات صغرى معينة.

وإلى جانب اضطرابات قائمة الوحدات الصوتية (مجموعة النماذج الصغرى) Paradigmatic، نلاحظ أيضا الاضطرابات التركيبية syntagmatic والتي تعبث بدرجة ما بالتركيب الصوتي للمفردات. ويمكن تمييز الاضطرابات التركيبية التالية :

- الانحراف الكمي quantitative distortion ويبدو في ظاهرة فقر أو ثراء المفردات (حذف الصوت elision، الاختزال reduction وإقحام الصوت Sound epenthesis) ؛
- الانحراف النوعي qualitative distortion ويظهر واضحا في تغير مكان الوحدات الصغرى في تركيب المفردات (كما في ظاهرة التوقع anticipation والمعاودة Perseveration) ؛
- التغير في الترتيب التسلسلي للعناصر المكونة للمفردة. ويشمل هذا التغير المقاطع Syllables، وحدات صغرى phonem ومجموعات من الوحدات الصغرى. أو ما يسمى بالقلب المكاني metathesis ؛
- انحراف غير منظم Unsystematic distortion ويحمل هذا النوع صفة معجمية، ويلاحظ في عملية تعلم مفردات محددة . ويتشكل هذا الانحراف بفعل تأثير مفردات أخرى ذات صفات نطقية متشابهة، ومختلفة من حيث المعنى ؛
- تغيرات توليفية Combination changes مختلفة، يتكون بنتيجتها بناء تركيبي من العبارات مختلف نوعيا [7,pp.104-112 ; 8,181-188 ; 9,pp.83-86].

4 - التصنيف السببي Etiological classification :

يستند هذا التصنيف إلى اعتماد سبب واحد أو مجموعة أسباب تقف وراء اضطرابات الكلام. ونموذج لهذا التصنيف هو ما قدمته الكاتبة الطبيبة Irena Styczek. وعلى الرغم من أن الكاتبة تقف إلى جانب اعتماد الأسباب كأساس للتصنيف، إلا أنها تعكف على إضافة تصنيف يستند إلى الأعراض التي تسببها اضطرابات الكلام، وترى الكاتبة أنه من المناسب استخدام كلا التصنيفين في العمل التشخيصي.

ويمكن تصنيف اضطرابات الكلام إلى :

1. اضطرابات لأسباب خارجية (بيئية) Exogenous.
2. اضطرابات لأسباب داخلية Endogenous.

1ـ مجموعة الاضطرابات لأسباب بيئية :

وهنا لا يوجد ما يؤكد وجود خلل تشريحي أو عصبي نفسي والتي يمكن اعتبارها أسبابا. ولكن يمكن إدراك التأثير السلبي للبيئة فقط. وتتضافر عوامل مختلفة لإحداث هذا النوع من الاضطرابات :

- فقد نلتمس انعدام الحافز للتكلم يظهر غالبا بسبب تأخر نمو الافراط في المثيرات الكلامية قد يستدعي لدى الطفل استجابة دفاعية Defense Reaction تتجسد في انعدام الرغبة في التكلم ؛
- إن انعدام النماذج السليمة للأصوات، الكلمات، الأشكال القواعدية والعناصر

الموسيقية للغة في المحيط القريب للطفل قد تسبب الاكتساب الخاطىء لعادات التكلم ؛

ـ الاستجابة غير السليمة لأولى محاولات الطفل في التكلم، على سبيل المثال، ضعف الاهتمام أو الاهمال قد يسبب انطفاء أو إبطال Suppression الرغبة عند الطفل في التكلم ؛

ـ وحتى الحماس الزائد في استقبال الطفل أولى المفردات قد يسبب استجابة عكسية لديه.

2 ـ أما الأشكال الرئيسية لاضطرابات الكلام ذات الأسباب الداخلية فتوضحها الكاتبة، وفقا لأسبابها، بالأشكال التالية :

ـ عدم القدرة على تشكيل أصوات الكلام أو عدم الامكانية على إطلاقها بنتيجة عدم البناء السليم لأعضاء الكلام وانخفاض مستوى السمع. وتسمي الكاتبة هذا النوع من الاضطراب ـ تعسر اللسان dysglossia؛

ـ عدم القدرة على تشكيل أصوات الكلام أو عدم الامكانية على إطلاقها نتيجة العطل في المراكز والطرق العصبية التي تغذي أعضاء الكلام (النطقية، الصوتية والتنفسية). ويسمى هذا الاضطراب ـ الحكلة dysarthria, anarthria ؛

ـ التأخر في ضبط اللغة، بسبب التشكّل المتأخر لوظائف بعض الخلايا الدماغية. وتطلق الكاتبة تسمية dyslalia على هذا النوع من الاضطراب، أو تسمية أكثر ملاءمة : alalia (الحبسة الطفولية) ؛

ـ الفقدان الكلي أو الجزئي للمهارة اللغوية بسبب عطل في تركيبات دماغية محددة Brain structure. ويسمى هذا النوع بالحبسة aphasis (أفازيا) ؛

ـ اضطراب طلاقة الكلام (الايقاع والسرعة)، لأسباب غير معروفة يمكن أن تصنف ضمن الحالات العصبية nervosism. ويسمى هذا النوع - بالتهتهة أو الرتة Stuttering .

ـ حالات العصاب الكلامي Logoneurosism : التهتهة أو الرتة، الصمت mutisism، انعدام الصوت aphonia، اضطراب سرعة الصوت وتنظيم قوى وارتفاع الصوت عند الأشخاص الذين يعانون من أمراض عصبية.

ـ عدم تشكيل الكلام لأسباب التخلف العقلي oligophasia ؛

ـ كلام الأشخاص الذين لديهم اضطراب في التفكير والناتج من أمراض نفسية ـ Schizophasia.

إن تصنيف اضطراب الكلام (كما تقول صاحبة التصنيف) يختلف عند مختلف الكتاب، على سبيل المثال عند : M.E. Chwatcewa, Luchsinger, G.E.Arnold, S. Borel-Maisonny, R. West, E.M.Morley, L.Kaczmarek وآخرين. وإن الاختلافات التي تظهر من خلال تميز أشكال اضطرابات الكلام تؤكد على الصعوبات الناتجة من الارتباط الوثيق بين العناصر الداخلة في نشاط الكلام، من جهة، وعدم معرفتها الكافية من جهة ثانية. وإن استخدام مصطلحات مختلفة لتحديد نفس الظواهر الاضطرابية يعمّق من هذا التناقض.

وكما يبدو منطقيا أن تصنيف اضطرابات الكلام يجب أن يستند إلى أعراض هذه الاضطرابات.

ويمكن عرض هذا التصنيف على الشكل التالي :

1. اضطراب اللغة : ويعني التأخر في ضبطها أو فقدانها الكلي أو الجزئي، ويظهر هذا الخلل في : مجال متن اللغة (الجانب المعجمي lexical، النظام القواعديّ، النظام الصوتي (النماذج السمعية للأصوات أو الجانب الحسي – الحركي Kinesthetic للأصوات والخصائص الموسيقية للكلام) ؛
2. الخلل في تنفيذ الأصوات والخصائص الموسيقية للكلام مع الحفاظ على جانب المعرفة اللغوية ؛
3. الخلل في محتوى الموضوع text ؛
4. الاضطرابات المختلطة mixed disorders.

إن الاضطرابات المذكورة أعلاه قد تكون لأسباب تعطل مختلف آليات الكلام.

وفي التطبيق العملي فإن الاستناد إلى التصنيف القائم على الأعراض فقط غير كافٍ، ولذا فإن الأخذ بالتصنيف القائم على الأسباب إلى جانب التصنيف الآخر يبدو في غاية الأهمية، وبالنهاية يسهل مهمة التشخيص الدقيق لحالة الاضطراب وتصنيفها، وعلى ذلك يعتمد العلاج السليم [10,pp.250-254].

5 – تصنيف علم وظائف الأعصاب

: Neurophysiology Classification

لقد وضعت هذا التصنيف الكاتبة J. Szumska وقد ميزت فيه الاضطرابات التالية :

1. اضطراب الكلام ذو الأصول الدماغية.
2. اضطراب الكلام ذو الأصول المحيطية.
3. اضطراب الكلام الذي يصعب تحديد أسبابه الباثولوجية.

أما اضطرابات النوع الأول فهي تلك الاضطرابات التي تتكون نتيجة خلل يصيب الجهاز العصبي المركزي في مختلف فترات حياة الطفل. وقد تكون نتيجة صدمة قبل وأثناء فترة الحمل، وفي حالات : الالتهابات الحادة، الأورام الخبيثة، اضطرابات الأوعية الدماغية، وما يشابه ذلك من الحالات.

ويمكن تمييز نوعين أساسين في إطار الاضطرابات ذات الأصول الدماغية :

– اضطرابات الكلام من نوع الحبسة aphatic type(على سبيل المثال الحبسة الطفولية Childhood aphasia)[29] ؛
– اضطرابات الكلام من النوع الانمائي developmental type (على سبيل المثال الحبسة النمائية developmental aphasia).

إن مفهوم الحبسة الطفولية يشار به عادة إلى نوع اضطراب الكلام الذي يظهر فجأة أو بشكل تدريجي عند الأطفال. الذين وصلوا إلى مستوى معين في تشكيل الكلام ينسجم مع مرحلتهم العمرية. كما يلاحظ غالبا عند الأطفال الاضطراب الانمائي للكلام. ويسبب هذا النوع درجات متفاوتة من الاضطراب، تتراوح بين الحالات البسيطة إلى حالات انعدام القدرة على تكوين واستقبال الموضوع Text production & perception.

إن أسباب الاضطرابات المذكورة أعلاه يمكن أن تكون بـ : الولادة أو عيوب السمع والبصر المكتسبة مبكرا، عدم الفاعلية الحركية بالولادة، اضطراب النمو النفسي، الامراض النفسية، الخلل البسيط للدماغ، والبيئة غير المعتنى بها.

أما بالنسبة لاضطرابات الكلام ذات الأصول المحيطية (خارج الدماغ) فنعني بها الصعوبات مثل : عيوب الصوت، اضطرابات النطق الناتجة من انشقاق سقف الفم (الخنخنة مثلا) أو الضرر الذي تتعرض له أجهزة الكلام (الشفاه، اللسان، الحنك، الحنجرة).

وفي حالة الاضطرابات المحيطية للكلام peripheral Speech disorders فإن التشوه أو عدم التشكيل يبدو في الجانب المُرسل للكلام (الجانب الصوتي أو النطقي للكلام). أما الجانب الآخر (الاستقبال أو الفهم) فيبقى محفوظا.

أما اضطرابات المجموعة الثالثة والتي يصعب تحديد أسبابها الباثولوجية فهي تلك الاضطرابات التي قد تكون أسبابها تلفا أو عسرا وظيفيا، بقدر ما هو مركزي، قد يكون أيضا محيطيا. ويمكن أن تلحق بهذه المجموعة من الاضطرابات : التهتهة، اضطرابات الكلام لأسباب متعلقة بعيوب السمع، اضطراب الكلام الملاحظ في حالات الشلل الدماغي الطفولي الارتجافي infantile Cerebral Palsy.

إن أسباب هذه الاضطرابات بدون شك مرتبطة بالجهاز العصبي المركزي ولكن يمكن الحدّ منها أحيانا بمصاحبة نمو عقلي مناسب ومن خلال عملية حفز تربوي educational stimulation. ولكن ما يتبقى من الجانب الاضطرابي قد يكون نتاجا لطبيعة الأجهزة المحيطية (على سبيل المثال، النطق غير السليم بسبب الحركات اللاإرادية للأداة النطقية) [J.Szumska : 9,pp.87-88].

إن المداولات النظرية التي أراد بها كاتب السطور فاتحة حوار أكثر عمقا وشمولية في ميدان معقد من المعرفة، لا تكتمل إلا من خلال آراء العقول الناقدة المتطلعة إلى المعرفة. وتبقى الاتجاهات الواردة في العمل المرفق كأي نتاج بشري، كما له في نقصه، والذي ندعو ذوي الصلة لتقويمه. وقد صح القول حقا : «رأينا صوابا يحتمل الخطأ، ورأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب».

رموز الأصوات المعربة مشكلة ومشروع حل

بقلم : د. حسن محمد تقي سعيد
كلية التربية بجامعة السابع من أبريل – ليبيا

ينجم عن الصراع اللغوي بين لغتين أو أكثر نتائج لغوية عديدة لعل من أهمها انتقال عدد من المفردات من لغة إلى أخرى. وعادة ما تحاول اللغة المقترضة لها من أن تطوعها لتتناسب مع أصوات ألفاظها وطريقة صوغها للكلمات.

ولا بد للغة التي تنجح في تطويع المفردات الأجنبية من إيجاد الحلول لعدد من المشكلات اللغوية. ومن أهمها كيفية الرمز للأصوات الأجنبية التي لا يوجد ما يماثلها في لغتها، وهذه المشكلة ليست بالأمر الهين بل أنها من الأهمية بمكان، والدليل على ذلك أن كل لغات العالم تقريبا قد عنيت بها، وحاولت إيجاد حل ناجح لها. يضاف إلى ذلك أنها ليست مشكلة قديمة قد حسمتها اللغات في بداية معالجتها لها. وإنما هي متجددة الحدوث أيضا ومستمرة عبر الزمن ولا تتوقف أو يقلل من خطورتها ما دام الصراع بين اللغات موجودا. وهذا ما يجعلها مشكلة قديمة حديثة تتطلب المعالجة المستمرة واليقظة التامة من قبل كل لغة لاصطياد كل مفردة أجنبية حوت أصواتا غير مألوفة فيها.

وإذا ما عرفنا أن وتائر اقتراض المفردات بين لغات الأمم متزايدة، وبخاصة عند الأمم غير المتحضرة أو الأقل تحضراً ، فإننا نتصور مدى جسامة هذه المشكلة.

ثم إن عددا من اللغات التي ما زالت حية على الرغم من شدة محاولاتها لإيجاد حل مرضٍ لها ؛ فإنها لم توفق إلى ذلك. كل هذا يضفي على هذا الموضوع أهمية خاصة.

ولا شك أن هذه المشكلة بارزة في عدد لا يستهان به من اللغات الحية وتتطلب المعالجة لها. لكن أسبابا علمية وموضوعية تدفعنا إلى الاقتصار على معالجة هذه المشكلة في اللغة العربية من أجل معرفة ما وضعته من حل لها من جهة، ومدى إمكانية تطويره ليكون أكثر نجاعة وأيسر في التعليم والاستخدام من جهة أخرى.

والذي يطّلع على جهود العلماء العرب في هذا الموضوع يرى أنهم كانوا مختلفين بحيث يشكلون فريقين متباينين في المواقف. وفيما يأتي رأي كل منهما :

أولا : موقف العلماء القدماء : ذهب اللغويون العرب القدماء إلى ضرورة تغيير كل الأصوات الأعجمية التي لا يوجد ما يماثلها في اللغة

العربية في أثناء تعريب المفردات؛ لتكون موافقة لأصوات الكلمات العربية.

ولعل من أوائل من ذهب إلى ذلك سيبويه (ت 180هـ) بقوله إن العرب «مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم ألبتة»[1]

وإن التغيير في الأصوات الأعجمية لا يكون اعتباطيا وإنما يكون على أساس قربها للأصوات العربية من حيث المخرج غالبا أو من حيث مكان وجوده في الكلمة، وقد يتركون الأقرب إلى غيره أحيانا إذا كان أكثر اتفاقا معه في الصفات. وقد أشار إلى بعض ذلك سيبويه بقوله إن «البدل مطرد في كل حرف ليس من حروفهم يبدل منه ما قرب منه من الحروف الأعجمية»[2]. وقال أيضا «إن العرب عربوا كلمة (كفجلاز) إلى (قفشليل) فاتبعوا الآخر الأول لقربه في العدد لا في المخرج»[3]. أي أن العرب غيرت الزاي إلى لام لقربها من اللام الأولى الموجودة في الكلمة.

ولعل اللغويين الذين جاءوا بعده قد أخذوا برأيه هذا، فقد ذكر الجواليقي (ت 540 هـ) أن العرب «كثيرا ما يجترئون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجاً. وربما أبدلوا ما بعد مخرجه أيضا والإبدال لازم؛ لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم»[4].

وهذا الرأي قد ردده الخفاجي أيضا في كتابه شفاء الغليل[5].

وقد ضرب اللغويون أمثلة على الأصوات التي لا يوجد لها مثيل في العربية التي غيّرها العرب عند التعريب بالصوت الذي بين «الجيم والكاف وربما جعلوه جيما وربما جعلوه كافا وربما جعلوه قافا لقرب القاف من الكاف... وأبدلوا الحرف الذي بين الباء والفاء فاء وربما أبدلوه باءً»[6].

وهذا البدل يكون مطرداً في كل صوت مغاير للأصوات العربية وقد فطن السيوطي (ت 911هـ) إلى ذلك من خلال استشهاده بأمثلة مأخوذة عن العرب في أثناء التعريب، من ذلك قولهم «كربج الكاف فيه بدل من حرف بين الكاف والجيم فأبدلوا فيه الكاف أو القاف نحو قربق أو الجيم نحو جورب. وكذلك فرند هو بين الباء والفاء فمرة تبدل منها الباء ومرة تبدل منها الفاء»[7].

ومما تقدم نتوصل إلى أن موقف اللغويين العرب القدماء من تعريب الأصوات يتلخص في نقطتين هما :

أ ـ تغيير الأصوات الأعجمية التي لا يوجد نظير لها في العربية إلى أصوات عربية قريبة إليها من حيث المخرج غالباً أو الصفات أحياناً.

ب ـ عدم تحديد صوت عربي واحد لكل صوت أعجمي وإنما أعطوا حرية للمعرِّب في اختيار أي صوت يراه مناسباً ـ من صوتين أو ثلاثة على حسب الصوت الأعجمي المراد تعريبه.

وبناء على هذا الموقف لا تكون هناك مشكلة في الرمز للأصوات الأعجمية لأنها غيّرت إلى العربية. ومن ثم فإن الذي يكتب الألفاظ المعربة سوف يستخدم الحروف العربية نفسها.

ولا شك أن لهذا الموقف مزايا عدة منها عدم إضافة رموز لحروف جديدة تنقل بها الأصوات الأعجمية إلى العربية كما أنه لا يولّد صعوبات مضافة في الإملاء للطلاب المبتدئين أو إضافة أزرار جديدة إلى الآلات الطابعة أو أجهزة الحاسوب (الكمبيوتر).

لكن مع ذلك فإن هذه الطريقة لا تخلو من مساوىء. ولعل من أهمها عدم قدرتها على الرمز للأصوات الأعجمية. ومن ثم لا يستطيع القارىء للمفردات الحاوية أصواتاً أعجمية من نطقها بشكل صحيح. يضاف إلى ذلك أن هذه الطريقة أدت إلى تعريب بعض المفردات على ثلاث صور أمثال كلمة (كربج) فقد عربت على هذه الصورة مرة وعلى صورة (قربق) أخرى وعلى صورة (كربك) ثالثة[8].

ولعل المحدثين قد اتبعوا الأسلوب نفسه عند تعريبهم كلمة (english) إلى (الانكليزي) أو (الانجليزي) أو (الانقليزي) ولعل هناك صوراً أخرى لها.

ولا شك أن اختلاف صور الكلمة يولد صعوبات تعليمية للطلاب والباحثين عند الشك في أنها كلمة واحدة بصور ثلاث أو كلمات ثلاث مختلفة ومتشابهة في كثير من حروفها. ويزداد احتمال الخلط بينها في المفردات التي يقل استعمالها أو التي يسمعها الطالب أو الباحث لأول مرة.

وبناء على ذلك لا أرى ضرورة اتباع هذه الطريقة في الرمز للأصوات الأعجمية المعربة. وإنما أرى من الضروري إيجاد طريقة أخرى تتلافى ما في هذه من مساوىء وتؤكد ما فيها من مزايا لعلنا نستطيع الوصول إليها بعد أن نستعرض موقف الباحثين المحدثين في هذا الموضوع.

ثانيا : موقف العلماء المحدثين :

ذهب عدد كبير من العلماء المحدثين إلى موقف آخر ومنهج مختلف عن سابقيهم فأجازوا استعمال رموز جديدة يشار بها إلى الأصوات الأعجمية لأن طريقتهم في التعريب سمحت بإبقاء بعض الأصوات الأعجمية من دون تغيير. ومن ثم لابد لهم من أن يضعوا حلا لكيفية الرمز إليها في أثناء الكتابة. وقد كان للمجامع العربية تصور معين فقد قرر مجمع اللغة العربية الأردني مثلا أن «تكتب الحروف اللاتينية (ch. g. v. p) بالعربية كما يلي (ب، ف، ج، كـ)»[9].

وإن المجامع العربية الأخرى لا تكاد تختلف عن هذا التصور وقد سبق قسم منها إلى اتخاذه وأضافوا حرفاً آخر إليها وهو «ژ كما في كلمة (measuy) بصورة زاي بثلاث نقط»[10].

ولعل الباحثين المحدثين بمن فيهم أعضاء المجامع قد تأثروا بما فعله اللغويون الفرس أو غيرهم عندما استخدموا الحروف العربية في الكتابة ؛ فكان عليهم أن يضعوا رموزا جديدة للأصوات الموجودة في ملفاتهم التي ليس لها مثيل في العربية ؛ فاختاروا لها رموزا مأخوذة من الرموز العربية ووضعوا عليها علامات للتفريق بينها فقارنوا الأصوات الأعجمية بالعربية واختاروا أقربها إليها ووضعوا عليها نقاطا للتفريق بينها. فجاءوا إلى الصوت الذي هو قريب إلى الباء (P) فرمزوا له بحرف الباء مع إضافة نقطتين إليه من أسفل ليكون (پ) لأن إضافة نقطة واحدة تشبهه بحرف الياء. وهذا الشيء نفسه فعلوه عند الرمز لأصوات (V) بـ (ڤ) و(ch) بـ (چ) لكنهم لم يتبعوا طريقة إضافة النقطتين للتمييز بينهما عند الرمز لصوت (G) بـ (گـ) وإنما جعلوا الشارطة المضافة هي المائز بينهما. وإذا قبلنا تعليلهم بأن السبب في ذلك يعود إلى أن الكاف غير منقوط فإنهم لم يسلموا من سؤال عن سبب عدم وضع شارطتين عليه أسوة بالنقطتين في الحروف الأخرى. فإن تعللوا بعدم الحاجة إلى ذلك لعدم الاشتباه، قلنا لهم لماذا لم تتبعوا ذلك في حرف (چ) لأن إضافة نقطة واحدة على الجيم تكفي للرمز إليه، وتؤدي إلى عدم الاشتباه بغيره.

وحتى لو غضضنا الطرف عن منهجهم في وضع العلامات الفارقة فإن في اتباع هذه الطريقة مساوىء عدة منها أنها سوف تؤدي إلى إضافة حروف جديدة إلى ما في العربية ولا شك أن في ذلك مشاكل عديدة منها صعوبة حفظها من قبل الطلبة المبتدئين وازدياد احتمالات الخطأ الإملائي عندهم تبعا لازدياد الحروف. وتكبر هذه المشكلة وتتعقد أكثر لو عرفنا أن الأصوات التي نحتاج إلى تعريبها مستقبلا تزيد عما عرفناه الآن وأذكر على سبيل المثال أن هناك صوتا بين النون والغين موجود في اللغة الكورية وإذا أضفنا إلى ذلك اللغات التي شبت فيها الحضارة لاتضح لنا مقدار الأصوات الجديدة التي نحتاج إلى الرمز إليها لو اتبعنا هذه الطريقة في المستقبل المنظور فضلا عن المستقبل البعيد.

وبناء على كل ما تقدم نصل إلى أن هذه الطريقة ليست صالحة للاتباع لما فيها من مشاكل تعليمية وإملائية إضافة إلى صعوبة استخدامها في الآلات الكاتبة لأنه يتوجب إضافة أزرار جديدة إليها بعدد هذه الحروف الجديدة مضروبا في ثلاثة لأن رسم كل حرف منها في بداية الكلمة يكون مختلفا عنه في وسطها أو آخرها اسوة بما هو معمول به في رسم الحروف العربية، لكن على الرغم من كل ذلك، فإن هذه الطريقة لا تخلو من بعض المزايا لعل من أهمها أنها تمكن من نطق الأصوات الأعجمية بشكل صحيح وهذه الميزة ينبغي الاستفادة منها عند الوصول إلى الطريقة المثلى في هذا الموضوع.

وهناك موقف آخر اتبعته بعض اللغات المنضوية تحت الفصيلة الهندية الأوربية ويكون عن طريق الرمز للصوت الأجنبي عن لغتها بحرفين أمثال رمزها لصوت الخاء مثلا ب (kh) ولصوت حرف الذال بـ (th) ولصوت حرف (چ) بـ (ch) وهكذا.

وهذه اللغات تخلصت بهذه الطريقة من إيجاد حروف جديدة ومن ثم لا تكاد توجد عند مستخدميها مشكلة في الرسم أو في إضافة أزرار جديدة لآلات الطابعة أوالحاسوب. لكنها لا تخلو من مشاكل منها أن القارىء لا يعلم على وجه الدقة هل أن كل حرف في الكلمة يرمز للصوت المعتاد إليه أو أنه كوّن مع حرف آخر صوتا جديدا وهذه النقطة ولّدت مشاكل بالنسبة لأبناء اللغة نفسها فضلا عن إمكانية تطبيقها على اللغة العربية. ولو طبقنا ذلك على كلمة (چرخ) ورمزنا لصوت (چ) بالحرفين التاء والشين أي (تش) لكتبت هذه الكلمة (تشرخ) وهنا يقع الخلط في قراءتها بين الفعل المضارع من (شرخ) وكلمة (چرخ) الدالة على آلة معروفة في اللهجة العراقية. وبناء على ذلك لا تصلح هذه الطريقة للاتباع أيضا.

الحل المقترح :

إن الحلّ الذي أراه ناجعا لهذه المشكلة ولا يسبب آثارا سيئة على اللغة هو اعتماد الطريقة العربية القديمة في تعريب الأصوات ما لم تدع الحاجة الماسة إلى إيجاد رموز عربية تمكّن من نطق الأصوات الأعجمية كما هي في لغتها ويكون عن طريق مقارنة كل صوت أعجمي بالعربي واختيار أقربها مخرجا إليه والرمز له بالحرف العربي بعد وضع علامة شبيه بنطق الشدة أي (ٮ) للتمييز بينه وبين الحرف العربي على أن يختار رمز واحد لكل صوت أعجمي ولا يجوز تجاوزه حتى إلى رمز صوت آخر قريب إلى الأعجمي مخرجا وذلك دفعا للخلل الذي وقعت به الطريقة العربية القديمة. وبناء على ذلك أقترح أن تكون الرموز كاللآتي :

الصوت الأعجمي	الرمز المقترح له
V	فٚ
P	بٚ
G	كٚ
Ch	جٚ

وإذا استجدت أصوات أعجمية نرى الحاجة ماسة إلى إيجاد رموز عربية لها فإننا نتبع هذه الطريقة في إيجادها وبهذا نكون قد حافظنا على محاسن الطريقتين العربيتين القديمة والحديثة، كما نكون قد تلافينا مساوئهما. فباستخدامنا للحروف العربية في الرمز للأصوات الأعجمية نكون قد حافظنا على العدد الحالي للحروف العربية دون زيادة وبوضع العلامة عليه نتمكن من نطقه كما في لغته دونما صعوبة. كما أننا في اتباعنا لهذه الطريقة لانحتاج إلى إضافة أكثر من زر واحد يحمل علامة (ٚ) إلى الآلة الكاتبة أو إلى جهاز الحاسوب ويكون استخدامه مماثلا للأزرار المعمول بها حاليا التي تحمل علامة الشدة (ّ) أو المد (~) أو غيرهما. كما أن هذا المقترح يتلافى الخلل الذي تسمح به الطريقة العربية القديمة المتمثلة في جواز رسم الصوت الأعجمي بأكثر من حرف عربي إذا كان الحرفان أو الحروف يرمزان لصوتين قريبين من حيث المخرج إلى الصوت الأعجمي. وكل أمنيتي أن يحقق هذا المقترح ما امله منه وما التوفيق إلا من عند الله.

⋘ ⋘ ⋘ ⋘

هوامش البحث ومصادره

(1) الكتاب لسيبويه، تحقيق محمد عبد السلام هارون، القاهرة سنة 1963، 303/4.

(2) المصدر السابق، 305/4.

(3) المصدر السابق، 307/4.

(4) المعرب من الكلام الأعجمي لأبي منصور الجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة سنة 1969م ص 54.

(5) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل للخفاجي، نشره محمد عبد المنعم الخفاجي ط 1، القاهرة سنة 1952، ص 23.

(6) المعرب للجواليقي، ص 54-55، وانظر شفاء الغليل للخفاجي، ص 25.

(7) المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي، تحقيق لجنة من الأساتذة، القاهرة سنة 1960، 268/1.

(8) المعرب للجواليقي، ص 54.

(9) مجلة مجمع اللغة العربي الأردني، العدد (40)، ص 234.

(10) المصطلح العلمي الغربي للدكتور مناف مهدي، ص 148، بحث منشور في مجلة اللسان العربي، العدد 30، سنة 1988، وانظر منهجية وضع المصطلحات الفنية للدكتور صادق الهلالي، ص 151، بحث نشر في مجلة اللسان العربي، العدد 27، سنة 1986، وانظر اللغة العربية والوعي القومي للدكتور جميل الملائكة، ط 1، بيروت، سنة 1984، ص 243.

المدرسة اللغوية الدمشقية الحديثة(*)

القسم الثاني : المجالات التطبيقية للنظرية العامة ولنتائج دراسة العربية في ضوئها

بقلم : الدكتور جعفر دك الباب

يستهدف القسم الملحق بيان المجالات التطبيقية لنظريتنا العامة حول نشأة الإنسان واللغة الإنسانية، ولنتائج دراستنا للغة العربية في ضوئها التي تمثلت في نظرتنا الصوتية الجديدة في دراسة المعجم العربي وفي طريقتنا الصوتية الجديدة في وصف قواعد صرف العربية ونحوها. ويشتمل على بعض المشاريع التي نقترح تنفيذها بإشرافنا أو بمشاركتنا. لذا يتألف هذا القسم من خمسة بنود هي :

الأول ـ مجالات تطبيق نظريتنا العامة الجديدة حول نشأة الإنسان واللغة الإنسانية.

الثاني ـ مجالات تطبيق نظرتنا الصوتية الجديدة في دراسة المعجم العربي.

الثالث ـ مجالات تطبيق طريقتنا الصوتية الجديدة في وصف قواعد صرف العربية ونحوها.

الرابع ـ بعض المشاريع المقترحة للتنفيذ بإشرافنا وبمشاركتنا.

الخامس ـ مشروع طموح.

أولا ـ مجالات تطبيق نظريتنا العامة الجديدة حول نشأة الإنسان واللغة الإنسانية.

تقرر نظريتنا العامة الجديدة أن **القانون الأساسي في جميع اللغات الإنسانية هو مبدأ تقطيع السلسلة الصوتية للكلام الإنساني إلى مقاطع صوتية يتألف منها.** وتقضي **بتمييز الأصل في المعجم اللغوي عن أصل الاشتقاق في النظام اللغوي (أي القواعدي : الصرفي والنحوي). فالأصل في المعجم** رصيد للأصوات اللغوية التي تتألف منها مفردات اللغة من ناحية، وللمدلولات التي ترتبط بها من ناحية ثانية. **وأصل الاشتقاق في النظام القواعدي** هو الصيغة اللغوية الإنسانية الأولى ـ الصيغة العامة للطلب (الأمر) الشخص الثاني التي كانت تفيد جملة ضمن سياق استخدامها.

لذا فإننا نرى أن أي **لغة إنسانية يمكن أن يعاد النظر في وصف نظامها القواعدي (الصرفي والنحوي) وفقا لنظريتنا،** أي انطلاقا من أصل الاشتقاق في نظامها القواعدي هو الصيغة العامة للطلب (الأمر) للشخص الثاني.

ثانيا ـ مجالات تطبيق نظرتنا الصوتية الجديدة في دراسة المعجم العربي.

تقوم نظرتنا الصوتية الجديدة إلى المعجم العربي على القانون التالي : **الأصل الحقيقي في المعجم هو الرصيد الذي يشتمل على الحد الأدنى من الصوامت**

(*) (نشر القسم الأول من البحث وعنوانه «المدرسة اللغوية الدمشقية الحديثة ـ عرض موجز لأسسها العامة» في العدد37 من مجلة (اللسان العربي) لعام1993).

المشتركة بين جميع الكلمات التي تشترك في العنقود الاشتقاقي الدلالي الواحد وبالترتيب نفسه.

لذا فإننا ندعو لدى دراسة نظام المعجم العربي إلى التمييز بين أصل معجمي حقيقي وأصل معجمي مفترض. ونؤكد بعد ذلك تمسكنا بمبدأ الرجوع إلى الأصل الثلاثي أو الرباعي المجرد من حروف الزيادة. ونشير إلى أن قانون النظرة الصوتية الجديدة إلى المعجم العربي يمكن من تحديد الأصول المعجمية الحقيقية بالنسبة لما ينظر إليه في الصرف العربي على أنه أصول ثلاثية غير سالمة. ونرى أن القواعد الصرفية الخاصة بالثلاثي غير السالم تشير إلى البعد الزمني (التاريخي) في نظام المعجم العربي.

إن تمييز أصول معجمية حقيقية (ثلاثية الصوامت السالمة أو رباعية الصوامت) يشير إلى أنها ترجع إلى الطور الأول من نشأة اللغة العربية ـ طور محاكاة أصوات الحيوان وظواهر الطبيعة. كما أن تمييز أصول معجمية حقيقية أخرى (ثنائية الصوامت المضعفة وثنائية الصوامت غير المضعفة وأحادية الصوامت) يشير إلى أنها ترجع إلى الطور الثاني من نشأة اللغة العربية ـ طور التواضع الانساني وانتفاء المحاكاة. ويعني ذلك أن المادة اللغوية للعربية ـ المتوافرة إلى يومنا الراهن والتي حفظها لنا نظام المعجم العربي ـ تقدم شواهد تاريخية علمية تشير إلى أن نظام المعجم العربي يعكس جميع المراحل التي مرت بها نشأة الإنسان واللغة الإنسانية. ويثبت ذلك بشكل قاطع أن اللغة العربية أصل قائم بذاته.

ويترتب على هذه الحقيقة العلمية الجديدة التي كشفناها إعادة النظر في تاريخ اللغة العربية عن طريق نظرة جديدة إلى فقه اللغة. تنطلق (النظرة الجديدة) إلى فقه اللغة من أن أصالة اللسان العربي التي تشير إليها الخصائص البنوية للعربية توجب إعادة النظر في المسلمة القائلة (إن اللغة العربية تنتمي إلى أسرة اللغات السامية أو أسرة اللغات السامية الحامية). وتعتمد في دراسة المادة اللغوية للعربية منهجا تاريخيا علميا استبطناه من التام بين نظرتي ابن جني (في الخصائص) ونظرية عبد القاهر الجرجاني (في دلائل الإعجاز). وتقضي (النظرة الجديدة) بدراسة الخصائص البنوية المميزة للعربية في مستوى الأصوات اللغوية ونظام الكتابة وفي مستوى المفردات ومستوى التراكيب، وفق نظريتنا حول نشأة الإنسان واللغة الإنسانية وباستخدام منهجنا التاريخي العلمي.

ثالثا ـ مجالات تطبيق طريقتنا الصوتية الجديدة في وصف قواعد صرف العربية ونحوها.

تنطلق طريقتنا الصوتية الجديدة في وصف قواعد صرف العربية ونحوها ـ التي نسميها (نظرية جديدة في دراسة بنية اللسان العربي) ـ من أنه كان يوجد أصل واحد للاشتقاق في النظام القواعدي (الصرفي والنحوي) للعربية هو الصيغة العامة للطلب (الأمر) للشخص الثاني. وتستوجب النظرية الجديدة طرح طريقة جديدة في دراسة تصريف الأفعال في العربية وطريقة جديدة في دراسة النحو العربي.

تقضي الطريقة الجديدة في دراسة تصريف الأفعال بقلب ما هو سائد في الصرف العربي بالنسبة لتصريف الأفعال (الماضي ← المضارع ← الأمر) وعكس اتجاه التصرف ليصبح (الأمر ← المضارع ← الماضي). وتحدد الطريقة الجديدة خمسة أنماط لصيغة فعل الأمر المجردة تتحقق في ثلاثة عشر وزنا. وتقضي الطريقة الجديدة في دراسة النحو العربي بقلب ما هو سائد في النحو العربي حول

الأصل والفرع بالنسبة للأسماء وهو أن (الأصل في الأسماء هو الإعراب والبناء فرع عليه) ليصبح معكوسا (الأصل في الأسماء هو البناء والإعراب فرع عليه) كما هو الحال بالنسبة للأفعال حيث (الأصل في الأفعال هو البناء والإعراب فرع عليه).

لذا **ندعو إلى إعادة النظر في وصف النظام القواعدي للعربية (الصرف والنحو) انطلاقا من أن أصل الاشتقاق في العربية هو الصيغة العامة للطلب (الأمر) للشخص الثاني**، وذلك وفق نظريتنا في دراسة بنية اللسان العربي. تستند (النظرية الجديدة) في دراسة بنية اللسان العربي إلى **منهجنا التاريخي العلمي في تحديد (الأصل والفرع) على محور الزمان، من أجل الكشف عن أسباب تمتع العربية بخصائصها البنوية المميزة**. وتركز على دراسة القواعد الخاصة بالاستثناءات في صرف العربية ونحوها، وذلك لكشف مسار التطور التاريخي لنشأة النظام الصرفي للعربية واكتماله ونشأة النظام النحوي للعربية واكتماله. **وبعد الكشف عن الأسباب التاريخية لتمتع العربية بخصائصها البنوية المميزة، تقترح (النظرية الجديدة) وصف قواعد صرف العربية ونحوها في مرحلة ما بعد اكتمال النظام الصرفي والنحوي للعربية. ويتم هذا الوصف باستخدام المنهج الوصفي الوظيفي (الذي يصف البنية اللغوية ويبين وظيفتها الإبلاغية) عن طريق تحديد أنماط بنوية وظيفية للكلم والجمل في العربية.**

رابعا ـ بعض المشاريع المقترحة للتنفيذ بإشرافنا وبمشاركتنا

المشروع الأول : **تشكيل فريق عمل لإعادة النظر في تاريخ اللغة العربية واللغات (اللهجات) المختلفة في شرق شبه الجزيرة العربية وفي اليمن وفي شمال إفريقيا.**

يتبنى فريق العمل (نظرتنا الجديدة إلى فقه اللغة) التي تنطلق من أن أصالة اللسان العربي التي تشير إليها الخصائص البنوية المميزة للعربية توجب **إعادة النظر في المسلمة القائلة إن (اللغة العربية تنتمي إلى أسرة اللغات السامية أو أسرة اللغات السامية ـ الحامية)**. ويسترشد **بالحقيقة العلمية الجديدة التي كشفناها والتي تثبت بشكل قاطع أن اللغة العربية أصل قائم بذاته**. ويعني ذلك بالتأكيد أن العربية ليست فرعا من اللغة السامية الأم أو اللغة السامية ـ الحامية الأم كما هو سائد إلى الآن.

وكنا قد بينا رأينا في الموضوع في بحثين هما :

أ ـ (**السامية والساميون ـ العرب والعربية**) نشر في مجلة (الموقف الأدبي) بدمشق ـ العدد 117، كانون الثاني 1981.

ب ـ (**اللهجات اليمنية القديمة وعلاقتها باللسان العربي**) نشر في مجلة (الإكليل) بصنعاء ـ العدد الأول، السنة الثانية ـ صيف عام 1982.

وأكدنا فيهما أننا **نرفض فرضية (أسرة اللغات السامية أو أسرة اللغات السامية ـ الحامية) لأن الشواهد التاريخية العلمية لا تؤيدها**. وذكرنا أن ذلك لا يعني أننا نرفض الإقرار بوجود شبه كبير (من حيث الأصوات والمفردات والصرف والنحو) في اللغات التي صنفت ضمن أسرة اللغات السامية أو أسرة اللغات السامية ـ الحامية. وأشرنا إلى أن **دراستنا للمادة اللغوية للعربية، باستخدام المنهج التاريخي العلمي، كشفت ثلاثة أطوار مر بها اللسان العربي في مسار تطوره التاريخي** تتميز بوجود اختلافات في نمط البنية الصرفية والنحوية. وهذه الأطوار هي :

الأول ـ الطور القديم : ويدخل فيه مجموعة اللغات (اللهجات) العربية القديمة التي تستخدم أداة التعريف (ن) في آخر الاسم، واصطلح على تسميتها اللغات اليمنية القديمة أو العربية الجنوبية.

الثاني ـ الطور الأوسط : ويدخل فيه مجموعة اللغات (اللهجات) العربية القديمة التي تستخدم أداة التعريف (هـ) في أول الاسم، واصطلح على تسميتها اللحيانية والثمودية والصفوية.

الثالث ـ الطور الحديث : ويدخل فيه مجموعة اللغات (اللهجات) العربية التي تستخدم أداة التعريف (ال) في أول الاسم، واصطلح على تسميتها العربية الشمالية. ونرى أن **المرحلة الأولى من برنامج (فريق العمل)** يجب أن تكون **البدء بدراسة لغوية لبعض اللهجات الموجودة في شرق شبه الجزيرة العربية (في منطقة الخليج) ولبعض اللهجات الموجودة في جنوب شبه الجزيرة العربية (في اليمن) ولبعض اللهجات البربرية الموجودة في شمال إفريقيا.** ويتوجب في هذه المرحلة الاهتمام بشكل خاص بدراسة النقوش المكتوبة بالخط المسند التي عثر عليها في اليمن وفي شمال شبه الجزيرة العربية وشرقها. كما تستلزم هذه المرحلة **تنظيم رحلات علمية تنقيبية للبحث عن مزيد من الشواهد المكتوبة بالخط المسند في اليمن ومنطقة الخليج.**

أما **المرحلة الثانية** من برنامج (فريق العمل)، فستكون **القيام بالموازنة بين تلك اللهجات واللغة العربية الشمالية (اللغة العربية الفصحى)**، لبيان ما إذا كانت المادة اللغوية لتلك اللغات (اللهجات) تدعم ما وصلنا إليه نظريا من أنها كلها كانت ترجع إلى طور لغوي تاريخي قديم واحد هو ما سميناه الطور القديم من أطوار اللسان العربي.

إن لتنفيذ برنامج (فريق العمل) بمرحلتيه أهمية كبيرة وقد تكون بالغة الخطورة، لأن النتائج العلمية التي سيفضي إليها قد تكشف حقائق علمية «مذهلة» لأنها مغايرة تماما لما هو سائد إلى الآن في التاريخ القديم لشعوب المنطقة العربية وتاريخ لغاتها المختلفة.

المشروع الثاني **: تشكيل فريق عمل لدراسة بعض وجوه إعجاز القرآن الكريم.**

ينطلق فريق العمل من فهم (أسرار اللسان العربي) **التي كشفتها دراستنا للغة العربية** في ضوء نظريتنا العامة حول نشأة الإنسان واللغة الإنسانية. استندت نظريتنا العامة إلى **منهجنا التاريخي العلمي** الذي تنبع أسسه من اتجاه مدرسة أبي علي الفارسي اللغوية الذي بلوره ابن جني (في الخصائص) وعبد القاهر الجرجاني (في دلائل الإعجاز) في نظريتين لغويتين متتامتين. لقد مكننا منهجنا التاريخي العلمي من تحديد الأصل والفرع في العربية على محور الزمان. واستطعنا بفضل ذلك أن نكشف أسباب تمتع العربية بخصائصها البنوية المميزة. وقمنا بعد ذلك باستخدام **المنهج الوصفي الوظيفي (الذي يصف البنية اللغوية ويبين وظيفتها الإبلاغية)** لدى وصف قواعد صرف العربية ونحوها في مرحلة ما بعد اكتمال النظام الصرفي والنحوي للعربية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن **استخدام منهجنا اللغوي مكن الأستاذ الدكتور المهندس محمد شحرور من الكشف عن وجوه جديدة في إعجاز القرآن الكريم وذلك في كتابه (الكتاب والقرآن ـ قراءة معاصرة)**(**).

كما نشير بهذا الصدد إلى أن استخدام منهجنا اللغوي مكن الأستاذ عمار ساسي من الكشف عن

(**) الأهالي ـ دمشق ـ الطبعة الأولى ـ أيلول (سبتمبر) 1990.

وجه جديد في إعجاز القرآن هو الإعجاز البياني في آيات الأحكام، وذلك في رسالة الماجستير — التي أعدها بإشرافنا في جامعة الجزائر وناقشها في تموز / يوليوز 1992 — وعنوانها : **في إعجاز القرآن الكريم (دراسة الإعجاز البياني في بعض آيات الأحكام)**. وتجدر الإشارة إلى أن الأستاذ عمار ساسي **ميز نوعين من (الإعجاز البياني في القرآن الكريم)** : الأول ـ **الإعجاز البياني بالمفهوم الاصطلاحي (البلاغي)** المعروف، والثاني ـ **الإعجاز البياني التفصيلي بالمفهوم اللغوي الأصلي لكلمة (بيان)** وهو الوضوح الدقيق والتفصيل الشامل والكشف الجلي للشيء.

ونقتبس فيما يلي فقرتين مما كتبه الأستاذ عمار ساسي في رسالته :

«يرتبط مفهوم الإعجاز البياني التفصيلي ارتباطا مباشرا ووثيقا بآيات الأحكام التي يقصد منها توصيل الأحكام الشرعية في لباس واضح وجلي في دلالته ومفصل في عباراته بحيث لا خلل ولا نقصان ولا تأويل فيها عبر الزمان والمكان. وهذه الصياغة التفصيلية المحكمة في آيات الأحكام الخالية من الصور البيانية البلاغية، لا يقصد في خطابها الفئة الخاصة العارفة من الناس دون غيرها، إنما هي للناس كافة — الخاصة منهم والعامة. والأحكام هي قوانين وقواعد عملية تحدد العلاقات بين الناس كما أنها تضبط نظام الحياة بينهم في كافة المجالات، ولهذا كان الواجب أن تتوحد الأفهام فلا اختلاف ولا تأويل لأن الحكم يشمل الجميع» / المقدمة، ص 6 — 7.

«الآيات المتشابهات في القرآن الكريم، بحكم شمولها على أكثر من معنى وعلى أكثر من صورة بيانية، يتعلق بها الإعجاز البياني (البلاغي)... وتحتاج إلى تأويلها باستمرار من قبل الراسخين في العلم لكشف معانيها التي تثبت صلاحية القرآن الكريم لكل زمان ومكان. أما الآيات المحكمات (آيات الأحكام) في القرآن الكريم، بحكم ثبوتها على معنى واحد، لا تحتاج إلى التأويل.. إن الآيات المحكمات (التي تشتمل على الإعجاز البياني التفصيلي) تحتاج من أولي الأمر التشريعي إلى الاجتهاد باستمرار في كيفية تطبيقها تبعا لظروف الحياة المتجددة، بحيث تتأكد صلاحية أحكام القرآن الكريم لكل زمان ومكان، وذلك اقتداء باجتهاد الخليفة عمر رضي الله عنه في التوقف عن إعطاء المؤلفة قلوبهم من أموال الزكاة» / المقدمة، ص 8.

المشروع الثالث : تشكيل فريق عمل للقيام بدراسة مقارنة للغتين العربية والانجليزية.

يتبنى فريق العمل مقولتنا : **أصل الاشتقاق في النظام القواعدي (الصرفي والنحوي) في جميع اللغات الإنسانية هو الصيغة العامة للطلب (الأمر) للشخص الثاني.**

في المرحلة الأولى من برنامج (فريق العمل) نقوم بإعادة النظر في وصف النظام القواعدي (الصرفي والنحوي) للانجليزية، انطلاقا من أن أصل الاشتقاق في الانجليزية هو الصيغة العامة للطلب (الأمر) للشخص الثاني.

وفي المرحلة الثانية من برنامج (فريق العمل) نجري موازنة بين اللغتين العربية والانجليزية.

وفي المرحلة الثالثة من البرنامج نستند إلى نتائج المقارنة بين اللغتين في **اقتراح طرائق جديدة لتدريس اللغتين العربية والانجليزية لغير الناطقين بهما وللترجمة من الواحدة إلى الأخرى.** ثم نضع المناهج التي تتماشى مع الطرائق الجديدة، ونقوم بتأليف **الكتب** اللازمة وفقا لتلك المناهج الجديدة.

خامسا ـ مشروع طموح :

بالاستناد إلى ما قررته نظريتنا العامة الجديدة من أن القانون الأساسي في جميع اللغات الإنسانية هو مبدأ تقطيع السلسلة الصوتية للكلام الإنساني إلى مقاطع صوتية يتألف منها، نرى **ضرورة إدخال تغيير جوهري على نظام الحاسوب** (الكومبيوتر).

لذا **نقترح تشكيل فريق عمل** ــ نسهم فيه إلى جانب مهندسين وتقنيين مختصين بالمعلوماتية (إنفورماتيك) ــ **للقيام بدراسة إمكانية وضع تصميم جديد لحاسوب** يعتمد مبدأ تقسيم السلسلة الكلامية إلى مقاطع صوتية متميزة، تجمعها أوزان محددة في كل لغة حسب الخصائص المميزة لبنيتها.

ونرى أن **النجاح في وضع التصميم الجديد لمثل هذا الحاسوب سيفتح آفاقا لا حدود لها للترجمة الآلية ولتطوير جذري للأبحاث الخاصة بالذكاء الاصطناعي.**

€€€ €€€ €€€ €€€

استدراك

في مقالة سابقة للدكتور جعفر دك الباب نشرت في العدد 37 تحت عنوان : "المدرسة اللغوية الدمشقية الحديثة" ورد خطأ في صفحة 85، السطر الرابع، العمود الايسر من الأعلى، جاء كالتالي : "حين قرروا أن الأصل في المعجم مادة أصلية" ؛ والصواب هو : "حين قرروا أن الأصل في المعجم ليس صيغة الفعل الماضي، ولكنهم لم يصيبوا حين قرروا أن الأصل في المعجم مادة أصلية". فمعذرة.

التناسق بين اللفظ والمعنى في العربية

بقلم : د. محمد السيد علي بلاسي
كلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر

لقد لاحظ علماء العربية قديما، سرا عجيبا من أسرار فصاحتها، يكمن في دقة مناسبة حروفها لمعانيها، على غير ما هو مألوف في سائر اللغات !

فقد لمحوا أن في كل حرف من حروف العربية قيمة تعبيرية موحية، ولم يعنهم كون هذا الحرف صوتا، قدر ما عناهم من صوت هذا الحرف أنه معبر عن غرض، وأن الكلمة العربية مركبة من هذه المادة الصوتية التي يمكن حل أجزائها إلى مجموعة من الأحرف الدوال المعبرة، فكل حرف منها يستقل ببيان معنى خاص مادام يستقل بإحداث صوت معين. وكل حرف له ظل وإشعاع، من حيث كان لكل حرف صدى وإيقاع[1] !

وسوف نتحدث عن حالات ثلاثة في العربية ؛ منها يتبين كل هذا بجلاء : ـ

أولا : مناسبة اللفظ للمعنى

ونرى ذلك بوضوح في العربية في أمرين :

أ ـ مناسبة مادة اللفظ للمعنى : ونشاهد ذلك في أحوال ثلاثة :

1 ـ مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث : ونعني باللفظ هنا الحرف. فلكل حرف في العربية قيمة تعبيرية هامة في كلمته، فهو مناسب لما وضع له من حدث، سواء كان ذلك الحرف في أول الكلمة، أو وسطها، أو آخرها.

فمثال هذا من الكلمات التي يوجد فيها الحرف أولا، قول العرب : خضم، وقضم. فالخضم لأكل الرَّطب كالبطِّيخ والقِثّاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب والقضم للصلب اليابس، نحو قَضِمَت الدابة شعيرها، ونحو ذلك. فاختاروا الخاء ـ لرقّتها ـ للرطب، والقاف ـ لصلابتها ـ لليابس، حذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث[2].

ومثال الكلمات التي يوجد فيها الحرف وسطا، قولهم : الوسيلة، والوصيلة، فالصاد ـ كما نرى ـ أقوى صوتا من السين ؛ لما فيها من الاستعلاء، والوصيلة أقوى من الوسيلة ؛ وذلك أن التوسل ليست له عصمة الوصل والصلة، بل الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء، ومماسته له، وكونه في أكثر الأحوال بعضا له، كاتصال الأعضاء بالإنسان، وهي أبعاضه، ونحو ذلك، والتوسل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسل جزءا أو كالجزء من المتوسل إليه، وهذا واضح. فجعلوا الصاد لقوتها، للمعنى الأقوى، والسين لضعفها، للمعنى الأضعف[3].

ومثال الكلمات التي يوجد فيها الحرف آخرا، قولهم : النضح، والنضخ. فالحاء، والخاء، من مخرج واحد، وهو الحلق، ويتفقان في معظم الصفات. والكلمتان تدلان على سيلان الماء، لكن بدرجة متفاوتة، فالنضح سيلان ضعيف، بينما النضخ فوران

الماء ؛ ولذا اختيرت الحاء ـ لرقتها ـ للماء الضعيف، والخاء ـ لغلظها ـ لما هو أقوى منه، وعليه قوله تعالى : ﴿فيهما عينان نضاختان﴾ (الرحمن :66) بمعنى : فوّارتان بالماء لا تنقطعان[4].

يقول علامة اللغة ابن جني : «فهذا ونحوه أمر إذا أنت أتيته من بابه، وأصلحت فكرك لتناوله وتأمله، أعطاك مقاده، وأركبك ذروته، وجلا عليك بهجاته ومحاسنه. وإن أنت تناكرته، وقلت : هذا أمر منتشر، ومذهب صعب موعر، حرمت نفسك لذته، وسددت عليها باب الحظوة به..»[5].

2 ـ تقسيم حروف الكلمة على تقسيم الأحداث : وذلك أن العرب قد تضيف إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها الترتيبَ، حيث تقدم ما يضاهي أول الحدث، وتؤخر مايضاهي آخره، وتوسيط ما يضاهي أوسطه ؛ سوقا للحروف على سمت المعنى المقصود، والغرض المطلوب.

مثال ذلك : جرّ الشيء يجره، قدموا الجيم ؛ لأنها حرف شديد، وأول الجر بمشقة على الجار والمجرور جميعا، ثم عقبوا ذلك بالراء وهو حرف مكرر، وكرروها مع ذلك في نفسها ؛ وذلك لأن الشيء إذا جر على الأرض في غالب الأمر، اهتز عليها واضطرب، صاعداً عنها، ونازلا إليها، وتكرر ذلك منه على ما فيه من التعتعة والقلق، فكانت الراء ؛ لما فيها من التكرير، ولأنها أيضا قد كررت في نفسها في (جرّ) و(جررت) أوفق لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها.[6]

فانظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيها، وكيف فاوتت العرب في هذه الألفاظ المقترنة المتقاربة في المعاني ؛ فجعلت الحرف الأضعف فيها والألين والأخفى والأسهل والأهمس لما هو أدنى وأقل وأخف عملا أو صوتا، وجعلت الحرف الأقوى والأشد والأظهر والأجهر لما هو أقوى عملا وأعظم حسًّا[7].

3 ـ ازدحام الحروف المجموعة في الضابط (لدن طرت) إذا مازجتهن «الفاء» على التقديم والتأخير : فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف. وقد فطن ابن جني لهذه الظاهرة اللغوية العجيبة ؛ حيث أثبت من واقع هذا : صلة اللفظ بمعناه، مهما تغير موقعه من الكلمة بتقليب البناء. وقد مثّل لهذا بـ : (الدالف) للشيخ الضعيف و(التالف) للشيء الفاسد، و(الطليف) للمجان، و(الطنف) لما أشرف خارجا عن البناء، وهو إلى الضعف؛ لأنه ليست له قوة الراكب الأساسي والأصل، و(الدنف) للمريض، و(الطرف) لطرف الشيء، وهو أضعف قطعا من قلبه وأوسطه. قال الله سبحانه : ﴿أو لم يروا أنا نأتي الأرض ننقصها من أطرافها﴾ (الرعد : من الآية 41)، ومنه (الفرد) لأن المنفرد إلى الضعف والهلاك ما هو؛ قال رسول الله الله صلى الله عليه وسلم «المرء كثير بأخيه»، (رواه ابن أبي الدنيا)[8].

ب ـ مناسبة هيئة اللفظ للمعنى : ويبدو ذلك واضحا في ارتباط بعض الصيغ اللغوية بمعانيها الموضوعة لها، وذلك كما يلي :

1 ـ ما كان حكاية للأصوات من مضعف الثلاثي أو الرباعي، مثل : صرّ الجندب، وصرصر البازي. وكذلك المصادر الرباعية، مثل : الزعزعة، والقعقعة، والقلقلة، والصلصلة، فهي تأتي للتكرير، فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر[9].

2 ـ ما جاء من المصادر على وزن «الفعلان» فإنها تأتي للاضطراب والحركة ؛ نظرا لتتابع الحركات فيها فناسب ذلك تتابع الأحداث، نحو :

الغليان والغثيان. وكذلك ما جاء على وزن «الفَعَلَى» في المصادر والصفات، فإنها تدل على السرعة مثل : امرأة بشكى – إذا كانت خفيفة سريعة اليدين. فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال.

3 – المصادر الرباعية المضعفة فإنها تأتي للتكرير، نحو : القلقلة، والجرجرة، والزعزعة.

4 – الأفعال التي تجيء على وزن «فعّل» فإنها تدل على تكرير الفعل، مثل : قطّع، وكسّر، وغلّق.

5 – تكرير لام الفعل وعينه يدل على المبالغة، يقال : بعير عركرك – إذا كان قويا غليظاً.

6 – ماورد على وزن «استفعل» فإنه يأتي للطلب، نحو : استسقى، واستطعم، واستوهب. «فالهمزة والسين والتاء» زوائد وردت بعدها الأصول : «الفاء والعين واللام»، وهذا موافق للمعنى ؛ وذلك لأن طلب الفعل والتماسه والسعي فيه يتقدم، ثم تقع الإجابة إليه، فلما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة، التي وضعت للالتماس والمسألة[10].

ثانيا : تقارب اللفظ لتقارب المعنى:

ومن أسرار الروعة في لغتنا الخالدة، أن المعاني فيها لها ما يناسبها من الألفاظ المعبرة عنها، وأن حكمة العربي اقتضت أن يضع الصوت مشابها لمعناه، وأحيانا يعبر العربي بطائفة من الألفاظ عن معنى واحد، اختلفت درجاته، فنلاحظ تقارب هذه الألفاظ في الحروف تبعا لتقارب معانيها[11]. وهذا التقارب يكون متحققا في :

1 – حرف واحد : مثاله في أول الكلمة : أزّ، وهزّ، قال تعالى : ﴿ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا﴾ (مريم : 83) بمعنى : تزعجهم وتقلقهم، أو تحركهم إلى المعاصي. وقال عز وجل : ﴿وهزّى إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا﴾ (مريم : 25). فالهمزة والهاء من مخرج واحد هو الحلق، والمعنى متقارب، وهو التحريك، إلا أن الحركة مختلفة : فالأزّ تحريك ماله حركة، ويحتاج إلى جهد كالعقول، فتحريكها صعب. والهزّ تحريك ما لا حركة له مما لا عقل له كالجمادات، مثل : الجذع، وساق الشجرة ونحوها. فأتى بالهمزة مع المعنى القوي، وبالهاء مع المعنى الضعيف[12].

ومثاله في وسط الكلمة : القَرْمة : وهي الفقرة تحزّ على أنف البعير. وقريب منه : قلّمت أظفاري ؛ لأن هذا انتقاص للظفر، وذلك انتقاص للجلد. فاللام في قلّمت أخت الراء في القرمة، والعملان متقاربان[13].

ومثاله في آخر الكلمة : كما في المواد (ج ب ل) و(ج ب ن) و(ج ب ر) لتقاربها في موضع واحد وهو : الالتئام والتماسك. فالجبل فيه معنى الشدة والقوة والالتئام، وجبن الرجل إذا استمسك وتوقف وتجمع، والجبن المأكول فيه تماسك العناصر وتجمعها والتئامها، وجبرت العظم ونحوه إذا لأمته فالتأم وتماسكت أجزاؤه. فتقاربت الحروف هنا ؛ نظرا لتقارب المعاني، مع دلالتها على معنى عام يدخل تحت طيه الجميع[14].

2 – حرفين : وقد تقع المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين، نحو قولهم : السحيل، والصهيل. فذاك من (س ح ل) وهذا من (ص هـ ل)، والصاد أخت السين كما أن الهاء أخت الحاء، وكلاهما صوت، إلا أن الأول للبغل أما الصوت الثاني فللفرس، فأعطى لكلّ ما يناسبه من الحروف من حيث الشدة والضعف[15].

3 – في ثلاثة حروف : وقد تجاوز العرب الحرف والحرفين إلى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة :

الفاء والعين واللام. فقالوا : عصر الشيء، وقالوا : أزله، إذا حبسه، والعصر ضرب من الحبس، وذلك من (ع ص ر) وهذا من (أ ز ل) والعين أخت الهمزة، والصاد أخت الزاي، والراء أخت اللام.

وقالوا : قفز، كما قالوا : كبس، وذلك أن القافز إذا استقر على الأرض كبسها.

وقالوا : أفل، كما قالوا : غبر ؛ لأن أفل : غاب، والغابر غائب أيضا، فذاك من (أ ف ل) وهذا من (غ ب ر)، فالهمزة أخت العين، والفاء أخت الباء، واللام أخت الراء[16].

وهذا النحو من الصنعة موجود في أكثر الكلام وفرش اللغة، وإنما بقي من يثيره ويبحث عن مكنونه، فإن أنت رأيت شيئا من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه، ولا يتابعك على ما أوردناه، فأحد أمور ثلاثة :

1) _ إما أن تكون لم تنعم النظر فيه فيقعد بك فكرك عنه.

2) _ أو لأن لهذه اللغة أصولا وأوائل تخفى عنا وتقصر أسبابها دوننا _ كما قال سيبويه.

3) _ أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر[17].

ثالثا : قوة اللفظ لقوة المعنى :

فالعربية لغة غاية في الدقة، الألفاظ فيها أدلة للمعاني، فإذا زيد فيها شيء أوجب ذلك زيادة المعنى به، إذ أن زيادة المبنى _ في العربية _ تدل على زيادة المعنى. كما أنه إذا انحرف بعض الصيغ فيها عن وضعه، دل ذلك على حادث متجدد حدث غير الأول، دلالة على أن قوة اللفظ لقوة المعنى.

ونرى كل هذا بوضوح في صور كثيرة في العربية منها :[18]

1 _ تكرار عين الفعل مع الفصل بينهما، كقولهم : أعشب المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا : اعشوشب ؛ فدل هذا على أن تكثير اللفظ لتكثير المعنى، إذ أن اعشوشب أقوى من أعشب.

2 _ تكرار عين الفعل مع عدم الفصل، نحو : قطع، فإذا أرادوا كثرة التقطيع قالوا : قطّع، فقوة اللفظ دلالة على قوة المعنى.

3 _ زيادة تاء الافتعال مع المجرد، نحو : قدر واقتدر. فاقتدر أقوى معنى من قولهم : قدر ؛ لذا جيء باسم الفاعل من اقتدر لا من قدر في قول الله سبحانه : ﴿أخذ عزيز مقتدر﴾ (القمر من الآية 42) حيث إن مقتدر هنا أوفق من قادر ؛ من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدّة الأخذ. وعد ابن جني كسب واكتسب في قول الله تعالى : ﴿لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾ (البقرة : من الآية 286) من هذا القبيل، إذ يقول : وتأويل ذلك أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر ؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها﴾ (الأنعام : من الآية 160). أفلا ترى أن الحسنة تصغر بإضافتها إلى جزائها، صغر الواحد إلى العشرة، ولما كان جزاء السيئة إنما هو بمثلها، لم تحتقر إلى الجزاء عنها ؛ فعلم بذلك قوة فعل السيئة على فعل الحسنة، ولما كان الأمر كذلك ؛ عظم قدرها، وفخم لفظ العبارة عنها ؛ فقيل : لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، فزيد في لفظ فعل السيئة، وانتقص من لفظ فعل الحسنة ؛ لما ذكرناه[19].

4 _ العدول عن «فعيل» إلى «فُعّال»، كطويل وطوال، إلا أن طُوال أبلغ معنى ومبالغة من طويل. فالعدول عن معتاد الصيغة نحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى.

5 ـ العدول عن «فعيل» إلى «فُعّال» مثل : رجل جميل، ووضيء، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا : وُضّاء، وجُمّال، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه.

وبعد : فهذا سرّ من أسرار اللغة كشف عنه علامة اللغة ابن جني، وتبعه العلماء من بعده.

وستظل العربية شامخة مليئة بأسرارها تنتظر من يغوص ليبحث عن هذه الدّرر الكامنة فيها ليجمعها. وأبداً ستعيش الفصحى لتغنى :

أنا البحر في أحشائه الدر كامن
فهل ساءلوا الغواص عن صدفاتي ؟!!

الحـواشـي :

(1) ـ د. صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ص 142 ـ بتصرف ـ، ط. العاشرة 1983 م ـ دار العلم للملايين ببيروت.

(2) ابن جني : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، 157/2 ـ 158 ـ بتصرف يسير ـ ط 3 سنة 1403 هـ، عالم الكتب ببيروت.

(3) المصدر السابق : 160/2.

(4) د. عبد الغفار حامد هلال : اللغة العربية.. خصائصها وسماتها، ص 101، ط 2 سنة 1401 هـ ـ المكتب الحديث للطباعة والنشر بالقاهرة. وقارن بالخصائص : 158/2.

(5) ابن جني : الخصائص 162/2.

(6) المصدر السابق : 162/2، 164.

(7) السيوطي : المزهر، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، 53/1، ط 3 ـ دار التراث بالقاهرة.

(8) د. صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة، ص 146 ـ بتصرف ـ وقارن بالخصائص 166/2.

(9) د. عبد الغفار حامد هلال : اللغة العربية.. خصائصها وسماتها، ص 112. وقارن بالخصائص : 152/2، 153.

(10) ابن جني : الخصائص، 153/2-157، فراجعه تجد مزيدا من التفصيل.

(11) د. عبد الغفار حامد هلال : اللغة العربية.. خصائصها وسماتها، ص 113 ـ بتصرف ـ.

(12) المرجع السابق : ص 101، 102. وقارن بالخصائص : 146/2.

(13) ابن جني : الخصائص، 147/2 ـ بتصرف يسير ـ.

(14) د. علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة، ص 186 ـ بتصرف ـ، ط. دار نهضة مصر. وقارن بالخصائص : 149/2.

(15) د. عبد الغفار حامد هلال : اللغة العربية.. خصائصها وسماتها، ص 103. وقارن بالخصائص : 149/2.

(16) ابن جني : الخصائص : 150/2، 152 ـ بتصرف ـ.

(17) المصدر السابق : 152/2، 164.

(18) راجع هذه الصور بالتفصيل في الخصائص : 264/3-269.

(19) ابن جني : الخصائص 265/3 ـ بتصرف يسير ـ.

منهجية الإمام السيوطي في البحث اللغوي : أصل اللغة نموذجا

الدكتور علي القاسمي
المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالرباط

1 ـ المشكلة : الخلاف حول كفاءة الإمام السيوطي وأمانته العلمية :

لم يقع الخلاف و لم يثر الجدل حول واحد من كبار علماء المسلمين كما حصل ذلك بشأن الإمام جلال الدين السيوطي (841-912 هـ/1445-1505 م). فقد دار الجدل بين معاصريه وانقسموا بين أنصار يشيدون به ويمجدونه وخصوم يحملون عليه ويتحاملون، وظلت دائرة الجدل تتسع وتستمر دون قرار حتى يومنا هذا. و لم يتناول الجدل كفاءة السيوطي الفكرية وتمكنه من أدوات البحث الموضوعي فحسب، وإنما انصب كذلك على أمانته العلمية.

فمن ناحية نجد كثيرا من الدارسين من عدّه أكبر علماء المسلمين في مختلف العصور، فلم تبلغ مؤلفات عالم مسلم ما بلغته مؤلفات السيوطي من حيث عددها[1]، وشهرتها وانتشارها في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. ومما يذكر في هذا الصدد أن أحد المكتبيين المعاصرين ألف كتابا يضم أمهات كتب التراث العربي ويعرّف بها، فكان لمؤلفات السيوطي، قصب السبق المعلى إذ بلغت تسعة كتب في حين لم يتجاوز ما لغيره من عظماء المؤلفين أربعة كتب لا غير[2].

وإذا عدنا إلى الإمام السيوطي نفسه وجدنا أنه يفخر بسعة علمه وتضلعه في مختلف أصناف العلوم، ويقول : «ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفا لها بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوضها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك من فضل الله[3]».

بل يذهب إلى أبعد من ذلك ويرجو لنفسه أن يكون المبعوث على المئة التاسعة لأنه أفضل علمائها، إذ يقول : «إني ترجيت من نعم الله وفضله، كما ترجّى الغزالي لنفسه، أني المبعوث على هذه المئة التاسعة لانفرادي عليها بالتبحر في أنواع العلوم»[4].

وقد درج الإمام السيوطي أن يذكر في مقدمة كثير من كتبه أنه ابتكر هذا الضرب من التأليف و لم يسبق إليه، فيقول في مقدمة (المزهر في علوم اللغة) : «هذا علم شريف، ابتكرتُ ترتيبه، واخترعت تنويعه وتبويبه،... ولم يسبقني إليه سابقٌ، ولا طرقَ سبيله قبلي طارقٌ...»[5].

ومن ناحية أخرى، نجد أن ثلة من العلماء المعاصرين للسيوطي عدّته مجرد منتحل يختلس أعمال شيوخه في غفلة من الآخرين ويعزوها إلى نفسه مع

تغيير يسير وتبديل ضئيل، ومنهم من حسبه سارقا يسطو على مجهودات غيره ويضيفها إلى ما سرقه من الآخرين في دار ليس له فيها سوى الجدار. وفي هذا يقول أكبر مناوئيه، المؤرخ السخاوي : «أخذ من كتب (مكتبة المدرسة) المحمودية وغيرها كثيرا من التصانيف التي لا عهد لكثير من العصريين بها، فغيّر فيها يسيرا، وقدّم وأخّر، وهوّل في مقدماتها بما يتوهم منه الجاهل شيئا»[6].

ويقول محققو كتاب (الأشباه والنظائر في النحو) للسيوطي : «ولكن مما يؤخذ على السيوطي شدّة مباهاته بمؤلفاته، وحدّة ادعائه التي كثيرا ما تبلغ حد التبجج والنفج كما فعل مثلا في مقدمة كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) عندما زعم أن كتابه لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسجٌ على منواله، في علم لم يسبق أحد إلى ترتيبه، مع أن كتابه قد تضمّن كتابي ابن الأنباريّ (لمع الأدلة) و(الإغراب في جدل الأعراب) إذ نقل عن (لمع الأدلة) ثمانية عشر فصلا من أصل ثلاثين، إضافة إلى ما نقله عن (الخصائص) لابن جنّي»[7].

وأمام هذه المعطيات المتناقضة في فحواها المتضاربة في مدلولها يجد الدارس نفسه في حيرة كبيرة، ويتساءل بإلحاف محق : هل كان الإمام السيوطي متمكنا من أدوات بحثه أم ناقلا عن غيره فحسب ؟

2 ـ هدف الدراسة وحدودها :

ترمي هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال المطروح وتزويد القارىء بمؤشرات تساعده على حل المشكلة القائمة. ولكي نتأكد من صحة دعاوي أنصار السيوطي ومزاعم مناوئيه بصورة موضوعية سنعمد إلى فحص إحدى القضايا الرئيسية التي عالجها السيوطي في أحد مصنفاته الذائعة الصيت، واستخلاص منهجيته في البحث للوصول إلى الإجابة على أسئلة محددة هي :

1 ـ هل كان السيوطي متضلعا في المادة العلمية التي يعالجها ملما بمختلف أبعادها وجوانبها ؟

2 ـ وهل كان السيوطي مبتكرا مبدعا في تأليفه أو مجرد سارق أو منتحل لأعمال غيره ومجهوداتهم ؟

والقضية التي وقع اختيارنا عليها هي (أصل اللغة) التي تشكل الفصل الأول من كتاب السيوطي (المزهر في علوم اللغة)[8] وتحمل عنوان (معرفة الصحيح ويقال له الثابت والمحفوظ : المسألة الثانية : في بيان واضع اللغة : أتوقيف هبي ووحي، أم اصطلاح وتواطؤ ؟).

ويرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة اعتبارات تتعلق بالمؤلِّف والمؤلَّف والموضوع. فعلى الرغم من أن السيوطي عالم مشارك أو باحث موسوعي، كما نقول اليوم، صنّف في مختلف الميادين العلمية بما في ذلك الطب والزلازل[9]، فقد تفوّق في علمين أساسيين هما : علوم اللغة وعلوم الشريعة[10]. ولا شك أن علوم اللغة تشكل مقدمة لازمة لعلوم الشريعة. ويذكر أن أول إجازة له في السنة السابعة عشرة من عمره كانت بتدريس اللغة العربية. وإذا ألقينا نظرة سريعة على أشهر كتبه التي حظيت بإقبال الجمهور عليها وازدانت بتعدد طبعاتها نجد أن معظمها في ميدان علوم اللغة، مثل : المزهر في علوم اللغة، والأشباه والنظائر، والاقتراح في علم أصول النحو، وهمع الهوامع، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. من ذلك كله يمكننا أن نطمئن إلى القول إن تخصص السيوطي الرئيسي يتعلق بعلوم اللغة.

هذا من ناحية المؤلِّف، أما من ناحية المؤلَّف فقد وقع اختيارنا على (المزهر في علوم اللغة) لتلمس منهجية السيوطي في البحث، لأن هذا الكتاب هو

أشهر مصنفاته على الإطلاق، باتفاق جميع دارسي السيوطي.

أما الموضوع الذي اخترناه مـن بين موضوعات هذا الكتاب فليس لأنه أولها فحسب ولكنه كذلك من الأساسيات، أو كما يسميه السيوطي بـ «الثابت والمحفوظ». وتدلنا الدراسات المستقبلية المعاصرة على أن معرفة أصل الشيء وماضيه تساعدنا على فهم حاضره والتنبؤ بتوجهاته في المستقبل، فإدراكنا لأصل اللغة وطبيعتها يساعدنا على اختيار أسلوب التعامل مع هذه الظاهرة بشتى جوانبها الصوتية والتركيبية والدلالية.

3 ـ لماذا البحث في أصل اللغة ؟

اللغة والفكر وجهان لقطعة واحدة تتشكل من أمثالها عملية الاتصال والتواصل، والتلازم بين الوجهين ضرورة حتمية لإتمام عملية الاتصال والتواصل تلك. وهذا الارتباط بين اللغة والفكر يجعل من اليسير علينا فهم أحدهما إذا توصلنا إلى فهم العنصر الآخر. ولما كان فهم الفكر غير الملموس عسيرا توجه اهتمام كثير من الباحثين إلى فهم اللغة المسموعة المحسوسة سبيلا إلى إدراك كنه الفكر. وإضافة إلى ذلك فإن التأثير متبادل بين الفكر واللغة. فإذا كان الفكر يشكل مادة عملية الاتصال ومضمونها فإن اللغة هي الوعاء الذي تُصب فيه تلك المادة. ولا بد من أن تتأثر المادة في وضعها الأخير بشكل الوعاء الذي يستوعبها وبقوالبه التي تضمها. ومن هنا يكاد يتفق الباحثون في فلسفة اللغة على تأثير التراكيب اللغوية في البنية الفكرية. ولهذا كله فإن البحث في أصل اللغة وطبيعتها وكيفية أدائها لوظيفتها يساعدنا على فهم التفكير الإنساني ونموه وطرائقه وتوجهاته.

ومن جهة ثانية، فإن الثقافة التي يمكن النظر إليها على أنها أنماط متوارثة متراكمة من السلوك الإنساني، لا يمكن أن تبرز إلى الوجود ما لم يسبقها ظهور لغة تسهل إشاعتها بين أفراد الجماعة وتيسّر نقلها من جيل إلى جيل وتعمل على تراكمها الكمي والنوعي. ولهذا فإن معرفتنا بأصل اللغة وتطورها ضرورة لازمة لمعرفتنا لنشأة الثقافة ونموّها في المجتمعات الإنسانية.

وإذا ما علمنا أن اللغة قديمة قدم الإنسان، وأنها الخاصية الوحيدة التي تميز الإنسان عن باقي الحيوان على الصعيد البيولوجي، تأكد لنا أن معرفتنا لماهية اللغة وأصلها ضرورة من ضرورات البحث في ماهية الإنسان نفسه. ولهذا السبب نجد أن علم اللغة الحديث في الغرب قد تطور كثيرا على أيدي علماء الأنثروبولوجيا الذين كانوا ينكبون على دراسة الإنسان أولا وبالذات.

وخلاصة القول إن معرفة أصل اللغة وطبيعتها تساعدنا كثيرا على فهم الإنسان : ذاته وفكره وثقافته. وعليه فإن مسألة (أصل اللغة) تحتل مكانة خاصة في الدراسات الإنسانية.

4 ـ أصل اللغة في الأدبيات الغربية :

للوقوف على جهود اللغويين العرب المسلمين وسمو أفكارهم المتعلقة بمبحث أصل اللغة كما عرضه السيوطي ينبغي التعرف على موقف العلم الحديث في الغرب من هذه المسألة وما توصل إليه من نتائج. وعلى الرغم من أنه لا مجال للمقارنة بسبب الفارق الزمني الشاسع الذي ينيف على اثني عشر قرنا، سيتبين لنا أن اللسانيين المسلمين بلغوا شأوا عاليا في دراسة الموضوع.

وقبل عرض وجهة النظر الغربية المعاصرة في أصل اللغة، ينبغي الإشارة إلى أن الاهتمام بدرس هذه المسألة بصورة موضوعية علمية في الغرب نشأ في القرن التاسع عشر الذي شهد الثورة الصناعية وحركة البحث العلمي في أوربا. ومما شجع اللسانيين

الغربيين على البحث عن أصل اللغة النظريات التي توصل إليها اثنان من علماء التاريخ الطبيعي البريطانيين عن أصل الإنسان هما تشارلس روبرت دارون (1809-1882) صاحب نظرية التطور والارتقاء عن طريق الانتخاب الطبيعي التي بسطها في كتابه (أصل الأنواع)[11] الذي صدر في لندن عام 1859، وألفريد رسل والاس (1823-1913) الذي توصل مستقلا إلى نظرية شبيهة بنظرية داروين ونشرها في وقت واحد تقريبا، عام 1858، علما بأن هذه النظريات قد ثبت بطلانها علميا في وقت لاحق.

وكان من الذين اهتموا بموضوع أصل اللغة العالم اللغوي المستشرق الألماني ماكس مولر (1823-1900)، ابن الشاعر الغنائي الألماني فلهلم ماكس مولر. وكان مولر الابن قد انتقل إلى بريطانيا واستقر فيها وألقى سلسلة من المحاضرات عن علم اللغة في جامعة أكسفورد في الفترة من 1861-1863. كما لقي موضوع أصل اللغة اهتماما من قبل المفكر الفرنسي ارنست رينان (1823-1892).[12] واللغوي الأمريكي وليم دوايت وتني (1827-1894)[13]، واللغوي الدنماركي يسبرسن (1860-1943)[14].

1-4 صعوبات البحث في أصل اللغة :

للوصول إلى معرفة علمية تتناول أصل اللغة، طرق الباحثون الغربيون ثلاثة أبواب رئيسية هي : علم الآثار، وعلم الإنسان (الأنثربولوجيا)، وعلم اللغة. ولكن أيا منها لم يفض إلى المعرفة المنشودة.

يُعدّ علم الآثار أحد الوسائل الرئيسية في التوفر على المعلومات عن الإنسان وبيئته ونشاطه في عصور ما قبل التاريخ، وذلك بدراسة الآثار المتبقية من رفات الإنسان، (جمجمته وهيكله وعظامه، إلخ) وأدواته إلخ. وإذا كان علم الآثار قد أفادنا جدا في التعرف على تطور الكتابة واللغات المكتوبة حيث استقى المعلومات من السجلات المكتوبة على الحجر أو الطين أو البردي أو المواد الأخرى، فإنه وقف عاجزا عن تطور اللغة المنطوقة. واللغة ـ كما هو معروف ـ تعني الكلام وما الكتابة إلا تصوير للكلام الذي سبق الكتابة بآلاف السنين. فاللغة قديمة جدا وجدت بوجود الإنسان، أما الكتابة فلا يتجاوز عمرها بضعة آلاف من السنين. ولما كانت اللغة المنطوقة لم تترك أثرا ماديا يمكّن العلماء من دراسته والتوصل إلى استنتاجات علمية، فإن علم الآثار يقف عاجزا عن إمدادنا بالمعلومات حول تطور لغة الإنسان قبل اختراع الكتابة.

وظن علماء الإنسان (علماء الأنثروبولوجيا) أن لغات المجتمعات البدائية ستكون هي الأخرى في حالة بدائية، وإذّاك سيجري هؤلاء العلماء دراسة مقارنة بين هذه اللغات البدائية واللغات المتطورة ليقفوا على كيفية تطور اللغة وتوجهاته. غير أن بحثهم دلهم على أن لغات الشعوب البدائية ليست في حالة بدائية بل لا تقل تطورا عن لغات الحضارات الكبرى. ونتيجة لذلك تأكد لعلماء الأنثروبولوجيا أن هذه السبيل لا تؤدي إلى النتيجة المطلوبة.

وفي القرن التاسع عشر طوّر علماء اللغة منهجية تاريخية لدراسة التطور اللغوي على غرار منهجيات علماء التاريخ الطبيعي الخاصة بتطور الأحياء وأصل الإنسان. وبفضل تلك المنهجية استطاع اللسانيون أن يتوصلوا مثلا إلى وجود قرابة بين معظم لغات أوربا والشرق الأدنى وشمال القارة الهندية لدرجة تدعو إلى القول إن هذه اللغات قد انحدرت من لغة قديمة لم تعد على قيد الحياة، واستطاعوا إعادة تركيب تلك اللغة الأم. وأدى نجاح هذه المنهجية إلى اعتقاد عدد من اللغويين أن باستطاعتهم التوصل إلى اللغة أو اللغات البدائية التي تطورت منها لغاتنا الحية بنفس الطريقة. ولكن البحث الموضوعي دلّ على عدم ملاءمة منهجية إعادة البناء اللسانية لهدف التوصل إلى أصل اللغة[15].

2-4 النظريات الغربية حول أصول اللغة خلال القرن التاسع عشر :

إن فشل الباحثين الغربيين في التوصل إلى معرفة أصل اللغة عن طريق علم الآثار أو علم الأنثروبولوجيا أو علم اللغة جعلهم يلجأون إلى أنواع من الحدس والتخمين والافتراض قائمة على التأمل والخيال والظن لوضع نظريات عن طبيعة اللغة وأصواتها. ونتيجة لذلك ظهرت نظريات متعددة حول أصل اللغة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هي أقرب إلى الخيال منها إلى العلم. وفي طليعة هذه النظريات أربع أطلقت عليها أسماء ساخرة إشارة إلى عدم علميتها وموضوعيتها[16]:

(1) نظرية الباو واو Bow-wow

زعم بعض الباحثين أن اللغة نشأت نتيجة لمحاولات الإنسان البدائي محاكاة أصوات الطبيعة وأصوات الحيوانات، كما هو الحال عندما يسمي الطفل الكلب (عوعو) أو القطة (ميو ميو) أو العنزة (ماء ماء). ولا بد أن تلك المحاكاة كانت وراء عدد معين من الألفاظ، ولكن يصعب تطبيق هذه النظرية على اللغة برمتها. لأن ألفاظ المحاكاة تتأثر بالنظام الصوتي لكل لغة، فبينما يسمع الطفل العربي نباح الكلب على نحو (عَو عَو) يسمعه الطفل الإنجليزي على أنه (باو واو) ومن هنا جاء اسم هذه النظرية.

(2) نظرية البوه بوه : Pooh-pooh

وزعم باحثون آخرون إن صرخات الإنسان البدائي الغريزية التي يطلقها بصورة لا إرادية عند شعوره بالألم أو الفرح أو الحزن أو غيره من الانفعالات مثل (آه) و(أوه) هي التي تطورت تدريجيا إلى لغة متكاملة. وقد أيد اللغوي الأمريكي وليم دوايت وتني هذه النظرية في كتابه المشهور عن حياة اللغة ونموها وعلل ذلك بأن رغبة الإنسان البدائي العارمة في التواصل هي التي ساعدته على تحويل الأصوات الغريزية إلى وحدات لغوية. وينتقد وتني نظرية المحاكاة السالفة الذكر لأننا إذا نظرنا إلى الكلمات التي وصفت نتيجة المحاكاة في عدد من اللغات نجد أنها تختلف من لغة إلى لغة لتأثرها بالنظام الصوتي لكل لغة[17].

(3) نظرية الدنغ دونغ : Ding-dong

وتكتسي هذه النظرية جلبابا يبدو علميا أو فلسفيا في ظاهره، وأول من عرض هذه النظرية بالتفصيل في الغرب الشاعر والفيلسوف الألماني جوهان هردر (1744-1803) في كتابه الذي نشره عام 1772 تحت عنوان (بحوث في نشأة اللغة)، وقد وجدت في ماكس مولر مدافعا صلبا عنها. وتزعم هذه النظرية أن الإنسان مزود بغريزة التعبير الطبيعي عن الانفعالات وأن الأصوات اللاإرادية التي أطلقها الإنسان البدائي كرد فعل لتأثير الظواهر الطبيعية عليه، هي التي أصبحت بمرور الزمن تدل على تلك الظواهر الطبيعية أو الأفعال التي أدت إلى انبعاثها.

(4) نظرية الغوغو : Goo-goo

وتدعي هذه النظرية أن لغة الإنسان تطورت من صرخات الإنسان البدائي الشبيهة بصيحات الحيوانات، وتطورت من كل صيحة من تلك الصيحات ألفاظ تعبر عن معان مختلفة متقاربة كما يشتق من الجذر الثلاثي مثلا ألفاظ عديدة لمعان مختلفة[18].

وعلى الرغم من إدراك الباحثين أن الوصول إلى معرفة يقينية حول أصل اللغة ضرب من ضروب المستحيل، وعلى الرغم من تأكدهم من أن النظريات التي وضعت عن أصل اللغة هي مجرد تمرينات في التأمل والخيال، فإن علماء اللغة والأنثروبولوجيا استمروا في الكتابة عن الموضوع.

4-3 النظريات الغربية عن أصل اللغة في القرن العشرين :

تأثر البحث عن أصل اللغة في الغرب بنظريات النشوء والتطور خلال القرن العشرين ومن أهم النظريات حول أصل اللغة ما يلي :

4-3-1 أصل اللغة وتطور لغة الطفل :

اتخذ كثير من الباحثين تطور لغة الطفل أساسا لنظرياتهم حول أصل لغة الإنسان وتطورها. فقالوا إن الطفل يبدأ بادىء ذي بدء بإطلاق صراخ وأصوات مبهمة، وفي مرحلة لاحقة تكثر لديه أصوات المد (اللين)، وبعد ذلك يبلغ مرحلة التقليد اللغوي. وهكذا فإن تطور اللغة مرّ بثلاث مراحل : مرحلة الصراخ المعبر عن الانفعالات كالضحك والبكاء، ثم ظهرت أصوات اللين في اللغة الإنسانية، ثم ظهرت المقاطع التي تشتمل على الأصوات الساكنة وأصوات اللين في آن واحد، وبعدها برزت الكلمات المكونة من المقاطع، وبعد ذلك ظهرت مرحلة الوضع والاصطلاح التي تمثل آخر مرحلة من مراحل النمو اللغوي وفيها يضع الإنسان عن وعي مفردات وتعابير تعكس ما يستجد من تجارب في حياته وما يبتكر من مخترعات في بيئته[19].

4-3-2 نظرية تريكر :

في منتصف القرن العشرين كتب اللغوي الأمريكي تريكر مادة (اللغة) في الموسوعة البريطانية، وخصّ موضوع أصل اللغة بفقرة من المادة أكد في بدايتها جهل علماء اللغة بأصلها وعدم اتفاقهم على الافتراضات الموجودة. ويتقدم هو نفسه بافتراض يشارك فيه القائلين بالتطور اللغوي على غرار نظرية النشوء والارتقاء لدارون. فيقول بوجود كائنات بشرية بدائية قبل مليون أو مليون ونصف المليون سنة. وكانت تلك الكائنات لا تعرف الكلام، وقد تطورت بعد ذلك فأخذت تستعمل أدوات بسيطة (كالعصي مثلا لدفع أو سحب الأشياء، والأحجار بمثابة أسلحة، كما تفعل القردة اليوم). وبعد ذلك، وفي مكان أو أكثر خطر ببال فرد أو عدّة أفراد من تلك الكائنات تمييز فعل من الأفعال أو حجر من الأحجار أو موضع من المواضع بأصوات متعاقبة، وقد تكررت تلك الأصوات دون تغيير في كل مرة حتى أخذت بقية أفراد المجموعة تتعرف عليها بوصفها رموزا للتواصل.

ولكن تريكر يقدم ذلك على أنه تصور ممكن لنشوء اللغة على ذلك النحو، ولكنه يضيف أنه ما من أحد يستطيع أن يجزم متى حصل ذلك أو كم مرة حصل، أو إذا كان قد حصل على الإطلاق[20].

4-3-3 نظرية هوكت وآشر :

في عام 1964 نشر الباحثان الأمريكيان هوكت وآشر مقالا بعنوان «الثورة الإنسانية» في مجلة (الأنثروبولوجيا المعاصرة) الأمريكية[21]. وقد هلل كثير من الدارسين ووصفوها بأنها نظرية علمية موضوعية عن أصل اللغة. وتبنى هذه النظرية أساسا على ثلاثة أنواع من المعطيات والنظريات : أولها، نظريات علماء التاريخ الطبيعي عن أصل الإنسان، وثانيها، التحليل اللساني الحديث للغة الإنسان، وثالثها ما توصل إليه الباحثون من وصف لنظام الاتصال الحيواني (أو بعبارة أخرى لغة الحيوان). وسنرى فيما بعد أن النظرية قامت على بعض المعطيات العلمية والموضوعية ولكنها توصلت إلى استنتاجات تمت بصلة إلى الخيال والافتراض أكثر من صلتها بتلك المعطيات العلمية وبعبارة أخرى أن النظرية تشتمل على حلقات مفقودة.

ينطلق هوكت وآشر من نظرية التطور والارتقاء ويتخذانها أساسا لنظريتهما في التطور اللغوي. إذ أن بعض علماء الآثار والتاريخ الطبيعي الغربيين يدعون أن تنقيباتهم في مناطق مختلفة في آسيا

وأفريقيا دلتهم على أن نوعا من الكائنات الشبيهة بالإنسان سموه (HOMINOID) قد وجد قبل مليوني سنة، وكانت هذه الكائنات تختلف عن الإنسان الحديث في بعض الصفات مثل حجم المخ، ومع ذلك فقد كانت أكثر تقدما من القردة الموجودة حاليا. وأخذت تلك الكائنات في التطور حتى ظهر نوع أفضل منها قبل مليون سنة أطلقوا عليه (HOMINID). ومع هذا النوع ظهرت بعض أنماط السلوك المتداولة القابلة للتراكم التي يمكن أن تسمى ب «ثقافة». وكان هذا النوع من الكائنات القريبة من الإنسان يستخدم نظام اتصال لغوي أقرب إلى صيحات الحيوان منه إلى لغة الإنسان.

وبعد أن يقبل هوكت وآشر هذا الفرض القائل بأن لغة تلك الكائنات البشرية كانت مثل صيحات الحيوان، وأنها تطورت تدريجيا إلى لغة الإنسان الحاضر، يقرران أن معرفة هذا التطور يجب أن تنبني على مقارنة صيحات الحيوان بلغة الإنسان، ومعرفة الفروق الأساسية بينهما، ثم وضع نظرية تبين لنا كيف تطورت تلك الصيحات الحيوانية إلى لغة إنسانية.

ولما كانت الأبحاث العلمية قد حققت تقدما ملحوظا في اللسانيات وفي ميدان نظم الاتصال الحيواني، فقد تمكن هوكت وآشر من تحديد الفروق بين لغة الإنسان ولغة الحيوان في أربع قضايا هي[22] :

(1) الإنتاجية :

إن لغة الحيوان نظام اتصال مغلق في حين أن لغة الإنسان نظام اتصال مفتوح، بمعنى أن لغة الحيوان تتألف من عدد محدود من الصيحات كل صيحة تدل على موقف معيّن مثل «وجود الخطر» أو «وجود الطعام» وما إلى ذلك، أما لغة الإنسان فهي نظام قادر على إنتاج عدد لا محدود من العبارات، بعضها يتم اكتسابه بالتعلم، ولكن معظمه أصيل يتم إنتاجه على نمط قوالب بنيوية تشترك في استعمالها جماعة الناطقين. وملكة اللغة لا تمكّن الإنسان من إنتاج العبارات الجديدة فيها، وإنما تمكنه كذلك من فهم العبارات الجديدة التي لم يسمع بها من قبل.

(2) الإحلال :

وتعني هذه الخاصية أن الإنسان يستطيع أن يحُل لغته محل أحداث وأشياء ليست نصب عينيه، فيتحدث عن وقائع وذوات بعيدة عنه زمانيا ومكانيا، ويصف باللغة أمورا وقعت في الماضي السحيق في مكان آخر، أو أمورا يتخيل وقوعها في المستقبل البعيد، في حين أن لغة الحيوان تقتصر على التعبير عن أمور آنية تقع تحت بصر الحيوان وسمعه في اللحظة ذاتها.

(3) ازدواجية النسق :

تتألف لغة الإنسان من وحدات صوتية أساسية (فونيمات) لا معنى لها بمفردها ولكنها تكوّن كلمات وعبارات ذات معان. ومع أن هذه الوحدات الصوتية لا معنى لها بذاتها فإن أي تغيير يطرأ عليها داخل الكلمات يؤدي إلى تغير المعنى أو الإخلال به، كما هو الحال في الوحدتين الصوتيتين الأساسيتين /ق/ و /ك/ في العبارتين (عرفت ما بقلبك) و(عرفت ما بكلبك). ومن ناحية أخرى فإن لغة الإنسان تتألف في الوقت نفسه من وحدات صرفية (مورفيمات) يؤثر تغيرها في معنى الجمل مثل الوحدتين الصرفيتين [كَ] و[كِ] في العبارتين (هذا كلبكَ) و(هذا كلبكِ). وهذه الخاصية التي تمكننا من التمييز بين معاني الوحدات الصرفية لاختلاف الوحدات الصوتية المكونة لها تسمى (ازدواجية النسق)، وبها تستطيع اللغة أن تتوفر على آلاف الوحدات الصرفية على الرغم من أن الوحدات الصوتية الأساسية في أية لغة لا تتجاوز الخمسين.

أما لغة الحيوان فإنها تتألف من صيحات تختلف كل واحدة منها عن الأخرى من حيث الصوت والمدلول، ولا يمكن تجزيء الصيحة الواحدة إلى وحدات يؤدي تغييرها إلى تغير في المعنى.

(4) الاكتساب :

وتعني هذه الخاصية المميزة للغة الإنسان أنها تنتقل من الكبار إلى الصغار بالتعليم والتعلم، وليست الحال كذلك بالنسبة للغة الحيوان التي تبدو وكأنها تنتقل بالجينات الوراثية. فالأطفال لا لغة لهم عند الولادة ولكنهم يكتسبونها تدريجيا بالسماع المتكرر واستنباط معناها من المقام. وبعد ذلك يتعلمون تدريجيا كيف تتضافر الوحدات الصرفية والوحدات الصوتية على بناء عبارات ذات معان مختلفة ضمن نظام اللغة البنيوي، ومن ثم تتكون لديهم القدرة على توليد عبارات مختلفة عن العبارات التي سمعوها من قبل.

وبعد أن حدد الباحثان الأمريكيان هوكت وآشر الفروق بين لغة الإنسان ولغة الحيوان بصورة موضوعية على ضوء ما توصل إليه علم اللغة في العصر الحاضر، افترضا أن مسألة تطور اللغة يمكن أن تطرح على الوجه التالي : ما هي التطورات التي أدت إلى أن يصبح نظام الصيحات نظاما لغويا له خصائص الإنتاجية والإحلال والنسق المزدوج والاكتساب ؟ إن نمو هذه الخصائص اللغوية في عدد من أنظمة الصيحات شبه الحيوانية هو الذي أدى إلى تحويلها إلى لغات بشرية.

وذهب العالمان الأمريكيان إلى أن أنظمة الصيحات أخذت في التطور تدريجيا بحيث غدت أكثر تعقيداً وأكثر مرونة، لما لذلك من أثر إيجابي على حفظ الجماعة وبقائها. وافترضا أنه مع ظهور كائنات شبه بشرية أكثر تقدما قبل مليون سنة تقريبا فإن الوحدات شبه الصرفية (أو الصيحات) أضحت تُسمع ليس ككل وإنما في نطاق مكوناتها الصوتية. أما من حيث النطق فأصبح الاهتمام منصبا لا على إنتاج الوحدة شبه الصرفية كاملة، وإنما على نطق مكوناتها الصوتية الصغيرة بعناية أكبر تساعد على تمييز هذه المكونات الصوتية بعضها عن بعض. وعندما حدث ذلك التطور تحولت الوحدات شبه الصرفية إلى وحدات صرفية حقيقية، بمعنى وحدات كلامية ذات معنى (مورفيمات) مكونة من وحدات صوتية لا معنى لها (فونيمات). ولم ينظر الباحثان إلى هذا التطور بوصفه حلول لغة بشرية محل لغة حيوانية، وإنما اعتبراه بمثابة نمو نظام اتصال متقدم (اللغة) في نطاق نظام اتصال بدائي سابق له (الصيحات)، ولهذا فإن بعض مواصفات النظام السابق واصلت وجودها في النظام الجديد، كما يحلو لبعض الناطقين باللغة حاليا مط كلمة من الكلمات تماما كما يطيل حيوان ما صيحة من صيحاته[23].

إن نظرية هوكت وآشر عن التطور اللغوي تستند إلى ثلاثة أركان :

أ ــ نظرية النشوء والارتقاء لدارون وجماعته من علماء التاريخ الطبيعي التي تزعم تطور أنواع حيوانية عليا إلى كائنات شبه بشرية، وتطور هذه الأخيرة إلى الإنسان الحديث.

ب ــ نتائج أبحاث اللغة حول خصائص لغة الإنسان ولغة الحيوان.

ج ــ فرضيات حول تطور الصيحات الحيوانية إلى لغة إنسانية متكاملة.

ومعروف أن نظرية النشوء والارتقاء كما بُسطت في كتاب دارون المنشور عام 1859 قد تعرضت لنقد شديد من لدن علماء طبيعيين عاصروا دارون أو ظهروا بعده وتوفرت لديهم معطيات جديدة. وانصب النقد أساسا على عدم تمييز النظرية بين الصفات المكتسبة والجينات المتوارثة. وقد أثبت هؤلاء العلماء أن نظرية دارون تشتمل على حلقات

مفقودة وقطعوا باستحالة وراثة الصفات المكتسبة. وحتى أصحاب مايسمى بالداروينية الجديدة الذين يؤمنون بارتقاء الأنواع ذهبوا إلى أن التطور لم يحصل بشكل خطي وإنما بشكل متواز أي أن الأحياء لم تتطور من أصل واحد مشترك وإنما تطور كل نوع من الأنواع الحيوانية على حدة ولم يتحول إلى النوع الآخر[24].

وإذا كنا نطمئن إلى نتائج علم اللغة الحديث القائمة على الملاحظة والتحليل الموضوعي للتوصل إلى خصائص لغة الإنسان وكيف تختلف عن صيحات الحيوان، فإننا يمكن أن نقول بشيء من الاطمئنان كذلك إن تحول تلك الصيحات إلى لغة بشرية بالكيفية التي وصفها هوكت وآشر هو مجرد افتراض قائم على الخيال والحدس أكثر من قيامه على معطيات علمية موضوعية، ناهيك باستناده من حيث الأساس إلى نظرية التطور والنشوء.

5 ـ أصل اللغة في التراث العربي الإسلامي :

الشائع بين الدارسين أن التراث اللساني العربي تنازعته فرقتان : إحداهما تقول بأن اللغة توقيف ووحي من الله، والثانية تقول بأنها اصطلاح وتواطؤ بين الناس. ولهذا نجد الإمام السيوطي يُعنون الفصل الخاص بهذه المسألة في كتابه (المزهر في علوم اللغة) بالشكل التالي : «في بيان واضع اللغة : أتوقيف هي ووحي، أم اصطلاح وتواطؤ ؟». ولكن من يمعن النظر فيما كتب عن الموضوع، يجد أن هنالك فرقة ثالثة حاولت أن توفق بين الفرقتين المذكورتين. وهذه سمة من سمات الفكر العربي الإسلامي يمكن أن نسميها بـ «الوسطية». وتتجلى هذه الوسطية في المجالات الفكرية الأخرى ففي الفقه مثلا لم يقتصر الأمر على أهل الحديث وأهل الرأي وإنما ظهر مذهب يوفق بين المذهبين. وفي النحو لم يتوقف الأمر عند مدرستي البصرة والكوفة وإنما ظهرت مدرسة بغداد لتوفق بين المدرستين وهكذا[25].

وفي مسألة أصل اللغة نجد نظريات متعددة يمكن تلخيصها على الوجه التالي :

1-5 اللغة توقيف ووحي :

لقد نشأت الدراسات اللغوية العربية في ظلال القرآن الكريم إذ كان هدفها الرئيس فهم نصوصه التي تمثل المصدر الأساسي للشريعة الإسلامية. ولهذا فقد كان طبيعيا أن يحاول بعض اللغويين الذين كانوا يبحثون عن أصل اللغة أن يجدوا ضالتهم في القرآن الكريم. وقد عثروا على دليلهم في الآية الكريمة ﴿وعلّم آدمَ الأسماءَ كلّها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين﴾[26] واستدلوا منها على أن الله تعالى قد خلق اللغة كما خلق كل شيء آخر، وأنه سبحانه وتعالى أوحى بها إلى آدم. كما احتجوا بالآية الكريمة ﴿ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم﴾[27].

وكان على أصحاب هذا الرأي أن يردوا على عدد من الاعتراضات على تفسير الآية الكريمة الأولى على هذا الشكل. وكان أول الاعتراضات أن اللغة لا تتألف من أسماء فقط وإنما من أسماء وأفعال وحروف. فردوا قائلين إن الأسماء تمتاز على غيرها بالقوة الأولية ولا يقوم الكلام المفيد بدونها ويمكن أن يشار بها إلى اللغة برمتها من باب إطلاق الجزء على الكل. واعترض بعضهم على تفسير «الأسماء» الواردة في الآية بأسماء الأشياء، وقالوا إنها أسماء الملائكة أو أسماء ذرية آدم ولا تدل على الأشياء ولو كانت كذلك لكانت تتمة الآية «عرضها أو عرضهن» لأن العرب تقول لما يعقل «عرضهم» ولما لا يعقل «عرضها أو عرضهن». فرد أهل التوقيف قائلين إن الأسماء تشير إلى ما يعقل وما لا يعقل فاكتفى بالأول من باب التغليب[28].

وإضافة إلى ذلك، كان على القائلين بالتوقيف أن يفسروا ما إذا كان سبحانه وتعالى قد علّم آدم أسماء جميع المخلوقات بلغة واحدة أم بجميع اللغات، فقالوا إنه سبحانه وتعالى علم آدم الأسماء بجميع اللغات فكان آدم وأولاده يتكلمون بها ثم تفرق أبناؤه في الأرض فاختصت كل بقعة منها بلغة من اللغات. وبهذا فسروا تنوع اللغات واختلافها. وكان عليهم كذلك أن يفسروا ظاهرة النمو اللغوي فقالوا إن اللغة لم يوح بها دفعة واحدة بل «وقف الله عز وجل آدم عليه السلام على ما شاء أن يعلمه منها، مما احتاج إلى علمه في زمانه... ثم علم الله بعد آدم من الأنبياء ـ نبيا نبيا ـ ما شاء أن يعلمه...»[29] وهذا يعني أن هؤلاء اللغويين قد اهتدوا إلى ملاحظة ظاهرة استجابة اللغة للتعبير عن حاجات الناطقين بها التي تنمو بمرور الزمن، فتنمو اللغة معها.

2-5 اللغة اصطلاح :

ذهب بعض اللغويين العرب إلى أن أصل اللغة تواطؤ واصطلاح بين جماعة الناطقين بها، ويلخص ابن جني وجهة نظرهم ـ ولو أنه لم يقطع بصحتها ـ في كتابه (الخصائص) بقوله : «إن أصل اللغة لابد فيه من المواضعة، قالوا : وذلك بأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء والمعلومات، فيضعوا لكل واحد منا سِمةً ولفظا، إذا ذُكر عرف به ما مُسمّاه، ليمتاز عن غيره، وليُغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين، فيكون ذلك أقرب وأخفّ وأسهل من تكلف إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله، بل قد يُحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره، ولا إدناؤه كالفاني، وحال اجتماع الضدين على المحلّ الواحد...»[30].

وكان على أصحاب هذا الرأي أولا أن يفسروا تعدد اللغات وتنوعها، فقالوا بإمكان انتقال المواضعة إلى غيرها، فإذا كانت مجموعة من الناس اتفقت على وضع أسماء لمسميات فإن أفراد هذه المجموعة يمكنهم أن يتفقوا على إبدال أسماء جديدة بالأسماء القديمة فيقولوا : «الذي اسمُه إنسان فليجعل مكانه (مرد)، والذي اسْمه رأس فليجعل مكانه (سرَ) وعلى هذا بقية الكلام»[31].

ولكي يفند هذا الفريق حجج خصومه القائلين بأن اللغة وحي وتوقيف من الله، ذهب إلى أنه سبحانه وتعالى لا يمكن أن يواضع أحدا على شيء لأن المواضعة تحتاج إلى إيماء وإشارة بالجوارح إلى الأشياء المراد تسميتها وسبحانه لا جوارح له. أي أن هذا الفريق يصادر على المطلوب كما يقول المنطقيون، بمعنى أن يعتبر المواضعة أمر مفروغ منه ثم ينفيها عن الله سبحانه وتعالى. ومن ناحية أخرى فإن التواضع يستلزم قدرة المتواضعين على الكلام أي وجود اللغة.

3-5 اللغة توقيف واصطلاح :

وحاول بعضهم أن يوفق بين الرأيين فذهب إلى أنه يمكن تأويل آية ﴿وعلّم آدمَ الأسماء كلها﴾ بأنه سبحانه وتعالى «أقدر آدمَ على أن واضع عليها»[32] أي أنه وهبه القدرة أو الملكة على الكلام وتعلم اللغة. وهذه الملكة هي التي تنقص الحيوان، ولما كان الاصطلاح يحتاج عقلا إلى لغة للتعبير عنه فإن بعضهم يرى أن بعض اللغة في البداية كان بوضع الله تعالى والباقي بوضع الناس، أي أن الابتداء من الله والتتمة من الناس، وهو رأي أبي إسحاق الأسفراييني[33].

4-5 اللغة محاكاة لأصوات الطبيعة :

وقد ذهب بعضهم إلى أن اللغة نشأت من محاكاة الإنسان لأصوات الطبيعة وما فيها من نبات وحيوان مثل الهزيم، والدوي، والخرير، والحفيف، والصهيل. ويرتب بعضهم على هذا الرأي مناسبة الأصوات للمعاني، أو بعبارة أخرى الدلالة الذاتية

للألفاظ. وقالوا لو لم تدل الألفاظ بذاتها على المعاني لكان وضع الألفاظ بإزاء معنى من المعاني وضعا اعتباطيا لا قاعدة له فيعم الاضطراب.

ولقي هذا الرأي معارضة شديدة من جماعة من الباحثين الذين قالوا بإنه لو دلّت الألفاظ بذاتها على المعاني لاستطاع كل واحد أن يفهم جميع اللغات لعدم اختلاف الدلالات الذاتية.

ويقول الدكتور إبراهيم أنيس : «ورث علماء العرب عن اليونان هذا النوع من التفكير... ومع أن معظم اللغويين من العرب لا يأخذون بهذا الرأي، نرى كثيرا منهم يربطون في مؤلفاتهم بين الألفاظ ومدلولاتها ربطا وثيقا يكاد يشبه الصلة الطبيعية أو الذاتية»[34].

وذهب الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه القيم (المدخل إلى علم اللغة) إلى أن ابن جني قد ارتضى هذا الرأي لأنه عقب عليه بقوله «وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل»[35]. ولكن من يقرأ هذه العبارة في سياقها يفهم من قول ابن جني أن هذه النظرة تشكل وجها من وجوه تفسير أصل بعض اللغة، وليس كل اللغة، لأن ابن جني لا يتوصل إلى رأي حاسم في الموضوع فهو يقول بعد تلك العبارة مباشرة ما نصه :

«واعلم فيما بعد، أنني على تقادم الوقت، دائم التنقيب والبحث عن هذا الموضع، فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي ... وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة ... قوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من الله سبحانه، وأنها وحي.

ثم أقول في ضدّ هذا ... فأقف بين تين الخلتين حسيرا، وأكاثرهما فأنكفىء مكثورا. وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكفّ بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبتها، قلنا به، وبالله التوفيق»[36].

فابن جني لم يقطع برأي لعدم توفر القناعة العلمية لديه، ولهذا علق محقق كتاب الخصائص، الدكتور محمد علي النجار بقوله «يبدو من هذا أن مذهب ابن جني في هذا البحث الوقف، فتراه لا يجزم بأحد الرأيين : الاصطلاح والتوقيف، وقد صرح بهذا ابن الطيب في شرح الاقتراح»[37].

6 ـ منهجية الإمام السيوطي في بحث أصل اللغة :

1-6 قبل كل شيء يضع الإمام السيوطي عنوانا للموضوع يحاول أن يجمع فيه آراء المدرستين الفكريتين الرئيسيتين في الموضوع. وهذا العنوان الذي وضعه الإمام السيوطي يتفق في مضمونه مع العناوين التي صاغها اللغويون السابقون الذين رجع إلى أعمالهم، ولكنه يختلف في صياغته أو شكله عنها، لأنه يحاول أن يجعل ذلك العنوان جامعا شاملا. وهكذا يأتي العنوان على الوجه التالي : «في بيان واضع اللغة : أتوقيف هي ووحي، أم اصطلاح وتواطؤ ؟»[38] وهذا العنوان يختلف عن عنواني ابن فارس وابن جني، فقد ورد عنوان ابن فارس في (الصاحبي) كما يلي : «باب القول على لغة العرب : أتوقيف، أم اصطلاح ؟»[39] وجاء عنوان ابن جني في (الخصائص) كالتالي : «باب القول على أصل اللغة : أ إلهام هي أم اصطلاح ؟»[40].

وإذا قارنّا بين العناوين الثلاثة لوجدنا التقارب والتشابه قائما بين عنواني ابن فارس وابن جني في حين أن عنوان السيوطي أكثر شمولا وأكبر إحاطة.

2-6 إن اطلاع السيوطي على الآراء المختلفة المتعددة في هذه المسألة وإحاطته بحجج أصحابها ييسر عليه ترتيب مادته ترتيبا يسهّل على القارىء استيعاب الموضوع ويقوده بعناية في متاهاته. ويقدّم السيوطي الاتجاهات الفكرية الرئيسية الثلاثة ممثلة في أعمال ثلاثة من العلماء ؛ ولا يرتبهم ترتيبا موضوعيا فحسب وإنما ترتيبا زمانيا كذلك على الشكل التالي :

ابن فارس وابن جني وفخر الدين الرازي. وعندما يقدم رأي كل واحد منهم، يحدد اسم الباحث ويعين المصدر الذي نقل عنه. ويشير إلى بداية كلام ذلك المؤلف وإلى نهايته بكل دقة. كما يحدد هوية المتكلم الفكرية إن كانت ذات علاقة بالمسألة موضوع البحث، فيقول مثلا :

«قال أبو الحسين أحمد بن فارس في (فقه اللغة) :...»[41].

وعندما ينتهي كلام ابن فارس يقول السيوطي : «هذا كلّه كلام ابن فارس، وكان من أهل السنة»[42].

ويقول مثلا عندما يقدّم رأي ابن جني :

«وقال ابن جني في (الخصائص) وكان هو وشيخه أبو علّي الفارسّي معتزليين»[43] وعندما ينتهي كلام ابن جني، يقول السيوطي : «هذا كله كلام ابن جنّي»[44].

ولا يقتصر السيوطي على نقل أقوال العلماء بدقة وأمانة، وإنما يجمع الأقوال التي تصب في خانة واحدة والآراء التي تتفق في وجهة واحدة، ويلخصها للقارىء، فيقول مثلا :

«وقال الإمام فخر الدين الرازي في (المحصول)، وتبعه تاج الدين الأرموي في (الحاصل)، وسراج الدين الأموي في التحصيل ما ملخصه»[45].

3-6 ويستمر السيوطي في عرض آراء كبار اللغويين من أمثال عثمان بن أبي بكر بن الحاجب، والقاضي تاج الدين السبكي، ويعزز ذلك كله بآراء كبار الفقهاء من أمثال الغزالي والقشيري والزركشي وغيرهم.

ولا يكتفي السيوطي بإيراد آراء علماء اللغة والفقهاء في الموضوع وإنما يستثمر اطلاعه الواسع في مختلف العلوم وتبحره في التفسير والحديث فيأتي بجميع الآراء ذات العلاقة بالموضوع سواء أدلى بها مفسرون أو محدثون أو مؤرخون أو غيرهم. فتحت عنوان «ذكر الآثار الواردة في أن الله تعالى علم آدم عليه السلام اللغات» يسرد السيوطي أقوال مفسرين من أمثال وكيع وعبد بن حميد وابن أبي حاتم وابن جزي، وأقوال مؤرخين من أمثال ابن عساكر صاحب (تاريخ دمشق)، وابن كثير صاحب (البداية والنهاية)، وابن ماكولا، وأقوال محدثين من أمثال أنس بن مالك والحاكم والبيهقي، وأدباء من أمثال محمد بن سلام الجمحي، وابن دريد، وعشرات غيرهم.

4-6 ويحق لنا أن نتساءل عما إذا كان السيوطي قد أدلى بدلوه هو مع الآخرين في هذه المسألة وأفصح عن نظره في أصل اللغة أم أنه اكتفى بسرد آراء العلماء من المتقدمين والمتأخرين دون أن يبدي برأيه الشخصي. نستطيع أن نستخلص موقف السيوطي من هذه القضية من الفقرات التي أوردها في آخر الفصل تحت عنوان فرعي هو «ذكر الآثار الواردة في أن الله تعالى علم آدم عليه السلام اللغات» حيث يقدّم الحجج النقلية وخاصة تلك المستمدة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، مما يكشف عن قناعته بأن اللغة توقيف ووحي. وهذه طريقة غير مباشرة للتعبير عن رأيه. فهو هنا لا يقول كما قال ابن فارس بطريقة مباشرة «أقول : إن لغة العرب توقيف»[46].

ولكن من يمعن النظر في كتاب (المزهر) يجد أن السيوطي قد أعرب عن رأيه في هذه المسألة بطريقة مباشرة وواضحة لا لبس فيها، فهو يفتتح مقدمة الكتاب بالعبارات التالية :

«الحمد لله خالق الألسن واللغات، واضع الألفاظ للمعاني بحسب ما اقتضته حِكَمُهُ البالغات، الذي علّم آدم الأسماء كلها، وأظهر بذلك شرف اللغة وفضلها....»[47].

وتدبيجه لهذه الافتتاحية لا يدل على حسن اختياره للحمدلة المناسبة لموضوع الكتاب فحسب، وإنما يكشف كذلك عن الأهمية التي يوليها لمسألة أصل اللغة وما يترتب عليها من نتائج أثناء بحث المسائل اللغوية الأخرى لاحقا، ولهذا أشار إليها في تصديره.

7 ـ **النتائج والخلاصة :**

يتضح مما تقدم ما يأتي :

1) كان السيوطي مطلعا على جميع ما كتبه العلماء العرب المتقدمون والمتأخرون مما له علاقة بمبحث أصل اللغة مهما كان تخصص هؤلاء العلماء : اللسانيين والفقهاء والمفسرين والمحدثين والمؤرخين. وهذا يدل على إحاطته التامة بالموضوع الذي يتصدى للكتابة فيه، ومعرفته الشاملة بمصادر البحث ومراجعه.

2) إن السيوطي في هذا المبحث من كتابه (المزهر) لم ينتحل أقوال غيره ولم يغير فيها قليلا هنا وهناك لينسبها لنفسه، وإنما نقل أقوال العلماء في تلك المسألة بكل دقة وأمانة، فذكر الإسم كاملا في أغلب الأحيان، وأشار إلى المصدر الذي استقى منه القول.

3) لم يقتصر عمل السيوطي على نقل مختلف أقوال العلماء في هذه المسألة، وإنما عمد إلى تجميع بعض الأقوال المتقاربة في فحواها وتلخيصها، كما عمد في حالات أخرى إلى اختيار الأهم من تلك الأقوال.

4) لم يدل السيوطي برأيه بصورة مباشرة في أصل اللغة في هذا الفصل من فصول كتابه (المزهر)، ولو أنه صرح به في خطبة الكتاب عندما حمد «الله خالق الألسن واللغات». وهو في هذا الرأي مجرد تابع لجمهور الفقهاء وليس صاحب نظر مبتكر.

5) فيما عدا العناوين الرئيسية والفرعية في الفصل المذكور وما ورد من تلخيص لبعض الأقوال، فإن جميع مادة الفصل منقولة بأكملها من مؤلفات العلماء الآخرين. وفي حالتي ابن فارس وابن جني فإن السيوطي نقل فصلا كاملا من كتاب كل منهما.

ونستخلص من هذه الملاحظات أن السيوطي كان أمينا في البحث العلمي لم يسرق من أعمال غيره ولم ينتحلها، ولعل مما يؤيد هذا الرأي ما عرف عن هذا الشيخ الجليل من أمانة وعفة وكرم في حياته العامة والخاصة. والأمانة كل لا يتجزأ. ويروى أن السلطان الغوري أرسل إلى السيوطي مرة خصيًا وألف دينار، فأعتق الخصي ورد المال وقال لرسول السلطان : لا تعد تأتينا قط بهدية، فإن الله أغنانا عن مثل ذلك[48]. ومن كانت له تلك العفة وذلك الكرم، لا تمتد يده إلى الأعمال العلمية للآخرين.

ومن ناحية أخرى، نستطيع القول إن السيوطي لم يكن على قدر كبير من الأصالة والإبداع والابتكار في التأليف العلمي وإنما كان يعتمد في معظم مؤلفاته على جمع أقوال المؤلفين وترتيبها بطريقة مناسبة. وهذا لا ينفي أن له مؤلفات أنشأها بنفسه مثل كتبه التي وصف فيها بعض رحلاته مثل (النحلة الزكية في الرحلة المكّية) و(الاغتباط في الرحلة إلى الاسكندرية ودمياط)، بل أكثر من ذلك فإن له شعرا وأرجوزات. ولكنه في مؤلفاته العلمية لا يعدو كونه جامعا ومرتبا للمواد العلمية التي يحيط بها إحاطة تامة شاملة ؛ فهو جامع واع ومرتب عالم.

وهذه الاستنتاجات التي استخلصناها لا تعفينا من تعليل مسألتين : أولاهما، ادعاء السيوطي في مقدمات بعض كتبه أنه لم يسبق إلى ذلك النوع من التأليف سابق ولم ينسج على منواله ناسج ؛ وثانيهما، كثرة مؤلفات السيوطي بحيث تشجع هذه الكثرة على تصديق ما يدعيه مناوئوه من أنه سطا على مكتبة المدرسة المحمودية وانتحل كثيرا من كتبها لنفسه.

بالنسبة للمسألة الأولى، ندعو القارىء إلى إمعان النظر في ما قاله السيوطي نفسه وليس ما زعمه منتقدوه. ففي مقدمة كتابه الذائع الصيت (المزهر في علوم اللغة) يقول السيوطي ما نصه : «هذا علم شريف ابتكرتُ ترتيبه، واخترعتُ تنويعه وتبويبه»[49]، ولم يقل «ابتكرته» أو «اخترعته»، وإنما انصب ابتكاره واختراعه على ترتيب المواد الموجودة وتبويبها. والدليل على أن المقصود بـ «الابتكار» و«الاختراع» هو «الترتيب» و«التبويب» هو ما ورد في تصدير (المزهر) الذي نقله السيوطي من ابن فارس في كتابه (فقه اللغة) وورد في آخر التصدير :

«ثم قال (أي ابن فارس) : والذي جمعناه في مؤلَّفنا هذا مفرَّق في أصناف كتب العلماء المتقدمين، وإنما لنا فيه اختصار مبسوط، أو بسط مختصر، أو شرحُ مُشْكل، أو جمعُ متفرِّق. انتهى
وبمثل قوله أقول في هذا الكتاب»[50].
وأحسب هذا واضحا كل الوضوح.

وهذا يدل على أمانة الرجل وصدقه. فكتابه يمثل طريقة مبتكرة لترتيب وعرض ما توصل إليه علماء العرب المسلمون في ميدان علم اللغة، بحيث قدم خدمة للدارسين في عصره وفي العصور التي تلته. ومعظم الباحثين البارزين في الوقت الحاضر يفضلون الرجوع إلى (المزهر في علوم اللغة) مثلا على الرجوع إلى (الصاحبي في فقه الله)، لأن الكتاب الأخير يقدّم وجهة نظر مؤلفه ابن فارس فقط في حين أن كتاب السيوطي يعرض مختلف وجهات النظر في المسألة الواحدة مرتبة بطريقة ذكية، تيسر مهمة الباحث، وتساعده على الإلمام بالموضوع دون عناء الرجوع إلى عدد كبير من المؤلفات فقِد بعضها، وهذه منهجية السيوطي ولهذا حازت على الإقبال وحظيت بالانتشار.

لقد شاعت طريقة الاقتصار على جمع أقوال المؤلفين السابقين وترتيبها في فترة ركود الحضارة العربية وجمودها واحتضار روح الإبداع واضمحلالها في الثقافة الإسلامية. ويرى الأستاذ فؤاد سزكين أن القرن التاسع الهجري هو بداية فترة الجمود والركود في الفكر العلمي العربي[51]. ولقد قمت بدراسة مقارنة لمنهجية كتاب مشهور يعود إلى تلك الفترة هو كتاب (نفح الطيب) للمقري التلمساني في قسمه الخاص بلسان الدين بن الخطيب فوجدته يتبع منهجية مماثلة لمنهجية (المزهر)، إذ يقتطف فصولا كاملة من مؤلفات ابن الخطيب وابن خلدون وغيرهما. ولهذا يمكننا النظر إلى منهجية السيوطي في التأليف على ضوء الطرائق السائدة في عصره، وليس بوصفها طريقة متعمدة للسرقة والسطو والانتحال.

أما مسألة الفخر والزهو والمباهاة الذي يتهمه مناوئوه بهما، فلا أحسبهما إلا من باب التحدث بنعمة الله عليه ﴿أما بنعمة ربك فحدّث﴾. وفي هذا يقول أحد محبي السيوطي، الدكتور أحمد الشرقاوي إقبال في مصنفه (مكتبة الجلال السيوطي) :

«والقارىء يحس في فخره ذاك طيبة وسذاجة، ويستشعر أنه من الفخر البريء الذي ينسلك في بابة التحدث بالنعمة، ويندرج في التمدح بآلاء الله وإنعاماته»[52].

أما الشك الذي تثيره كثرة مؤلفات السيوطي، فينبغي أن نلفت الانتباه أولا إلى تباين الإحصاءات المتعلقة بمؤلفاته، فقد قال السيوطي عنها أنها بلغت ثلاثمائة كتاب (عدا ما غسله وتاب عنه)[53]، وذكر بروكلمان أنها 415 مصنفا، وقال فلوغل أنها 560 كتابا، واعتبر جميل العظم أن عددها 576 مؤلفا، وحصرها الشرقاوي في 725 مصنفا[54] وجعلها الخزندار والشيباني 981 كتابا[55].

ويبدو أن عدم ضبط عدد مؤلفات السيوطي على الرغم من تعدد المحاولات يعود إلى جملة من الأسباب في مقدمتها عدم ضبط عناوين هذه المؤلفات. فمثلا إن العنوان الكامل لكتاب السيوطي الذي رجعنا إليه في هذا البحث هو (المزهر في علوم اللغة وأنواعها)، ولكن كثيرا من الكتاب يشير إليه بـ (المزهر في علوم اللغة) ويكتفي بعضهم بتسميته بـ (المزهر). فلو اختلط الأمر على باحث عجل لعدّ هذه العناوين لكتب ثلاثة وليس لكتاب واحد. كما أن شهرة السيوطي وكثرة مؤلفاته شجعت بعضهم على نسبة كثير من المخطوطات المجهولة المؤلف إلى السيوطي إما لقرب أسلوبها من أسلوبه أو زمانها من زمانه أو لغير ذلك من الأسباب. وزيادة على ذلك فإن بعض هذه المؤلفات لا يعدو كونه رسالة قصيرة قد لا تتجاوز بضعة أوراق. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن السيوطي قد اعتزل الناس والفتيا والتدريس في أواخر أيامه معتكفا في منزله متفرغا للعبادة والتأليف، استطعنا أن ندرك لماذا استطاع أن يصنّف هذا العدد الكبير من المؤلفات.

وخلاصة القول إن الإمام جلال الدين السيوطي مؤلّف اجتمعت له جميع أدوات التأليف من قدرة على الدرس، واطلاع واسع على مختلف العلوم، وقابلية على العرض المنهجي لمختلف وجهات النظر، وأمانه ودقة في النقل، ولكنه اعتمد على منهجية الجمع في عرض الآراء حتى لو تطلب ذلك العرض نقل فصول مطولة برمتها من المؤلفين السابقين، وهي منهجية كانت شائعة في العصر الذي اتسم بالجمود العلمي والركود الفكري واعتماد المؤلفين على شرح المؤلفات السابقة أو تلخيصها أو كتابة الحواشي عليها أو نقلها دون إبداع وابتكار.

ابن هشام اللخمي وآثاره
مع العناية بكتابه «شرح الفصيح»

بقلم : الدكتور عبد الكريم عوفي
معهد اللغة العربية وآدابها
جامعة باتنة ـ الجزائر

توطئة :

كانت منطقة العدوتين في الغرب الإسلامي، في العهدين المرابطي والموحدي مسرحا لأحداث سياسية خطيرة، كما ساد المنطقة نشاط علمي وثقافي، إذ غدت الأندلس والمغرب بعد القرن الرابع الهجري قبلة للعلماء والمتعلمين، وموطنا للعلوم والمعارف المختلفة، ونبغ فيها علماء ذاع صيتهم في الآفاق، ولا سيما في القرنين الخامس والسادس الهجريين، وهي الفترة التي ظهر فيها السرقسطي (ت 538 هـ)، وابن عطية الغرناطي (ت 541 هـ)، والتجيبي (ت 542 هـ)، وأبي بكر بن العربي (ت 543 هـ)، وابن هشام اللخمي (ت 577 هـ)، وابن مضاء اللخمي (ت 592 هـ)، وغيرهم كثيرون ممن ساهموا في نشر العلم والمعرفة الإنسانية عامة في المنطقة.

ولا شك أن الواقف على التراث الذي خلفه أجدادنا في الأندلس والمغرب، يدرك حقائق مذهلة، إذ أن ما تحتفظ به الخزانة الحسنية، والخزانة العامة في الرباط، وخزانة الأوسكوريال في مدريد، ومعهد المخطوطات العربية، وغير ذلك من الدور العلمية والخزانات في العالم الإسلامي والغربي من كنوز المعرفة الإنسانية صورة حية عن الرقي العلمي الذي بلغه علماؤنا عبر العصور المختلفة.

وقصد الوقوف على هذه الحركة العلمية التي شهدتها المنطقة في القرن السادس الهجري، ولا سيما في جانبها اللغوي، أقدم نبذة عن عالم من أبرز علمائها مع العناية بأثر من آثاره، هذا العالم هو ابن هشام اللخمي أحد علماء التصويب اللغوي في الغرب الإسلامي.

ابن هشام اللخمي (ت 577 هـ) :

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي اللغوي السبتي الإشبيلي[1]. ينسب إلى إشبيلية لولادته فيها، وإلى سبتة لإقامته فيها مدة طويلة.

وقد سكتت كل المصادر التي ترجمت له عن ذكر تاريخ ولادته، وحال الأسرة التي عاش فيها، إلا أن بعض القرائن تفيد أنه ولد في العقد الثاني من القرن السادس الهجري.

أما أسرته فيظهر أن أخذه العلم عن شيوخ كبار، ومشاركته في الحياة العلمية والثقافية قد كانت أسرة محبة للعلم.

فالرجل اتصل بجمهرة من العلماء في المشرق والمغرب عن طريق آثارهم التي استوعبها وأفاد منها في تأليف كتبه، وهم كثيرون، كالخليل وسيبويه والمبرد وثعلب والفراء وابن سيده وابن السيد البطليوسي والزبيدي وعبد الملك بن سراج، وغيرهم ممن ترددت أسماؤهم في كتبه.

وممن اتصل بهم وتلقى عنهم من شيوخه[2] : أبو بكر بن العربي (ت 543 هـ)، وأبو طاهر السلفي(ت 576 هـ)، وابن مضاء اللخمي القرطبي (ت 592 هـ)، وأبو الخليل (؟).

وقد تبوأ مكانة علمية رفيعة أهلته لتصدر مجالس التعليم في كل من سبتة وإشبيلية، وتخرج على يديه تلامذة ذاع صيتهم في المجال المعرفي[3]، كأبي الحسن الخولاني (؟) وأبي عبد الله ابن الغازي (ت 591 هـ) وأبي عبد الله ابن الابار (ت 659 هـ) وأبي عبد الله محمد بن سعيد الكناني (؟)، وأبي علي الجذامي (؟)، وأبي عمر يوسف بن عبد الله الغافقي (؟).

لقد عاش ابن هشام اللخمي في فترة انتقال الحكم المرابطي إلى الموحدين، وهي فترة اتسمت بالتطور الفكري وازدهار العلوم، إذ كانت إشبيلية مسقط رأسه إحدى حواضر العلم التي أمَّها العلماء والمتعلمون، وفيها نبغ شيخه (أبو بكر بن العربي)، وابن طفيل الإشبيلي، وابن زهر الطبيب. كما كانت سبتة المغربية التي قصدها ابن هشام وتصدى فيها للتدريس زمنا طويلا لا تقل أهمية عن إشبيلية التي أنجبت القاضي عياض اليحصبي والشريف الإدريسي.

إن هذه الأجواء الثقافية والفكرية انعكست آثارها على شخصية ابن هشام اللخمي، فقد اتسمت بغزارة العلم والإحاطة الشاملة بعلوم اللغة والأدب والفقه والتفسير والحديث والتاريخ. ولعل خير ما يعكس هذه المكانة العلمية تلك المناظرة العلمية التي جرت بينه وبين أبي بكر محمد بن طاهر الاشبيلي (ت 580 هـ) أحد العلماء الكبار ومن حذاق النحو، إذ كان يرحل إليه في العربية[4]، فقد ذكر المراكشي أن ابن هشام تفوق على صاحبه بالنصوص الجلية والآراء المؤيدة بالحجج الواضحة.

هذا المستوى العلمي الرفيع هو الذي جعل العلماء يتخذون كتبه مصادر أساسية لمؤلفاتهم، أما حظه من الشعر فقليل، وكل ما وصلنا منه هو سبعة أبيات جمع فيها معاني كلمة (الخال) وهي من المشترك اللفظي، لكنه لم يستوفها.

وعن سنة وفاته فإن الروايات متضاربة بشأنها، وأقربها إلى الصواب رواية ابن عبد الملك المراكشي الذي جعل وفاته سنة (577 هـ)[5].

قال المراكشي عنه : «كان نحويا لغويا أديبا تاريخيا، ذاكرًا أخبار الناس قديما وحديثا وأيامهم، حسن الخلق، درّس ما كان ينتحله من العُلوم بسبتة طويلا، وصنف في ما كان لديه من المعارف مصنفات مفيدة»[6].

آثار ابن هشام اللخمي :

أثرى ابن هشام اللخمي المكتبة العربية بجملة من التآليف في علوم اللغة والأدب، وكلها شروح لكتب سابقة، كشروح المنظومات الشعرية والمتون اللغوية والأدبية، وفيما يلي بيان لكتبه المطبوعة والمخطوطة :

أولا : الكتب المطبوعة :

1. **شرح الفصيح** : وقد حققه الدكتور مهدي عبيد في العراق عام 1989، وأعدتُ تحقيقه، وسيأتي الحديث فيه بعد حين.

2. **شرح قصيدة ابن دريد في المقصور والممدود** : وقد حققها ونشرها مهدي عبيد في مجلة المورد، المجلد (13)، العدد (1)، عام 1980.

3. **الفوائد المحصورة في شرح مقصورة ابن دريد** : وهي القصيدة التي مدح بها ابن ميكال وقد نالت إعجاب الشعراء والعلماء فعملوا على شرحها وتفسير غريبها، ومعارضتها، وتشطيرها، وإعرابها، وبلغت المؤلفات التي أقيمت حولها أزيد من ستين مؤلَّفا، ومن أوفى الشروح التي تناولتها شرح ابن هشام اللخمي، وقد حقق شرحه أربع مرات :

أ ـ حققه كريم حسام الدين بعنوان (شرح ابن هشام اللخمي لمقصورة ابن دريد) وحصل به على الماجستير من جامعة القاهرة عام 1975.

ب ـ وحققه الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار ونشره في بيروت عام 1980.

ج ـ وحققه مهدي عبيد جاسم بعنوان (ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد) وحصل به على الماجستير من جامعة بغداد عام 1983، ثم نشره في بيروت عام 1986.

د ـ وحققه محمد حامد الحاج خلف، بعنوان (الفوائد المحصورة في شرح المقصورة)، وحصل به على دبلوم الدراسات العليا من جامعة محمد الخامس بالرباط، عام 1986.

4. **المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان** : وهو أشهر كتب التصويب اللغوي في الغرب الإسلامي، اهتم القدماء والمحدثون به فعنُوا بشرحه وبيان مقاصده، وقد نشرت أقسام منه في فترات زمنية مختلفة، كما أقيمت عليه دراسات علمية وافية أذكر بعضها بإيجاز :

1) ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي : للدكتور عبد العزيز الأهواني، نشر بمجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد (3)، 1957.

2) ما تمثلت به العامة مما وقع في أشعار المتقدمين والمحدثين : للدكتور عبد العزيز الأهواني، ضمن كتاب (إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين)، نشر في القاهرة عام 1962، وقد ترجم إلى الإسبانية.

3) الرد على أبي بكر الزبيدي في لحن العامة وابن مكي في تثقيف اللسان : للدكتور عبد العزيز مطر، نشر القسم الأول في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد(1)، الجزء (2)، عام 1966، ونشر القسم الثاني في حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، عام 1973، وأعيد نشر القسمين في كتاب مستقل بعنوان (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان : الرد على الزبيدي وابن مكي)، في القاهرة عام 1981.

4) ونشر الأبواب المتبقية الدكتور حاتم صالح الضامن في مجلة المورد العراقية في سبعة أقسام في الأعوام (1981-1983)، وقد أخبرني الدكتور الضامن أن الكتاب سيصدر مشفوعا بعدد من الفهارس الفنية قريبا في بيروت.

5) قدمت حول (المدخل) ثلاث رسائل علمية (دكتوراه دولة) في جامعات : غرناطة، ومدريد، وباريس.

وهناك عدد كبير من الدراسات والمقالات تناولته ضمن الدراسات الخاصة بالتصويب اللغوي.

ثانيا : الكتب المخطوطة :

1. **شرح خطب ابن نباتة : أفادني الدكتور محمد** ابن شريفة أنه توجد بجوزة أحد الكتبيين في الرباط نسخة منه.
2. **شرح منظومة في المنازل والبروج : منه أربع** نسخ خطية، اثنتان في الخزانة الحسنية بالرباط، وواحدة في المكتبة الوطنية في الجزائر، وأخرى في دار الكتب الوطنية بمصر.
3. **الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل** : ومنه أربعُ نسخ أيضا، اثنتان في المملكة المغربية، وواحدة في دار الكتب الوطنية في تونس، وأخرى في دمشق بخزانة أبي اليسر عابدين.
4. **قصيدة في معنى الحال** : تقع في سبعة أبيات، روتها كتب التراجم التي ترجمت لابن هشام اللخمي، ولكنها لم تصل إلينا مخطوطة.

ثالثا : الكتب المفقودة :

وهو كتاب واحد ذكره ابن عبد الملك المراكشي باسم (**قصيدة الحريري في الظاء**) ولكنه لم يصل إلينا.

رابعا : الكتب المنسوبة إليه خطأ :

نسب بعض المترجمين لابن هشام اللخمي عددا من الكتب، لكن التحقيق فيها أثبت أن نسبة هذه الكتب لابن هشام اللخمي خطأ، وهي :

1. **الجمل في النحو.**
2. **الدر المنظم في مولد النبي المعظم.**
3. **شرح الفصول الخمسون لابن معطي.**
4. **المقرب في النحو.**

وقد اتسمت مؤلفات ابن هشام اللخمي المذكورة بأنها :

1) شروح لكتب سابقة، وهي السمة الغالبة على التأليف في عصره.
2) متنوعة، فهي تشمل النحو والصرف والتصويب اللغوي، والظواهر اللغوية والأدبية والتاريخية.
3) تناولت قضايا علمية، كما في قصيدة أبي علي في الهيئة، وهي في علم الفلك (منظومة في المنازل والبروج).
4) غنية في مصادرها التي احتج بها لتوثيق مادته.
5) متسمة بالتحليل والنقد والشرح، والتعقيب على آراء العلماء مع بروز شخصيته المستقلة فيها.
6) غنية بالمعارف العامة، لكثرة الاستطرادات والحرص على إفهام القارىء.
7) واضحة من حيث أسلوبها وعدم الاغراب في التراكيب والعبارات، وخالية من المحسنات البديعية.

ولعل خير ما يعكس هذه الملاحظات وغيرها مما لم نذكره كتابه الموسوم بـ (شرح الفصيح) الذي أقدمه للقارىء في هذه اللمحات.

شرح الفصيح :

يعرف القارىء العربي أن أبا العباس ثعلب (ت 291 هـ) رأس المدرسة الكوفية في زمانه، قد ألف كتابه (الفصيح) في التصويب اللغوي ليدرأ ما طرأ على اللسان العربي من لحن، ووجهه للعامة والخاصة، ولهذا الكتاب فائدة عظيمة ومنفعة خطيرة

عند أهل العلم ـ كما قال ابن هشام اللخمي ـ، وقد أثار حركة علمية واسعة غنية من حيث مادتها ورجالاتها، عكست اهتمام علماء العربية عبر الأعصر بظاهرة التصويب اللغوي، وكيف تطورت وسائلها وتنوعت انطلاقا من متن الفصيح، وما هذه الحركة التي أثمرت أزيد من ستين مؤلَّفا بين شرح واستدراك ونظم وتهذيب ونقد وانتصار إلاّ صورة حية عن الأثر الذي تركه الفصيح في مسار اللغة العربية.

ومن الشروح التي أقيمت حول الفصيح شرح ابن هشام اللخمي الذي أقدمه للقارىء في هذه العجالة السريعة.

حظي شرح ابن هشام بالتحقيق مرتين، حققه الدكتور مهدي عبيد جاسم على نسختين في العراق ونال به درجة الدكتوراه من جامعة بغداد ثم نشره عام 1989.

كما قمت بتحقيقه على خمس نسخ خطية (دون علمي .بالتحقيق الأول)، وحصلت به على درجة الدكتوراه من جامعة الجزائر عام 1993. وقد قدمت له بدراسة وافية وقعت في (422) صفحة، تناولت فيها عصره وحياته وآثاره، والفصيح والشروح التي أقيمت حوله، ودرست منهجه ومصادره وطريقة توثيقه المادة اللغوية وتفسيرها وضبطها، كما تناولت بالدراسة والتحليل أبرز الظواهر اللغوية التي كانت محل عناية الشارح، في المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وغير ذلك من ظواهر كالاشتقاق واللهجات والمعرب والعامي والمصطلحات والمعارف العامة، كأسماء الأمراض والمواضع والحيوانات والنباتات، وأبرزت في فصل خاص شخصيته العلمية في الشرح وموقفه من ثعلب والعلماء الآخرين، مع التنبيه إلى السمات التي تميز شرحه، وما اعتوره من نقص، وأوضحت في فصل آخر المنهج المتبع في التحقيق والمخطوطات المعتمدة وأماكن وجودها، ولما وقفت على نسخة العراق قبل طبع رسالتي أجريت مقارنة بين النصين فكتبت استدراكا وقع في (80) صفحة صححت فيه مسائل كثيرة وقع فيها المحقق العراقي مع التنويه بالجهد الذي بذله وإحرازه السبق في تحقيق الشرح ونشره وفاءً لأهل الفضل.

وفيما يلي أبرز القضايا التي ميزت الشرح مما تقدم ذكره :

1. مقدمة الشرح :

أوضح فيها سبب الشرح،ومنهجه فيه، وشكواه من قلة الاهتمام بالأدب والعلم، وقيمة الفصيح، وسنده في الرواية.

2. مادة الكتاب :

بنى ابن هشام شرحه على الأبواب الثلاثين التي وردت في متن الفصيح، وقد وشَّى شرحه بالنقول والآراء اللغوية والنحوية، لعلماء كوفيين وبصريين وبغداديين وأندلسيين، ومع أن الفصيح يغلب عليه الطابع الصرفي إلا أن الشرح قد جاء عاكسا للمستويات اللغوية المختلفة من صوت وصرف ونحو ودلالة.

3. منهج الشرح :

يتسم شرح المتون عند القدماء بذكر عبارة المصنف المقصودة بالشرح مسبوقة بلازمة معروفة هي (قال أو قوله) ثم تتبع بعبارة الشارح مسبوقة بلازمة معروفة أيضا هي (قال الشارح أو قال المفسر)، وهذا ما نجده، عند ابن هشام اللخمي في شرحه، وهو أحيانا يذكر العبارة كاملة وأحيانا أخرى يكتفي بكلمة واحدة من العبارة الأصلية، وقد يعقب على الكلمة أو العبارة كذلك بكلمة واحدة أو بجملة أو بفقرات طويلة يستطرد من خلالها في قضايا متفرعة،

وسبب الاستطراد عنده يرجع إلى حرصه على تقديم مادة لغوية واضحة للقارىء، لأن بعض الألفاظ والعبارات إذا لم تشفع بشروح وافية توقع القارىء في اللبس.

4. مصادره في الشرح :

لم يصرح ابن هشام اللخمي في مقدمة شرحه بالمصادر التي اعتمد عليها في الشرح كما يفعل بعض المؤلفين، ولكنه صرح في ثناياه ببعض الكتب وأسماء أصحابها، وقد وجدته يذكر اثنين وعشرين كتابا، كإصلاح المنطق والجمهرة والجيم ودرة الغواص والعين والفصوص والمحكم والياقوت والنبات.

كما وقفت على عشرين كتابا آخر تقلّ منها دون التصريح بها، كأدب الكاتب، وأصول ابن السراج والاقتضاب والتكملة والتنبيهات والخصائص والزاهر وفصل المقال والكتاب والكامل والمقتضب والمنجد، وبعض شروح الفصيح، وأكثر نقوله التي لم يصرح بها من الاقتضاب لابن السيد البطليوسي.

ومن العلماء الذين تردّدت أسماؤهم في الشرح أذكر من البصريين : أبو عمرو بن العلاء و الخليل وسيبويه وأبو زيد والأصمعي وأبو حاتم السجستاني وابن قتيبة والزجاج، ومن الكوفيين : الكسائي والفراء وابن الأعرابي وثعلب وابن السكيت. وأبو عمرو الشيباني وابن الأنباري وأبو عمرو المطرز، ومن البغداديين : أبو علي القالي، ومن الأندلسيين : أبو بكر الزبيدي وصاعد وابن سيده وأبو عبيد البكري وابن السيد البطليوسي وأبو بكر بن العربي وأبو بكر ابن أبي العافية وأبو مروان عبد الملك بن سراج، كما ذكر طائفة من الرواة والمحدثين والقراء والمؤرخين، وكان أيضا من مصادره أقوال عامة زمانه.

5. التوثيق اللغوي :

وثق ابن هشام اللخمي متنه بجمهرة كبيرة من مصادر الاحتجاج اللغوي مثل :

أ ـ القرآن الكريم : بلغت الشواهد القرآنية في الشرح تسعا وخمسين آية، من ضمنها ست قراءات قرآنية، وثق بها قضايا صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، ومنه في التوثيق الصرفي (قال الشارح : واسم الفاعل منهما : مُريب ومُليم، قال الله تعالى ﴿فالتقمه الحوت وهو مُليمٌ﴾.

ب ـ الحديث النبوي الشريف : بلغت شواهده منه حوالي أربعين حديثا، بما فيها أقوال الصحابة والتابعين، وقد احتج بالحديث في المستويات المختلفة للغة ولم يتحرج في الاستشهاد به، كما هو الحال عند بعض العلماء، وجل أحاديثه منقطعة السند. ومنه في التوثيق الصوتي (غارة : حذفت منها الهمزة والأصل إغارة، كما حذفوها من الاخوة فقالوا : خوة، وجاء في الحديث في بعض الروايات (ولكن خُوَّة الإسلام...).

ج ـ الشواهد الشعرية : يأتي الاحتجاج بالشعر عند ابن هشام في المرتبة الأولى، إذ بلغت شواهده منه (280) شاهدا، عزا منها (93) شاهدا، غير الشواهد المعزوة للقبيلة أو لفرد أو لأعرابي أو لجارية أو لامرأة، وقد أخطأ في نسبة شاهدين فقط، وضمن شواهده (23) شاهدا من شواهد الفصيح.

وقد تنوعت اللازمة التي يقدم بها شاهده، كقوله قال عنترة وقال الشاعر، وقال آخر... الخ، كما استشهد بأبيات كاملة وبمقطوعات، وبأنصاف الأبيات، وبقطعة من البيت، أي أنه يكتفي بذكر موضع الشاهد فقط، وشمل شاهده المستويات الأربعة للغة، وتعداها إلى قضايا عامة، وقد توزعت الشواهد

على أبواب الشرح بنسب متفاوتة تتراوح بين (0-40) شاهدا في الباب الواحد.

قال في توثيق المقصور والممدود : (فأما الجرَّاء فيمد ويقصر، تقول : فعلت ذلك من جرَّاك ومن جرَّائِك.

قال الشاعر :

أمن جرَّابني أسدٍ غضبتم .·. ولو شئتم لكان لكم جوار

ومن جرَّائنا صرتم عبيدا .·. لقوم بعدما وُطيء الخيار

د ـ الأمثال والأقوال : الأمثال في شرح ابن هشام قسمان، قسم احتج به ابن هشام لتوثيق استعمالات لغوية في مستويات عدة، وقد بلغ عدد هذا القسم (20) مثلا وقولا.

أما القسم الثاني من أمثاله فقد ورد ضمن الباب السابع والعشرين بعنوان (ما جرى مثلا أو كالمثل) وتبلغ زهاء خمسين مثلا وقولا، وقد اتسم شرحه لها بسمات لا نجدها عند مؤلفي كتب الأمثال وشرحها، ومما يلاحظ على ابن هشام في توظيفه مصادر الاحتجاج اللغوي أنه يجمع بينها أحيانا في المادة الواحدة وذلك ليؤكد صحة الاستعمالات التي يعرضها في الشرح.

6. التفسير اللغوي :

أولى ابن هشام أهمية كبيرة لضبط الألفاظ التي يعرضها منعا للبس والوقوع في التحريف والتصحيف، وقد استعمل أنواع الضبط المعروفة في أكثر من مائتين وخمسين موضعا، واستعمال الضبط بالحركة لم نتأكد من أنه استعمله شخصيا وذلك لعدم وصول الأصول الخطية التي كتبها بيده، ومثال الضبط بالحرف قوله (الحَدأة بالفتح : الفأس التي لها رأسان، وجمعها حِدَأٌ، مقصور مهموز) ومثال الضبط بالعبارة قوله : (وقالوا : عُنُق بضم النون وعُنْق بإسكانها)، ومن ضبطه بالوزن الصرفي قوله : (ويقال أيضا : آرم على وزن فاعل، ومابها أريم على وزن فعيل بمعنى واحد)، ومن ضبطه بالمثال المشهور قوله : (والأكلة جمع آكل، مثل كافر وكفرة وفاسق وفسقة وفاجر وفجرة).

أما وسائل التفسير التي استعان بها فهي عديدةمنها :

التفسير بالمرادف، كقوله : (البون : المسافة والبعد والمقدار)، والتفسير بالمقارب أو المثل، كقوله : (والجمل مثل الرجل والناقة مثل المرأة، والقلوص كالشابة، والبعير كالإنسان يقع على المذكر والمؤنث)، والتفسير بالضد، كقوله : (الجيِّد ضد الرديء والجواد ضد الرداءة)، والتفسير بالأعجمي، كقوله : (الدرهم البهرج : الرديء وكل مردود عند العرب بهرج، ونبهرج، وهذا الحرف فارسي أصله نبهره)، والتفسير بالعامي، كقوله : (والزِّرّ هو الذي تقول له العامة : الزرار).

7. الظواهر اللغوية في الشرح :

تعددت الظواهر اللغوية في الشرح وتنوعت إلى حد أنها تكاد أن تعكس الدرس اللغوي عند ابن هشام كما هو في مؤلفاته المختلفة، ويمكن أن نجملها في الآتي :

أ ـ الظواهر الصوتية : وهي متنوعة، وقف عندها ابن هشام شارحا ومعللا للقواعد التي تضبطها ليبين أوجه استعمالها، ومعظمها يمكن إدراجها في باب الإبدال، وهو أحد عوامل نماء اللغة وتطورها، فقد تناول إبدال الهمزة وتخفيفها وحذفها في نصوص كثيرة، وأورد إبدال الباء والميم، واللام والراء، والتاء والطاء، والسين والصاد والزاي، واللام والميم، واللام والراء، والميم والنون والباء، والقاف والغين، والكاف والياء، والواو والتاء. والنص الآتي مثال على تناوله المادة الصوتية : (والصقر... يقال أيضا بالصاد

والزاي والسين، وهي الأصل وإنما قلبوها صادا لأن السين حرف مهموس والقاف حرف مستعمل فقلبوا من السين صادا لأن الصاد لإطباقها قريبة من القاف فهي تواخي السين في الهمس وتواخي القاف في الاستعلاء، ومن قلبها زايا فلأنها توافق القاف في الجهر، ومثل هذا صندوق وزندوق وسندوق).

وتعرض لعدد من الألفاظ وقع التخالف بين أصواتها طلبا للخفة في النطق، كما في دوّان وقرّاط ودنّار وأمللت وإجّاص وذُرُوحة ورُزّ، وكذلك التبادل الواقع بين الحركات القصيرة، والقلب المكاني.

ب ـ الظواهر الصرفية : خص ثعلب ثلثي الفصيح لأبنية الأفعال والأسماء، ولذلك فلا نتعجب إذا وجدنا شرح الفصيح يحتوي على مباحث صرفية متنوعة في الأفعال والأسماء، فقارئه سيقف فيه على موضوعات صيغ الأفعال على اختلاف أبنيتها، الثلاثية وغير الثلاثية، المجاوزة وغير المجاوزة، وصيغ الأسماء، كالأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتصغير والنسب، والمقصور والممدود والمنقوص، والمشتقات على اختلاف أنواعها.

وقد اتسم منهجه بالجمع بين المسائل الصرفية في موضع واحد، ولا سيما المشتقات، واعتنى بذكر أصول الكلمات وأوزانها وما يطرأ عليها من إعلال وإبدال وقلب وحذف وإدغام، مع الإشارة إلى القياس والسماع كلما دعت الحاجة العلمية إلى ذلك، وكان يناقش الآراء التي يستند إليها في تأكيد استعمال معين، ووشى مادته بالشواهد المختلفة والتنوع في الاستعمالات اللغوية، ولذلك جاء مقياسه الصوابي الذي يحتكم إليه متسما بالسهولة والتوسع في استخدام اللغة، ومن معالجاته الصرفية هذا النص الذي يعقب فيه على ثعلب في إنكاره استعمال الماضي واسم الفاعل من (وذر وودع)، وعلى سيبويه في قوله : إنه لم يُسمع منهما مصدر (... كل قال بحسب ما بلغه وقد سمع الماضي منهما، قال الله تعالى : ﴿مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ على قراءة من قرأ «ودعك» بالتخفيف.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : «يا عائشة إن شر الناس منزلة يوم القيامة من ودعه الناس أو تركه الناس اتقاء فحشه».

قال الشاعر :

ليت شعري عن خليلي ماالذي . . غاله في الحب حتى ودعه

وقال آخر :

وكان ما قدموا لأنفسهم . . أكثر نفعا من الذي ودعوا

وأما (وذر) فوقع في حديث أبي جهل أنه قال لابن مسعود ـ يوم بدر ـ عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ : «لقد قطع الرحم وسفك دماء الصناديد وما بقي وما وذر» فاستعمل الماضي كما ترى، وأما المصدر ل(يدع) فقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعة أو ليخالفن الله بهم»...).

إن ابن هشام في هذا النص يؤكد استعمال الماضي والمصدر من (يدع) وسنده في ذلك القرآن الكريم وقراءة النبي وحديثه الشريف وهو أفصح العرب ـ كما استدل ببيتين من الشعر الفصيح، فهو لا يرى مانعا في استعمال ماورد عن العرب الفصحاء، وقد التمس عذرا للعلماء المنكرين للصيغ المذكورة لأنها لم تبلغهم. والأمر اللافت للانتباه في هذا النص وغيره مما ورد في الشرح هو أن ابن هشام لم يناصر أحدا على أحد، وإنما اكتفى بعرض المسألة بطريقةعلمية موضوعية دون شطط في الرأي.

ج ـ الظواهر النحوية : لما كان الفصيح كتاب في الأبنية فإن المادة التي وردت في شرحه قليلة وما جاء منها فإنما سيق لبيان المشكلات الغامضة في الألفاظ والتراكيب. وقد تحدث ابن هشام عن اللزوم

والتعدي وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول، والظروف، والحال، والتمييز، والحروف، والإضافة، والحذف، والممنوع من الصرف، كما ألمع إلى عدد من المصطلحات النحوية والصرفية والعروضية، وأبرز العبارات التي استطرد فيها ودلل لها بالآراء والتعليلات هي (جلس وسط الدار)، (عرق النسا)، (كان ذلك عاما أول)، (ما رأيته مذ أول من أمس).

د ـ الظواهر الدلالية : معظم الظواهر الدلالية التي أوردها ابن هشام في شرحه لم ينتظمها باب معين، وإنما وردت عرضا في أثناء شرح مواد الفصيح والتعليق عليها، وهي تشمل تعميم المعنى وتخصيصه، والمشترك اللفظي، والترادف، والتضاد، والفروق الدلالية الناجمة عن تغير الحركة أو الحرف أو الصيغة، وكذلك ما يتعلق بحياة الألفاظ كالمعربات والعامي.

قال في المشترك : (قال الشارح : وجدت له خمسة معان ذكر منها أربعة ولم يذكر الخامس وهو العلم والإصابة والغضب والإيسار وهو الاستغناء والاغتمام وهو الحزن...).

وقال في الترادف : (والعنق، ومن أسمائها : الجيد والهادي والكرد والتليل والشراع).

وقال في التضاد : (... وكذلك ألح الغريم على غريمه، فالغريم الطالب والغريم المطلوب...).

هـ ـ ظواهر لغوية أخرى : وردت في الشرح ظواهر لغوية أخرى كثيرة غير التي تقدم ذكرها ذات قيمة علمية منها :

1) **الاشتقاق :** وهو كثير، كتصريف الأفعال، واشتقاق الأسماء وبيان أصولها،وسبب التسمية، وابن هشام لا يصرح دائما بمصطلح الاشتقاق كأن يقول : (الحائط : فاعل من حاط يحوط فهو حائط، لأنه يحوط الدار وغيرها ويحفظها والجمع حوائط وحيوط وحيطان).

وأحيانا ينص على المصطلح كما في قوله : (الخنزير من الوحش العادي معروف... ويكون مشتقا من الخزر، لأن الخنازير كلها خزر، والخزر كسر العين).

وقد يستخدم مصطلح الأخذ ومشتقاته كقوله : (وهو الأرز، وهو مأخوذ من الأرز، وهو الصلابة والشدة). وتارة أخرى يذكر سبب التسمية، كقوله : (واللَّحي بفتح اللام عظم الخد الذي تنبت عليه اللحية وبه سميت اللحية).

ولعل الملاحظة التي يمكن الإشارة إليها حول الاشتقاق عند ابن هشام هي أن الاشتقاق عنده جاء بمعناه العام الذي عرف عند الأصمعي وابن دريد في كتابيهما (اشتقاق الأسماء والاشتقاق).

2) **اللهجات (اللغات) :** أشار ابن هشام اللخمي في شرحه إلى مواد لهجية كثيرة موزعة على أبواب الشرح ولعل مرد هذه الغزارة حرصه على إفادة القارىء بالاستعمالات المختلفة للكلمة في العربية مع بيان درجة الفصاحة، وقد بلغت اللهجات في بعض الألفاظ التي ذكرها عشر حالات، قسم منها معزو للقبائل الناطقة بها وهو قليل، وقسم آخر لم يعزه وهو كثير، إذ اكتفى بذكر ما فيه من لغات والنص أحيانا على درجة استعمالها (قليلة، رديئة، لغة القرآن، فصيحة، أولى، أجود، ضعيفة، أفصح، قياسية، سماعية... الخ).

قال في اللهجات المعزوة : (... أهل الحجاز يقولون : من فلق، وبنوتميم يقولون : من فرق).

وقال فيما ورد فيه خمس لغات ولم يعزها : (يقال أُرُزّ، وهي اللغة الفصيحة بضم الهمزة والراء، وأُرْزّ، وأَرُزّ، ورُزّ كما تنطق به العامة، وَرُنْزّ وهي لغة رديئة).

وقد وقف ابن هشام إزاء ثعلب مواقف متباينة بشأن هذه اللهجات، مؤيدا له حينا ومخطئا له حينا آخر وربما استدرك عليه، وحرص على تقديم السند من كلام العرب حتى يؤكد الاستعمالات اللهجية التي يوردها، ولعل الأمر الذي يؤخذ عليه في هذه المادة اللهجية هو إغفاله نسبتها إلى قبائلها، لأنه فوت على المتعلمين والباحثين رسم حدود المسلك اللغوي المستعمل، ومن جهة أخرى نلاحظ تعدد المصطلح الذي يعقب به عن اللغات التي يعرضها، وهو الذي يحدد درجة الاستعمال ومقياسه الصوابي الذي يحتكم إليه، كقوله : السماع، والقياس، والشذوذ، والإطراد، والفصيح، والأفصح، وغير الفصيح، والرديء والضعيف، ولغة القرآن، وكلام العامة، ولا يجوز ، ولا يقال، ولم يقولوا، وأولى، وأجود، وأبين... الخ.

3) **المعرب** : نالت المعربات في شرح ابن هشام حظوة كبيرة، لأنه استعان بها في شرح بعض المواد، وهو بهذا المسلك يكون قد زود اللغة العربية بثروة لفظية تزيد في نمائها، وهذه المعربات نوعان : نوع صرح بعجمته وربما ذكر لغته التي نُقل منها، ونوع جاء عرضا دون التصريح بعجمته، فالأول كقوله : (وهو الجورب : يعني الذي يُلبس في الرجل يقي من البرد، وهو أعجمي معرب). ومن ألفاظ الثاني : العربون، والكتان، والرصاص، والحواري، والرطل، والمنجنيق.

وكثرة هذه الألفاظ في الشرح ترجع إلى كون العربية لم تبقها على صورتها الأصلية، وإنما هذّبتها وأخضعتها لنسقها وجعلتها تجري مجرى الألفاظ العربية، وهو الأمر الذي سوغ لابن هشام الأخذ بها في شرحه.

4) **العامي** : بلغت المواضع التي تكلم فيها ابن هشام عن كلام العامة صراحة ثلاثين موضعا غير المواضع التي لم يصرح بها، وقد استعان ابن هشام بأقوال العامة ومسموعات بيئته لشرح ألفاظ الفصيح، ولم يعلق عليها بالاستحسان أو الاستهجان، وقد جوز استعمال كلمات عامية رفضها لغويون آخرون مثل (طِوال، وحُزَّة، والإنْجاص، ويتعاهد، ولبوة، ويسوى، والظفر، ومالح... الخ)، ورفض كلمات أخر مثل (العَرْبُون، والزوق، والشواش، والكسكاسة).

وقد ظهر من استقراء كلام العامة عنده أن مصطلح العامة لا يقترن بالضرورة بمصطلح اللحن الذي ذكره مرة واحدة في الشرح.

5) أشار في الشرح إلى عدد من المصطلحات العروضية والضرورات الشعرية، كالأكفاء والأقواء، والأرجوزة، والمشطور، والمنهوك، والمتقارب.

8. المعارف العامة في الشرح :

لم يقصر ابن هشام شرحه على التفسير اللغوي في مفهومه العام، وإنما أثراه بجملة من المعارف العامة لا تقل أهمية عن المسائل اللغوية التي تقدم ذكرها، فقد عني بأسماء الأمراض والبلدان والمواضع والجبال، وأسماء الحيوانات، والنباتات، وغير ذلك من الأمور التاريخية والمسائل الفقهية.

9. شخصية ابن هشام اللخمي في الشرح :

من المسائل التي تقدمت حول منهج الشارح ومصادره ووسائل التفسير اللغوي والظواهر اللغوية على اختلاف أنواعها. والمعارف العامة التي أشرنا إليها باقتضاب يمكن القول أن ابن هشام اللخمي عالم واسع الاطلاع متعدد المناهل العلمية، يحاجج للقضايا التي يدرسها بالكلام العربي الفصيح، ولا يعرض تفسيره اللغوي إلا وأتبعه بالتحليل والمناقشة والنقد، مستدركا أو مخطئا، أو مدافعا، أو مجوزا، أو رافضا، ولذلك يعد شرحه أحد الشروح التعليمية التي أقبل عليها العلماء والمتعلمون ينهلون من مادته.

وتبدو شخصيته العلمية من خلال المواقف التي وقفها إزاء ثعلب والعلماء الآخرين، وهي مواقف اتسمت بالطرح العلمي، فثعلب استدرك عليه مواد كثيرة وخطأه في مسائل أخر، وآخذه في قضايا متعددة، وانتصر له في عدة مسائل أيضا، ومن استدراكاته على ثعلب (تقول : هي لَحمة الثوب بالفتح. قال الشارح : لُحمة الثوب بالفتح والضم : طعمته وهو ضد السدى، تقول ألحمت الثوب إلحاما).

وقال في تخطئته : (وتوهم أبو العباس أن الهَدْيَ والهَدِيَّ مصدران مخالفان لمصدر أهديت الهدية، وليس كذلك، لأن مصدر أهديت الهَديَّة، وأهديت الهَدْيَ واحد وهو الإهداء).

وقال في مؤاخذته : (وقالوا في المستقبل : ينمو وينمي وهما لغتان فصيحتان، وكان حقه أن يذكرهما كما شرط، ولم يأت إلا بينمي فقط).

وقال في الانتصار له : (... ومفروح به اسم مفعول من فرحت، ولا يقال مفروح إلا أن يقال مفروح به، كما حكى أبو العباس).

وقد كانت مواقفه إزاء العلماء الذين استدل بآرائهم متسمة بالموضوعية والطرح العلمي، ولم يشتط في موقف من المواقف التي كانت تتراوح بين القبول والاستحسان، والرفض والاستدراك، كما أنه لم يفضل عالما على آخر من بصريين وكوفيين وأندلسيين إلا من كان رأيه يوافق رأي الجمهور أو في أعلى مراتب الفصاحة، وهذه القيمة العلمية التي اكتسبها شرح ابن هشام جعلت العلماء يتخذونه مصدرا لكتبهم فيما بعد كأبي جعفر اللبلي في كتابه (تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح)[7]، وعبد القادر البغدادي في كتابه (خزانة الأدب)[8]، ومرتضى الزبيدي في معجمه (تاج العروس)[9].

الهوامش

(1) تنظر ترجمته في : المطرب 168، التكملة لكتاب الصلة 2 / 675، الذيل والتكملة 6 / 70، 75، الوافي بالوفيات 131/2، البلغة في أئمة اللغة 209، بغية الوعاة 48/1، 49، كشف الظنون 1807/2، هدية العارفين 2 / 97، الاعلام 3185.

(2) الذيل والتكملة 6 / 70، التكملة لكتاب الصلة 2 / 675.

(3) الذيل والتكملة 5 / 160، التكملة 2 / 676، البلغة في أئمة اللغة 210.

(4) بغية الوعاة 2 / 28.

(5) الذيل والتكملة 6 / 75.

(6) الذيل والتكملة 6 / 71.

(7) تحفة المجد الصريح 1 / 6، ومواضع اخرى كثيرة.

(8) خزانة الأدب 1 / 25 ومواضع أخرى.

(9) تاج العروس (وجد) 1 / 261.

تنبيه : أخي القارىء إن المصادر والمراجع التي أقمت عليها هذه الدراسة قبل تلخيصها في هذه الصفحات القليلة كثيرة ولا يسع المقام لذكرها هاهنا، وقد اكتفيت بذكر الهوامش التي تسهل الرجوع إلى حياة المؤلف لمن أراد التوسع.

البارع في اللغة لأبي علي القالي

تنبيهات وتصحيحات

د. محمد جواد النوري
أستاذ مشارك في العلوم اللغوية
كلية الآداب ـ قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة النجاح الوطنية ـ نابلس

ملخص البحث :

يعد معجم «البارع» لأبي علي القالي، أول معجم لغوي عربي ظهر في الأندلس. وقد حاول فيه صاحبه أن يصنع، من خلاله، في المغرب، معجما يشبه، أو يتفوق على ما سبق للمشارقة أن فعلوه في الميدان المعجمي.

اتبع القالي، في معجمه، منهجا مشابها، في الشكل والمحتوى، للمنهج الذي ابتكره وسار عليه شيخ العربية الكبير الخليل بن أحمد، في معجمه الرائد المعروف بالعين. ومع ذلك، فإن هذا المعجم، يعد مادة لغوية صالحة، يمكنها أن تكون هاديا ودليلا على عظمة الفكر اللغوي الأندلسي في ذلك الوقت.

ولكننا وقعنا، في أثناء تعاملنا الطويل مع هذا المعجم التراثي الجليل، درسا وتدريسا، على قدر لا يستهان به من أخطاء التصحيف، والتحريف، والطمس، وعدم الدقة في ضبط بعض البنى اللغوية الواردة فيه. وهذه أمور من شأنها، في حالة الإبقاء عليها، في مرجع لغوي مهم كهذا الكتاب، أن توقع الشادين، والدارسين، بله المتخصصين، في بعض الحالات، في اللبس في فهم المعنى، أو تقديره.

وسنخصص هذا البحث المتواضع لدراسة تلك الأخطاء وتحقيقها، بهدف تبرئة هذا المعجم اللغوي وتنقيته مما علق به من شوائب، وخدمة لغتنا العربية، وجمهور أبنائها من الدارسين والباحثين.

صاحب المعجم :

هو أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، نسبة إلى قالي قلا، وهي بلدة من أعمال أرمينية (288-356 هـ = 901-967 م). ولد هذا العالم بمناز جرد، من ديار بكر، وانتقل منها سنة 303 هـ إلى بغداد مهد العلم، ومنتدى الأدب، فأكبَّ على العلم، وجدّ في التحصيل عن علماء اللغة والرواية.

تتلمذ أبو علي، في بغداد، على جلة علمائها في الفقه والنحو والأدب، مثل أبي القاسم البغوي، وأبي بكر السجستاني، وابن درستويه، والزجاج، والأخفش الصغير، ونفطويه، وابن دريد، وابن السراج، وأبي بكر بن الأنباري، وابن قتيبة وغيرهم.

كان القالي، الذي عُرف عنه شغفه بعلوم الدين، شديد الميل والرغبة في علوم الأدب واللغة، فبرع فيها واستكثر منها، ونبغ نبوغا لم يكن لأحد ممن تقدمه أو تأخر عنه، وعدَّه المؤرخون إماما ثبتا، وحجّة ثقة. وصفه الضبّي في بغية الملتمس، بقوله : «كان إماما في علم اللغة متقدما فيها متقنا لها فأفاد الناس منه، وعوَّلوا عليه، واتخذوه حجة فيما نقله، وكانت كتبه في غاية التقييد والضبط والإتقان».

وقال عنه الزبيدي : «كان أعلم الناس بنحو البصريين، وأحفظ أهل زمانه للغة وأرواهم للشعر الجاهلي وأحفظهم له»، ولهذا فقد تتلمذ عليه كثير من طلاب العلم، كان من أشهرهم أبو بكر الزبيدي صاحب معجم «مختصر العين».

أقام القالي في بغداد قرابة خمسة وعشرين عاما، ذاع خلالها صيته، وطبقت شهرته آفاق العالم الإسلامي آنذاك، فاستدعاه إلى الأندلس الخليفة الأموي عبد الرحمن الناصر، ورغّبه في ذلك لنشر علمه وتثقيف ولي عهده «الحكم»، فلبّى القالي الدعوة بدافع الفاقة التي ألجأته، كما ذكر السيوطي، إلى بيع نسخة من كتاب «الجمهرة» كانت لديه مكتوبة بخط أستاذه صاحب الكتاب ابن دريد، بثلاثين مثقالا، ووصل الأندلس سنة 328هـ، حيث لقي فيها الاحترام والتقدير اللذين كان جديرا بهما.

وفي قرطبة، التي كانت فيها وفاته سنة 356 هـ، وضع أبو علي أهم مؤلفاته، ومنها : الأمالي، والمقصور والممدود، وكتاب الإبل، وكتاب فعلت وأفعلت، وكتاب تفسير السبع الطوال وغيرها من الكتب، غير أن من أهم الكتب، التي تركها هذا العالم، كتاب البارع في اللغة (تراجع ترجمة القالي في مصادر مختلفة من بينها : معجم الأدباء لياقوت الحموي 7/25-33، ومقدمة كتاب البارع في اللغة لهاشم الطعان ص : 9-63، ومقدمة كتاب الأمالي، وبغية الوعاة للسيوطي 1/453، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص : 121، وإنباه الرواة للقفطي 1/239-244، وغيرها).

ومهما يكن من أمر، فقد كان القالي صاحب مدرسة أندلسية لغوية ذات شأن، ويرجع الأستاذ عبد العلي الودغيري (المعجم العربي في الأندلس ص : 76-77) ذلك إلى أربعة أسباب رئيسية هي :

1 كتبه الكثيرة التي حملها معه من المشرق. وهي تتضمن أمهات المصادر العربية وأوثقها وأقدمها.
2 مؤلفاته العديدة ذات الطابع اللغوي والأدبي السائرة على منوال ما حمله معه من مؤلفات المشرق.
3 تلامذته الذين تعددت أفواجهم وطبقاتهم، وكانت منهم شخصيات مرموقة، أمثال «الزبيدي، وابن القوطية، وابن السِّيد البطليوسي، والأعلم الشنتمري، وابن سيده. ...
4 منهجه الذي يقوم على التحقيق والضبط، واتقان الرواية، والتمكن من مادة اللغة والأدب في نصوصها القديمة.

المعجم :

يعد البارع أول معجم لغوي ظهر في الأندلس. ويبدو أن صاحبه قد حاول، من خلاله، أن يصنع معجما في المغرب يشبه أو يتفوق على ما سبق للمشارقة أن فعلوه. ولمَّا كان معجم «العين» يمثل، في المشرق، القمة المعجمية السامقة التي وصل إليها الفكر العربي آنذاك، فليكن هذا الكتاب، من ثم، موضع محاكاة وتقليد في المغرب. ولعل هذا كان السبب في مجيء «البارع» متفوقا على كتاب «العين»

من ناحية الكم على الأقل، فقد بلغ هذا الكتاب، كما ذكر بعض اللغويين، (3000) أو (4446) أو (5000) ورقة، وذلك بزيادة نيف وأربعمائة ورقة، و (5683) كلمة على ما وقع في العين، وجاء مؤلفا من (100) أو (164) جزءا. (المعجم العربي في الأندلس، ص : 83، ومعجم الأدباء 29/7، وإنبار الرواة 241/1، والمعجم العربي للدكتور حسين نصار 258/1، والمعاجم العربية للدكتور عبد الله درويش ص : 55).

ولكن هذا المعجم الضخم تعرض للضياع، ولم يصل إلينا منه سوى قطعتين صغيرتين، عثر على أولهما في المكتبة الأهلية بباريس، وعثر على الأخيرة في المتحف البريطاني، وهي أكبر من الأولى وعددها (74) ورقة وقد نشر صورتها المستشرق «فولتن .A» Fulton في لندن سنة 1933 مع دراسة نفيسة عن القالي وكتابه.

وجاءت هاتان القطعتان مكتوبتين بخط عربي أندلسي. وقد قام هاشم الطعان بتحقيق هاتين القطعتين لنيل درجة الماجستير من جامعة بغداد سنة 1972، ثم صدرت هذه الدراسة، في طبعتها الأولى، عن دار الحضارة العربية ببيروت سنة 1975.

اتبع القالي، في معجمه، منهجا مشابها، في الشكل والمحتوى، للمنهج الذي سار عليه شيخ المعجميين العرب، الخليل بن أحمد. **ففي مستوى الشكل**، سار البارع، في ترتيب المفردات، على المنهج الصوتي «الخليلي»، مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة في الترتيب الصوتي، وتعديلات أخرى في التبويب الكمي. **أما بالنسبة للمحتوى**، فقد أفاد القالي، من مادة العين، إفادة كبيرة جعلت بعض الدارسين لهذا المعجم يذهبون إلى أن البارع «ليس إلا كتاب العين موصولا». (كتاب البارع ص : 66).

ولكن القالي كان يقدم، في معجمه، «لكل مادة لغوية بما ورد عنها في مروياته ... وأضاف بعض ما ظنَّه مهملا، ونسب الشواهد غير المنسوبة إلى قائليها متى استطاع إلى ذلك سبيلا، وأكمل الشواهد المبتورة». (كتاب البارع ص : 65-66).

وبالاضافة إلى ذلك، فقد جاء هذا المعجم، كما ذكرنا سابقا، متميزا، من معجم العين، بسعة مادته، حيث زاد عنه ب (5683) مادة.

وقد اشتهر البارع، عند القدماء، بهذه الصفة، غير أن ما تبقى منه لا يعدو أن يكون نزرا يسيرا بالقياس إلى الأصل الذي كان عليه.

وقد لفت انتباهنا، ونحن نقوم بتدريس موضوع المعاجم لطلبة السنة الثالثة، في قسم اللغة العربية وآدابها، أن هذا المعجم التراثي المهم قد تخللته، بعد الدراسة والتحقيق، بعض الأخطاء التي يعود بعضها إلى التحريف أو التصحيف، ويرجع بعضها الآخر إلى عدم الدقة في ضبط بعض البنى وكتابتها. وقد شمل ذلك بعض مواد الكتاب النثرية والشعرية على حد سواء. ولا شك في أن الإبقاء على مثل هذه الأخطاء، أو على بعضها، لا يستقيم مع معجم لغوي بعامة، ورسالة جامعية بخاصة. بن هنا فإن هذا المعجم اللغوي بحاجة، في تقديرنا، إلى إعادة إخراج، أو إلى ملحق يستدرك ما فاته من أمور.

وسنقدم، في الصفحات التالية، نماذج على بعض ما تخلل هذا المعجم، مما ذكرناه، من تصحيف، أو تحريف، ونماذج أخرى على بعض الأخطاء التي وقعت في ضبط بعض البنى وكتابتها فيه، بالإضافة إلى بعض الأخطاء التي لحقت بعض شواهده الشعرية، وأحدثت فيها خللا، سواء أكان في الوزن والقافية، أم في التصحيف، والتحريف، أم في سوء الضبط والكتابة. وهذه أمور يؤدي الإبقاء عليها،

وعلى غيرها من الهنات السابقة، دونما شك، إلى حدوث لبس في القراءة والفهم لدى المتخصصين، بله الشداة من الدارسين.

وقد اعتمدنا، في كل ما قمنا به هنا من تصحيحات وتنبيهات، على بعض الكتب اللغوية والمعجمات المتوافرة لدينا كالعين، والتهذيب، والصحاح، ولسان العرب وغيرها، فضلا عن بعض الدواوين الشعرية التي وردت لأصحابها شواهد بين دفتي هذا المعجم.

ولقد كان هدفنا، في كل ما نحن بصدد دراسته هنا، هو الوصول بهذا المعجم التراثي، الذي جاء على شكل رسالة جامعية، إلى المكانة اللائقة به، وتبرئته من الأخطاء التي علقت به.

والله نسأل أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم، وأن يجعل فيه خيرا لتراثنا الذي نعتز به، والذي نرجو، من ورائه، حفظ لغتنا العربية، لغة قرآننا العظيم.

أولا : نماذج من التصحيف والتحريف :

يقصد **بالتصحيف** تغيير نقط الحروف المتماثلة في الشكل، كالباء والتاء والثاء، والجيم والحاء والخاء، والدال والذال، والسين والشين، والصاد والضاد، والطاء والظاء .. ويقصد **بالتحريف** تغيير في شكل الحروف المتشابهة في الرسم كالدال والراء، والدال واللام، والنون والزاي، والميم والقاف. ومن العلماء من يجعل كلمة «التصحيف»، مرادفة في المعنى لكلمة «التحريف». (فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب، ص : 88-89) وهو ما سنعتمده في هذه الدراسة.

ولقد اشتمل «البارع» على بعض البنى التي تعرضت بعض مكوناتها لآفتي التصحيف والتحريف، ومن ذلك :

1 ما جاء في صفحة (82) سطر (2) قوله : «ومن قال فَعْيَل فقد أخطأ لأنه ليس في كلام العرب فعيل إلا وصدره مكسور نحو **جِذيم** ...».
والصواب : حِذْيم، بالحاء المهملة المكسورة، وسكون الذال المعجمة. (اللسان : حذم).

2 4/87 : «يقال هقى الرجل يهقي هقيا، **يفتح** القاف في الماضي...».
والصواب : بفتح، بالباء الموحدة.

3 10/90 : «وقال يعقوب : يقال هاج هائجه إذا **استقل غضبا**».
والصواب : اشتعل، بالشين المعجمة، والعين المهملة. أما عبارة اللسان (هيج) فهي : اشتد غضبا.

4 11/90 : «وقال الخليل : تقول هاج البقل إذا **صعد** وطال...».
ولكن عبارة الخليل، في العين 67/4، هي : اصفرَّ.

5 93/ هامش 1 «في الأصل (**ضرب**) ولا يستقيم به المعنى...».
والصواب : لاستقامة المعنى، هو : طلب، بالطاء المهملة واللام.

6 6/98 : «وقالوا تشوَّهت شاة **قبل** إذا اصطدتها».
والصواب : قيل، بالياء المثناة.

7 9/104 : «وتقول : وهِلت وهَلا ووهْلا لأنه من طريق النَّهْل **والشغْر**».
والصواب : والشَّهل، بالهاء واللام. أي أن سلوك (وهل) مثل نهل وشهل.

8 19/132 : «والوهط أيضا المكان المطمئن تنبت به **العِطاه** والسَّمُر».
والصواب : العِضاه، بالضاد المعجمة. (اللسان : وهط).

9 14/142 : «وتقول : أنت أخذته فهاته... وللجميع **أنكم** أخذتموه فهاتوه...».
والصواب، بطبيعة الحال، هو : أنتم، بالتاء.

10 17/142 : «قال غيره : والهيت الهوة **القصيرة** في الأرض».
والصواب : القعيرة، بالعين المهملة. وعبارة اللسان (هيت) هي : والهيت : الهوة القعرة من الأرض.

11 11/146 : «قال بعضهم : وهصته أهصه وهصا بفتح الهاء ... أي **وقفته** وكسرته».
والصواب : دققته، بالدال المهملة.

12 5/153 : «وقال أبو صاعد : الوهيسة أن يطبخ الجراد ثم يجفف ثم يدق فيقمح ويؤكل **برسم**».
والصواب : بدسم، بالدال المهملة أيضا. (اللسان : وهس، والصحاح 989/3).

13 16/217 : «قال الخليل : الهنبرة بكسر الهاء والباء **الأثاث**».
والصواب : الأتان، بالتاء المثناة والنون. (اللسان : هنبر، البارع : 12/225).

14 8/221 : «وقال الخليل : وفراهيد حي من اليمن من **الأفرد**».
والصواب : الأزد، بالزاي المعجمة. (اللسان : فرهد، والعين 125/4، والصحاح : 519/2)

15 1/222 : «وقال الأصمعي : سهريز **وشهزيز**، بكسر الشين المعجمة على مثال فعليل».
والصواب : شهريز، بهاء فراء مهملة.

16 8/224 : «والياء من الخيرة مفتوحة والخاء مكسورة، ولك خيارها وأنت **تزيد**، الجميع».
والصواب : تريد، بالراء المهملة.

17 8/226 : «وتقول خايرت فلانا فخرته خيرا، والله يخير للعبد إذا **استجاره**».
والصواب : استخاره، بالخاء المعجمة. (اللسان : خير).

18 2/227 : «... وكل مصدر إذا كان أفعل ممدودا **قاسم** مصدره فعال...».
والصواب : فاسمٌ، بالفاء.

19 7/227 : «وقال : إنما يجيء فعال في أسماء الأدواء نحو **الزكاك** والصداع ...».
والصواب، بطبيعة الحال، هو : الزّكام، بالميم.

20 4/230 : «وقال أبو بكر : فرس **مرهاء** من خيل».
والصواب : مِرْخاء، بالخاء المعجمة والميم المكسورة. (الصحاح : 2354/6، والقاموس المحيط : رخو).

21 9/251 : «والعرن **فرجة** تأخذ الإبل جِلّتها وفصالها».
والصواب : قرحة، بالقاف، والحاء المهملة، (ينظر اللسان : عرن، والنوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري : 397, 403).

22 3/257 «والضاغط أن **يسجع** المرفق جنب البعير فيقرح».
والصواب : يسحّج، بالحاء المهملة المشددة. والجيم المعجمة. (اللسان : ضغط، والعين 363/4).

23 17/266 : «... الماضغتان ما انضم من الشدقين فشخص عن **حالة**عند المضغ».
والصواب : حاله، بالهاء.

24 20/267 : «والضغم بفتح الضاد وسكون الغين **العص**».
والصواب : العض، بالضاد المعجمة، (اللسان : ضغم).

25 5/270 : «قال الأصمعي : غلج الفرس ... إذا خلط **الغنق** بالغملجة».

والصواب : العنق، بالعين المهملة، (اللسان : غلج).

26 10/296 : «**والعزيرة** من الآبار الكثيرة الماء الباقية العين».

والصواب : والغزيرة، بالغين المعجمة. (اللسان : غزر).

27 13/303 : «يقال جمل غربيب وهو أشدها سوادا لا تشركه **صغيرة** وغيرها».

والصواب : صفرة، بالفاء وحذف الياء من بنية الكلمة.

28 17/304 : «يقال **اغوبه** عنك بفتح الهمزة وكسر **الواو**».

والصواب : أغربه، بالراء المهملة والهمزة.

29 7/310 «البغرة بفتح الباء وسكون الغين الزرع يزرع بعد المطر فيبقى فيه الثرى حتى **يحفل** أي يصير **حفلا** ويرتفع».

والصواب : يحقل، وحقلا، بالقاف في الكلمتين. (اللسان : بغر).

30 12/316 : «يقال أخذ الرجل الشيء بربغه بفتح الراء على مثال **رغبة** إذا أخذه بأصله».

والصواب : زغبه، بالزاي المعجمة، والهاء.

31 9/336 : «وفي عظمي الوجنتين لكل رأس نغفتان أي عظمان يقال ومن **نخركهما** يكون العطاس».

والصواب : تحركهما، بالتاء المثناة، والحاء المهملة. (العين 424/4).

32 15/337 : «يقال غبنه **يغنبه** غبنا...».

والصواب : يغبنه، بباء فنون.

33 13/341 : «قال يعقوب : أغبطت **الرجل** على ظهر البعير...»

والصواب : الرَّحْل، بالحاء المهملة. (اللسان : غبط، وينظر البيت التالي لهذا النص).

34 3/342 : «وفي حديث آخر : (أصابته **حتى** مغمطه)».

والصواب : حُمَّى، بالميم. (اللسان : غمط).

35 14/343 : «ويوم غبيط المدره كانت فيه **وقفة** لشيبان».

والصواب : وقعة، بالعين المهملة. (اللسان : غبط).

36 2/350 : «إن قلب المؤمن أشد اضطرابا من **الحطيئة** من الطائر حين يُغْدف به».

والصواب : الخطيئة، بالخاء المعجمة. (اللسان : غدف، مع اختلاف في الرواية).

37 11/362 : « ابن الأعرابي : من الدروع الزغف.... وهي **اللهنة** الواسعة الطويلة».

والصواب : اللَّيِّنة، بالياء المثناة. (المخصص 70/2، واللسان : زغف). .

38 3/372 : «إن البغاث بأرضنا يستنسر... يقال هذا للئيم **الذي** إذا ارتفع أمره».

والصواب : الدَّنِيّ، بالدال المهملة والنون والياء، فيستقيم بذلك معنى النص.

39 6/374 : «الثغب... تحتفره المسايل.. فتصفقه الرياح فيصفو ويبرد فليس شيء **أمضى** منه ولا أبرد».

والصواب : أصفى، بالصاد المهملة والفاء. (اللسان : ثغب).

40 6/376 : «يقال مغثت الشيء مغثا **ولكنه**».

والصواب : دلكته، بالدال المهملة، والتاء المثناة. (اللسان :مغث).

41 12/379 : «قال في الوعل والأيل : ينب **ويثفو** ويبغم».

والصواب : ويثغو، بالغين المعجمة.

42 12/386 : «وقالت غنية : الغضوية من الإبل **الرملية** رقاق الأخفاف».
والصواب : الرمثية، بالثاء : (يراجع اللسان : غضا ورمث، والصحاح 2447/6).

43 15/392 : «والمرغث المرضع وعوجها عجفها وتعوجها **والودعنان** منقافان في قلادة الصبي».
والصواب : والودعتان، بالتاء المثناة.

44 9/393 : «والغالي الذي **ترمي** بالسهم...»
والصواب : يرمي، بالياء.

45 5/405 : «وقال الخليل : الأليغ الذي يرجع لسانه إلى **الباء**».
والصواب : الياء، بالياء المثناة. (اللسان : ليغ، والعين 449/4).

46 3/415 : «وتقول **اتما** آخذ الرغوة **عته**».
والصواب : إنما، وعنه بالنون، في الكلمتين.

47 5/417 : «قال الخليل : **والرزّاغ** الثعلب».
والصواب : والروّاغ، بالواو. (اللسان : روغ، والعين 445/4).

48 14/419 : «... ولا غنيان بضم الغين على مثال **عرفان**».
والصواب : عُريان، بالياء المثناة، وقد استعمل «القالي» هذا الوزن في البارع 8/424.

49 9/430 : «أبوزيد : **تغث** الشاة والظبية».
والصواب : ثغت، بالثاء والتاء.

50 4-3/587 : «وقال أبو بكر : المجثّة بكسر الميم والمجثاث حديدة يقلع بها **الغسيل، والغسيلة** جثيثة».
والصواب : الفسيل، والفسيلة، بالفاء في الكلمتين. (اللسان : جثث، والصحاح 277/1).

51 19/589 : «ويقال : تجفجف الشيء إذا جفّ وفيه بعض النُدُوّة بعد، وأما جفّ **ففخل** ويبس جدا».
والصواب : فقحل، بفاء، فقاء، فحاء مهملة.

52 14/590 : «ومنه حديث ابن عباس : لا نفل في غنيمة حتى تقسم **حفّة**، أي كلها».
والصواب : جفة، بالجيم المعجمة. (اللسان : جفف، والصحاح 1337/4).

53 4/593 : «أي يستضعف **فيحتاج** ماله، أي لا آكل ماله».
والصواب : فيجتاح، بجيم معجمة ثم حاء مهملة.

54 8/600 : «والبُهمى يُسمّى قبل انعقاد الثمرة **جميعا**، فإذا عقدت ثمرتها فهي بسرة».
والصواب : جميما، بالميم. (اللسان : بهم، جمم، والصحاح 1891/5).

55 17/601 : «وقال الخليل : **المحُ** حبّ كالعدس إلا أنه أشد استدارة منه».
والصواب : المجّ، بالجيم المعجمة. (اللسان مجج، والعين 29/6، والصحاح 340/1).

56 9/611 : « وقال الخليل : «الجرش حكّ شيء خشن بشيء مثله كما تجرش الأفعى أنيابها إذا **حتلت** أطواءها».
والصواب : حتّكت، بالكاف. (اللسان : جرش، والعين 35/6، ويراجع الصحاح 998/3، والتهذيب 527/10).

57 3/627 : «والجلد أيضا أن يسلخ جلد الحُوار ثم **يخشى تماما** أو غيره من الشجر».
والصواب : يُحْشى، بالحاء المهملة، وثماما، بالثاء. (اللسان : جلد، وإصلاح المنطق : 46).

58 14/628 : «**والنادي** : الكثير الشحم».
والصواب : الناوي، بالواو. (يراجع اللسان : نوى، والصحاح 2517/6).

59 14/631 : «قالوا : **أطرت** جدالنا بكسر الجيم وجدلنا بفتح الجيم والدال».
والصواب : أطلت، باللام لا بالراء.

60 16/643 :«والجلف بكسر الجيم وسكون اللام كل **طرف** ووعاء».
والصواب : ظرف، بالظاء المعجمة (اللسان : جلف، والعين 126/6، والصحاح 1339/4).

61 5/654 : «وقال الخليل : الجبل اسم عام لكل وتد من أوتاد الأرض إذا عظم وطال من الأعلام والأطواد **والشناحيب** والأنضاد».
والصواب : الشناخيب، بالخاء المعجمة، والشناخيب هي رؤوس الجبال. أما كلمة (شناحيب)، بالحاء المهملة، فلا وجود لها فيما بين أيدينا من معجمات. (اللسان : جبل، والعين 136/6، والتهذيب 95/11).

62 8/657 : «قال : والجزر **بنات** والواحدة جزرة».
والصواب، بطبيعة الحال، هو : نبات، بنون فباء.

63 15/660 : «وقال أبو زيد : الزجور التي تدر **كزها** على الفصيل بعد ضرب».
والصواب : كرها، بالراء المهملة.

64 10/675 : «وقال الكلابيون : واسط **الرجل** هو الذي يلي المورك. ومقعد الراكب بين الواسط ومؤخرة **الرجل**».
والصواب : الرحل، بالحاء المهملة في الكلمتين. (اللسان : وسط).

65 1/683 : «والطائف طائف الجن والشيطان وهو على كل شيء **يعشى** القلب من وسواسه».
والصواب : يغشى، بالغين المعجمة.

66 5/685 :«ودبَّ القوم إلى العدوّ، أي مشوا على **هيئتهم لم يسرعوا**».
والصواب : هينتهم، بالنون لا بالهمزة، و لم يسرعوا، بإثبات الواو قبل «لم». (اللسان : دبب، والعين 12/8).

67 12/686 : «ويقال هو كساء، وهو الذي له سديان، وهو بالفارسية **دوبود** فعربوه بالدال».
والصواب : هو دوبوذ، بالذال المعجمة، وذلك لصحة التمثيل، واستقامة معنى النص. (ديوان الشماخ، هامش ص 113، والمعرَّب للجواليقي، ص : 289).

68 21/717 : «وإذا طلبت حيوانا فأخطأت مكانه ولم **تعتد** إليه فهو بمنزلة الثوابت فتقول : ضللته».
والصواب : تهتد، بالهاء. (اللسان : ضلل).

ثانيا : كتابة بعض البنى وضبطها :

وردت، في هذا المعجم، بعض البنى التي تعرضت إلى عدم الدقة في الضبط، أو إلى مجانبة الصواب في الرسم والكتابة. ويترتب، على مثل هذا الضبط أو الرسم غير الصحيح، أو غير الدقيق للمفردات، في حالات كثيرة، سوء فهم للمعنى، أو سوء تقدير للمقصود، وخاصة في حالة وقوعه في مرجع لغوي معجمي مثل «البارع».

وسنقدم، في الصفحات التالية، نماذج لهذا النوع من الأخطاء :

1 10/100، 11، 16 : «غيره : **أمرأة** شوهاء : حسنة... فإذا **أمرأة** شوهاء... يقال منه رجل أشوه **وأمرأة** شوهاء».
والصواب : آمرأة، بهمزة الوصل لا القطع.

2 11/109 : «اللهم إن الخير خير الآخرة **فأغفر** للأنصار والمهاجرين».
والصواب : فآغفر، بهمزة الوصل أيضا.

3 3/110 :« ويقرأ : ويذرك **وآلهتك**».
والصواب، كما يقتضي السياق، هو : وإلاهتك، (اللسان : أله، والصحاح 2223/6).
وهذه القراءة هي قراءة ابن عباس رضي الله عنهما. (انظر التهذيب أيضا 424/6).

4 4/111 : «**الهت** المرأة إلى حديث الرجل تلهو لُهوّا».
والصواب : لهت، بحذف الألف من بداية الفعل.

5 8/112 : «وفي قول الأصمعي : **وي بغيرك** كلمة واحدة».
والصواب : ويب غيرك.

6 8/114 : «لو أردنا أن نتخذ لهوا لاتخذناه من لدنا **إنا** كنا فاعلين».
والصواب : إنْ، بنون ساكنة. (قرآن كريم، سورة الأنبياء : 17).

7 14/115 : «فجعل على نفسه ألا يهجوها ولا **يهجوا** أباها أبدا».
والصواب : يهجو، بحذف الألف الفارقة، أو الفاصلة، كما تسمى، من بنية الفعل.

8 4/119 : «يقال للعصا الهراوة وجمعها **هروى**».
والصواب : هراوى، بإثبات الألف في بنية الجمع.

9 4/123 : «وقال أبو عبيدة : الواهنتان هما **الطراف** العلباوين ...».
والصواب : أطراف. (اللسان : وهن).

10 15/124 : «وقال بعضهم : تنهاة **وجماعةتَناهٍ**».
والصواب : وجماعَةُ، بالهاء المضمومة. (البارع نفسه : 6/160).

11 2/127 : «**والنهلية** طرف العران في أنف البعير».
والصواب : والنهاية، (اللسان : نهى، والتهذيب 439/6).

12 7/134 : «وفلان **يُهْدّى** من الهديّة بضم الياء وفتح الهاء وشد الدال وكسرها».
والصواب، بطبيعة الحال، هو : يُهَدِّي، بضم الياء وفتح الهاء.

13 19/136 : «الهدية ما أهديت من لَطَف إلى **مودة** والجميع الهدايا».
والصواب أن نقول : إلى ذي مودة، بإضافة كلمة (ذي) إلى النص. (العين 76/4).

14 5/138 : «ويقال هي الداهية البيضاء وداهية **دهاء**».
والصواب : دهياء، بإثبات الياء في بنية الكلمة. (اللسان، والصحاح 2344/6).

15 7/141 : «بعد الفزع هيد هيد يزجر بذلك ويحث والهواذة **....** بعضهم من بعض».
في النص فراغ لعل تتمته هكذا : والهواذة [الحرمة وقرابة] بعضهم من بعض.

16 2/144 : «**....**مثل المهاتاة».
في النص فراغ لعل تتمته، كما يوحي السياق، هكذا : والمؤاتاة مثل المهاتاة.

17 12/148 : «ولا يقال ما **عناني** بأمرك وما أشغلني عنك كله قياس واحد».
والصواب : ما أعناني، بإثبات الهمزة في بنية الفعل. (اللسان : عنا).

18 13/169 : «... فهو واهٍ أي ضعيف وجمعه **وُهْيٌّ** ».
والصواب : وُهِيٌّ، بكسر الهاء لا تسكينها. (اللسان : وهي، والتهذيب 488/6).

19 14/172 : «وتقول ها انك زيد معناه أنك زيد. ويقصر فيقال **ها انك** زيد».
والصواب : هأنَّك. (البارع نفسه : 17/173).

20 12/198 : «والفعل **إهرشَّفَتْ**».
والصواب : آهرشَّفَتْ، بهمزة الوصل. (اللسان : هرشف، والعين 118/4).

21 11/204 : «يقال ما عند فلان **هلبسليسة** وذلك إذا لم يكن عنده شيء».
والصواب : هلبسيسة، بحذف اللام الثانية من بنية الكلمة. (اللسان : هلبس، والتهذيب 519/6، 522).

22 8/209 : «قال أبو زيد : **المدهمّ** من الليالي الشديد السواد وهو أشد سوادا من **المُطِلْخم**».
والصواب : المُدْلَهِمُّ، بضم الميم المشددة. والمُطْلَخِمِّ، بتسكين الطاء المهملة، وفتح اللام، وكسر الخاء المعجمة، وتشديد الميم. (اللسان : طلخم).

23 12/212 : «الطرطبة **الطويل** الثديين».
والصواب : الطويلة. (اللسان : طرطب).

24 6/225 : «... في المسألة **وأنشدينها**».
والصواب : وأنشدنيها، بنون فياء.

25 10/249 : «... يستفزك ثم **يُسْهِّيه** ... وإن شاء جعل على المقلى **حيقا. والحيق** الفوذنج...». والصواب : يُسَهِّيه، بفتح السين المهملة، وقد جاءت هذه الكلمة في اللسان (غرض) بالشين المعجمة. وحبقا، والحبق، بالباء. (اللسان : غرض).

26 13/251 : «وتقول سللت ضِغْن فلان **وضغينة** إذا طلبت مرضاته».
والصواب : وضغينته، بإثبات التاء في بنية الكلمة، وبالهاء.

27 14/251 : «والضغن في الدابة بكسر الضاد **التاؤه وعسرة**».
والصواب : التواؤه وعَسَرُهُ. (اللسان : ضغن، والعين 366/4، والتهذيب 11/8).

28 10/259 : «والغَضْف الكسر الذي لم يبن من **رطب يابس**».
والصواب : من رطب ويابس، بالربط بين الكلمتين بحرف العطف الواو. (الأمالي 26/2).

29 2/263 : «ورجل **بغيض بغيض** قد بغض».
والصواب : ورجل بغيض قد بغض، أي بحذف إحدى كلمتي (بغيض) من النص.

30 11/267 : «والمضائغ العقبات اللواتي على أطراف **سِيّتي** القوس».
والصواب : سِيَتَي، بياء مفتوحة غير مشددة. (اللسان : سيا، مضغ). وقد تكرر هذا الخطأ في 1/514، و11/683.

31 9/279 : «وكل ذهب أو فضة أو رصاص أو حديد أو نحاس خلطته **بالرووق** فاختلط فإنه ملغم».
والصواب : بالزاووق، بالزاي المعجمة، وإثبات الألف بعدها. (اللسان : لغم).

32 11/286 : «كمل التاسع **والثمانون**».
والصواب : كمل التاسع ثمانين، وذلك كما جاء في الأصل. أي الذي أضاف تسعة إلى ثمانين. (ينظر البارع نفسه 9/306).

33 6/288 : «وقال الأصمعي : الغدر بفتح الغين والدال المكان الذي فيه جحره **وجرْفة** فلا تثبت عليه الأقدام...».
والصواب : وَجِرَفَة، بفتح الراء المهملة. (اللسان : غدر، والتهذيب 66/8).

34 20/296 : «والرَزَغ الماء القليل في **الشباك** أو الثماد أو الحساء».
والصواب، فيما نرى هو : المسال، أو المسايل، فقد جاء النص في اللسان (رزغ) هكذا : «الرزغ : الماء القليل في المسايل والثماد والحساء ونحوها».

35 15/306 : «والغَرْب بثرة تكون في العين **تُقَذّي** ولا ترقأ».
والصواب : تَقْذَى، بفتح الذال المعجمة غير المشددة، والألف المقصورة. ونص اللسان (غرب) هو : بثرة تكون في العين تُغذُّ، بالغين المعجمة.

36 8/311 : «قال أبو حاتم : والغبراء أنثى **الجمل**».
والصواب : الحجل، بحاء مهملة فجيم معجمة. (اللسان : غبر).

37 11/327 : «يقال قد مغرت في الأرض مغرة من مطر وهي مطرة **صالحته**».
والصواب : صالحة، بحذف التاء من بنية الكلمة. (اللسان : مغر، وتهذيب اللغة : 127/8).

38 4/329 : «... **وتلون آخر** منها بُلْق تراهن...».
والصواب : ويكون، بالكاف لا باللام، وأُخَرُ، بزنة فُعَل. (اللسان : غدن).

39 6/364 : «فإذا **اسئل** الرجل عن حائطه...».
والصواب : سئل، بحذف الهمزة من صدر الفعل.

40 8/388 : «تقول ضغا يضغو وأضغيته فضغا يضغو **ضَغْوا**».
والصواب : ضُغُوًا، بضم الضاد المعجمة. (اللسان : ضغا).

41 11/398 : «قال كعب بن زهير يذكر امرأة تلون في **موتها**».
والصواب : مودَّتها، بإثبات الدال المهملة في بنية الكلمة.

42 8/406 : «وتقول **مطللّي** مغرّى بالتشديد».
والصواب : مطليّ، بحذف إحدى اللامين من بنية الكلمة (اللسان : غرا، والعين 441/4).

43 12/413 : «يقال ماء غور إذا كان قليلا. **وما إن** غور ومياه غور».
والصواب : وماءان، بصيغة المثنى.

44 13/414 : «قال، وقال **الجاهلي**، ...».
لعل الصواب : الخاملي، وهو من شيوخ القالي صاحب البارع، إذ لا وجه هنا لقوله : الجاهلي.

45 16/420 : «... لا ينبغي لحامل القرآن أن يرى **أحد** أغنى منه ولو ملك الأرض **برجها**».
والصواب، في رأينا، هو : أحداً، بتنوين الفتح في الدال، وبرمتها، بالميم والتاء.

46 12/432 : «والجيِّد أرض **مُغيثة**».
والصواب : مَغيثة، بفتح الميم، وذلك لمناسبة التمثيل.

47 8/435 : وهي **الطَّلْبة** ما كانت».
والصواب : الطِّلِبَة، بكسر اللام وفتح الباء. (اللسان : بغى، والصحاح 2282/6).

48 15/438 : «يقال امرأة **مَغيبة** بالهاء إذا كان زوجها غائبا».
والصواب : مُغيبة، بضم الميم. (اللسان، والقاموس المحيط : غيب).
49 6/441 : «يقال **الزهرةالقتاد** أول ما تخرج البغوة...».
والصواب : لزهرة، بحذف الهمزة.
50 15/442 : «وغمت به... **وهو الخبر به صاحبك ولم تحققه**».
وصواب النص هو : ... وهو الخبر تخبر به صاحبك...، أي بإضافة الفعل، (تخبر) إلى متن النص. (اللسان : وغم، والنوادر : 509، والتهذيب 217/8).
51 4/444 : «يقال : غويت السخلة **تغوي** غوى شديدا...».
والصواب : تَغْوَى، بالألف المقصورة (اللسان : غوى، والصحاح 2450/6).
52 6/444 : «قيس يقولون : **غوى** السخلة إذا ماتت أمه ...».
والصواب : غَوِيَ، بالياء. (اللسان : غوى، الصحاح 2450/6). وقد تكرر هذا الخطأ في السطر الثامن من الصفحة نفسها. (انظر التهذيب أيضا 218/8, 219).
53 1/445 : «**والتغاويّ** التجمع **والتعاوّن** على الشرّ وأصله من الغَوَاية».
والصواب : والتغاوي، والتعاون، دونما تشديد الياء، في الكلمة الأولى، والواو في الكلمة الأخيرة. (اللسان : غوى، والعين 456/4).
54 14/454 : «الغِمْجار ... **يصنع على القوس وَهْي بها** وهو غراء...».
والصواب : ... يصنع على القوس مِنْ وَهْي بها...» أي بإضافة حرف الجر (من) إلى النص (اللسان، والقاموس المحيط : غمجر، والعين : 459/4، والتهذيب 226/8).
55 8/469 : «قال أبو بكر : **نتقَت** الرعاء أنتُقه...».
والصواب : نَتَقْتُ، بتسكين القاف لا فتحها، فالفعل الماضي مسند إلى ضمير الفاعلين.
56 12/500 : «وأكثر ما يكون من **الذَبُل** وهو مثل **السُوار**».
والصواب : الذَّبْل، بتسكين الباء، والسِّوار، بكسر السين المهملة المشددة. (اللسان : وقف، والتهذيب 334/9).
57 3/523 : «**وجميع التقاة تقى كما أن الإناة جمعها إنىّ**».
والصواب : وجمع التقاة تُقِيّ، كما أن الأباة جمعها أُبِيّ». (العين 239/5، والتهذيب 376/9).
58 5/531 : «والشبرقة تنتيف الشيء **البازي**».
والصواب : للبازي، أي أنها تقال للبازي. وعبارة العين 244/5 هي : والشبرقة : نهش البازي اللحم وتمزيقه.
59 14/548 : «**الطمررق** اسم من أسماء الخفاش».
والصواب : الطمروق براء مهملة فواو. (اللسان : طمرق، والعين 258/5). أما القاموس المحيط (طرق) فقد نص على أنها طرموق، براء مهملة فميم.
60 12/565 : «وجمل جلال ضخم وهو مخرج من **فعليل**».
والصواب : جليل. (اللسان : جلل، والتهذيب 489/10).
61 3/571 : «... على مثال فاعل ومفعل».
في النص فراغ يمكن ملؤه، بحسب السياق، بقولنا : «جادّ ومجدّ على مثال فاعل ومفعل».

62 8/572 : « ومن الجبال **الجدد** بيض».
والصواب : جدد، بحذف «ال» التعريف. (قرآن كريم، سورة فاطر : 27).

63 15/584 : «سقانا سجاجة له **ما** بفتح السين... يكون ذلك من **جمع** اللبن خقينه وحليبه».
والصواب : سقانا سجاجة به ماء، وجميع. (النوادر : 401).

64 7/587 : «والجثّ ما ارتفع من الأرض... مثل **الأكمية** الصغيرة».
والصواب : الأكمة أو الأكيمة. (اللسان : جثث).

65 13/592 : «**جُباب** ألبان الإبل على مثال غراب».
والصواب : والجباب بإثبات «ال» التعريف في بنية الكلمة. (النوادر : 184).

66 4-3/594 : «ويحشونها **بالشجر** أو بالبعر بعر الإبل اليابس... ثم يأخذون اللحم **فيقدّدنه**».
لعل الصواب : ويحشونها بورق الشجر... فيقددونه، بإثبات الواو في بنية الفعل.

67 7/595 : «**وتجَّبُ** الخصى جبا...»
والصواب : وتَجُبُّ، بضم الجيم غير المشددة، والباء المشددة.

68 17/610 : «**والجِرَشّي** مقصور، النفس...».
والصواب : والجِرِشّي بكسر الراء المهملة (اللسان، والقاموس المحيط : جرش، والصحاح 998/3، والتهذيب 527/10).

69 14/625 : «والتلجين هو الا **يخاف**».
والصواب : الايخاف، وهي كلمة واحدة. (اللسان : لجن، وخف، والصحاح 1438/4).

70 3/630 : «ولذلك قال سيبويه : ويكون على **فعلى** وهو قليل».
والصواب : فُعَنْلى، بإثبات النون في بنية الكلمة، (الكتاب 261/4).

71 9/637 : «والجلز من السنان...وهو معظمه وأصل الجلز **الطيء** واللّي».
والصواب : الطّي، بتشديد الياء، وحذف الهمزة، (القاموس المحيط : جلز).

72 1/ 649 : «وقال بعضهم يثقل لأنه نعت **فجلوه** كالاسم».
والصواب : فجعلوه، بإثبات العين المهملة في بنية الفعل. (العين 133/6).

73 10/663 : «**والسهرسوج** يعني المربعة».
والصواب : والجهرسوج. ينظر هامش الصفحة نفسها.

74 7/686 : «... وفيها **شمام** الكسر. وكذلك كل ياء **التصغير** ...».
والصواب : إشمام، بإثبات الهمزة في بداية الكلمة، وللتصغير».

75 8/689 : «وتقول رجل له جسم وبادّ. وبادّة **الطول** فخديه».
يقرأ النص على النحو التالي : «وتقول : رجل له جسم وبادٌّ، وبادَّةٌ لطول فخديه» وذلك بحذف الهمزة من قوله : الطول.

76 12/696 : «... إذا تتابع عليها مطر إلا إن ... المطر مطرة واحدة».
في النص فراغ يمكن ملؤه بقولنا : ... إلا إن كان المطر ... أي بإضافة كلمة (كان) فسيتقيم بذلك المعنى.

77 8/701 : «تقول منه **ساد** سوادا أو مساودة إذا سارّه».
والصواب : ساود، بإثبات الواو في بنية الكلمة. (اللسان : سود).

78 12/701 : وتقول : سوّدت الشيء إذا غيّرت بياضه **مسوادا**.

والصواب : سوادا، بحذف الميم من صدر الكلمة.

79 8/703 : **العدّاب** : ما استرقّ من الرمل».

والصواب : العداب، دونما تشديد في الدال المهملة. (القاموس المحيط : عدب).

80 15/714 : «الخطة بالكسر أرض **يختلطلها** الرجل».

والصواب : يختطها، بحذف اللامين من بنية الكلمة.

81 22/714 : «ثياب قبطية **بالسكر**».

والصواب : بالكسر، بالكاف، فالسين المهملة.

82 3/717 : «فإن كان ذلك في صواب فهو **سهب** بالكسر لاغير».

والصواب : مُسْهِب، بإثبات الميم في بنية الكلمة.

ثالثا : الخلل في بعض الشواهد الشعرية :

تعرضت بعض الشواهد الشعرية، الواردة في هذا المعجم، إلى الخلل في الوزن، أو القافية، أو إلى التصحيف والتحريف، أو إلى عدم الدقة في الضبط والكتابة. وهاكم، فيما يلي، أمثلة لذلك :

1 9/85 : ما خطرت صعد على **قنساها**

والصواب : قناها، بحذف السين. (تهذيب اللغة 341/6، وهامش اللسان : قيه). وقد جاءت كلمة «صعد»، في المعجمين، بالسين المهملة «سعد».

2 5/86 : كهطلان **الهبق** خلف الهيقة

والصـواب : الهيـق، بالياء المثناة. والهيـق هـو ذكـر النعام أو الظليـم. (النـوادر في اللغـة ص : 599).

3 17/90 : هيه وان **هجناها** يا ابن الأطول

والصواب : هجناك، بالكاف. (اللسان : هيج).

4 4/94 : ألا طال هذا الليل **وأزورّ** جانبه

والصـواب : لصحـة الوزن (من الطويـل) هو : وآزورَّ، بهمزة وصل.

5 3-2/96 : **وانتقصَت** من بعد شزر مرّته

وهي عفرناة الشباب **جبلته**

والصواب : وانتقضت، بالضاد المعجمة. ومعناها : انحلت وضعفت. وجلدته، بلام فدال مهملة، ومعناها : قوته.

6 6/106 : وهوّلت من **رَبْطها** تهاولا

والصواب : ريطها، بالياء المثناة. وهي جمع ريطة وتعني الملاءة. (العين 87/4، واللسان : هول).

7 2/111 : فأقبلت والهاً **تكلى** على عجل

كلّ دهاها وكلّ عندها اجتمعا

والصواب : ثكلى، بالثاء. (ديوان الأعشى : 105، مع اختلاف في الرواية، واللسان : وله).

8 15/111 : ويُعطَى اللهى والقوت من ليس أهله

ويُمْنَعُ قوتَ القوم مستوحى اللهى

عجز البيت غير مستقيم الوزن، من الطويل، دون إشارة إلى ذلك من المحقق.

9 13/115 : فأنكحتم رهوا كان عجانها

مَشَقُّ إهاب أوسع **السلخُ ناجلَه**

والصواب : أوسعَ السلخَ ناجلُه. بفتح الخاء المعجمة في قوله (السلخَ)، وضم اللام في قوله : (ناجلُه). اللسان : نجل، ورها، والعين 84/4 والرواية فيـه فانكحتُـهـا، والتهـذيب 406/6.

10 7/116 : دليت رجلي في رهوة

لم يحدد المحقق، خلافا لعادته، وزن هذا الشطر في هامش الصفحة التي ورد فيها، وهو هنا من البحر المتقارب. وقد تكرر هذا الأمر، بالإضافة إلى عدم الدقة، في نسبة البيت إلى البحر الذي ينتمي إليه، في مواضع مختلفة من المعجم، منها :

أ : 16/125 : يرض الحصى أخفافهن كأنما
تكسر قيض بينها ونهاء
(من البحر الطويل).

ب : 9/141 :فمن كان يرجو من تميم هوادة
فليس لجرم من تميم أواصر
(من البحر الطويل أيضاً).

ج : 6/218 : كما ازدهرت قَينة بالشراع
لا سوارها عَلٍ منها اصطناعا
ذكر المحقق أن وزن هذا البيت من الوافر، والصحيح أنه من المتقارب. وقد جاء عجزه في اللسان (زهر)، على الصواب، هكذا :
لأسوارها عل منها اصطباحا

د : 8/275 : فهداهم بالأسودين وأمر
الله بلغ يشقى به الأشقياء
ذكر المحقق أن وزن هذا البيت من البسيط، والصحيح أنه من الخفيف. (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : 489).

هـ : 5/298 : ككنانه الزغرى غشاها من الذهب الدلامص
ذكر المحقق أن وزن هذا البيت من الكامل، والصحيح أنه من مجزوئه.

و : 9/301 : وان حسام الدهر عضت أزمه
بالغاربين والصفاح مؤلمه
ذكر المحقق أن وزن هذا البيت من السريع، والصحيح أنه من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج الراجز.

ز : 3-2/395 : أهون من نيي ونيل الزبديين
وعقب العيس إذا تمضين
يطوين اجواز الفلا ويطوين
ذكر المحقق أن الوزن هنا من الرجز، والصحيح أنه من السريع.

ح : 16/409 : زارني والنجم قد غوّر أو كاد يغور
ذكر المحقق أن وزن هذا البيت من الرمل، والصحيح أنه من مجزوئه.

ط : 12/412 : على وغر في الصدر مكنون
ذكر المحقق أنه لم يهتد إلى وزن هذا الشطر. والحقيقة أن السبب في ذلك يعود إلى وجود نقص في بدايته نقدر أن يكون (يطوى)، فيصبح وزنه من البسيط.

ي : 477/ هامش : ذكر المحقق وزن البحر الطويل. ولكن لا يوجد في متن الصفحة بيت شعر يقابل هذا البحر.

ك : 14/500 : ثم استمر كوقف العاج منصلتا
يرمي به الحدب اللماعة الحدب.
ذكر المحقق أن وزن هذا البيت من المنسرح، والصحيح أنه من البسيط.

ل : 3/503 : ونغمز منه الفائقين كليهما
على شهوة غمز الطبيب المُحَنْجَرا
ذكر المحقق أن وزن هذا البيت من الوافر، والصحيح أنه من الطويل.

م : 14/566 : كأنما اللّجة من لغانين
ذكر المحقق أن وزن هذا الشطر من الرجز، والأدق أنه من السريع.

ن : 3/600 : لعمري لقد طال ما جمجموا
فما وخَروه وما قدموا
ذكر المحقق أن هذا البيت من الرجز، والصحيح أنه من المتقارب.

س: 1/617 : تبشير صبح أعان دعوته
بصفقة مثل فاجع شجب
ذكر المحقق أن وزن هذا البيت من البسيط، والصحيح أنه من المنسرح.
ع: 6/617 : ليلك ذا ليلك الطويل كما
عالج تفريج غلّة الشجب
ذكر المحقق أن وزن هذا البيت من الوافر، والصحيح أنه من المنسرح أيضا.
ف: 1/625 : إذ نجلاه فنعم ما نجلا.
ذكر المحقق أن وزن هذا الشطر من الرجز، والصحيح أنه من المنسرح أيضا.
ص: 9/625 : سقيا لكم يا نعم سقيين اثنين
شادخة الغرّة نجلاء العين
ذكر المحقق أن وزن هذا البيت من الرجز، والصحيح أنه من السريع.
ق: 2/686 : لا يفوتنك ذا العرس الذي مر قبيل
ذكر المحقق أن وزن هذا البيت من الرمل، والصحيح أنه من مجزوئه.
ر: 5/694 :مدمومة مثل دم الدكان
ذكر المحقق أن وزن هذا الشطر من الرجز، والصحيح أنه من السريع.

11 14/117 : يدف كالرهو فوق الأرض من وجل
حيران من بعد أدحّي **واحدار**
والصواب، كما يقتضي السياق، هو : واخدار، بالخاء المعجمة. (العين 83/4).

12 5/119 : كدأب الثور يضرب المراوى
إذا ما عافت البقر **الظمأ**.
والصواب، لاستقامة وزن عجز البيت (من الوافر)، هو : الظماء بهمزة منفردة على السطر، أو في الهواء، كما يقال.

13 10/140 : وخود من اللائي تسمّعن بالضحى
قريض **الرُّدافي** بالغناء المهود
والصواب : الرُّدافى، بالألف المقصورة لا بالياء. (اللسان : هود وخد، وديوان الراعي النميري : 85، مع اختلاف في الرواية).

14 1/143 : والحوت في الماء نهيت
هذا الشطر غير مستقيم الوزن (من الرجز). وقد جاء، في ديوان صاحبه رؤبة : 26، هكذا : تراه والحوت له نئيت. ولعل الأصل : والحوت في الماء له نئيت.

15 11/143 : إن العراق وأهله عنق إليك **فهيتا** هيتا.
والصواب : فَهَيْتَ، فيستقيم، بذلك، وزن البيت، وهو من مجزوء الكامل (اللسان : هيت، والصحاح 271/1، والخصائص لابن جني 279/1).
وقد جاء هذا البيت في العين 81/4 على غير الصواب بقوله : «فهمت».

16 13/145 : تظلل فيهن أبصارها
كما ظلل **العجز** ماء الصهاء
والصواب : الصخر. (اللسان : صها).

17 7/146 : لها صهوة تتلو محالا كأنها
صفا دلصته طحمة **السبل** أخلق
والصواب : السيل، بالياء المثناة. (اللسان : صها، وديوان ذي الرمة 476/1 مع اختلاف في الرواية، والعين 71/4).

18 4/151 : بذي حُسُم قد عُرِّيت ويزينها
دماث **فُلَيح** زهوها والمحامل
والصواب : فُلَيْجٍ، بالجيم المعجمة. (ديوان لبيد : 260، والعين 74/4).

19 12/152 : **يُهز** المرانع عقده عن الخصى
بأذلّ حيث يكون من يتذلّل
والصواب : يَهِزُ، بفتح الياء لا ضمها. (اللسان : وهز، وهرنع).

20 4/154 : وما أنا **بالمزجّي** حين يسمو
عظيم في الأمور ولا يَوَهْس
والصواب، لصحة المعنى والوزن (من الوافر)، هو : بالمُزَجَّي، بتشديد الجيم المعجمة المفتوحة، والألف المقصورة. (ديوان دريد بن الصمّة : 85، والأغاني 3489/10).

21 1/155 : يهون بعد الأرض عني فريدة
كنار البضيع سهوة المشي بازل
والصواب : كناز، بالزاي المعجمة. (اللسان : سها، وديوان زهير بن أبي سلمى : 215). ولم ينسب المحقق هذا البيت إلى صاحبه.

22 1/156 : أريها استها يريد **استها**
والصواب : السها، بحذف التاء من بنية الكلمة. (يراجع اللسان : سها، والعين 72/4، ومجمع الأمثال للميداني 291/1).

23 16/163 : وصوح البقل **نأج** تجيء به
هيف يمانية في مَرّها نكب
والصواب : نآّج. (العين 96/4، وديوان ذي الرمة 54/1، واللسان : هيف) ولكن الديوان ضبط هذه الكلمة هكذا : نآّج، والصواب ما أثبتناه.(انظر التهذيب أيضا 449/6).

24 3/171 : ويها فداء لك يا فضاله
أجرِه الرمح ولا **تهاله**
والصواب : تُهالَهْ، بضم التاء. (اللسان : ويه).

25 6/175 : كل شيء ما خلا الله **حلل**
والصواب : جلل، بالجيم المعجمة. (النوادر في اللغة : 402، والأضداد ص : ٢، والمزهر 398/1، اللسان : جلل، والعين 19/6).

26 9/176 : **تغذّى** بمحض اللبن العماهج
والصواب، لصحة الوزن (من الرجز)، هو : تُغْذى، بالغين المعجمة الساكنة، والذال المعجمة غير المشددة. (العين 277/2، واللسان : عمهج، والتهذيب 266/3).

27 4/178 : يمشي **الهُبَيَّخى** ويجلس الهبنقعه
هذا الشطر غير مستقيم الوزن (من الرجز). وقد جاء، في اللسان (هبقع) على الصواب، هكذا : يمشي الثَّطا ويجلس الهَبَنْقَعَه
وبالاضافة إلى ذلك، فإن كلمة (الهَبَيَّخَى) وردت في اللسان : (هبخ)، والعين 346/2، مفتوحة الهاء لا مضمومتها، كما جاءت في البارع. ومن الجدير بالذكر أن هذا النص قد جاء في العين 346/2 على أنه قول لا شعر.

28 14/183 : مثلي لا يحسن **قولا** فعفع
والصواب : قول، بحذف الألف الواقعة بعد اللام.

29 5/185 : حتى استغاث **بأحدى** فوقه حبك
تدعو هديلا به **العصف** العزاهيل
وقد جاء هذا البيت، في اللسان : (عزهل)، والعين 279/2، بقوله : بأحوى، بالواو، ويدعو، بالياء، والعزف، بالزاي المعجمة. كما جاء هذا البيت نفسه في ديوان صاحبه، الشماخ، ص : 282، برواية مختلفة دون إشارة من المحقق إلى ذلك.

30 10/192 : وعير لهم من بنات الكداد
يدهج بالوطب والمزود
والصواب : يدهمج، بإثبات الميم في بنية الفعل، فيستقيم بذلك المعنى، والوزن من الطويل. (اللسان : دهمج، وديوان الفرزدق 296/1).

31 14/205 : مأوى الضياف ومأوى كل أرملة
تأوي إلى نهبلٍ كالنسر **عَلفوف**
والصواب : عُلفوف، بضم العين المهملة. (اللسان : نهبل، علف، والأمالي 287/2، والعين 129/4، مع اختلاف في الرواية، والتهذيب 535/6).

32 2/206 : أبقى الزمان منك نابا نهبله
ورَجِمًا عند اللقاح مقفله
والصواب، لصحة المعنى، واستقامة الوزن (من الرجز)، هو : وَرَحِماً، بفتح الراء المهملة،وكسر الحاء المهملة.

33 7/214 : أردت قصيرات **الجمال** ولم أُرِد
قصار القنا شر النساء البهاتر
والصواب : الحجال، بالحاء المهملة فالجيم المعجمة. (اللسان : بهتر، وقصر، والصحاح 599/2، 794).

34 1/216 : ظللنا نكر المشرفية فيهم
وخَرْصان **لدى** السمهريّ المثقف
والصواب، لصحة المعنى، واستقامة وزن عجز البيت (من الطويل)، هو : لدن، بالدال المهملة فالنون.

35 4/216 : ويرى دوني فما يسطيعني
خرط شوك من قتاد **سمهر**
والصواب، لصحة المعنى واستقامة وزن عجز البيت (من الرمل)، هو : مُسْمَهِرّ، بإثبات الميم في بنية الكلمة. (العين 121/4).

36 4/217 : ***أمضى وأشجع من ليث لبد***
عبل الذراعين وثاب النهابير
صدر البيت غير مستقيم الوزن (من البسيط)، ويمكننا تصحيحه بقولنا :
أمضى وأشجع من ليث له لبد ..
أو بقولنا : أمضى وأشجع من ليث أخي لبد

37 13/245 : فما وخدت بمثلك ذات غَرْبِ
حطوط في الزمام ولا **لَجَوِنِ**
والصواب : لَجُونُ، بضمٍّ كلٍّ من الجيم المعجمة والنون. (ديوان النابغة : 522، والعين 295/4) وقد جاءت هذه الكلمة في اللسان (وخد) بالحاء المهملة.

38 253/هـ 2 : ظعائن لم يسكن **أكتاف** قرية
والصواب : أكناف، بالنون (ديوان ذي الرمة : 1109).

39 17/288 : ولها غدائر **سبكرات** وأنياب،بوارد
والصواب : مسبكرات، بإثبات الميم في بنية الكلمة. وهذا البيت من مجزوء الكامل لا من الكامل، كما جاء في هامش الصفحة.

40 11/289 : في مُضَرَ الحمراء لم **تُترَكِ**
غدارة غير النساء الجلوس
والصواب، لصحة وزن صدر البيت (من السريع)، هو : لم تُتَّرك، بتشديد التاء لاتسكينها. (اللسان : غدر).

41 1/291 : وان **تلغَّى غَدْرا** تخطرفا
والصواب، لصحة الوزن (من الرجز)، ورفع التحريف، هو : تلقّى، بالقاف المشددة، وغَدَرا، بفتح الدال المهملة. (ديوان العجاج : 504، والعين 391/4).

42 6/299 : يتركن في كل مناخ **أُبُس**
كل جنين مشعر في الغرس
والصواب : أَبِس، بفتح الهمزة. (إصلاح المنطق : 6، واللسان : أبس)

43 3/309 : عودك عود النضار لا **المغرب**
والصواب : الغرب، بحذف الميم من بنية الكلمة، والشعر من المنسرح، لا الرجز، ولهذا فلا وجه لقول المحقق : وقال الراجز. (العين 412/4، اللسان : غرب).

44 9/325 : شاكت رغامي قذوف الطرف خائفة
هول **الجبان** وما همت بادلاج
والصواب : الجنان، بجيم معجمة فنون.
(اللسان : رغم، وشوك).

45 14/331 : **أما ترى** شيبا علاني أغثمه
لهزم خدى به ملهزمه
والصواب أن يقول : إمَّا تَرَيْ .... بهذا الضبط. (اللسان : لهزم).

46 15/331 : وعمّم الرأس بها **معممة**
والصواب : مُعَمِّمُهْ، بهاء ساكنة. (النوادر لأبي زيد : 246).

47 8/333 : تنقلت الديار بها **بحفلت**
بحرة حيث ينتسغ البعير
والصواب : فحلّت. (ديوان الأخطل 269/1).

48 1/348 : **عجير** يزدرد الدواغصا
تزرد الأورد دياص العصب
والصواب : عُجَيِّز، بالزاي المعجمة.
(اللسان : دغص).

49 12/361 : قد شان أبناء بني **غتّاب**
نتف الصماغين على الأبواب
والصواب : عَتّاب، بالعين المهملة.
(اللسان : صمغ).

50 12/364 : كان لنا وهو فلو **نربّبه**
مُجَعْثَن الخلق يطير زَغَبُه
والصواب : نُرَبُّبُه، بباءين مضمومتين متواليتين غير مشددتين. (اللسان : جعثن، وتهذيب اللغة 53/8).

51 4/370 : وكشفوا الهبوة عن مذحج
بكل نجلاء **فرى** غموس
والصواب : لصحة وزن العجز (من السريع)، هو : فريًّ، بتشديد الياء وليس الراء.

52 14/373 : مُلْحَمة بِغثانه ورَخَمُه
من صقع بازٍ لا تبلّ **لحمه**
والصواب : لُحَمُهْ، بضم اللام، وفتح الحاء المهملة المشددة، وضم الميم. (ديوان رؤبة : 152).

53 3/377 : إن لاح شيب الشَمَط **المشّغ**
والصواب : المثمَّغ، بالثاء، فالميم المشددة. (العين 403/4 واللسان : ثمغ)، وقد جاء هذا الشطر، في ديوان صاحبه رؤبة : 97، هكذا :..... الشعر المثمَّغ.

54 8/387 : ظلّت ببرث طيّب مجمهره
تدق **افناق** الغضا وتهصره
والصواب : أفنان، بالنون، لا بالقاف.

55 7/389 : عليه غشاء من **سبيح** وغلفق
والصواب : سبيج، بالجيم المعجمة.

56 7/399 : وبلدة تغتال **خطر** المختطى
والصواب : خَطْو، بالواو. (ديوان رؤبة : 83، والعين 447/4).

57 15/447 : **دليل كساح** الحميريّ ادّرعته
كأنّ وغى حافاته لَغَط العجم
والصواب : وليل، بالواو، كساج، بالجيم المعجمة.

58 4/450 : سقى شُعَب **الممدّور** يا أم جحدر
ولا زال يُروى سدرُه وغُرانقُه
والصواب : الممدور، دونما تشديد في الدال المهملة.

59 12/455 : **تمعّج** حول حوضها الماعجا
عدوى العذارى تجتني الغمالجا
والصواب : تَمْعَج، دونما تشديد في العين

المهملة، وعدو، بحذف الألف المقصورة من بنية الكلمة. (اللسان : غملج).

60 8/457 : وللقسيّ **أزامير** وغمغمة
حسّ الجنوب تسوق الماء والبردا
والصواب : أزاميل، باللام. (ديوان الهذليين 41/2).

61 13/458 : وخنذيذ ترى الغرمول منه
كطيّ الزقّ **غلقه** التجار
والصواب : عَلَّقه، بالعين المهملة. (اللسان: غرمل، والعين 468/4).

62 4/462 : أودح لمّا أن رأى **المجد** حكم
وكنت لا أنصفه ألا اطرغم
والصواب : الجدّ، بحذف الميم من بنية الكلمة. (اللسان : طرغم).

63 6/473 : كالداء بين **الضِلِعين** اللازق
والصوابُ ، لصحة الوزن (من الرجز) هو : الضَّلَعَيْن، بفتح كلٍّ من اللام والعين المهملة.

64 2/476 : **اضربُ** عنك الهموم طارقها
ضربك بالسوط قونس الفرس
والصواب، كما جاء في السطر التالي لهذا البيت، هو اضربَ، بفتح الباء. (اللسان : قنس وهول، والنوادر : 165).

65 9/476 : واضرب القونسَ عند الوغى
بالسيف لم **يَقْصُبر** به باعي
والصواب : يقصر، بحذف الباء من بنية الكلمة.

66 8/481 : وأنشد : **نقائد وافتلينا**
هذا الشاهد، غير المنسوب وغير التام، هو جزء من بيت شعر ورد في معلقة عمرو ابن كلثوم، في شرح القصائد السبع الطوال ص : 417، على النحو التالي :
وتحملنا غداة الرَّوْع جرد
عرفن لنا نقائذ وافتلينا

67 8/492 : فلا اقتات الافوق قف
يزلّ بذي الحوافر أو **يقاع**
والصواب : يفاع، بالفاء.

68 14/523 : **أبوك نهاريّ وأمّك واقه**
والصواب، كما يقتضيه الشرح الوارد، هو : واقةٌ، بالتاء المربوطة المنونة بالضم. (العين 239/5 : كما يقتضيه الشرح الوارد، هو : واقةٌ، بالتاء المربوطة المنونة بالضم. (العين 239/5، واللسان : ووق).

69 10/525 : ومنهل ليس له حوازق
ولضفادي **جمّة** نقانقُ
والصواب : جمِّه، بالهاء، والشطر من الرجز، وبهذا التصحيح يستقيم الوزن.

70 10/542 : **شدّب** عن اناثه القنابلا
اناثها والرُبّع القنادلا
والصواب : شذَّب، بالذال المعجمة. (اللسان : قنبل، مع اختلاف في الرواية).

71 17/553 : تظلّ جياده متمطرات
برازيقا **تضبّح** أو تغير
والصواب : تُصَبِّحُ، بالصاد المهملة. (اللسان : برزق، والصحاح 1450/4).

72 6/558 : خوص **ذرات** أعين نقانق
والصواب : ذوات، بالواو. (اللسان : نقق، والعين 28/5).

73 14/565 : يعلو الجلالات جلالا **سرطسا**
والصواب : سرطما، بالميم.

74 4/567 : لقد لججنا في **هوى** ذي لججا
والصواب : لقد لججنا في هواكِ لججا. (ديوان العجاج : 364، والعين 219/6 واللسان : لجج).

75 1/569 : ومن أجل **جرّاما** ظللت كأنّما

أقلّب في عينيّ عوّار أرمدا

والصواب : جرَّاها، بالهاء، وهي كلمة واحدة.

76 9/583 : أصمّ ردينيا كأنّ كعوبه

نوى **لقسب** عرّاصا مُزجّا منصلا

والصواب : القسب. (ديوان أوس : 83).

77 6/597 : **نفخا** عن الهام وبجّا وخضا

والصواب : قفخا، بالقاف. (ديوان رؤبة : 81 : اللسان : بجج). وقد جاءت هذه الكلمة في العين 26/6 (نقخا)، بنون فقاف.

78 4/598 : يهادين جمّاء المرافق **وغثة**

كليلة حجم الكعب ريًّا المخلخل

والصواب : وعثة، بالعين المهملة، إذ لا وجود لكلمة "وغثة" بالغين المعجمة.

79 10/600 : رعب **بارِضّ** البهمى **جميعا** وبسرة

وصمعاء حتى أنفتها نصالها

والصواب : بارِضَ، بضاد معجمة غير مشددة، وجميما بميمين، (اللسان : جمم، والصحاح 1891/5). وقد جاء في ديوان ذي الرمة : 519/1، أن كلمة جميعا، في العين، تصحيف.

80 1/612 : يضيء صَبيرها في ذي **حَبَي**

جواشن ليلها بينا فبينا

والصواب : حَبِيٍّ، بكسر الباء وتشديد الياء المنونة بالكسر. (اللسان : جشن، والصحاح 2092/5).

81 16/620 : **بشمجس** المشي عجول الوثب

والصواب : بشَمَجَى، بالألف المقصورة. (اللسان : أدب، شمج، والصحاح 325/1).

82 1/646 : **يرّح** بالعينين خطّاب الكثب

يقول اني خاطب وقد كذب

والصواب : برَّح، بالباء. (اللسان : كثب، والصحاح 209/1).

83 8/647 : **وأنت ما يعطيك** الله تلقه

كفاحا وتجلبه إليك الجوالب

صدر البيت غير مستقيم الوزن (من الطويل)، وصوابه، كما جاء في ديوان صاحبه لبيد : 349، هو :

وإنك ما يعطيكه الله تلقه

84 14/650 : قامت ولا تبهر حظا واشلا

قيس تعدّ **اسادة** البجائلا

والصواب : السادة.

85 1/657 : شخت الجزارة مثل البيت **سائرة**

من المسوح خدّب شوقب خشب

والصواب : سائره، بالهاء المضمومة. (ديوان ذي الرمة 115/1).

86 6/657 : أصبحتم جزرا للموت **يقيضكم**

كما البهائم في الدنيا لكم جزر

والصواب : يقبضكم، بالباء، فيستقيم بذلك الوزن (من البسيط)، فضلا عن المعنى.

87 2/661 : وليس **بزجركم** ما توعظون به

والبهم يزجرها الراعي فتنزجر

والصواب، لصحة الوزن (من البسيط) والمعنى، هو : يزجركم، بالياء.

88 2/666 : وسامعتين تعرف العِتق فيهما

إلى جَذْر مدلوك الكعوب **محدّده**

والصواب، كما جاء في ديوان صاحب البيت زهير : 164 ، محدَّد، بحذف الهاء من بنية الكلمة.

89 6/669 : **فعذت** كلا الفرجين تحسب أنه

مولى المخافة خلفها وأمامها

والصواب : فغدت، بالغين المعجمة، والدال المهملة. (ديوان لبيد : 311).

90 16/673 : ما اعتاد حب سليمى حين معتاد
ولا تقضّى **بوافي** دينها الطادي

والصواب : بواقي، بالقاف. (ديوان القطامي : 78).

91 13/680 : عفت غير نوي الدار ما **أن ثبينه**
واقطاع طفى قد عفت في المعاقل

والصواب : تُبينه، بضم التاء. (ديوان الهذليين 140/1، وروايته هي، أُبينه، بضم الهمزة).

92 9/688 : فأبدّهن حتوفهن فهارب
بدمائه أو بارك متجعجع

والصواب : بذمائه، بالذال المعجمة، والذماء هي بقية النفس. (المفضليات : 425).

93 9/701 : من يكن في السواد والدد **والاعـ**
ـزام زيرا فإنني غير زير

والصواب : والإعرام، بالراء المهملة، (اللسان : سود).

94 7/703 : كأن قتودي فوق طاو خلاله
ببيونة القصوى **عدّاب** مودّس

عجز البيت غير مستقيم الوزن (من الطويل)، وصوابه ممكن بقولنا : عدابٌ، بدال مهملة غير مشددة.

ظاهرة التطابق بين الفعل وفاعله في اللهجات الحديثة
ـ بين اللهجات العربية القديمة واللغات السامية ـ

بقلم : الدكتور عبد الكريم مجاهد
كلية الدعوة وأصول الدين/عمان

المشهور في العربية الفصحى أن الفعل يجب أن يحافظ على صيغة الإفراد سواء أكان الفاعل مفردا أم مثنى أم جمعا، ويجوز أن يتوافق الفعل مع فاعله إذا تقدم الأخير عليه فيقال : الطالب حضر أو الطالبة حضرت. الطالبان حضرا أو الطالبتان حضرتا، والطلاب حضروا أو الطالبات حضرن. وفي هذه الحالة يتطابق الفعل مع فاعله في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. ولكننا في اللهجات العربية الحديثة نجد الفعل يتقدم على الفاعل وتلحقه (أي الفعل) واوالجماعة سواء أكان الفاعل مثنى أم جمعا للمذكر فيقال في العامية :

أَجُو الوَلَدِيْن
أَجُو لِوْلاد

وكذلك نجد نون النسوة تلحق الفعل مع المثنى أو الجمع المؤنث وذلك إذا لم تلحق الفعل تاء التأنيث فيقولون :

ـ نامَتْ أو نامِنْ البِنْتِيْن أو نَمِنْ البِنْتِيْن.
ـ نامَتْ أو نَمِنْ البنات.
ـ نَقَّرِنْ صيصانْكِ يا ضَيَّة (أي هل نَقَر الكتكوتُ بيضَه ليخرج منه، وضَيَّة اسم امرأة) .

وهذه اللغة يسميها النحاة لغة أكلوني البراغيث حيث نقلت هذه العبارة من كلام العرب وأطلقت على كل لغة مشابهة. وقد ذكر سيبويه هذه اللغة حين قال : «واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومُك وضرباني أخواك...»[1] وضرب لها شاهدًا قول الفرزدق وهو تميمي :

ولكن ديافيّ أبوه وأمهُ
بحوران يعصرن السليطَ أقاربُه[2]

وكذلك الآية القرآنية : ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾[3]. وفي شرح المفصل يقول : «إذا قلت فأما الزيدان فالألف حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين وكذلك إذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة وهي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلام العرب وأشعارهم وعليه جاء قولهم أكلوني البراغيث..»[4]. ثم يستشهد لها من أشعار العرب.

ونرى السهيلي قبل ابن يعيش يقول : «ألفيت في كتب الحديث المرويَّة الصحاح مايدل على كثرة هذه اللغة وجودتها نحو ما جاء في قول وائل بن حجر في سجود النبي صلى الله عليه وسلم «ووقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه» ونحو قوله «يخرجن العوائقُ وذوات الخدور» ونحو «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل»[5].

وقد تكلم في تطابق الفعل مع فاعله أو مع نائب فاعله كثير من النحويين وأتوا بشواهد تدلل بشكل قاطع على وجودها ولا يفوتهم كذلك أن يوجهوا ماورد نحويًا لأنه لا يتفق مع قواعدهم فمنهم من اعتبر الضمائر علامات للتثنية أو الجمع كتاء

التأنيث مثلا والفاعل الحقيقي هو الاسم الظاهر بعد الفعل كقول سيبويه : «فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة.. وأما قوله تعالى ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾[6] فإنه يجيء على البدل»[7].

أما الأخفش الأوسط فيوجه قوله تعالى : ﴿ثم عمُوا وصمُّوا كثير منهم﴾[8] «ولم يقل ثم عمي وصمّ وهو فعل مقدم لأنه أخبر عن قوم أنهم عموا وصموا، ثم فَسَّر كَمْ صنع ذلك منهم كما تقول : رأيت قومَكَ ثلثيهم ومثل ذلك : ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا...﴾ وإن شئت جعلت الفعل على لغة الذين يقولون أكلوني البراغيث»[9]. وفي موضع آخر يقول أو يوجه قوله تعالى : ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا..﴾ كأنه قال : وأسروا، ثم فسره بعد فقال : هم الذين ظلموا أو جاء هذا على لغة الذين يقولون «ضربوني قومُك»[10]. وهكذا نرى توجيهه ينصب على المعنى ثم بعدها يرجعها إلى لغة أكلوني البراغيث مرة وإلى لغة ضربوني قومُك التي وردت عند سيبويه مرة أخرى مما يعطي انطباعا قويا بأنه لا ينكر مثل هذه اللغة بل يحمل عليها آيات قرآنية.

وأما الحريري فينقل عن أهل زمانه أنهم يقولون : «قاما الرجلان وقاموا الرجال فيلحقون الفعل علامة التثنية والجمع وما سمع ذلك إلا في لغة ضعيفة...»[11].

وبناء على ذلك يوجه الآيتين السابقتين بقوله «فالذين بدل من الضمير الذي في لفظة أسرُّوا وقيل بل موضعه النصب على الذم أي أعني الذين ظلموا»[11].

أما ابن هشام فيرى أن «أحسنِ الوجوه في الآية. إعراب الذين ظلموا مبتدأ وأسرُّوا النجوى خبرًا.»[12] وهكذا نجد النحويين لا يوافقون على هذه اللغة في الوقت الذي يذكرون من يتكلم بها من قبائل العرب، فقد عزوها لطيء وأزد شنوءة. ففي شرح الأشموني يقول : «وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة[13]». وفي شرح التصريح : «وحكى البصريون عن طيء وحكى بعضهم عن أزد شنوءة نحو ضربوني قومك[14]». وفي الهمع «أنها لغة وعزيت لطيء وأزد شنوءة[15]».

وفي المغني[16] ينسبها أيضا إلى بلحارث إضافة إلى طيء وأزد شنوءة وأما رابين فينقل أنها «لهجة الحارث وتستخدم في الحجاز وطيء وأنها لغة نموذجية لغرب الجزيرة العربية»[17].

ولا يكتفون بذكر القبائل التي تتكلم بها بل يجهدون أنفسهم في البحث عن شواهد لها في أشعار العرب وأقوالهم بل وفي القرآن الكريم كما مرَّ بناء وكذلك في الأحاديث الشريفة. وقد تعهد ابن مالك[18] بالاستشهاد لها من أحاديثه صلى الله عليه وسلم حيث يقول (أقصد ابن مالك) :

«من العرب من يقول حضرا أخواك وانطلقوا عبيدُك وتبعنهم إماؤُك، وعلى هذه اللغة قول النبي صلى الله عليه وسلم «يتعاقبون فيكم ملائكة...»[19].

وقول من روى : «وكنَّ نساء المؤمنات »[20] وقول أنس «كن أمهاتي يواظبنني[21]».

أما الشواهد الشعرية التي احتج النحاة[22] لهذه اللغة فهي كالتالي :

قال الفرزدق[23] وهو من شواهد سيبويه

ولكن ديافي أبوه وأمه

بحوران يعصرن السليطَ أقاربُه

ومن قول الشاعر :[24] (أمية بن أبي الصلت)

يلومونني في اشتراء النخيـ

ـل قومـي فكلهـم ألـوم

وقول الآخر :[25] (عمرو بن ملقط الجاهلي)

ألفيتا عيناك عند القفا
أولى فأولى لك ذا واقية

وقول الآخر :[26]

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم
ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا

ومثله قول الشاعر :[27]

نُسيا حاتمٌ وأوسٌ لدن فا
ضت عطاياك يا ابن عبد العزيز

وقول الشاعر :[28]

رأين الغواني الشيب لاح بمفرقي
فأعرضن عني بالخدود النواضر

ومنه قول الشاعر[29](عبد الله بن قيس الرقيات) :

تولى قتال المارقين بنفسه
وقد أسلماه مبعدٌ وحميمُ

وقال عروة بن الورد :[30]

ذريني للغنى أسعى فإني
رأيت الناس شرهم الفقير
وأحقرهم وأهونهم عليه
وإن كانا له نسبٌ وخيرُ

ومنه قول الشاعر :[31]

يلومونني في حب ليلى عواذلي
ولكنني من حبها لعميد

ونجد مثل هذه اللغة عند أبي فراس الحمداني في قوله[32] :

نستج الربيع محاسنا
ألقحنها غر السحائب

وهكذا بعد كل هذه الشواهد العربية تأبى الصيغة النحوية مثل هذه اللغة فجلبت الحيرة للنحاة في بحثهم عن الوظيفة النحوية للضمائر أو للأسماء التي تليها حيث رأوا في هذه اللغة خروجا عن الأصل الذي أرسوا على أساسه قواعدهم فرميت بالقلة تارة وبالضعف تارة أخرى. وقد نسبوا هذه اللغة لأكثر من قبيلة عربية وكانت شواهدهم لشعراء لاينتمون لهذه القبائل فالفرزدق تميمي وابن أبي الصلت ثقفي وابن قيس الرقيات قرشي وعروة بن الورد عبسي عدا الأشعار المجهول قائلوها، وبناء عليه نستطيع أن نقول أنها لغة فاشية في الجزيرة العربية استنادا إلى عدة اعتبارات.

أولها : أنها عزيت إلى عدة قبائل وإن كان أغلبها ينتمي إلى غرب الجزيرة العربية كأزد شنوءة وبلحارث بن كعب إلا أنها أيضا نسبت إلى طيء وجاءت على لسان شاعر تميمي وهو الفرزدق. وطيء قد شغلت جزءا من وسط الجزيرة وشمالها الشرقيين، ومنازل تميم معروفة في شرق الجزيرة العربية، كذلك نجد رابين قد عزاها إلى ضبّة ومنازلها في وسط الجزيرة إلى الجنوب، ويحتمل أن تكون الأشعار المجهولة القائل لشعراء من قبائل أخرى.

وثانيا : إن اللغات السامية القديمة قد اصطنعت هذه اللهجة،[33] فاللغة السريانية على حد قول أنيس فريحة[34] قد تركت أهم أثر في تركيب لهجة لبنان المسمى في اللغة العربية لغة أكلوني البراغيث.

ثم إن «العبرية تلتزم عادة بمطابقة المسند والمسند إليه في الإفراد والجمع والتذكير سواء أكانت الجملة فعلية أواسمية»[35] وهو ما يؤيده الدكتور عبده الراجحي بقوله : «إن هذه الظاهرة هي القاعدة المطردة الآن في العبرية مثل Kathevū hayyiladiem أي كتبوا الأولاد».[36]

ويبدو أن الدكتور حسن عون يسير في الاتجاه نفسه أي اعتبار أن ظاهرة التطابق بين الفعل وفاعله

هي ظاهرة لغوية عامة حيث يقول إن هذه الظاهرة قد «انتهى أمرها على أيدي جمهرة النحاة إلى أن الأصل في الفعل أن يبقى على حالة الإفراد مع تثنية فاعله الظاهر أو جمعه أما نحن (يقصد نفسه) فنرى أن الأمر على عكس ذلك وأن الفعل كان يطابق فاعله في التثنية وفي الجمع بمعنى أن العرب كانوا يقولون قام الولد، وقاما الولدان، وقاموا الأولاد قبل أن يقولوا قام الولدان وقام الأولاد».

ويستدل على ذلك بأن المنطق اللغوي يتطلب ذلك بل ويفترضه ويؤيده. فالتنسيق بين اللفظ وما يتبعه من ناحية الإفراد والتثنية والجمع وكذلك من ناحية التذكير والتأنيث أمر طبيعي لا يفتقر إلى إعمال فكر ولا إلى مجهود ذهني بينما عدم التنسيق أو عدم المطابقة يحتاج إلى هذا العمل الذهني حتى يفهم المقصود، من التركيب اللغوي، مستشهدا على ذلك بما جرىٰ في اللغات المعربة الهندية الأوروبية كاليونانية واللاتينية قديما واللغة الألمانية حديثا وكذلك استند إلى التراكيب أو النصوص العربية التي احتفظت بها اللغة كرواسب من الاستعمالات القديمة وينحو باللائمة على النحاة الذين لا يأبهون بتاريخ الصيغ اللغوية[37]. وعلى ذلك فظاهرة التطابق تتفق مع الفطرة والسليقة اللغوية البدائية ويرى أن السبب في العدول عن التطابق هو أن «مبدأ الاقتصاد اللغوي والإيجاز في التعبير من أبرز سمات اللغة العربية[38]».

وثالثاً : إن اللهجات العربية المعاصرة في شتى البلاد العربية تطابق بين الفعل وفاعله. ففي أقطار الخليج نجد قولهم :

أيِتون[39] هَلْ بَحْرِين (ويأتي البحرينيون)
عَوَّدَوْ آلْ خَلِيفَ

ونجد السوداني يقول :

كَتَلُوهْ الرُّجال[40] (أي قتلوه الرجال)

وفي مصر يقولون :

سقْطُو العِيَال (رسب الأولاد)

وبدو الساحل الشمالي الغربي في مصر[41] يقولون :

قَالُو لي هَلِي ... (قال لي أهلي)
ويغْلِبِنْها الخِيل، (تغلبها الخيل)

ولهجة أهالي مناطق ليبيا الشرقية لها سمات لهجة الساحل الغربي لمصر.

أما عن التوافق في التذكير والتأنيث فنجد في العامية الحديثة قولهم :

لِبْسَتْ البِنِتْ ثُوْبْهَا أو البِنِتْ لِبْسَتْ ثُوبها
الوَرْدِهْ بْتِكْبَرْ شَوَيِّي شَوَيِّي (تكبر الوردة شيئًا فشيئًا)

وهكذا يؤنثون الفعل بإدخال تاء التأنيث في آخر الفعل الماضي، ويدخلونها في أول المضارع وذلك مع المفردة المؤنثة كذلك، مع جمع الإناث نجدهم يقولون :

النِسْوَان رَاحَتْ (راحت النساء)
خَواتَكْ رَحِنْ يُخْبِزِنْ أو راحتْ تُخْبِزْ
(أخواتك رحن يخبزن أو راحت تخبز)

أي يؤنثون الفعل مع جمع الإناث للعاقل بالتاء أو بنون النسوة وأما جمع الاناث لغير العاقل فيؤنث بالتاء فقط :

السَّيارات راحَتْ
الشوارِعْ خِرْبت
تْكَسَّرِتْ الشَّبابِيْكْ

ومما يجدر ذكره أن المثنى المؤنث يعامل معاملة الجمع مذكرا أو مؤنثا حيث يمكن أن يقال :

البِنْتِيْنْ قاموا أو قاموا البِنْتِينْ (قامت البنتان)
أو يقال : البنتِيْن قمِنْ أَوْ قمِن البنتين

وأما المثنى المذكر فيعامل معاملة الجمع المذكر فقط لقولهم :

الوَلَدِيْنْ رجْعُوا

لِكتَابِيْنْ تْمَزَّعُوا

وفي رأينا أن هذه الظاهرة قد انتقلت من اللغة السامية الأم إلى اللغات التي تفرعت عنها كالعربية والسريانية والعبرية، بدليل ظهورها في هذه اللغات، خاصة العربية التي انتقلت هذه الظاهرة إلى لهجتها القديمة وامتدت إلى لهجاتها الحديثة واستقر أمرها كما نتعامل به في خطابنا اليومي.

الهوامش

(1) الكتاب، 236/1.
(2) الديوان : ص 50.
(3) 3 ـ الأنبياء.
(4) ابن يعيش : 87/3.
(5) شرح المفصل : 88/3.
(6) 3 ـ الأنبياء.
(7) انظر الكتاب 236/1.
(8) 71 ـ المائدة.
(9) معاني القرآن : 262/1.
(10) المرجع السابق : 410/2.
(11) درة الغواص في أوهام الخواص : ص108، ص 109.
(12) شذور الذهب : 176-179.
(13) شرح الأشموني : 171/1.
(14) شرح التصريح على التوضيح : 275/1.
(15) الهمع : 160/1.
(16) ابن هشام : مغني اللبيب : 404/1.
(17) Rabin, Ancient West Arabian P.97
(18) شواهد التوضيح والتصحيح : ص 191-193.
(19) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة.
(20) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ـ باب وقت الفجر.
(21) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب الوليمة حق.
(22) انظر سيبويه : الكتاب 236/1، وشرح المفصل : 87/3-89، وشواهد التوضيح والتصحيح، ص 192-193 ومغني اللبيب 404/1-407 وشذور الذهب : 176-179. شرح الاشموني : 170/1، 33/2. والتصريح على التوضيح 275/1-277، البحر المحيط 297/6، والهمع : 160/1 وشرح شواهد ابن عقيل للشيخ عبد المنعم الجرجاوي 103-104 وبهامشه فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل للعدوي 103-104.

رأي في نظرة العلماء للعامل المعنوي (الخالفة) من منظور إعرابي

بقلم : الدكتور فارس فندي بطاينة
قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك ـ إربد ـ الأردن

لم تشغل النحاة قضية كما شغلتهم قضية العامل، وكانت هذه القضية عبئا ثقيلا تحمل وزره دارسو النحو، وذلك بسبب ما أفرزته هذه النظرية من تأويلات للأساليب العربية، أبعدتها عن الاتجاه الصحيح الذي يجب أن تقود إليه الدراسة التحليلية لأنماط التراكيب العربية.

ولا أعني أن كل ما تحيط به النظرية في طريقة تحليل الأساليب والتراكيب هو غير ذي فائدة، ولكن ما يعنيني هنا أن أسجل رأيا في بعض جوانب نظرية العامل، وبالتحديد تلك المتعلقة بتنويع حركة النصب على الكلمات في بعض التراكيب، بإرجاعها إلى ما يسمى بالخوالف المسببة لحركة النصب في بعض فضلات الجملة.

وإذا كانت فرضية الإعراب التقديرية وما تقتضيه من تمحُّل عند تحليل الجملة العربية، تواجه الدارسين في فترة مبكرة من مراحل التعليم الأولى، فإن ذلك يخلق مشاكل لديهم تلازمهم حتى في مراحل التعليم العالي، بما آلت إليه سبل التأويل في إيجاد أبواب لا مسوغ لوجودها أو قبولها مثل باب الاشتغال والتنازع، ومثل تقدير عامل النصب في المنادى والمصدر الطلبي والإغراء والتحذير والاختصاص وغيرها.

وتأتي مشكلة الإعراب من افتراضين افترضهما النحاة، أولهما الإعراب بتقدير الحركات، وثانيهما بافتراض عوامل لتبرير هذه الحركات، والمشكلة الأولى في نظر الدارسين أيسر منها في الثانية، لأن ما يقتضي تقدير حركة أسهل مما يقتضي تقدير جملة أو كلمة، فضلا عن أن ميدان الإعراب التقديري رهين بطائفة يسيرة من الكلمات، على حين تتسع مظلة العامل لتشمل كافة أبواب النحو العربي.

ومهما كان مصدر القائلين بهذين الافتراضين، فإن الذي يعنيني هنا الجوانب السلبية التي ترتبت على اللجوء إليهما في تحليل بعض أنماط الجملة العربية ومحاولة استقراء وهدم الآثار السلبية لأبني على أنقاضها بدائل مقبولة لدى الدارسين.

لقد أقحم النحاة منذ المراحل المتقدمة لتأسيس النحو العربي المقولات المنطقية لتفسير مجموعة كبيرة من الظواهر الإعرابية واللغوية، ومع أنهم اختلفوا في توجيه بعض هذه الظواهر وتفسيرها إلا أنهم اعتمدوها وكرسوها للدراسة على الرغم من أن بعضهم تنبه إلى خطورة الملابسة وإلى هذا الخلط بين مواضعات علم ومواضعات علم آخر.

ومما يؤيد ذلك، ما رواه ابن السيد البطليوسي (ت 521 هـ) ـ وهو ممن نبهوا في النحو واللغة ـ أن

مجادلة وقعت بينه وبين نحوي من معاصريه هو أبو بكر بن الصائغ، فجعل ابن الصائغ (يكثر من ذكر المحمول والموضوع ويورد الألفاظ المنطقية التي يستعملها أهل البرهان) قال ابن السيد : قلت له : أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو، وصناعة النحو، تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل الفلسفة : يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يرون إدخال بعض الصناعات في بعض، إنما يكون من جهل المتكلم أو عن قصد منه، للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى إذا ضاقت عليه طرق الكلام[1].

وقد تنبه ابن جني (ت 395 هـ) إلى ما ستؤول إليه قضية العامل من تعقيدات والتباسات في أذهان الدارسين، فقال : العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره[2].

ومعنى ما قاله ابن جني يتفق مع ما اعترض به ابن قضاء القرطبي (ت 592 هـ) على النحاة حيث قال : (فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها، قيل : لو لم يَسُقْهُم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لوسمحوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم على ذلك[3]).

وقد كان لأبي البركات الأنباري (ت 577 هـ) رأي حول ذلك، حيث قال : (وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة، والمشي برجل معدومة، والقطع بسيف معدوم والإحراق بنار معدومة، فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم، لأن العلل النحوية بالعلل الحسية)[4]

ويعبر النحاة عن هذا المعنى في الجانب التطبيقي بتقدير عوامل محذوفة تنصب الأسماء في نحو قول العرب : اشتريته بدرهم فصاعدا، وقولهم : سبحان الله، وقوله تعالى : ﴿وهذا بعلي شيخا﴾[5] فهم يجعلون (صاعدا) منصوبا بفعل تقديره : فذهب الثمن صاعدا، ويجعلون (سبحان) مصدرا منصوبا بفعل محذوف وجوبا من لفظ المصدر، وشيخا منصوبا بفعل مفهوم من سياق الجملة تقديره : أنبه، ومثل هذه التقديرات لا حصر لها في كتب النحو، وبخاصة أبواب المنصوبات مثل المنادى والإغراء والتحذير والمصادر الطلبية والحال وغيرها.

ولقد كانت هذه التقديرات الشغل الشاغل لغير واحد من هؤلاء النحاة، وذلك يشير إلى عدم قناعتهم بهذه التقديرات، فنجد نحويا مثل أبي الحسين بن الطراوة (ت 358هـ) يفكر في تدارك هذه المفارقة بالحديث عن عامل معنوي سماه (القصد إليه) يفسر به نصب بعض المنصوبات من نحو (سبحانَ الله) معللا ذلك بأن هذا الضرب من الأسماء لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث (الفعل)، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق، مضافا إلى ما بعده، فإن (سبحان) اسم ينبيء عن العظمة، فوقع القصد إلى ذكره مجردا عن التقييدات أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، نحو : إياك، ونحو : ويل زيد وويحه، كما يجعل ابن الطراوة المنصوب في باب الاشتغال في مثل : زيداً ضربته، وزيداً ضربت من هذا القبيل، فلا يقدر في الأول فعلا يفسره المذكور أو في الثاني على أنه مفعول به مقدم للفعل المذكور ـ كما يرى ذلك جمهور النحويين. وممن تبنوا رأي ابن الطراوة هذا، تلميذه أبو القاسم السهيلي (ت

581 هـ)، فالمنادى عنده منصوب بالقصد إليه، وقد أخذ بهذا التفسير في تعليل النصب في باب الاشتغال [6].

وقد نسب إليه أبو حيان أن الاسم عنده في باب الإغراء (مفعول به من جهة المعنى، وإن لم يعمل فيه عامل لفظي)[7].

ويمكن عد هذه النظرة عند ابن الطراوة وتلميذه من جملة الآراء الاستقلالية في النظر إلى الظواهر الإعرابية، بحيث امتدت هذه النظرة الاستقلالية حتى شملت أبوابا أخرى من النحو، كعلة منع الاسم من الصرف إذ خالف ماقاله النحاة من أن سبب منع الاسم من الصرف هو توفر فرعيتين به، وما يترتب عليها من ثقل موهوم يمنع من التنوين والخفض، وأخذ يفسر منع الصرف في كل طائفة من هذه الأسماء بتفسير خاص بها بعد أن فنّد بالدليل اللغوي الصوتي والمعنوي حكاية الثقل المزعومة في هذه الأسماء[8].

وكان من الممكن أن يكون ما قاله ابن مضاء حول العامل هو القول الفصل، لولا أن قوله ارتبط بمذهبه الفقهي الظاهري الذي لم يكتب له الذيوع بين المذاهب الفقهية الأخرى، فطويت أفكاره الرائدة في الدرس النحوي، كما طوي مذهبه الظاهري في الفقه.

ولا بد من التنويه بأن ما نسميه (العامل اللغوي) في تفسير بعض الظواهر الإعرابية كان قد تنبه إليه منذ المراحل المتقدمة في تاريخ الدرس النحوي واحد من الرواد المؤسسين للمدرسة البصرية وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، ولكن الذين جاءوا بعده من النحويين أهملوه لينساقوا وراء فرضية العوامل النحوية، ويتسعوا في القول بها، فيشتطوا بذلك بعيدا عن سنة اللغة ونظامها الخاص، وقد نقل عن الخليل أنه كان يستعين بالعامل اللغوي لتفسير كثير من حالات النصب في الأسماء المنصوبة، فقد جاء في كتاب سيبويه : هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهما، وهذا قول الخليل رحمه الله[9].

وواضح أن (عشرين) لا تصلح أن تكون عاملا لفظيا للنصب في درهماً، لأنها ليست فعلا ولا ما يشبه الفعل من العوامل التي تواضع النحويون على إثبات العمل لها، وأن الخليل كان يقصد إلى العامل اللغوي الذي سمي في موضع آخر (تمام الكلام)[10]، وهذا العامل اللغوي هو الذي عمل النصب في المستثنى هنا تحت مفهوم المخالفة الذي عبروا عنه بالقول (لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره)، ولا عبرة بقول سيبويه : فعمل فيه ما قبله ؛ لأن المثال الذي أورده في نفس السياق (القوم فيها إلا أباك) لا يسمح بتقدير عامل يصلح للنصب من فعل ونحوه مما تعارف عليه النحويون، وفي موضع آخر يعقد سيبويه بابا لِـ (ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو) ويجعل منه قولهم : هو ابن عمي دنيا، وهو جاري بيت بيت، وجعل الناصب لها ما تقدم عليها من الكلام، قال : لأن هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت : أنت الرجل علما، فالعلم منتصب على ما فسرت لك وعمل فيها ما قبله، كما عمل عشرون في الدرهم حين قلت : عشرون درهماً، لأن الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي[11].

وفي موضع آخر قال سيبويه : (ومما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو، قولك : هذه مائية وزن سبعة ونقد الناس، وهذه مائة ضربَ الأمير، وهذا ثوب نسج اليمن، كأنه قال : نسجاً وضرباً ووزناً، قال : واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا

هو هو، والدليل على ذلك أنك لو ابتدأت اسماً لم تستطع أن تبني عليه شيئا مما انتصب في هذا الباب، لأنه جرى في كلام العرب أنه ليس منه ولا هو هو[12].

وليس بخاف على أحد أن هذا التحليل الذي اقتفى به سيبويه خطى شيخه الخليل الذي يصرح باسمه، يعتمد تفسير النصب بعامل لغوي هو الخلاف، فلأن الاسم المنصوب ليس هو الاسم المتقدم عينه أي خالفه كان منصوبا، ولا عبرة لقول سيبويه : وجعل الناصب لها ما تقدم عليها من الكلام.

وأرى أن هذا الذي أدركه الخليل بحسه اللغوي المرهف، وأفلت من يدي تلاميذه والأجيال التي تلتهم، مما آثرنا أن نسميه بـ (العامل اللغوي) متابعين في ذلك الدكتور مهدي المخزومي[13]، هو بعينه ما تشبث به مؤسسو النحو الكوفي، ومن احتذى حذوهم فسموه (الخلاف) في مواضع، و(الصرف) في مواضع أخرى، ليفسروا به حالات إعرابية متعددة استعصت في تفسيرها على غيرهم وأجهدتهم، فاضطربوا في توجيهها ولم يأتوا فيه بطائل، وكان ذلك الاضطراب نتيجة محتومة للتسليم بنظرية العامل النحوي التي استحوذت على الفكر النحوي، وتمكنت منه إلى الحد الذي تحولت فيه إلى ما يشبه اليقين المطلق، على نحو ما رأينا عند ابن الأنباري. وقبل أن نستعرض الحالات التي يكون عامل الإعراب فيها الخلاف أو الصرف لا بد لنا أن نفسر اختيار العرب الفتحة لتكون علامة على الاسم المخالف لما قبله أو الفعل المصروف عما سبقه.

وإذا كان البحث الاستقرائي للمعربات قد أوصلنا إلى تقرير حقيقة مفادها أن الضمة علم الإسناد وأن الكسرة للإضافة وأن الفتحة هي أخف الحركات، ولذلك فهي أكثر شيوعا من سواها»[14]

والفتحة ليست علامة إعرابية، لأن عامة ما يندرج تحت حكم المنصوب لا يجمع بينه جامع، بخلاف المرفوعات والمجرورات التي لا تخرج عن دائرتي الإسناد والإضافة. واللغة العربية تستعين بالفتحة كثيرا في حالات لا تستحق النصب، ولو وجدت حالات حركية غير الثلاث المعروفة الشائعة لاستعملت»[15].

فالفتحة لا تؤدي وظيفة معينة، إذ يفتح الاسم لأن الفتحة في درج الكلام أخف من غيرها من الحركات، ولا تؤلف حالات النصب عادة إلا جعبة أو كيسا يتضمن كل ما استعصى شرحه أو تعليله، وتعود حالة النصب إلى توزيعية مجانية واعتباطية نراعيها بموجب قوانين صوتية خفية»[16].

بعد هذه المقدمة عن الفتحة، نستطيع أن نقرر بيقين أن هذا العامل اللغوي الذي سماه بعض القدماء (الخلاف) يمكن أن يكون تفسيرا ناجعا لطائفة من الحالات الإعرابية التي اضطرب جمهور البصريين كثيرا في توجيهها وبيان السر في تحريكها بالفتح، وتسعى هذه الدراسة إلى جمعها ولمّ شتاتها حول هذا المحور مستجيبة لمقولة وجيهة لواحد من أعلام الدرس النحوي المعاصر، فحواها «أن النصب على الخلاف، لو عمل بعد توسيع نطاقه ومجال عمله لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده المحدثون وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء»[17].

ويمكن الآن أن نستعرض طائفة المنصوبات التي يكون عامل النصب فيها الخلاف، لا عوامل لفظية كما يعتقد جمهور النحاة، وتردده المصنفات النحوية عامة.

1 ـ الظرف الواقع خبراً (أو الذي يقع موقع الخبر).

يرى الكوفيون أن الظرف إذا وقع موقع الخبر، نحو : الكتاب أمامك، والحقيبة وراءك، منصوب على

الخلاف، وحجتهم في ذلك أن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، أي أن الخبر هو عين المبتدأ في قولنا : الله ربنا، فحكمهما في الإعراب واحد، غير أن عبارة (الكتاب أمامك) ونحوها، ليس الظرف فيها في المعنى هو المبتدأ، فلما كان مخالفا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما.

وذهب البصريون إلى أن الظرف هنا منصوب بعامل مقدر هو اسم فاعل (مستقر) واحتجوا لذلك بأن الأصل في قولنا : الكتاب أمامك ؛ في أمامك، لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى (في) و (في) حرف جر، وحروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به ؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال كقولنا : عجبت من زهدك، فلو قلت : من زهدك، لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به، فدلّ على أن التقدير في قولك : الكتاب أمامك، الكتاب استقر في أمامك، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف، وأما من ذهب منهم إلى تقدير اسم الفاعل (مستقر) فحجته أن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل اسم الفاعل يجوز أن تتعلق به حروف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، وتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع، فضلا عن أن تقدير الفعل يحوج إلى تقدير آخر، وهو ضمير الفاعل بخلاف الاسم الذي لا يلزم ذلك، وما لا يحوج إلى تقدير أصل لما يحوج إليه.

وهناك ما يُظن أنه رأي ثالث ينسبونه إلى ثعلب، مفاده أن الأصل في قولنا : أمامك الطعام ؛ حل الطعام أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه، فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل[18].

وفي رأيي أن رأي ثعلب هذا هو تفسير معنى وليس تفسير إعراب فهو يدرك أن الظرف مع كونه وعاء للذات أو للحدث فهو منصوب على الظرفية، وإنما قدر الفعل (حلّ) أو استقر توضيحا لمقتضى دلالة الظرفية المرتبطة بالحلول أو الاستقرار، ولهذا لم يثبت له عمل في الظرف.

أما إذا كان لفظ الزمان أو المكان لا يؤدي معنى الظرفية، بل يؤدي وظيفة الإسناد لا غير، كقولنا : انقضى شهران من العام، أو مر عام على المجزرة، أو (الحج أشهر معلومات)، فحكمه حكم سائر الأسماء في استحقاق الرفع علما على الاستناد والجر علما على الاضافة، فيكون نصب الظرف مع المبتدأ هنا ليس بعامل لفظي كما يرى البصريون بل هو عامل وظيفي لغوي، فحواه أنه لا يصلح أن يكون خبرا عن المبتدأ أي مسندا، لأنه في المعنى ليس هو المبتدأ.

وهذا العامل الوظيفي هو (الخلاف) الذي نص عليه بقية الكوفيين صراحة. وبذلك لا يشكل توجيه ثعلب لهذه المسألة ما يمكن أن يكون رأيا ثالثا فيها، بل هو في حقيقته رأي الكوفيين، ولا سيما أنه يرى أن الفعل (غير مطلوب واكتفى بالظرف منه).

وإنما لجأ ثعلب إلى هذا التفسير، ليقرر أن الظرف هذا منصوب بحكم إفادته الظرفية المكانية أو الزمانية، وليس الإسناد أو الإضافة، فبهذا خالف المبتدأ في الحكم الإعرابي، فكان منصوبا لا مرفوعا، تمييزا له عن الخبر الذي يطابق المبتدأ في إعرابه.

أما رد البصريين كما عرضه الأنباري بقوله : (لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ، لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبا لأن المبتدأ مخالف للظرف، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ، لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين فصاعدا[19].

ويبدو أن الأنباري غفل عن أن حكم الرفع في المسند إليه قانون لغوي ثابت وليس أمرا اعتباطيا

يمكن التخلي عنه لأدنى ملابسة، زيادة على أن الظرف وبقية الفضلات اختصت بالنصب تمييزا لها عن المسند إليه المرفوع والمضاف إليه المجرور، فالنصب هنا ليس أمرا طارئا على الظرف وهو يؤدي دور التكملة، وتوزيع العلامات الإعرابية في اللغة العربية وبخاصة الضمة والكسرة محكوم بقانون وظيفي يكاد يكون صارفا وليس خاضعا للافتراض الجدلي على النحو الذي يتصوره صاحب الانصاف.

كما يبدو أن المعايير العقلية البحتة التي تحكم تفكير الأنباري أملت عليه فهما خاصا لفكرة «الخلاف» بحسبانها قيمة مجردة تستلزم بالضرورة ظاهرة النصب، ومن شأنها بحسب هذا الفهم أن تؤثر في طرفي الجملة، فتلحق بها النصب ؛ لأنها ماثلة فيهما كليهما بالنسبة لبعضهما. ولا أعتقد أن هذا التصور كان في خاطر أولئك الذين قالوا بفكرة الخلاف، بل كانوا يلمحون فيها قيمة تنويعية في سياق النظام الوظيفي لعناصر الجملة، فما خالف المرفوع الذي هو المبتدأ في مؤداه، ولم يكن مضافا إليه لا بد أن يكون منصوبا.

وأنوه هنا إلى أن الظرف ليس خبرا عن المبتدأ، حتى عند هؤلاء الذين لم يقدروا عاملا لفظيا يفسر النصب فيه، بدليل احتجاجهم بأن الظرف هنا ليس في المعنى هو المبتدأ، وشرط الخبر أن يكون في المعنى هو المبتدأ.

ونستطيع بعد ذلك أن نستنتج بأن الجملة العربية لا تشترط في إفادتها وصحة تكوينها تكامل العلاقة الإسنادية كما هي في تصور النحاة، فجملة الظرف ليس فيها مسند بالمفهوم الذي تعارف عليه النحويون، وهو أن يكون هذا المسند عين المسند إليه (المبتدأ) وليس هناك ضرورة لتقرير مشتق محذوف أو فعل ليكون عاملا في الظرف، ويكون هو الخبر في نفس الوقت، وذلك لتمام المعنى في الجملة بوجود الظرف وحده، وللاستغناء بعامل الخلاف في تفسير النصب في الظرف وبهذا تكون جملة : المسجد أمامك، في خلوها من علاقة الإسناد مع إفادتها معنى يحسن السكوت عليه، شبيهة بجملة النداء، التي لا تنطوي على علاقة إسنادية. وكذلك جملة القسم في قولنا جوابا على كلام سابق : لا والله، أو بلى والله.

وبالتأمل جيدا في مضمون هذه الحقيقة سنجد أن ما يترتب عليها ذو فائدة كبيرة للدارسين حيث يمكننا بعد ذلك استبعاد كثير من التقديرات التي تنوء بها طائفة من الأنماط التركيبية في الكلام العربي مثل جملة النداء وجملة القسم وجملة الجواب وغيرها.

2 ــ خبر (ليس)، و(ما الحجازية)، و(لا)، و(لات)، و(إن)

يعد النحاة (ليس) من أخوات (كان)، وهي عندهم فعل ماض جامد، لا يستعمل منه مضارع ولا أمر، وليس له مصدر.

وأصلها عند الخليل والفراء : لا أيس بمعنى (وجود)، وقد سُمع عن بعض العرب قوله : ليس لفلان أيس، ثم حذفت الهمزة أو الألف فصارت (ليس)، كلمة تفيد النفي وأدرجت بحكم نوع العمل الذي ينسب إليها مع مجموعة الأفعال النواسخ التي تشبهها في الاقتران بجملة الابتداء[20].

لقد أيد البحث اللغوي في الساميات ما ذهب إليه الخليل في أن أصل (ليس) (لا أيس) فهي في اللغة الأكدية تدل على الوجود وهي في العبرية (أيش) وفي الآرامية (ايث)[21]، ويظهر أن هذه الكلمة (ليس) نتيجة لتطور صيغة الأصول السامية الأم في موطنها الأول.

ومن أجل ذلك يصعب علينا إدراج (ليس) ضمن الأفعال التي اصطلحوا عليها بالأفعال الناقصة،

ويكون مقبولا ما نسب إلى أبي علي الفارسي وابن السراج وابن شقير من القول بحرفيتها[22].

فهي ليست صيغة فعلية تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث المقترن بزمن، فدلالتها على الزمن معدومة، ولا عبرة بما يقال أنها تنفي الحاضر، لأنهم يدرجونها في صف الأفعال الماضية، ودلالتها على الحدث معدومة أيضا، ودورها أنها تنفي العلاقة الإسنادية القائمة بين المسند والمسند إليه بعدها، ولعل هذا هو مبرر النحويين لإدراجهم إياها ضمن الأفعال التي قالوا بخلوها من الدلالة على الحدث، وأطلقوا عليها اسم «الأفعال الناقصة» فضلا عن اتصالها بالضمائر، مثلَ لست ولسنا ولستم علما بأن هذه الضمائر تتصل بالحروف النواسخ أيضا مثل إن وأخواتها، مما جعلهم يرون في ذلك وجها لتشبيهها بالأفعال.

ولعل ما يؤكد حرفية (ليس) أنها فارقت الأفعال الناقصة عامة بأن خبرها لا يجوز أن يتقدم عليها، كما يرى ذلك الجمهور، وعلل النحويون ذلك بأنها فعل غير متصرف، فلا تجري مجرى الفعل المتصرف، قالوا : والذي يدل على هذا أن ليس في معنى ما، لأن ليس تنفي الحال، كما أن ما تنفي الحال، وكما أن ما لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس.

ومن النحويين من يغلب عليها الحرفية كما يقول الأنباري، ويحتج بما حكي عن بعض العرب أنه قال : ليس الطيبُ إلا المسكُ، فرفع الطيب والمسك جميعا، وبما حكي أن بعض العرب قيل له. فلان يتهددك، فقال : عليه رجلا ليسي فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ولو كان فعلا لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال، ولأنها لو كانت فعلا لكان ينبغي أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت به التاء فيقال في لستُ ليست، وقد حكى سيبويه في كتابه، أن بعضهم يجعل (ليس) بمنزلة (ما) في اللغة التي لا يعملون فيها (ما) فلا يعملون (ليس) في شيء[23]، وتكون كحرف من حروف النفي، فيقولون : ليس زيد منطلق، وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن تكن كافية كما يقول الأنباري. في الدلالة على أنها حرف، فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف، وهذا ما لا إشكال فيه[24].

ولعل هذه القرائن الاستعمالية في استخدامها ليس مما ساقه الأنباري، والقرائن الدلالية فيما تضمنته بنيتها وعملها الوظيفي كافية للقول بحرفيتها، ونقض مذهب الجمهور في القول بفعليتها، وما دمنا رجحنا القول بحرفية ليس، يكون علينا أن نفسر نصب خبر المبتدأ بعدها على الخلاف كما هو الحال تماما في جملة (ما) الحجازية النافية، وجملة لا النافية للوحدة ولات وإن النافية، ويكون الخلاف بين المبتدأ والخبر المترتب على نفي العلاقة بينهما، ونقلها في المسند من الرفع إلى النصب، ويكون النصب في خبر المبتدأ بعد ليس مقيسا على النصب في خبر ما النافية وأخواتها، وليس العكس، ومع قناعتنا بحقيقة ليس حسب ما سبق، فإنه يفترض بعد ذلك أن ترحل (ليس) من باب الأفعال الناقصة التي أقحمت فيه تحت تأثير القول بنظرية العامل النحوي إلى باب أدوات النفي الداخلة على الجملة الاسمية، ويكون (الخلاف) هو التفسير المشترك بظاهرة نصب الخبر بعد هذه الأدوات جميعا، ومما يرجح ذلك أن انتقاض النفي بـ (إلا) وإثبات إسناد الخبر للمبتدأ يلغي النصب في الخبر ليعود مرفوعا بحكم التبعية كما في قوله تعالى : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾[25].

3 ـ الاستثناء بـ (إلا)

حكم المستثنى بإلا يتنوع حسب نوع الجملة، ولسنا في حاجة إلى عرض المستثنى في حالة

الرفع، ولا لحالة الجر، بل سنفصل القول عندما يكون منصوبا في جملة الاستثناء التام في مثل قولنا : شربنا الشراب إلا قليلا، وفي نحو : ليس لنا طريق إلا طريق الحق، فالمستثنى في هذين المثالين استحق النصب (لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره)[26]. وهذا الإخراج يقتضي مخالفة في العلامة، ولا يمكن أن تكون هذه العلامة غير الفتحة للأسباب التي قدمناها، سواء كان هذا الذي قبله مرفوعا كما مثلنا أو مجرورا كما في قولنا : ما مررت بأحد من الناس إلا عليا.

وتقاس هذه الحالة على المستثنى الواقع بعد مستثنى منه منصوب مثل قولنا : قرأت الكتاب إلا فصلا واحدا، ويبدو هنا أن النصب لا بديل عنه، فالمستثنى في هذه الأمثلة إنما نصب لأنه «مخرج مما قبله» ومخالف له في الحكم الوظيفي الذي يؤديه، وكان من اللازم تبعا لذلك أن يخالفه في الشكل الإعرابي الذي يشكل قرينة الحكم الوظيفي، ودليله في عامة التراكيب.

ويترتب على هذا التفسير أن يجنبنا الاضطراب الذي آلت إليه آراء النحويين في تعليل ظاهرة النصب في الاستثناء التام، فقد تشعبت الطرق بالنحاة في تفسير هذه الظاهرة، فذهب بعض الكوفيين والمبرد والزجاج إلى أن العامل فيه (إلا)، وذلك لأنها قامت مقام استثني ؛ وكان المبرد يرى أن (إلا) هنا قامت مقام الفعل المتقدم أو نابت منابه في عمل النصب، وينقض هذا الرأي أن (إلا) لا تقتضي النصب دائما، بل يأتي المستثنى بعدها مرفوعا أو مجرورا، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و(لا) ثم خففت (إنّ) وأدغمت في (لا)، ومثل ذلك ما نسب إلى الكسائي من أن المستثنى نصب لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم، كما حكي عنه أنه قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول، ومعلوم أن رأي الفراء والكسائي يقوم على ظنّ لم تثبته بعد دراسة التطور التاريخي للغة العربية، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي أو تنزيل كما يقول الأنباري[27]، فضلا عن أن هذا التركيب الجديد (إلا) لا يقتضي دائما النصب.

ويرى البصريون أن ناصب المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلا)، وهذا مردود بأن جملة الاستثناء لا تقتضي الضرورة تقدم فعل، وذلك مثل قولنا : العلم نور إلا علما أريد به هلاك الناس[28]

4 ـ الاستثناء بـ (غير) و(سوى)

من المعلوم أن (غير) في الاستثناء تأخذ حكم المستثنى بـ (إلا)، ولذا فإنها في حالة النصب تحمل على الخلاف في مثل قولنا : أنجزت الحكومة المشاريع غير مشروع واحد، فقد قامت غير هنا بصفتها مضافة إلى المستثنى مقام المستثنى واستحقت الحكم الإعرابي الذي كان يستحقه المستثنى بـ (إلا)، أما نصب (غير) بعد المستثنى منه المنصوب فتفسيره يلتقي بتفسير النصب في قولنا : أحضرت المدعوين إلا عليا، وهو قائم على عدم البديل، فلا يمكننا استبدال الفتحة هنا بضمة ولا بكسرة لأنهما علامتان إعرابيتان خاصتان بالإسناد والإضافة، والعربية حينما تضطر إلى أمر فإنها تخالف سننها فيه، كما فعلت حين جعلت الياء علامة واحدة للنصب والجر في جمع المذكر السالم بعدما جعلوا الألف التي هي علامة فرعية للنصب علامة للرفع في المثنى بدلا من الواو التي خصوا بها جمع المذكر السالم المرفوع، وكما جعلوا حذف النون في الفعل المضارع المسند إلى الاثنين والجمع المؤنثة علامة مشتركة للنصب والجزم.

ويمكن القول أن ما صح في إعراب (غير) ينطبق على سوى الاستثنائية، فلو كانت هذه الكلمة ـ وهي تؤدي مؤدى (غير) في المعنى وفي الوظيفة ـ تحتمل ظهور العلامة الإعرابية لتحركت بالفتح حكمها في ذلك حكم (غير)، ولكن اعتلالها

بالألف لا يسمح بذلك، ولولا رفضنا للإعراب التقديري لقلنا إنها منصوبة بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

والحقيقة أن ما قاله بعض النحاة حين عدوا (سوى) ظرف مكان منصوب بحركة مقدرة[29] ليس صحيحاً، وإنما الذي أوقعهم في هذا الوهم التفسير الذي نقله سيبويه عن الخليل بشأنها. قال سيبويه : (وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء)[30].

وواضح أن هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، لأنه فسرَها في موضع آخر بمعنى بدل[31].

ولم يكن الخليل غافلا عن خلوها من الدلالة على المكان أو من خصائص الظرفية المعروفة، ولو كان الأمر كذلك لصح أن يكون ذلك منطبقا على كلمة (غير) لأنها تؤدي في معناها مؤدى (سوى)، وكلاهما يفيدان معنى المخالفة لما قبلهما، فيكون ما بعدهما مستثنى مما قبلهما، وبحكم اسميتهما وملازمتهما للإضافة حل محل المستثنى، في الموقع الإعرابي واستحق المستثنى حكم الجر بإضافتهما إليه.

والدليل على اسميتهما أنهما يقعان مواقع إعرابية متنوعة، فقد يبدأ بهما، وقد يكونان فاعلين، وقد يكونان مجرورين بحروف الجر، وقد يقعان نعتين لما قبلهما فيتبعانه في إعرابه رفعاً ونصبا وجرا، والراجح أنهما كانتا تستعملان في منطقتين لغويتين مختلفتين لنفس الغرض، ثم التقت اللهجات المتعددة في مراحل التوحيد اللغوي.

5 ـ المستثنى بعد : خلا وعدا وحاشا وليس، ولا يكون

يذهب النحويون إلى أن المستثنى بعد (خلا) و(عدا) ـ مالم يكن مجرورا ـ يكون منصوبا على المفعولية، وعامل النصب فيه «خلا، وعدا» وهما فعلان ماضيان جامدان في صيغة الاستثناء هذه، والفاعل مستتر فيهما يعود على محذوف مقدر مفهوم من معنى السياق[32]، فتقدير قولنا : اجتهد الطلاب عدا المهملين أو خلا المتخلفين، اجتهد الطلاب عدا الطلاب المهملين أو خلا الطلاب المتخلفين، و(عدا) و(خلا) هنا بمعنى جاوز، فيكون ما بعدهما منصوبا على المفعولية، ولا أعتقد أن هذا التوجيه يقل غرابة وبعدا عن الحق عن توجيه بعضهم النصب بعد (إلا) بأنه بفعل تقديره استثني، نابت إلا منابه.

والظاهر أن لفظي (خلا وحاشا) الاستثنائيين تجاوزا وضعهما الأول، وفقدا قدرتهما على التصرف، فلازما صيغة الماضي وجمدا عليها، كما حدث مع (نعم) و(بئس) اللتين لازمتا صيغة واحدة في المدح والذم، هي صورة الماضي مع تغيير واضح في هيأتهما الصرفية. وأصبحت (عدا) و(خلا) تؤديان مؤدى (إلا) أو مؤدى (غير) في المعنى ولأنهما ليسا اسمين مثل غير وسوى لم تصح إضافتهما إلى ما بعدهما، فكان ما بعدهما منصوبا على الخلاف لما قبلهما بحكم خلافه له في العمل الوظيفي الذي يؤديه في الجملة، أما إذا كان ما قبلهما منصوبا أيضا، فتفسير نصب ما بعدهما يتطابق مع ما قلناه في تفسير نصب المستثنى حال كون المستثنى منه منصوبا أيضا.

أما (حاشا) فإن المستثنى بعدها يكون مجرورا، ولم يحفظ فيها سيبويه غير الجر[33]، ولذا عدها حرف جر، ويكون أيضا منصوبا، وهو رأي الجمهور، وهي عندئذ فعل ماض جامد، وزاد المبرد على ذلك أنه رأى فيها فعلا متصرفا يأتي منه مضارع على نحو ما جاء في قول النابغة :

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه
ولا أحاش من الأقوام من أحد

ويكون المستثنى بعدها منصوبا على المفعولية، كما هو حاله مع عدا وخلا[34].

والذي نرجحه هنا هو أن نصب المستثنى بعد (حاشا) ـ وهي صيغة جامدة اختصت بالاستثناء وليست فعلا متصرفا كما ذهب إلى ذلك المبرد ـ على الخلاف لما قبله ؛ لأن مؤداها مؤدى (عدا) و(خلا) في إفادة إخراج ما بعدها مما قبلها، ومما استدل به المبرد على فعليتها مردود بأن (أحاشي) في البيت فعل مضارع بمعنى استثني وأخذ مفعولا به لا مستثنى «أحد» المجرور بحرف الجر الزائد، فهي ليست مضارع (حاشا)، لأن حاشا ليست فعلا، ولا تحتمل ضميرا مستترا يعود على الفاعل المتكلم، كما هو الأمر في أحاشي، وإنما اشتقت أحاشي من حاشا الجامدة كما اشتقت يسوِّف من سوف، ويلولي من لو ويبحر من البحر وينجد من النجد، فعلى هذا تكون (حاشا) صيغة جامدة تفيد معنى الاستثناء، فإذا كان الذي بعدها منصوبا، فإنما ينصب على الخلاف لما قبله.

والمستثنى بعد (ليس) يكون حكمه في النصب حكم المستثنى بعد خلا وعدا، فهو منصوب على الخلاف لما قبله، وقد جاء في الحديث الشريف : (ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء) ويرى النحويون في المنصوب هنا خبرا لليس وأن اسمها محذوف يفهم من سياق الكلام[35]، وتقديره هنا : ليس المأخوذ عليه أبا الدرداء، ويكون عامل النصب عندهم (ليس) وهم بذلك يقعون في الوهم نفسه الذي وقعوا فيه عند تفسير النصب بعد (إلا) و(عدا) حينما رأوا في المنصوب مفعولا لعامل متقدم والذي لا شك فيه أن (ليس) سواء أفادت الاستثناء أم لم تفده هي أداة للنفي واحدة في فحواها وفي وظيفتها، فهي تلغي العلاقة الإسنادية القائمة فيما تدخل عليه، إلا أنها في حالة الاستثناء تفيد إخراج ما بعدها مما قبلها، فيكون ما بعدها مخالفا لما قبلها في الحكم الإعرابي ويكون حقه النصب لأنه لا توجد علامة بديلة غيره لمعنى الخلاف، وهي في غير الاستثناء تقتضي أن يكون المسند بعدها مخالفا للمسند إليه بسبب إلغاء علاقة الإسناد، فيكون منصوبا لأن الفتح علامة صالحة للتعبير عن الخلاف.

إن تباين الآثار الإعرابية التي ارتبطت بليس، تبطل نظرية العامل التي قال بها النحاة، فمن غير المسلم به أن يكون عامل واحد يعمل في المسند إليه الرفع مرة، والنصب مرة أخرى، ولا عبرة بما يراه النحويون من أن الاسم بعد ليس الاستثنائية خبر لمبتدأ محذوف، تقديره : ليس بعضهم زيداً، لأن الأولى أن يكون التقدير : ليس زيدٌ بعضهم، فالإخبار هنا عن زيد ونفي القيام عنه في نحو : قام الحاضرون ليس زيدا، وليس الإخبار عن (بعض)، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير[36].

وهذا الرأي يتطابق مع ما قاله الخليل بن أحمد : «إن المستثنى منصوب لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره»[37]، ونكون بذلك قد تجنبنا تعدد التفسيرات الوهمية التي قدمها النحاة لظاهرة النصب فيه.

ونستطيع بعد ذلك أن نحمل (لا يكون) على (ليس) في مجال الاستثناء بهما ؛ لأن مؤداهما واحد في إخراج ما بعدهما مما دخل فيه ما قبلهما، وبخاصة بعد نفي يكون بـ (لا)، فنفي الكون بـ (لا) النافية تؤديه (ليس) التي تنفي الوجود الحاضر.

6 ـ المفعول معه

من أبرز التراكيب التي يبدو فيها أثر الخلاف واضحا بيِّنا جملة المفعول معه، فالمنصوب الذي يسمونه تجاوزا «مفعولا معه» يقع بعد واو لا تفيد العطف أو المشاركة، أي لا تؤدي وظيفة نقل الحكم الإسنادي القائم فيما قبلها إلى ما بعدها، فيكون مشاركا له في العلامة الإعرابية كما هي الحال في عطف النسق الذي تترتب عليه مشاركة ما بعدها لما قبلها في الحكم، وبالتالي مشاركته له في العلامة الإعرابية،

بل هي تفيد المصاحبة فقط، أي إن الحدث الذي صدر عن الاسم السابق لها وقع في معية اسم آخر بعدها، وفي حضوره دون أن تقع من هذا مشاركة للأول في العلاقة الإسنادية التي تلبس بها أو صدرت عنه. فقولنا : ينطلق الركبُ وغروبَ الشمس، لا يقتضي نقل الانطلاق إلى غروب الشمس، وعليه لا يكون الغروب متلبسا بالانطلاق، فيترتب على ذلك عدم تحقق الرفع فيه ؛ لأن الرفع علامة المسند إليه وهو الركب وليس هناك مفرٌّ من أن يحرك بالنصب، لأن الجر خاص بالمضاف إليه، وهذا هو الذي ذهب إليه الكوفيون، فقالوا به تفسيرا لنصب (المفعول معه)[38].

ورأي الأخفش في تفسير نصب ما بعد الواو بأنه ينتصب انتصاب مع في نحو : جئت معه، لا يطرد ؛ لأن مع تنصب في العادة كما تنتصب سائر الظروف مثل (بين ودون ووسط وفوق وما يماثلها)، على حين أن المفعول معه لا يلزم بالضرورة أن يكون دالا على الظرفية أو متضمنا معناها.

ورأي البصريين في تفسير ذلك بأنه بتأثير الفعل الذي قبل الواو بتوسط ينقصه أمران :

الأول : أن جملة المفعول معه لا تقتضي دائما فعلا، فنحن قد نقول : كيف أنت وزيدا ؟ وليس هنا فعل.

الثاني : أن الفعل هنا لازم، ولا يمكن تعديته ـ بمقتضى قانون الإعمال الذي يقولون به، إلى اسم يعمل فيه النصب.

وادعاؤهم بأن الواو تقوي الفعل إنما هو وهم محض، يفتقر إلى دليل يدعمه، كما أن تفسير الزجاج الذي انفرد به عن البصريين بأن النصب إنما هو بفعل تقديره : لابس أو نحوه، في قولنا : استوى الماء والخشبة، ينقضه أنه لا يطرد في تفسير النصب في نحو : كيف أنت وأخاك ؟ أي كيف الأمر بينك وبين أخيك ؟

7 ـ الحال

يمكن لنا أن نفسر اطراد نصب الحال بغض النظر عن الحكم الإعرابي لصاحبها، فهي لمخالفتها النعت ـ وهو تابع لما قبله في وجوه عدة ـ خالفت صاحبها في إعرابه، والتزمت النصب دائما، وفي حالة نصب صاحب الحال، ليس لنا مناص من نصبها، لأن الرفع علم المسند إليه أو تابعه، والجر علم المضاف إليه أو تابعه، فهي في هذا محكومة بمبدأ النصب على الخلاف لما قبلها، مع أن الحقيقة الماثلة فيها أنها نعت لما قبلها، ولكن لمخالفتها للنعت من حيث أن المنعوت هناك قد يكون معرفة أو نكرة بينما في الحال يجب أن يكون صاحب الحال معرفة وإلا كان استثناء، محمولا على التأويل، ومن أجل هذه المخالفة مع النعت ألزموها النصب، ودعوى النحويين بأن الفعل الذي تقدم على صاحبها عمل فيها النصب مردودة بقول العرب : هذا الخليفة قادما، وهذا زيد مقبلا، فليس في هذا مايصلح أن يكون عاملا للنصب فيها ويمكن أن يلحق بالحال هنا في معناه ووظيفته وتفسير العلامة الإعرابية اللاحقة له خبر الأفعال الناقصة باستثناء خبر (ليس) في مثل : عاد الحلم حقيقة، وآض الفتى كهلا، لأنه يؤدي وظيفة التمييز لنوع الصيرورة التي تعرض لها المسند إليه وليس وظيفة الحال[39]. أما عامة الأفعال التي اصطلحوا على تسميتها ناقصة، وهي بمجموعها تدل على الكينونة أو الوجود، فيمكن تصنيفها ضمن ثلاث طوائف :

الطائفة الأولى : تدل على الكينونة العامة وهي : كان واستقر وحصل ووجد، وحدث.

الثانية : وتدل على الكينونة الخاصة وهي : أصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وغدا.

الثالثة : وتدل على الكينونة المستمرة وهي : ما زال، وما انفك، وما برح، وما

فتىء، واستمر، وما دام، وما وجد، وما استقر، وما حصل، وقعد.

ويبدو غريبا إدراج الخبر المنصوب بعد هذه الأفعال ضمن المنصوب على الحال، لأنه في حقيقته يتضمن العلاقة الإسنادية بينه وبين المخبر عنه (الاسم)، وهذا يقتضي أن يكون مرفوعا تبعا للمخبر عنه، ولكن تفسير ذلك النصب يكمن في أن هذه الأخبار صارت تؤدي وظيفة الحال بعد أن اقترنت الجملة بالأفعال المتقدمة التي شغلت الموقع الإسنادي، وخلقت علاقة إسنادية جديدة غير التي كان يؤديها الخبر قبل دخولها على الجملة.

وعلى الرغم من الخلاف حول دلالة هذه الأفعال على الحدث فإن ذلك لا يلغي الدور الإسنادي الذي تقوم به باقترانها بالاسم، والخبر المنصوب الذي يؤدي هنا وظيفة الحال، ويتلبس بعلامتها الإعرابية لا يمكن الاستغناء عنه في الجملة، لأن أفعال الكينونة التي اقترنت بها الجملة وشغلت الموقع الإسنادي، لا يصح السكوت عليها ولا تتم بها الفائدة المتوخاة ؛ لأنها تدل على وجود يعرفه كل من المتكلم والسامع، فلا بد أن يستكمل الخبر فائدته بذكر المنصوب الذي نؤيد الكوفيين في تسميته حالا لا خبرا ؛ لأنه إنما يبين هيئة خاصة للموجود المتحدث عنه[40].

8 ـ ظاهرة النصب في الأفعال المعربة

مفهوم الخلاف القائم بينها وبين ما قبلها يتطلب الإجابة عن السؤالين التاليين :

الأول : لِمَ أعرب الفعل المضارع ؟

الثاني : لِمَ كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مرفوعا، فإذا نصب أو جزم فإنما يكون ذلك لعلة طارئة ؟

والجواب عن السؤال الأول على رأي أهل البصرة هو أن المضارع إنما أعرب لمشابهته الاسم، وهذه المشابهة من أوجه عدة، منها : أن الفعل المضارع يكون شائعا ثم يتخصص بدخول أدوات معينة تمحضه للاستقبال مثل : سيدخل زيد، أو للمضي، مثل : لم يدخل زيد، وكذلك شأن الاسم، فهو شائع ثم يتخصص بدخول أداة التعريف عليه، ومنها أنه يقترن بلام الابتداء مثل : إن زيدا ليقوم، وكذلك الاسم يقترن بها، مثل : إن زيدا لقائمٌ وليس كذلك الماضي ولا الأمر، ومنها : أنه يجري مجرى اسم الفاعل في تعاقب حركاته وسكناته، حيث يكتُبُ مثلا على مثال كاتب، وينتزع على مثال منتزِع.

ومعلوم أن هذا الوجه الأخير إنما هو شبه لفظي يتعلق ببنية الكلمة وليس شبها وظيفيا أو دلاليا كالوجهين السابقين.

ويلتقي الوجه الأول في احتجاج البصريين في جانب منه بوجهة نظر الكوفيين التي تفسر إعراب الفعل المضارع «بدخول المعاني المختلفة عليه، وتعاقب الأوقات الطويلة»، أي أنه يصلح أن يعبر عن الحال والاستقبال والمضي كما أنه يصلح للتعبير به عن الحال والاستقبال والمضي، كما يصلح أن يعبر به عن الخبر والطلب والإيجاب والنفي حين يقترن بلام الطلب والناهية ولا النافية[41]»، فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعا لتعينه، وذلك نحو قولك : لا تضرب، رفعه مخلص لكون (لا) للنفي دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قولنا : لا تأكل السمك وتشرب اللبن، نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف.

وأعتقد أن العلة التي اعتمدها البصريون في إعراب الفعل المضارع ترتكز في الأصل على افتراض

أن الاسم سابق الفعل في الوجود وأن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، وكلتا الفرضيتين لم تتأيدا بعد، والأرجح لدى الدارسين المحدثين والقدماء أن الفعل سابق في وجوده لعامة المشتقات بما فيها المصدر، وهو أصل له لا العكس كما يرى ذلك البصريون وأشياعهم من المتأخرين.

ولا بد أيضا من التنبيه إلى أن علة إعراب المضارع عند الكوفيين هي تنوع دلالاته ومعانيه من الحال إلى الاستقبال إلى المضي، ومن الخبر إلى الطلب، فهو بهذا يقتضي تنوعا في علاماته الإعرابية كما أن تعاقب المعاني المختلفة على الاسم كانت السبب في تنوع أحواله الإعرابية[42].

ولا يقتضي هذا، بالضرورة، إقراراً بأن الاسم سابق للفعل، لأن العلة في إعرابهما واحدة، وهي قائمة فيهما على السواء، وليس أحدهما مشبها بالآخر، فقد «أعرب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة»[43]، الأمر الذي لا ينقض مقالة الكوفيين بأن الفعل أصل للمشتقات عامة، وأن هذه المشتقات تالية له في الوجود. وقد تباينت تفسيرات المحدثين لظاهرة إعراب الفعل المضارع وإن كان بعضها يلتقي كثيرا مع وجهة النظر الكوفية التي ترى في تعدد المعاني التي يحتملها الفعل المضارع وتعاقب الأزمنة عليه سببا في تنوع حركاته الإعرابية.

فالدكتور أحمد الجواري يقرر أن الفعل المضارع يصلح بالقوة للدلالة على كل معاني الفعل وأزمنته، وهو بذلك يحتاج إلى وسائل لتحديده وتوجيهه صوب هذا المعنى أو ذاك، فالفعل من حقه الإعراب نظرا إلى تعدد إمكانات التصرف في معناه الزمني[44].

والمضارع ليس في صيغته ما يقيّده بزمن، وهو في حاجة إلى قيد لفظي لذلك، وفي حالة انعدام مثل هذا القيد يرد مرفوعا حسب حكمه الطبيعي إن صح هذا التعبير، ويحصل تقييده بزمن معين بواسطة أدوات ينجر عنها انتقاله إلى أحكام إعرابية أخرى هي النصب والجزم... فالنصب حكم الفعل المتمحض للاستقبال والجزم حكم المضارع الدال على بعض المعاني التي تقربه من الماضي أو الأمر أو تَسِمُه بنوع من النقص في الدلالة كما هو الأمر في جملة الشرط[45].

ويرى باحث آخر أن الفعل سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمرا فهو معرب، والعلامات التي تظهر في آخر الصيغ المختلفة تعبر عن درجة ما سماه «الفعالية» التي تربط بها العلامات الإعرابية تنوعا واختلافا تبعا لتفاوت درجة هذه «الفعالية» فعلامات الإعراب تعبر عن «الفعاليات المختلفة أو انقطاعها في الصيغ الفعلية وعن مدى المشاركة في أداء هذه الفعاليات في الأسماء المعربة»[46].

فالضمة وهي أقوى الحركات تعبر في المضارع المرفوع عن فعالية حية واقعة في الحال ومستمرة أو هي أكيدة الوقوع في الاستقبال. والنصب في المضارع علامة على ضعف الفعالية والشك في حصولها واستمرارها مستقبلا، أما الجزم فهو يفيد انقطاع الاستمرار أو الفعالية، وهذا ما يؤيده المعنى اللغوي لكلمة الجزم التي تفيد القطع[47].

وبغض النظر عما يقوم في وجه هذه المحاولة التفسيرية ووجه سابقتها من اعتراض يحول دون التسليم بهما، يستند إلى أن المضارع المقترن بالسين أو سوف اللتين تمحضانه للاستقبال دون أن تؤثرا فيه النصب كما هو الحال مع (أن ولن وحروف السببية)، فإن الاعتراض الخطير الذي يوهن في صحتهما ــ كما يبدو لأول وهلة ــ هو أن «تقييد معنى الفعل للحال أو الاستقبال أو المضي أو الطلب، إذا كان حاصلا بفضل اقترانه بأدوات معينة،فلم احتيج إلى علامات الإعراب دليلا ثانيا على هذا التقييد ؟ أليست الأداة

كافية لترشد إلى التغير الحاصل في المعنى ؟ أو ليس في إفادة معنى واحد بوسيلتين لفظيتين منافاة لمبدأ الاقتصاد في المجهود ؟»[48].

إن هذا الاعتراض الذي يبدو مغريا، لأول وهلة، للقول به والتوقف عنده، ليكون بعد ذلك وسيلة لإلغاء التفسير الذي علل به الكوفيون وبعض المتأخرين إعراب الفعل المضارع، يمكن الإجابة عليه بأن اقتران الفاعل بالفعل والمبتدأ بالخبر وما يفيده هذان (الفعل والخبر) من معنى الفاعلية والإخبار لم يمنع أن يختص كل من الفاعل والمبتدأ بعلامة الفعل بمعنى الفاعلية «الإسناد» في الفاعل فإن هذا الأخير لم يستغن عن علامة الإسناد الخاصة بالمسند إليه وهي الضمة، وكذلك في المبتدأ، فعلى الرغم من إفادة الخبر المقترن به معنى «الإخبار عنه والإسناد إليه»فإنه لم يستغن عن علامة الاسناد الخاصة التي هي الضمة، وكذلك الأمر في الإضافة، فعلى الرغم من وجود أداة الإضافة وهي حرف الجر أو الاسم المضاف فإن المضاف إليه لم يستغن عن علامة الاضافة وهي الجر.

وهذا الاعتراض ونحوه يمكن إدراجه ضمن تيار في الدراسة اللغوية يرى أن هناك تغيرات حركية ذات طبيعة صوتية صرفة لا تتحكم فيها لا الأدوات ولا العوامل، وأن الفعل بما فيه المضارع يخضع لجدول تصريفي لا لجدول نحوي، وأن الأفعال لا تعبر عن معنى من المعاني النحوية المعروفة التي يحددها الجدول النحوي. ولا يقوم الفعل مباشرة بوظيفة المسند إليه ولا المضاف إليه ولا المتعدي عليه، ولذا لا يخضع الفعل المضارع للوظائف النحوية التي لا تعرفها إلا الأسماء فقط، وتكون على هذه قضية إعراب الأفعال وبنائها من القضايا المفتعلة التي تعقد الأمور وتحول دون توزيع الصيغ الفعلية على جدول خاص بها وهو الجدول التصريفي»[49]. والتعقيب على وجهة النظر هذه يتلخص في أن الذين قالوا بإعراب الفعل المضارع لم ينسبوا إليه وظيفة نحوية من تلك الوظائف التي اختص بها الاسم، ولم يفسروا تنوع حركاته الإعرابية بتنوع الوظائف التي يؤديها كما هو الحال في الاسم، بل رأوا أن تنوع هذه الحركات إنما هو إيحاء بتنوع المعاني التي يفيدها هذا الفعل من أخبار أو طلب أو شرط أو إيجاب أو نفي، وبتنوع الأزمنة التي يمكن أن يعبر عنها هذا الفعل من حضور أو مضي أو استقبال.

وإذا لم يكن هذا الأمر مطردا تماما في جميع أحوال هذا الفعل فإنما كان ذلك لأن حكم الأفعال التي يخشى فيها الالتباس عمم على الأفعال الآمنة منه، لأنه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبت علته في الأقل[50].

ويمكن الآن أن نشرع في الإجابة عن السؤال الآخر وهو : لم كان الأصل في الفعل المضارع الرفع، وأنه لم ينتقل عن الرفع ما لم يسبق بناصب أو جازم ؟

والجواب يمكن أن نجده عند البصريين في مقالتهم التي تعلل ذلك بقيام المضارع مقام الاسم، الذي الخبر المسند لدى حقه الرفع[51].

غير أن احتجاج البصريين لمذهبهم لا يخلو من الاضطراب، فقد احتجوا أولا بأن قيام الفعل مقام الاسم عامل معنوي فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه. وهذا ينقصه أن الفعل هنا يقوم مقام الخبر ويؤدي وظيفته، وبذلك يستحق علامته الإعرابية ولا يحتاج إلى ما يسمونه عاملا معنويا يشبه الابتداء لتفسير رفعه. واحتجوا ثانية بأنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطي أقوى الإعراب وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعا[52].

ولا يخفى أن الحديث عن أقوى الأحوال التي وقع فيها الفعل بسبب وقوعه موقع الاسم والذي

اقتضت اعطاءه أقوى حالات الإعراب وهي الرفع، هو محض تصور وهمي. فبأي مقياس نحدد الأحوال القوية والأحوال الضعيفة، سواء أكانت هذه الأحوال على مستوى الوظائف أم على مستوى الحالات الإعرابية أم على مستوى المعاني. ولم لا يكون معنى الطلب وما يترتب عليه من جزم أقوى من معنى الإخبار وما يترتب عليه من رفع، ولم لا يصدق ذلك على الفعل الماضي وفعل الأمر وكلاهما واقع موقع الاسم ؟ فضلا عن أن الفعل هنا وقع موقع الخبر ولم يقع موقع المبتدأ الذي يرى فيه البصريون أقوى الأحوال لكونه المسند إليه والمخبر عنه وليس فضلة أو تكملة.

والحق أن تفسير الرفع في المضارع المجرد من لوازم النصب والجزم أو الاتصال بالضمائر إنما يكمن في حلوله محل المسند، ولأن الأصل في المسند الرفع لأنه تابع للمسند إليه ووجه من وجوهه لذلك اقتضى أن يكون الفعل المضارع مرفوعا[53].

وللفعل المضارع في بنيته الصرفية ما يؤهله لذلك، خلافا للفعل الماضي الذي لا تسمح له صيغته بذلك ؛ لأننا لو وضعنا عليه الضمة التي هي علامة المسند لا لبس بالفعل المتصل بضمير الجماعة، ولعل ذلك هو الذي جعل العرب يلزمونه الفتحة وهي حركة مستحبة ليس هناك بديل يغني عنها، فإذا اتصل بالضمائر خضع للقوانين الصوتية فبني على السكون في مثل : دخلت أو على الضم في مثل : دخول، شأنه في ذلك شأن المضارع الذي يتعرض لمثل هذا حينما يتصل بالضمائر مثل : تدخلين وتدخلان ويدخلن ولا تدخلي ولتدخلن ونحوها، فيتخلى عن سمة الرفع اللازمة له في الأصل فيمكن القول إذن أن العرب لم يفرقوا في النطق بين قولهم : عمرو قادم اليوم، وعمرو يقدم اليوم، ويقدم عمرو اليوم.

ويتوقف تدعيم هذا الرأي على معرفة النمط التركيبي الذي كان شائعا في مراحل التاريخ اللغوي الأولى، وهل هو النمط الاسمي الذي يبدأ بالاسم ثم يخبر عنه بالفعل أو بالوصف بعد ذلك، أو هو النمط الفعلي الذي تبدأ فيه الجملة بالفعل ثم يتلوه الفاعل (المخبر عنه) ونحن لا نملك الآن الدليل القاطع الذي نرجح به أحد الاختيارين.

كما أن الدراسات اللغوية التاريخية لم تقطع بعد — في حدود علمنا — بشيء من هذا بالنسبة للغة العربية، وإن كان بعضهم يرى — تصورا واجتهادا — أن الجملة الفعلية هي الأساس في التعبير اللغوي عند العرب[54]، وهو أمر لم يؤيده الدرس اللغوي الحديث بعد. وعلينا الآن — بعد أن رجحنا ارتباط حركة الفعل المضارع بالمعاني أو الأزمان التي تتعاقب عليه — أن نستعرض التطبيقات التي وردت في الكلام العربي الفصيح مؤيدة لهذا الاعتقاد، وما قيل في تفسيرها وتوجيهها، مما يؤيد وجهة النظر التي تبنيناها في محاولتنا هذه ولا بد من التنبيه أولا إلى أن القدماء من النحاة استخدموا أيضا في هذا الصدد مصطلحا آخر هو «الصرف» إلى جانب مصطلح الخلاف الذي استخدموه في مجال الاسم والفعل وقد عرفوا الصرف، بأنه مجيء الواو معطوفة على كلام في حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها.
كقول الشاعر :

لاتنه عن خلق وتأتي مثله
عار عليك إذا فعلت عظيم

وقولهم : لو تركت والأسد لأكلك، ولو خليت ورأيك لضللت، لما لم يحسن في الثاني أن تقول : لو تركت وترك رأيك لضللت، تهيبوا أن يعطفوا حرفا لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله[55].

فالصرف — في مؤداه الدلالي — هو اختلاف جهتي الفعل أو الاسم باختلاف المعنى الذي يؤديه

كل منهما مما يترتب عليه الاختلاف في العلامة التي تلحقه، والتي لا نرى مانعا في تسميتها ـ في مجال الفعل ـ بالعلامة الإعرابية طالما أنها تعرب عن معنى من المعاني التي يتلبس بها الفعل ويخالف بها ما قبله.

1) المضارع المنصوب بعد الواو في مثل قولهم :

لا تأكل السمك وتشرب اللبن.
وقول الشاعر : لا تنه عن خلق وتأتي مثله.

يذهب البصريون إلى أن الفعل بعد الواو في هذين المثالين ونحوهما منصوب بأن المصدرية المضمرة التي تملك وحدها الحق والقوة على نصب الفعل المضارع بسبب تخصصها به، وذهب الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي عامل النصب بنفسها، لأنها خرجت عن باب العطف. بينما ذهب الكوفيون إلى أن هذا الفعل منصوب على الصرف (الخلاف) ومعناه عندهم أن الثاني مخالف للأول لأنه لا يحسن فيه تكرير العامل، وهو لا الناهية، فلما كان الثاني مخالفا للأول ومصروفا عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبا له، وصار هذا كما قلنا في الظروف، نحو : زيد عندك، وفي المفعول معه نحو : «لو ترك زيد والأسد لأكله» فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك فكذلك ها هنا[56]، ولا أظننا بحاجة إلى التعليق لتأييد وجهة النظر هذه التي تنطلق من مفهوم وظيفي ودلالي لتفسير تنوع الحركة الإعرابية طبقا لتنوع الدلالة والوظيفة التي يؤديها الفعل في سياقات مختلفة،والحق أن مفهوم الخلاف لم يكن غائبا عن ذهن البصريين وهم يفسرون ظاهرة النصب بعامل مقدر، فقد قرروا أن العرب «لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول، وحول المعنى إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير أن لأنها من الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل»[57].

ومعنى قولهم «حول المعنى» هو أن التقدير عندهم : لا يكن منك أكل للسمك وشرب للبن، ولهذا احتاجوا إلى تقدير أن ليكون لدينا مصدر في معنى الاسم صالح للعطف على ما قبله. وهم بهذا قد عالجوا الداء الذي خلقوه بداء آخر أشد وطأة منه.

فتقديرهم غير المبرر للإسم في صدر الجملة ألجأهم إلى تقدير أن المصدرية قبل الفعل المنصوب ليكون هذا صالحا للعطف على ما قبله. إضافة إلى أنهم يفترضون في هذا معنى العطف أي المشاركة، في حين أنها لم تعد تفيد هذا المعنى في العبارة لأن النهي لم يقع على الاثنين بل وقع على أولهما حينما يكون الثاني قائما، وهي أقرب ما تكون إلى واو الحال.

2) المضارع المنصوب بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر نحو :

يا ناق سيري عنقا فسيحا
إلى سليمان تستريحا

والنهي نحو قوله تعالى : ﴿ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي﴾[58].

والنفي نحو قوله تعالى : ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾[59].

والدعاء نحو : رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن[60].

والاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا﴾[61].

والعرض نحو : ألا تنزل فتصيب خيرا[62].

والتخصيص نحو قوله تعالى : ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين﴾[63].

والتمني نحو قوله تعالى : ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما﴾[64].

ويذهب الكوفيون في ذلك كله إلى أن الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء إنما انتصب بالخلاف بينما يذهب البصريون إلى أنه منصوب بأن مضمرة وذهب الجرمي إلى أنه منصوب بالفاء نفسها. لأنها لم تعد عاطفة[65].

وحجة الكوفيين أن الجواب المنصوب مخالف لما قبله، فهو ليس طلبا في جملة الطلب وليس خاضعا للنهي في جملة النهي، ولا منفيا في جملة النفي، وكذلك ليس هو استفهاما في جملة الاستفهام ولا عرضاً ولا تحضيضا، ولا تمنيا في بقية الجمل، فلما لم يكن الجواب شيئا من هذه الأشياء كان مخالفا لما قبله لاختلاف مؤداه عن مؤدى ما قبله، سواء أكان ما قبله فعلا أم غير فعل نحو قوله تعالى : ﴿هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا﴾ وذلك لأن الحكم العام الذي يستحقه الفعل في هذا النمط من التراكيب يطرد فيما يجري مجراها مما ليس فيه فعل سابق للفعل المنصوب. ومما هو جدير بالملاحظة أن مفهوم المخالفة لا يقتضي بالضرورة أن تكون العلامة هي الفتحة، بل قد يقتضي أحيانا أن تكون العلامة المترتبة على الخلاف هي الضمة إذا كان الأول منصوبا بحكم الوضع الوظيفي والدلالي الذي يتحكم به، مثال ذلك قول الشاعر :

على الحكم الماتي يوما إذا قضى
قضيـــة أن لا يجـــور ويقصـد[66]

فلما نصب الفعل الأول المنفي بعد أن المصدرية المدغمة بلا النافية كان الثاني الذي لم يخضع لمفهوم النفي مرفوعا، لأنه خالف، في وجهته الأول، وأريد به الإثبات على معنى : بل يقصد.

وقد يبدو الحديث عن أن المضمرة وجوبا بعد الفاء التي ينتصب بها الفعل أمرا غير ذي بال، وهو إلى الخيال أقرب منه إلى التحليل العلمي في دراسة اللغة، وعلى ذلك فليس ثمة حاجة للحديث عنه ـ وبيان بطلانه أن هذه المقالة ستكون صحيحة مبررة لو كانت قاعات الدرس النحوي في جامعاتنا العربية قد تحررت من عبء هذه التصورات وترديد هذه التفسيرات، أما ما دام الأمر ليس كذلك وما دامت هذه الأفكار والأنظار النحوية غير الصائبة تجد طريقا إلى من يرددها ويؤمن بها من أساتذة النحو ومدرسيه، وهم كثرة غالبة يثقلون بها كواهل الدارسين من الشباب الذين يجدون في استساغتها وقبولها صعوبات جمة ومتاعب شديدة، فإن الحديث عنها يظل مشروعا، بل مسؤولية خطيرة تقتضي الأمانة العلمية والواجب القومي تجاه اللغة العربية أن نؤكد الحديث عنه وندعو إليه حتى يصبح بديلا لهذه الأوهام والخيالات التي ينوء بها كاهل الدرس النحوي وتعوق من انطلاقه أسوة بالدراسات اللغوية الأخرى.

إن الاعتماد في تدريس المادة النحوية لطلبة الجامعات على كتب النحو التقليدية وما ينحو منحاها فضلا عن غياب التصور العلمي الصحيح لقوانين التركيب اللغوي وسننه في أذهان كثير من أساتذة النحو ومدرسيه هو الذي يفرض على الدرس النحوي هذه الغلالة الكثيفة التي تحجب صفاء الأساليب العربية الناصعة وتذهب برونقها.

إن لنا في علمائنا القدامى ممن وفقوا إلى فهم الأساليب اللغوية فهما صحيحا وأحسنوا تفسير الظواهر الإعرابية تفسيرا صائبا. فضلا عن إنجازات معاصرينا من دارسي اللغة ما يعصمنا من الوقوع في شرك الفهم التقليدي للأساليب والترديد لمقولات النحاة المناطقة الذين أثقلوا كاهل الدرس النحوي بتفسيراتهم وتعليلاتهم التي تجافي منطق اللغة وأسرارها البلاغية، وليس تجاهلهم لموضوعية «الخلاف» في تفسير الظاهرة الإعرابية في طائفة من التراكيب العربية إلا مثالا واحدا من الأمثلة التي خانهم فيها التوفيق في إدراكه كنه الأساليب العربية وفهمها الفهم الصائب.

أهمية مدلول الوزن في وضع اصطلاحات التقنية الحديثة
(مثلا : مدلول وزني الآلة فاعول وفاعولة)

بقلم : د. هشام ناصيف مكي
معهد العلاقات الثقافية العربية الألمانية ـ بون

المقدمة :

أوزان الآلة المعروفة قديما ثلاثة وهي مِفْعَل ومِفعال ومِفْعَلة. وقد أضيفت إليها في هذا العصر الأوزان التالية : فاعل وفاعلة وفعّال وفعّالة وفاعول وفاعولة وأيضا مفعِّل ومفعِّلة. ونجد حاليا تسميات عديدة لآلات هذا العصر صيغت على هذه الأوزان ووجدت طريقها في الاستعمالات اليومية وفي كتب العلم والمعرفة في المدارس والجامعات. وأودّ في هذه المقالة تسليط الضوء على وزني فاعول وفاعولة بوجه خاص لما لهما من أهمية في صياغة مصطلحات جديدة في مجال التقنية.

أ) وزنا فاعول وفاعولة في الماضي :

لم تعرف القبائل التي كانت تقطن الجزيرة العربية الكثير من الآلات والأدوات والمعدات، ولكن بعد ظهور الإسلام واحتكاك أهل الجزيرة بأهل الشام ومصر وبلاد الرافدين وغيرهم من شعوب الحضارات القديمة، وبعد انتشار لغة القرآن في كل مكان من أرجاء الخلافة الإسلامية، بعدئذ كان لا بدّ من تطوير اللغة العربية للتماشي مع متطلبات الحياة اليومية في تلك الأقطار.

وهكذا استعانت اللغة العربية باللغات السامية القريبة لها وأخذت من أوزانها ما كان منتشرا آنذاك في تسمية الأدوات المستعملة هنا وهناك. وكان من بعض هذه الأوزان وزن فاعول ووزن فاعولة مثل شاقول وناعورة وشادوف وغيرها الكثير.

ونودّ الآن إجراء جرد خاطف لأهم التسميات الواردة في القواميس المختلفة للغة العربية والتي تمّ اشتقاقها على أساس هذين الوزنين :

1 ـ أسماء الآلات والمنشآت والمعدات :
طاحونة، ناعورة، نافورة، فاخورة، بالوعة

2 ـ أسماء الأدوات المهنية والمنزلية :
شاقول، طاحون، شادوف، خابور، قادوس، خازوق، ساطور، شاكوش، ناظور، فانوس، ناقوس، ماعون، ناقور، ماسورة، قارورة، راووق، بالوظة، صاروخ، صاقور

3 ـ أسماء الأماكن :
حانوت، ماخور، زاروب، تابوت، راموس، ناووس، عاثور

4 ـ أسماء المواد :
صابون، عاطوس، غاسول، زاؤوق

5 ـ أسماء حيوانات ونباتات :
ناموس، جاموس، طاووس، كافور، قاوون

6 ـ أسماء في وصف الأشخاص :
ناطور، جاسوس، فاروق،...

7 ـ أسماء في الإدارة والاجتماع والديانة :

قانون، ناموس، قاموس، ناسوت، طاغوت، ثالوث، كانون

8 ـ أسماء في الأمراض :

طاعون، باسور،ناسور، كابوس، ضاغوط

9 ـ أسماء أخرى :

قاذورة، صابورة...

ب) مدلول وزني فاعول وفاعولة :

تشير معظم المفردات الواردة أعلاه إلى معنى مشترك يحمل صفة الدوران بمدلولها العام، إما الدوران حول الذات أو حول أشياء أخرى :

فالناعورة تنعر الماء بالدوران

والطاحون يطحن القمح بالدوران

والماسورة لها مقطع دائري

والناطور يدور حول الحقول حارسا لها

فإذا تمعّنا في هذا المدلول رأينا أنّ أوزان أسماء الأشياء عند العرب كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بوصف شكلها أو وظيفتها. وهذا الحسّ الداخلي لابن اللغة الأم في ربط الوزن بالمعنى قد ضاع مع الزمن ويالأسف، حيث نجد أن القائمين على تطوير اللغة واشتقاق الأسماء الجديدة للأشياء الجديدة لا يعنون بهذا الأساس المتين للتطوير.

وإذا رأينا في يومنا هذا آلة كهربائية يمكن بواسطتها حفر الثقوب في الجدران أو في الخشب بحركة دورانية، فمن السهل أن نأخذ فعل ثقب ونشتق منه وزن فاعولة مثلا لكي نقول عن هذه الآلة بأنها «ثاقوبة». ولتعريف هذه الآلة نقول إنها آلة ثقب بالدوران.

ولم تنظر الندوة التي نظمها مكتب تنسيق التعريب عام 1981 لتوحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة في أهمية استخدام معاني الأوزان في اشتقاق المصطلحات الجديدة حيث لم تدرجها في قائمة المبادىء الأساسية في اختيار المصطلحات. مع أنّ هذه المعاني توفر للمترجم أو لواضع المصطلح الجديد عناء لصق صفة ما بالمصطلح للدلالة على شكله أو وظيفته، لأن الوزن الصحيح يحمل في طياته الصفة المطلوبة كالدوران مثلا في مثالنا المذكور. وهناك مثل آخر على فائدة اعتماد الوزن الصحيح وهو اعتماد وزن اسم المفعول للدلالة على الكلمات التي تنتهي بلاحقة (able -) في اللغة الإنكليزية كأن نقول (المحمول) للأشياء التي يمكن حملها أو (المنقول) للأشياء التي يمكن نقلها عوضا عن كلمتي القابل للحمل أو القابل للنقل أو النقّال كما جرى وصفه في بعض الصحف اليومية.

ج) مصطلحات جديدة على وزني فاعول وفاعولة :

من المصطلحات الجديدة التي وضعت حديثا على وزني فاعول وفاعولة وأخذت طريقها إلى الانتشار في مجال التقنية الحديثة نذكر فقط : الحاسوب (الكمبيوتر).

ومن الممكن لنا أن نضيف مايلي :

الشاغول (الروبوت أو الإنسان الآلي) = Robot.

الثاقوبة (وهي الآلة الكهربائية المعروفة وفي مقدمتها المثقب كأداة لحفر الثقوب).

وهناك آلات أخرى كان من الأجدى لنا أن نصيغ أسماءها على هذين الوزنين المذكورين، إلا أن أسماءها قد لاقت انتشارا واسعا ولهذا يجب الإبقاء عليها كما هي، مثل الغسّالة والخلاّطة وغيرها الكثير.

لهذا أتوجه بندائي إلى المهتمين بوضع المصطلحات الجديدة للقيام بالاعتناء اللازم بتنمية الشعور بمعاني الأوزان، لكي تنتهي تلك الفوضى في اشتقاق الكلمات بالعودة إلى الأسس الأصلية للغة العربية فيما يتعلق بالمفهوم الدلالي لكل وزن.

تخطيط العبرية الحديثة

بقلم : عبد الكريم بوفرة

أستاذ العبرية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة محمد الأول ـ وجدة

نهدف من خلال هذا المقال إلى التعريف ببعض من عناصر التخطيط اللغوي في العبرية الحديثة. وقد ناقشنا فيما سبق نظرية التخطيط اللغوي وحاولنا تطبيقها في اللغتين العربية والعبرية الحديثتين. وكان اهتمامنا منصبا أكثر على الميدان المعجمي (1992، (أ) و 1992(ب))[1].

وحاولنا أيضا تحليل بعض القضايا اللغوية كالمسألة الذوقية والتصحيح اللغوي والتوحيد اللغوي على ضوء ما وصل إليه التخطيط اللغوي الحديث، (BOUFARRA : 1992 b)[2].

1 ـ تعتبر العبرية الحديثة نموذجا من نماذج التخطيط اللغوي الناجح في العقود الأخيرة من هذا القرن. والسبب يعود أساسا إلى الأبعاد المختلفة التي أخذتها وتأخذها العبرية داخل المجموعة اللغوية الناطقة بها، بل حتى خارجها.

فالعبرية لغة التوراة، وهي وسيلة للتواصل الثقافي : الفكري والحضاري عبر قرون متعددة في تاريخ الجماعة العبرية، ثم القبيلة اليهودية ثم الدولة الصهيونية. والعبرية هي أيضا تلك اللغة التي ساهم في إعادة استعمالها أفراد وجماعات، هيآت وجهات رسمية وغير رسمية. والعبرية هي أخيرا تلك اللغة التي شهدت صراعا حادا وعنيفا وصل إلى «المعركة بين اللغات»، إذ كانت العبرية في علاقات مباشرة (أو شبه مباشرة) مع لغات أخرى مثل الإيديش yiddish[3]، الألمانية، الإنجليزية، الفرنسية، هذا زيادة على العربية التي كانت تحظى بـرأي A. SHIVEIEL (1985)[4] بوضع خاص : ذلك أن ابن يهودا (1858-1922) كان يدعو إلى أن تأخذ العبرية كل ما تحتاجه من العربية من الناحية الصوتية والمورفولوجية والتركيبية والمعجمية (الدلالية). وكان يدعو إلى الاتجاه نفسه : E. Sappir (1869-1913) و J.G.KLausner.(1874-1958).

1-1 : إن الرأي الداعي إلى ربط نهضة العبرية الحديثة بشخص ابن يهودا[5] فيه كثير من الشطط. فمصير اللغات يقترن بمجهودات جماعية وليس فردية. وابن يهودا هو مؤسس كثير من الجمعيات اللغوية بمعية رفاقه سنوات : 1890/1903/1904/1906، وهو صاحب معجم «اللغة العبرية القديمة والحديثة» في ستة عشر (16) جزءا، وهو صاحب مذكرات كتبها سنة 1917 تفيد كثيرا من الناحية اللغوية التاريخية، بل من الناحية التاريخية الصرفة[6].

وبداية نهضة العبرية لم تكن مع استقرار ابن يهودا بفلسطين سنة 1881، بل مع اليهود الأوائل الذين كانوا يربطون بين استعمال اللغة وبين العودة

إلى التوراة. بمعنى أن العبرية كانت في نظر هؤلاء لغة دينية محضة، تستعمل في المناسبات والأعياد الدينية. أما ما عدا ذلك، فالتحدث بالعبرية يساوي «مخالفة لشريعة موسى» لأن «قدسية» اللغة لا تسمح بتداول شؤون الحياة اليومية العادية بها. ولكن ما هي العبرية السابقة على ابن يهودا ؟

يصعب علينا ـ لغياب الوثائق الكافية ـ وصف هذه اللغة بالتحديد، وكانت تعتمد (فيما يبدو) على النطق اليهودي المشرقي (السفارادي) رغم وجود أقلية يهودية اشكينازية. ونكاد لا نعرف شيئا عن نحو وتركيب ومفردات هذه العبرية. T. Parfitt(1984)[7].

يرتبط مفهوم الحداثة بمراحل العبرية المختلفة التي حددت شكل الاستعمال اللغوي. ولكن ينبغي اعتبار هذه المراحل على غرار سابقاتها مرحلة لغوية متميزة من الناحية التاريخية كما أشرنا إلى ذلك في مقال سابق (1992 أ).

ويمكن تقسيم اللغة العبرية الحديثة من حيث التخطيط اللغوي إلى ثلاث مراحل :

1 ـ مرحلة الإحياء 1890-1916.

2 ـ مرحلة التوحيد اللغوي Standardisation ونشر اللغة : 1916-1948.

3 ـ مرحلة تحديث المفردات : 1948، إلى الآن.

هذا التقسيم على رغم أهميته من الناحية المنهجية (M. Nahir: 1979)[8] وكذلك (M. Nahir: 1987)[9] فإنه لا يعني بالضرورة اعتبار الفواصل الزمنية المحددة أعلاه نقطة بداية ونهاية لكل مرحلة : لأن فترة الإحياء مثلا استمرت سنوات طويلة بعد 1916. وبالنظر إلى تلك المراحل يمكن أن نتحدث عن حداثة تهم المستوى الصوتي، التركيبي (المورفولوجي) وأخيرا المعجمي (الدلالي).

2 ـ تخطيط القانون /النظام :

هذا التخطيط كان يهم بالأساس المرحلة الأولى، وعلى ضوء نتائجه وانعكاساته تم الحسم (إلى حد كبير) في قضايا تتعلق بمتن اللغة.

هذا يعني ـ من الناحية النظرية على الأقل ـ أن تخطيط اللغة من حيث القانون (النظام) يؤثر كثيرا ـ سلبا أو إيجابا ـ على تخطيط اللغة من حيث المتن.

ولكن لا يتعلق الأمر بمسألة جدلية تأخذ اتجاها أفقيا أحاديا ومحددا، بل ينبغي التمييز في تخطيط اللغة بين المستوى النظري العام والمستوى التطبيقي حيث تتحدد المشاكل والأهداف.

وهذه القضية تهم اللغات الإنسانية ولا تقتصر على العبرية أو العربية وحدهما.

1-2 : إن العبرية الحديثة (خصوصا عبرية عصر النهضة أي الهسكلاة 1750-1880) تختلف كثيرا عن عبرية التوراة، الشيء الذي يطرح مسألة التواصل (بجميع أشكاله) في إطار يصعب تحقيقه دون مجازفة. فهذه العبرية ترتبط بعلاقات خاصة مع العبرية القديمة (وبتعبير أدق مع العبريات القديمة)، لأن مفهوم الحداثة يقوم أساسا على فكرة الانتماء إلى موروث ديني وفكري قديم، يستمد مصدر وجوده من التوراة.

فكان لابد من اعتبار هذه العلاقة «عادية» بالنظر إلى تطور اللغة، وبالتالي يُفَسَّر اختلاف العبرية الحديثة عن سابقاتها انطلاقا من مبدأ «التطور اللغوي العام» الذي تعرفه اللغات الإنسانية.

وهكذا تجد «أخطاء» العبرية الحديثة مبررا لوجودها من خلال تفسيرات معينة تهدف جميعها إلى إعطاء «شرعية» معينة في استعمال هذه العبرية.

نخشى أن نبالغ إذا قلنا بمصداقية ظاهرة لغوية تاريخية في حالة العبرية أو نقصد بها ما يمكن تسميته «نحو الأخطاء» La grammaire des fautes. ويتم

الاعتراف بهذه العبرية التي أصبحت تسمى مع H.B.Rose'n (1955)[10] عبرية إسرائيلية. وتحمل التسمية دلالات سياسية وايديولوجية أكثر منها لغوية. ولكن نجد من يطلق صفة الحداثة دون تسمية معينة سواء قبل Rose'n أو بعده. نذكر مثلا : Aescóly (1937)[11] و M. Masson (1976) و(1986)[12].

2-2 : والحداثة (من المنظور اللساني) تحمل معاني متعددة، فهي تعني تكثيف الاستعمال اللغوي في الحياة اليومية وترشيد التدخل اللغوي حتى تظل العبرية أداة «طبيعية» للتواصل. بل حتى تصبح «اللغة الأم» Langue-mère بالنسبة لمجموعة من المتكلمين، وتساهم في إنشاء مجموعة لغوية أحادية monolingue.

وترتبط الحداثة بتوحيد قانون خاص بتنمية المعجم والتراكيب وبالعمل على نشر اللغة والدعوة إلى ضرورة الاهتمام بها.

هذه الأهداف ـ وغيرها كثير ـ ليست سهلة التحقيق، نظرا لطبيعة العبرية كلغة من جهة، ولطبيعة اليهود كمجموعة بشرية لغوية من جهة ثانية.

ذلك أن التكلم بالعبرية كان يرمز كثيرا إلى فترة من فترات الانحطاط الفكري والحضاري بالنسبة للغة وللمتكلمين بها على حد سواء. كانت العبرية محصورة الاستعمال في المناسبات والأعياد الدينية أو كذلك في المناقشات التوراتية والتلمودية. كانت العبرية لغة الكتاب المقدس وتفاسيره. كانت أقرب لأن تصبح لاتينية ثانية لولا يقظة الحس الوطني.

أما اليهود فكانوا ينظرون نظرة «تقديس» إلى هذه اللغة، ترتبط فيها العاطفة بالحنين الديني، خصوصا عند المتدينين. أما «العلمانيون» فكانوا يحتقرونها حتى أن Herzl كان يستغرب كثيرا أن يذهب يهودي إلى محطة قطار ويطلب تذكرة سفر بالعبرية ؟!.

والشعار القديم المعروف C'est de l'hébreu pour moi ! يدخل في هذا الإطار.

كان للهجرات اليهودية إلى فلسطين دور حاسم في مستقبل العبرية من حيث الاستعمال (أو إعادة الاستعمال بشكل أصح) والانتشار. غير أن حماس المهاجرين الأوائل لم يصمد أمام بعض «المشكلات اللغوية» المرتبطة بالعادات الصوتية لدى «الأشكينازيم» و«السفارديم». فاليهودي البولوني أو الروسي لم يكن ينطق العبرية مثلما يفعل اليهودي اليمني أو العراقي مثلا. فكان لابد من توحيد استعمال صوتي معين يراعي النطق الأقرب إلى العبرية ـ الأصل.

ولكن هناك من اليهود من رفض في البداية التكلم بالعبرية، وكانت كثير من الجمعيات اليهودية تدير مؤسسات تعليمية في حواضر وبوادي فلسطين، وتستعمل إما الألمانية أو الانجليزية (وحتى الفرنسية وإن كان ذلك بشكل ضئيل جدا).

وكانت الإيديش Yiddish ذائعة الاستعمال بين اليهود «الأشكينازيم» بل كانت لغة الكتابة والترجمات الأدبية، مما جعل دورها «خطيرا» على مستقبل العبرية. ولعل استعمال العبرية يعود لكونها أساسا لغة الموروث التراثي. وأما الإيديش فكانت مرتبطة بفترات تاريخ مظلم في العقلية الفردية والجماعية لدى اليهود وهي فترة «الگيطو» Ghetto[13].

باختصار عرفت العبرية «معركة لغات» عنيفة ساعدتها في الأخير على تحديد شروط الاستعمال اللغوي مع مراعاة طبيعة المجموعة العبرية كمجموعة لغوية ذات عادات صوتية مختلفة.

3-2 : لم تغب هذه الأمور عن ابن يهودا ورفاقه، لأنه كان يلمسها داخل المجموعة اليهودية الوافدة إلى فلسطين. بل يمكن اعتبار هذه المشاكل

اللغوية من بين العوامل التي حسمت بشكل شبه نهائي مستقبل العبرية. ذلك أن ابن يهودا كان واحداً ضمن جماعة تنادي بضرورة التكلم بالعبرية لأنها تعبر عن الحسّ الوطني والانتماء العرقي (هذه الفكرة من الناحية اللسانية لا تعبر بالضرورة عن عنصرية معينة).

فإذا كان يعتبر روسيًا كل فرد تكلم بالروسية وكذا الأمر بالنسبة للبولوني ... فإن ابن يهودا ــ تبعا للفكر السائد آنذاك ــ كان يربط بين اليهودي وبين العبرية مع تأكيد ارتباط جغرافي معين بأرض فلسطين.

نجد هنا ثنائية من الثنائيات المتعلقة بأحد أهداف التخطيط اللغوي التي طرحناها في مقال سابق (1992أ) ونقصد بها : الشخصية البيئية.

فالأمة تقوم حسب رأيه على الجمع بين عنصرين أساسيين وهما اللغة والأرض أي أن انتشار العبرية في فلسطين هو السبيل لبعث الروح الوطنية اليهودية.

هذه الأفكار «اللغوية» وجدت من يدافع عنها في إطار سياسي، ونقصد به مؤتمر بال Bâle الصهيوني الأول (29-31 غشت 1897). وهكذا يمكن القول بوجود صهيونية لغوية عند ابن يهودا مثلما هناك صهيونية سياسية تزعمها Herzl. ومفهوم «الصهيونية» هنا يعبر عن التصور اليهودي العام لهذه الحركة العنصرية ولنشاطاتها المتعددة.

يظهر إذن أن تخطيط القانون لم يكن أمرا سهلاً لتفاعل عناصر لغوية (وكذلك خارجة عن اللغة) والخطر الذي شكلته (سلبا أو إيجابا) على مستقبل العبرية، وبتعبير أصح إعادة استعمال العبرية...

3 ــ تخطيط المتن :

بعد إحياء العبرية بين يهود فلسطين، وبعد الاعتراف بها لغة رسمية إلى جانب العربية والإنجليزية من طرف الاستعمار البريطاني (1922) وبعد إنشاء أول جامعة عبرية بالقدس (1925)، أصبحت العبرية لغة الكتابة الرسمية والخاصة، الفردية والجماعية. فقد دخلت مجال الحياة اليومية، فكان لابد من حل كثير من المشاكل حتى تظل لغة «طبيعية» و«عادية» (غير اصطناعية Non artificielle).

1-3 : تخطيط النطق : (إصلاح النطق) :

لعل أهم ما يميز العبرية اختلاف العادات الصوتية بين يهود البلدان الأوروبية وبين يهود البلدان العربية (انظر : 2-2).

هذا الاختلاف ازداد حدة مع توالي الهجرات إلى فلسطين، فكان لابد من اعتماد النطق الأقرب إلى العبرية ــ الأصل.

وهكذا ظهر منذ سنة 1907 ما يسمى بإصلاح النطق. وقبل هذا التاريخ عملت أول جمعية لغوية أسسها ابن يهودا وهي جمعية «الدفاع عن اللغة العبرية» (1890) على تحقيق هدفين اثنين :

ــ تكثيف استعمال العبرية في الحياة اليومية.

ــ المحافظة على الطابع المشرقي السامي للعبرية أي اعتماد النظام الصوتي السامي كما هو واضح في العربية

وقد عملت أكاديمية اللغة العبرية منذ إنشائها (27 غشت 1953) في نفس الاتجاه.

وقد عمد اللغويون على تصحيح النطق بواسطة ملصقات توضع في الساحات العمومية وعن طريق مناشير صغيرة بعنوان «لاتقل وقل».

هذا يعني أن «المسألة الذوقية» في العبرية تراعي المستوى المنطوق (ربما قبل المستوى الكتابي).

2-3 : غير أن العبرية في بداياتها كانت تحتاج إلى كثير من المفردات، لأن معجمها المحدود لا يستطيع التعبير عن متطلبات الحياة اليومية. فبرزت الحاجة إذن إلى الدخيل. ولكن على أي أساس يتم اللجوء إليه ؟ بعبارة أخرى طرح السؤال التالي :

ماهي شروط استعمال الدخيل وما هي حدوده ؟ وما مكانة العبرية من الناحية المعجمية ؟

لا يتعلق الأمر بأسئلة مباشرة تحتاج إلى أجوبة مبسطة. كان على العبرية أن تربط مسألة الدخيل بتصور عام يراعي طبيعة اللغة ذاتها وطبيعة تعامل المتكلمين بها مع اللغات الأخرى.

لذا كان لابد من تكثيف استعمال العبرية واللجوء إلى الكلمة الأجنبية تحت شروط معينة، مع اتباع نظام بيداغوجي محدد يراعي تدريس وتعليم وشرح العبرية بالعبرية.

ومن جانب آخر لم يكن السؤال يتعلق بقبول أو رفض الدخيل (لأن هذا السؤال مرفوض من الناحية اللسانية) بل بشروط وجوده. اعتمادا على تصور خاص يقوم على اعتبار الكلمة الدخيلة فضاءاً (جغرافيا) لا يمكنها أن تُدمج مع الكلمات العبرية الأصيلة، لسبب بسيط هو مصدرها الخارجي.

ويتجلى هذا التصور بشكل واضح في المجال المورفو - فونولوجي والتركيبي. ولنا عودة إلى هذه المسألة في مقال لاحق لتداخل التحليل اللغوي بما هو خارج عن اللغة. ذلك أن الدخيل في العبرية مثلا يتطلب دراسة الكلمة من حيث توزيعها الفونيمي وتقطيعها وتعيين موقع النبرة وربط هذه العملية بتصور إيديولوجي يفسر كثيرا من الظواهر اللغوية الصرفة. ولا عيب في دراسات من هذا النوع ما دامت تفيد البحث اللساني.

خلاصة :

حاولنا التركيز في هذا المقال على طبيعة التخطيط اللغوي في العبرية الحديثة، خصوصا من ناحية النظام أو القانون. وإذا كانت دراستنا لجانب المتن وجيزة وعامة فلاعتقادنا بأهمية الجانب الأول ودوره في تحديد الجانب الثاني.

وقد عرضنا إجمالا لبعض القضايا المرتبطة بالتخطيط اللغوي، مع تجنب التفصيل في قضايا لغوية تتعلق بالعربية والعبرية (من باب المقارنة).

ونتمنى أن يتوفر لنا مجال الدراسة التحليلية لكل ما عرضناه سابقا قريبا إن شاء الله.

التحليل المصطلحي لعباريّة لغة الأغراض الخاصة*

لجرهارد بودين

ترجمة: د. محمد حلمي هليّل

أستاذ اللسانيات بجامعة الأسكندرية

1 ـ مقدمة :

سأركّز الاهتمام في هذه الورقة على استخدام الطرائق المصطلحيّة في تحليل الوحدات العبارية (phraseological units) في مجال اللغات المتخصّصة. وقد يثور الجدل عما إذا كانت الوحدات العبارية المُعقّدة تدل ـ وفقا لدرجة تكثيف المعلومات (Oeser 1985) ـ على تصوّر مُفرد خاص.

2 ـ المعالجة المصطلحية للوحدات العبارية :

جرى العُرف على أن يُركّز البحث المصطلحي على التصوّرات الثابتة (static concepts) التي يُعَبّر عنها عادة بالأسماء (nouns). تُمثل هذه التصوّرات الثابتة الموضوعات بمعناها الضيّق أي الموضوعات التي يمكن الاستدلال عليها بسهولة في المكان والزمان مثل الحيوانات والنباتات التي تنتمي إلى فصائل معينة والتي يمكن اعتبارها موضوعات طبيعية، أو الآلات والأدوات والأشياء الماديّة التي صنعها الانسان. إن الموضوعات من هذا النوع ذي الأساس المادي تُعرف أحيانا **بالموضوعات الماديّة** (material objects) أو **الموضوعات العَيْنِيّة** (concrete objects). ولا عجب إن اتجه البحث والممارسة المصطلحيّين نحو هذه الموضوعات، فالعمل المصطلحي المنظومي (Systematic terminology work) بدأ في العلوم الطبيعية والهندسة وأولى مُنتجات التقنيّات الصناعية على اختلافها والأدوات الخاصة بها كُلّ اهتمام. لكن مجال الأعمال (actions) والعمليّات (processes) وهو متساو في أهميته للانتاج، أُهمِل بُرمّته. وفي البحث المصطلحي تُعدّ عمليات البحث (research processes) أيضا موضوعات، أي موضوعات مُجرَّدة (abstract objects). ويمكن أن نُسمّي التصوّرات التي تُمثل هذه الموضوعات **بالتصوّرات العَمَلِيّاتِيّة** (processual concepts) ويشار إليها عادة بالأفعال (verbs).

هذا الميل نحو إغفال مثل هذه التصورات **العَمَلِيّاتيّة** وطُرق تمثيلها ـ أي الأفعال (verbs) عادة ـ قد زاد من حدته الميل نحو اشتقاق الدلالة (desemantization) من الأفعال ذات الصلة بالتحويل الإسمي (nominalization) وهو سمة الغالبية من اللغات المتخصّصة (Benes 1981).

والسبب الرئيسي لهذا الإغفال للأفعال في متلازمات (collocations) لغة الأغـراض الخاصة، ودورها في الوحدات العبارية قد يكون مردُّه إلى أن العلاقة، بين المستوى السطحي اللغوي والمستوى التصوّري للمصطلحيات التي تمّ تحليلها، كانت ولا تزال أحيانا، تُعدّ علاقة تكافؤ (تصوّر واحد ـ كلمة

(*) ظهر الأصل الانجليزي لهذه الترجمة بعنوان : Budin, G. Terminological analysis of LSP Phraseology. Journal of the International Institute for Terminology Research (IITF), vol. 1, no, 1-2 : 64-69, 1990.

واحدة). لكن لابد من أن نُقَيِّد الفرضية القائلة بأنَّ بنية التصوّرات وتعقّدها هو الذي يقرر بنية تمثيلها وتعقُّده على المستوى التواصلي، وذلك من وجهين :

(1) صعوبة تحليل بنية التصوّر وتعقّده ـ فحتى التعرّف على كلّ خصائص التصور المَعْنِي لا يُوفّر غير صورة مبدئية عنه. أما مبدأ تكثيف المعلومات (condensation) فيعني ـ على النقيض من مبدأ التخفيف (reduction) ـ إمكانية تبسيط بنية معلوماتيّة بالغة التعقيد وذلك بتكثيفها دون فقدان للمحتوى المعلوماتي. فالتصوّر (quantum mechanics) (ميكانيكا الكَمّ) على سبيل المثال، تصوّر جِدّ مُكثَّف يتضمّن كل التصورات الأخرى للنظريات المتصلة به.

(2)من حيث التمثيل اللغوي للتصورات تكشف المقارنة بين اللغات صراحة عن فروق كبيرة بين لغة وأخرى ـ فالتصورات المعقدة قد يشار إليها في بعض اللغات، بمجموعات طويلة من الكلمات (المصطلحات المعقدة complex terms) بل حتى (بعبارات فعليّة Verbal phrases).

والتحويل الإسمي للأفعال (nominalization) هو أبرز المؤشرات للعملية التي يرتكز عليها تحويل التصوّر إلى مادّي (reification) أو محسوس (hypostatization)، وهذه في واقع الأمر عملية إدراكية (cognitive process). وقد تكتسب التصورات التي يُعَبَّر عنها مبدئيا بالأفعال verbs أهمية ـ هذا إذا ما قارناها بالتصورات التي تُمثّل موضوعات مادية (material objects). التحليل التفصيلي لخصائص هذه التصورات هو ما تستلزمه أي محاولة لتتبع التغيّرات التي تطرأ على هذا النوع من التصوّرات.

إن تضمين التحليل المصطلحي للأفعال الوظيفية (functional verbs) التي تصاحب الأسماء المشتقة من الأفعال (deverbal nouns) يضيف بُعداً جديدا، فهذه الوحدات التركيبية الأفقية (syntagmata) تشير بدورها في كثير من الحالات إلى عملية (process) بذاتها أي عملية مقترنة بعملية أخرى.

(b) Abstimung vornehmen	(a) abstimmen
(إجراء الانتخاب/أخذ الأصوات)	(صَوَّتَ، إنتخبَ، أدلَى بصوته، أعطَى صوته)

يوضح هذا المثال أن عملية أخذ الأصوات (taking a vote)، على سبيل المثال، هي في واقع الأمر، نفس عملية التصويت (voting)، لكن التصوّران وراء هذين التعبيرين يختلفان اختلافا طفيفا، إذ إن taking a vote تعني ضمنا أن ثمّة شخص (رئيس مثلا) يوجِّه عملية التصويت في حين أن Voting تشير إلى مجرد العملية نفسها التي يقوم بأدائها بنشاط فرد بعينه (الناخب). المشكلة التي لازلنا بصددها هي أن المعالجة المصطلحية لهذه التحويلات الإسمية المشتقة من الأفعال (deverbal nominalizations) لم تُضَمَّن الأفعال المرتبطة بها. لكن إذا ما تم تضمين التحليل المصطلحي لهذه الأفعال التي تبدو مُفرغَة من الدلالة (desemantized) ظهر بُعدٌ جديد بأكمله وحُقَّ لنا أن ننظر إلى الكثير من التصورات المعقدة على أنها جزءٌ لا يتجزأ من مصطلحيّة حقل موضوعي بذاته.

تتضح الآن فائدة المقاربة السميوطيقية (semiotic approach) للبحث المصطلحي لأنها تتيح لنا تجاهل المشاكل الدلالية والتركيبية التقليدية. فالكلمات والمُرَكَّبات (compounds)، ومجمعات الكلمات أو الوحدات التركيبية الأفقية (syntagmata) تعَدّ علامات لغوية تُوظَّف في عملية الاتصال كوحدات سميوطيقية. ويوضح المثال التالي استقلال كل من المستويين التصوري والاتصالي.

(تفرض الدولة ضريبة على المشروبات) :

(1) The state levies a tax on beverages.

(2) The state levies a beverage tax.

(3) The state taxes beverages

(4) Der Staat hebt eine Steuer auf Getränke ein.

(5) Der Staat hebt eine Getränkesteuer ein.

(6) Der Staat besteurt Getränke

---

(7) El estado percibe un impuesto sobre bebidas

(8) El estado grava bebidas con un impuesto

(9) El estado grava bebidas

يطرح هذا المثال عملية (process) واحدة لا غير أو موضوعا مُجرَّدا للبحث المصطلحي باعتباره تصوّراً خاصا في المصطلحات الاقتصادية والقانونية. هذا التصور يمكن أن يصفه (أو يُعرِّفه) بسهولة اقتصاديٌّ أو خَبيرٌ قانوني. وحتى تتهيّأ لنا طُرق تمثيل أكثر إيجازا من التعريفات (definitions) يلزمنا كِيان سميوطيقي أقل وصفا وأكثر رمزا. وحيث أنه لا يوجد لتمثيل التصوّر في المثال السابق أي مصطلح (term) بالمعنى التقليدي نمت في اللّغات الثلاث (الانجليزية والألمانية والاسبانية) بضع وحدات عبارية فالجُمل 1-3،4-6،7-9 يمكن اعتبارها مترادفة في اللغات الثلاث. ومن ثمّ يحق لنا أن نتحدث عن الترادف العباري (phraseological synonymy)، بالرغم من أن الوسيلة الأساسية للتباين هي بالطبع طريقة صَوْغ الكلمات word formation (الاشتقاق derivation).

نخلص إلى أننا يمكننا أن نُحدِّد ونميِّز بضع خطوات في التحليل المصطلحي للوحدات العبارية هي :

(1) حصر حدود الوحدة العبارية اعتمادا على السياق الذي وَرَدت فيه (المستوى الأفقي) والتراكيب المماثلة (المستوى الرأسي).

(2) تمييزها عن المتلازمات الحرة free collocations (التحليل التصوّري)

(2 أ) ـ وصف (وإن أتيح أو تيسّر تعريف) التصوّر ذاته.

(2 ب) ـ تحليل صلة التصور بالتصوّرات الأخرى المُعَبَّر عنها في النصّ (المستوى الأفقي) وتحليل جزء من شبكة التصورات الخاصة بالمصطلحية مدار البحثْ (المستوى الرأسي).

3 ـ التحليل اللغوي ـ المصطلحي (linguistico -- terminological analysis) للوحدات العبارية :

فضلا عن الدراسة المصطلحية التي سبق وصفها، تتطلب الدرجة العالية من تباين الوحدات العبارية وتعقّدها تحليلا لغويا مُفصّلا. وبما أن البحث العباري اللغوي يضم عادة مجالا واسعا من الظواهر فيلزمنا أن نُقيِّده أو نقصره على الوحدات العبارية المستعملة في اللغات المتخصصة وبذا نستثني الاصطلاحات اللغوية (idioms) وَالأمثلة (proverbs) في اللغة العامة.

ويذكر Fleischer (1982) ثلاثة معايير للتفرقة بين الوحدات العبارية والمتلازمات الحرّة :

(1) الاصطلاحية (idiomaticity)

(2) الثبات (stability)

(3) الوَحْدة المعجمية (lexical unity)

والمعيار الأول يشكل أصلا صعوبة من مصاعب تقييم الوحدات العبارية في لغة الأغراض الخاصة، لأن بنية العباريّات (phraseologisms) في لغة الأغراض العامة يندر حدوثها في لغة الأغراض الخاصة. لكن الشرط الأساسي **للاصطلاحية** ـ ويُقصد بها أن معنى الوحدة ككلّ لا يعود إلى المعاني المفردة للمكوّنات كما أنه لا يعادلها ـ يمكن استخدامه باعتدال. ولنأخذ مثلا عبارة **drawing a cheque** (سَحْب شيك). يبدو أن صفة الاضمار هنا وكذلك في غالبية الوحدات العبارية المصطلحية، مردُّها أن التصوّر **drawing a cheque** (سَحْب الشيك) بطبيعة

الحال، مُعتمدٌ على ومُشتقٌّ من التصوّر (شيك)، لكن معنى drawing في علم الاقتصاد هو من الغموض بمكان حتى أن الجمع بينه وبين التصور cheque لا يؤدي إلى وصف عملية drawing a cheque (سَحْب الشيك) ـ فمعاني المُكوِّنات في لغة الأغراض العامة لا علاقة لها عادة بمعنى التكوين العباري (phraseologism).

أما المعيار الثاني وهو **الثبات** فيمكن تقسيمه إلى **الثبات المعجمي الدلالي** (lexico-semantic) ـ **والثبات التراكيبي** (syntactic). ويشير النوع الأول من الثبات إلى معنى الوحدة العبارية أو إلى التصور، هذا إذا اتّبعنا النموذج التحليلي المصطلحي. لذا يمكن تسمية هذا المعيار بالثبات المصطلحي (terminological stability) وهو بلاشك أهم وجه من وجوه التحليل المصطلحي للوحدات العبارية في لغة الأغراض الخاصة، فإذا قمنا بتعريف تصوّر مُعيّن يُعَبّر عنه بوحدة عبارية وأقرَّ التعريف وسجّله المعجميّون / المصطلحيّون، فإن الدرجة الضرورية من الثبات تكون قد تحقّقت. وما الثبات المصطلحي، بطبيعة الحال، إلا تصوّر نسبّي، إذ أن غالبية التصورات في حقول موضوعية كثيرة تتّسم بالحيوية الفائقة مما يسمح لنا أيضا أن نتحدث عن الديمومة المصطلحية (terminological continuity). أما النمط الثاني من الثبات وهو الثبات التراكيبي فهو وسيلة نافعة للاستدلال على الوحدات العبارية رغما من أن التغيّر التراكيبي (دون أي تأثير على المستوى التصوري) قد يكون كبيرا في بعض الحالات.

والمعيار الثالث وهو **الوحدة المعجمية** (lexical unity) فيرتبط ارتباطا وثيقا بالثبات المصطلحي، كما يمكن تسميته بالوحدة المصطلحية (terminological unity). ووجود التعريف وإقراره هو شرط لا غنى عنه لاستعمال هذا المعيار.

4 ـ الفارقات والمُشتَركات (universals) بين اللغات :

ومما يُدعِّم وصف العباريّات المصطلحية (terminological phraseologisms) ويُؤيدها المقارنة بين اللغات (انظر أيضا الفقرة 2). ففي كثير من الأحيان يُعبَّر عن التصور في لغة ما بكلمة مفردة مثال : يتّهم، يقاضي) to charge with, to prosecute, to indict وفي لغة أخرى بوحدة عبارية (مثال في الألمانية) unter Anklage, Stellen Wegen, die Anklage vertreten. وبالرغم من أن النظم القانونية الأنجلوأمريكية والألمانية (النمساوية والسويسرية...الخ) تختلف اختلافا كبيرا في العالم الناطق بالانجليزية عنها في العالم الناطق باللغة الألمانية، يبدو أن التصوّرات التي تحويها الأمثلة السابقة تحمل نفس الدرجة من التكثيف. ومن ثم، فما من سبب يدعو إلى معالجة العباريات بطريقة تختلف عن معالجة المصطلحات البسيطة. ويكمن السبب في الاختلافات البنيويّة بين اللغات في الاختلاف على مستوى التجريد في اللغة القانونية للّغتين والميل الشديد في اللغات الألمانية المتخصّصة نحو التحويل الإسمى (nominalization).

أما فيما يتعلق بالمُشتَرَكَات اللغوية فقد قام Dobrovol'skij (1988) بدراسة عبارية تناول فيها الصفات المشتركة وهو يُفرِّق بين المشتَركات غير اللغوية (extra - linguistic universals) والمشتركات اللغوية (linguistic universals). والأولى هي مشتركات الفكر أي التكافؤ التصوّري conceptual equivalence (أو التماثل على الأقل). أما الثانية فيمكن تقسيمها إلى المشتركات التراكيبية (syntactic universals) والمشتركات الدلالية (semantic universals). وبما أن قضية المشتركات اللغوية ترتبط عادة بفصائِليّة اللغة (typology) فالفروق البنيويّة بين اللغات يمكن وصفها باعتبارها فروقا فصائلية. ويُركّز Dobrovol'skij على

أهمية المشتركات غير اللغوية بالنسبة للفروق الفصائلية على المستوى اللغوي.

5 ـ نتائج البحث

إن ما يُحدِّد التحليل المصطلحي للوحدات العبارية في اللغات المتخصصة هو أساسا تحليل التصوّرات ودرجات التكثيف. وقد تبيَّن أن بعض المعايير المستقاة من البحث اللغوي العباري (الثبات، الاصطلاحية، والوحدة المعجمية) لها نفعها ويمكن تحويلها إلى تصورات مشابهة في النموذج التحليلي المصطلحي. كما يقدم لنا البحث في مجال المشتركات اللغوية برهانا جديدا على أنه يمكن للمعالجة المصطلحية للوحدات العبارية، تلك التي تتَمَحْور حول التصوّرات المعقدة، وأغلبها يصف عمليات تتّسم إلى حد كبير بالحيوية ـ إلقاء ضوء جديد على الوحدات العبارية في اللغات المتخصّصة التي لم يتوفر على دراستها تقليديًا إلا اللسانيون وحدهم.

6 ـ المراجع :

- BENES, E. Die formale Struktur der wissenschaftlichen Fachsprachen in syntaktischer Hinsicht. In: BUNGARTEN, T. [Hsg]. Wissenschaftssprache. München : Fink, 1981, S.185-212.
- DOBROVOL'SKIj, D. Phraseologie als Objekt der Universalienlinguistik. Leipzig : VEB Verlag Enzyklopädie, 1988, s.p.
- FLEISCHER, W. Phraseologie der deutschen Gegenwartssprache. Leipzig : VEB Bibliographisches Institut, 1982, s.p.
- OESER, E. Informationsverdichtung als universelles Ökonomieprinzip der Evolution, In : OTT, J.A.; WAGNER, G.P.; WUKETITS, F.M. (Hsg). Evolution, Ordnung und Erkenntnis. Berlin : Parey, 1985, p. 112 ff.

الترجمة والنقل

محمد الديداوي

اليونيدو ـ فيينا

«إن الحاجة في عالمنا اليوم إلى التواصل على نطاق واسع وبدقة وفعالية فيما بين مستعملي لغات مختلفة تعطي للمترجم مكانة ذات أهمية جديدة واستراتيجية»

(نايدا)

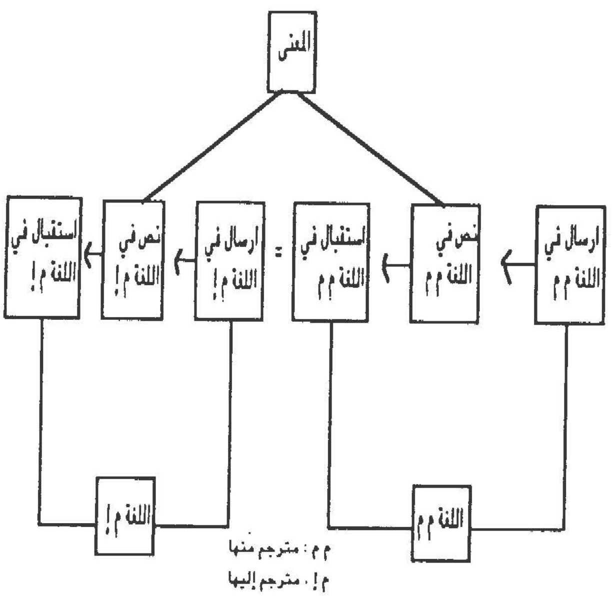
1 ـ الترجمة، عصبها المعنى

تقوم الترجمة في جوهرها على ركنين أساسيين هما الفهم في اللغة المترجم منها والإفهام في اللغة المترجم إليها. ويجب أن يعتبر النص المترجم مستقل الذات وأن يكون في مقدور المترجم أن يجيب على الأسئلة التالية : ماذا قيل (في اللغة المترجم منها) وكيف يقال (في اللغة المترجم إليها). لذا، يفترض فيه أن يلم بالمعنى إلماما كاملا، وربما يكون ذلك بوسائل خارجة عن النص، وأن يحسن السبك والحبك في النص الذي يخرج به للقارىء، وإلا بطلت الترجمة وانتفى القصد منها.

وشأن الترجمة شأن سنة التطور. ذلك أن الانصهار والتشكل لا يمس صميم المخلوقات بل إنها تتبدل وتتغير شكلا وتظل على حال مضمونها (Goethe)[1].

وقد شبه البعض المترجم بالعازف الذي يؤدي لحنا موسيقيا انطلاقا من نص يضعه الموسيقار أو الملحن[2]. ومثل درايدن الترجمة بتقليد لوحة زيتية.

وفيما يلي تشريح لعملية الترجمة، على أساس المعنى (Diller و Kornelius)[3] :



هكذا، يتم تبليغ المعنى في اللغة المترجم منها في شكل نص فيها. ويكون المترجم مستقبلا لهذا المعنى في تلك اللغة ومرسلا له في اللغة المترجم إليها، وذلك في شكل نص يضعه في هذه اللغة.

إن الترجمة إذن هي تبليغ المعنى استنادا إلى نص أصلي يكون محوره المعنى ويحافظ المترجم على عناصره ويكيّفه مع مقتضيات اللغة المترجم إليها.

إلا أن المترجم يتنازعه المعنى والمبنى. فحينما يسعى إلى مضاهاة النص الأصلي في خصائصه

الأسلوبية، يكون عرضة للتضحية بكثير من المعنى، بينما غالبا ما يكون في الالتصاق الشديد الحرفي بالمحتوى ضياع كبير للسمة الأسلوبية (Nida)[4].

وقد جرى التمييز بين الترجمة الدلالية، التي تركز على المحتوى الدلالي للنص، والترجمة التبليغية، التي تتركز على مدى تبليغ الفحوى وفهم المترجم لهم وتجاوبهم (Newmark)[5].

ولوصول المترجم إلى غايته، يحلل المعلومات اللغوية والخارجة عن اللغة، على أساس أن العملية الترجمية تماثل عملية التكلم، والغرض منها في المقام الأول هو تبليغ المقصود.

وتتدرج الترجمة من الحرفية إلى الترجمة في نفس اللغة، التي قد تتعدد مراحلها، وهي عبارة عن المراجعة الذاتية أو من مترجم آخر، وصولا إلى التكييف الكامل الذي قد تختلف معه هندسة الجملة بعد التقديم أو التأخير أو الإيجاز أو غير ذلك من مستلزمات إضفاء الطابع الأصيل.

غير أنه لا يصح التصرف في المعنى إلا في حالة التقريب، أي التكييف مع ذوق ومدارك القارىء ليكون البلاغ واحدا في نهاية المطاف، على أن يكون التطابق كاملا من حيث التأثير في اللغتين المترجم منها وإليها، ذلك أن الأثر هنا يساند المعنى.

وقد كانت الترجمة عند العرب إبّان ازدهارها، ومازالت، تنقسم إلى قسمين :

1 ـ الترجمة الحرفية ؛

2 ـ ترجمة المعنى : أي المعنى الشامل لكل جملة والمعنى الكلي للجمل وربطها مع بعضها.

وكان العرب حريصين عموما كل الحرص على تأدية المعنى بدقة وأمانة، و«كانت نزاهتهم ومقدرتهم ودقتهم في الترجمة والإشارة إلى المصادر فوق الانتقاد» (الجميلي[6]). كما أنهم كانوا يعيدون «ترجمة الكتاب الواحد مرات متعددة عن مصادر مختلفة، ومقابلة الترجمات بعضها بالبعض الآخر. لقد كانت هذه الطريقة من الأساليب المتبعة بين العلماء للوصول إلى النص الأصلي الصحيح مما يؤذن بالرغبة الأكيدة في تحري الدقة والحرص على الأمانة العلمية»[6].

وكانت من عادتهم مطابقة النسخ المتعددة وتصحيحها. واشترطوا في الترجمة فهم اللغة المترجم منها واللغة المترجم إليها وفهم الموضوع و«تصوره كتصور قائله والإحاطة به إحاطة تامة»[6]. وهذا ما دفع الجاحظ إلى القول بأنه قد « نقلت كتب الهند، وترجمت حكم اليونان وحولت آداب الفرس، فبعضها ازداد حسنا، وبعضها ما انتقص شيئا[7]».

غير أن عبارات «نقل» و«ترجمة» و«تحويل» تستدعي التمييز كما سنرى، إذ تفصل بينها درجات من الدقة والتصرف.

وتستند الترجمة إلى العناصر التالية[4] :

- طبيعة البلاغ ؛
- وقصد، أو مقاصد، المؤلف والمترجم، بالنيابة عنه ؛
- ونوع المترجم لهم.

ومن المعايير الأساسية للحكم عليها :

- فعالية التبليغ، وتقاس بمدى سهولة الاستبيان؛
- وفهم القصد : يعتمد على الدقة والأمانة والصحة ؛
- وتساوي التأثير على المترجم من لغتهم والمترجم إليهم ؛

وحدد داربيلني سبعة معايير للترجمة[8]، هي :

1 ـ هل المعنى دقيق إجمالا وعضويا ؟

2 ـ وهل اللغة المترجم إليها اصطلاحية والاستعمال صحيح ؟

3 ـ وهل النبرة منقولة ؟

4 ـ وهل روعي الفارق الثقافي ؟

5 ـ وهل عولجت التلميحات الأدبية والفولكلورية كما ينبغي ؟

6 وهل أخذت في الاعتبار نوايا المؤلف غير المعلنة في الخطاب ؟

7 ـ وهل الترجمة مكيفة مع متطلبات المترجم له ؟

وقد استعملت تلك المعايير لوضع نظام سيكال لتقييم الترجمة[9].

وارتأى، رأي نايدا، أن الغلبة تكون للمعنى على كل حال.

ولا ريب أن طابع الترجمة يختلف باختلاف الموضوع من أدب وشعر، وعلم وتكنولوجيا، ومسرح، وسينما، وصحافة، ودبلوماسية، الخ. كما أن وضع الترجمة في المنظمات الدولية والإقليمية، التي تتعدد فيها اللغات الرسمية، له صفته الخاصة.

غير أن الترجمة قد تكون زائدة أو ناقصة. وتتحدد معالمها بفعل الأولويات المتوخاة أو القيود المفروضة أو الآثار المترتبة عليها.

وكقاعدة عامة، لا يجوز الخروج عن عناصر النص الدلالية إذا كانت المسؤولية تقع على صاحب النص الأصلي. فالمترجم يجب عندئذ أن يتقيد بما جاء فيه ولا يقول شيئا مختلفا على لسان غيره.

ومتى حاد المترجم عن المعنى، لضرورة يرتضيها، أصبح ناقلا. وفي المقابل، فإن الترجمة هي نقل المعنى كاملا، مع مراعاة اللوازم الأسلوبية والتأثيرية.

وهناك محاولات لتحليل وتحري العملية المعقدة التي تتم بها الترجمة[10].

2 ـ النقل

أما النقل فهو التبليغ مع التصرف في المعنى أو المبنى أو كليهما، زيادة أو نقصانا، وتنتهي الترجمة عند الحد الذي يخرج فيه المترجم عن نطاق تركيب النص الأصلي وشكله إذ يزيد فيه ما يزيد به على المعنى أو ينقص منه. وهو ضرب من ضروب التأليف أو منطلق له. ويتسنى النقل في مضمار العلم والتكنولوجيا متى استحكمت المعرفة في هذا الباب ولا يتأتى بدون نقل المفهوم المصطلحي وإيجاد المصطلح المطابق تماما في اللغة المنقول إليها.

وينقسم النقل إلى ما يلي :

1-2 التحويل

التحويل هو «عملية التعبير، الإبداعي والضروري، عن معنى عام بهدف إعادة إقامة التوازن البلاغي الذي يختل بفعل الترجمة وذلك عند الانتقال من لغة إلى أخرى» (Bastin)[11].

وهو التصرف في المعنى والشكل، كما يحدث في حالة القصيدة الشعرية، فإن الشاعر الناقل يستلهم منها قصيدة في لغته لها بعض ملامحها ومعانيها، ويتجاوب معها فيخرج بما عنده. فهو في منزلة وسطى بين الترجمة والتأليف والتقليد والإبداع. ذلك أنه مترجم مؤلف ومقلد مبدع، وليس صحيحا دائما أن الشعر «لا يستطاع أن يترجم ولا يجوز عليه النقل ومتى حول تقطع نظمه وبطل وزنه وذهب حسنه وسقط موضع التعجب منه، وصار كالكلام المنثور»[7].

ويكون التحويل بالاختزال والإسقاط والاسهاب والتحديث والابداع[11]، حسب درجة تدخل الناقل.

وكثيرا ما يحدث التحويل في ميدان الصحافة، إذ ينقل المترجم/الصحافي نبأ أو مقالة إلى لغته، ويتصرف في مبناها ومعناها وهو يكيفها مع السياسة المرسومة له.

وقد يصل التحويل إلى مستوى التأليف، كما أنه قد يكون جزئيا أو كليا.

2-2 التعريب أو الأخذ

هو نقل المعارف إلى العربية في حقل ما من حقول العلم وتطويعها له، استنادا إلى مؤلفات أجنبية في الموضوع، دون التقيد بنص معين. وقد يعتمد على أكثر من لغة في آن واحد.

والتعريب ليس الترجمة، لأن «الترجمة هي نقل الأفكار والمفاهيم من لغة إلى أخرى على أدق صورة ودون تشويه المعنى، أما التعريب فهو الرجوع إلى اللغة القومية بالتفكير بهذه اللغة والتعبير بها بالأساليب الصحيحة لحفظ أصالتها وخصائصها رغم إدخال المصطلحات الجديدة الضرورية للتعبير عن أحداث الأمور» (أبو عبده)[12].

وسواء تعلق الأمر بالترجمة أو التعريب، فإن مشكل المصطلح مطروح. ولابد للمترجم أو الناقل أن يسير على خطى الأسلاف الذين كان لهم باع طويل في هذا المضمار، كما هو معلوم، ذلك أن المصطلحات التي استعملوها «تؤدي المعنى المقصود مباشرة فلا إيحاء فيها ولا ظلال، ولا زخرفة لفظية ولا حشو» (عبد العزيز[13]).

وقد أجريت دراسة لما عرب في العصر العباسي، من خلال بعض الأصول[13].

إن «المصطلحات العلمية المستخدمة فيها تكاد تكون موحدة على اختلاف الأزمان والأوطان بين مؤلفيها»[13].

تلك هي الطريقة الصحيحة. ومن المفيد وضع مسرد[14]، في كل مؤلف علمي، يحتوي على تعاريف وشروح للمصطلحات المستعملة مع ما يقابلها باللغتين الانكليزية أو الفرنسية، أو غيرهما حسب المراجع المستند إليها في وضع ذلك المؤلف.

3-2 التلخيص

ينقل المترجم بموجبه مكونات النص الأساسية في نص أوجز، ولا يستطيع أن يتصدى له سوى الناقل المتمرس في اللغة العارف بأصول العلم المترجم فيه. وهذا النوع من النقل أعوص وأشد على من يقوم به، إذ يستوجب الصياغة الجديدة مع الحفاظ على المعنى إجمالا. «وإن إجادة لغة [....] الكتاب المراد تلخيصه، والإلمام التام بمادته، هما من أهم مقومات هذه الطريقة، وقد اتبعها النقلة العرب، إذ استخلصوا «المهم من الكتابات اليونانية ووضعوها في قالب واضح تاركين كل ما كان لا لزوم له»[6].

4-2 النقل المصطلحي

من المعلوم أن المصطلحات العلمية يضعها العالم أو الخبير او الأخصائي أولا في لغته فتتفرع عنها نقلا إلى لغات أخرى، وغالبا ما يكون هذا عند الترجمة. إن هذه العملية هي نقل مفاهيم مصطلحية من لغة إلى أخرى، أحيانا دون التقيد بالصيغة المصطلحية الأصلية. ولابد أن يكون هذا النقل مبنيا على السياق لإدراك كنه المفهوم المراد نقله، ولا يصح وضع المعاجم بعيدا عن النص. ويستدل من التجربة أن المعاجم العلمية المتعددة اللغة قد وضعها مترجمون أثناء تأديتهم لعملهم[10].

ومن ناحية أخرى، لا يدخل التكييف في إطار النقل إلا متى ابتعد عن الأصل معنى ومبنى. أما إذا كان عبارة عن تقريب للأفكار والمفاهيم دون المساس بمضمونها، فهو ترجمة. وقد انتُقِد حنين بن اسحق بسبب «اسقاطه كل علائم الوثنية من كتب الأقدمين، وكان يستبدل بها الاله الواحد وملائكته وما إلى ذلك مما جار على المادة الأسطورية الغنية في تلك الكتب، وإن لم يعد ذلك منقصة في ترجماته العلمية»[13].

وقد اشتهر بالنقل عند العرب عبد الله بن المقفع (القرن العاشر) ويعقوب بن اسحق الكندي (796-873) ويحي بن عدي (893 م – 974)، كما عرف به المنفلوطي، الذي لم يكن ملما بالفرنسية، ونقل

مع ذلك إلى العربية، على أساس ترجمات خام قام بها آخرون من أجله، فكان ما نقله على مستوى تأليفي راق يجمع بن الحس الأدبي والمقدرة اللغوية وجمال العبارة.

وقد يكون الناقل أرتب وأوضح. «وتكفي المقابلة بين كتابات جالينوس وكتابات ابن سينا. فالأول مبهم والثاني في غاية الوضوح، والترتيب ظاهر في الثاني ومفقود في الأول»[6].

وتعد الترجمة الشفوية نقلا، ذلك أن الترجمان يعمد إلى التلخيص. وإن الحكم على جودة عمله مبني على نسبة المعنى المبلغ. وكلما اقترب من اكتمال المعنى كان أقدر وأوفى وأدق.

وهناك حالات خاصة لا تصح فيها الترجمة وإنما يستقيم معها النقل، مثل المقامات، ودعامتها الزخرفة اللفظية، وبعض أنواع الشعر. وقد تكون الترجمة المشروحة لازمة أحيانا. كما أن النقل لا يتأتى في حالة القرآن الكريم، وإنما تترجم معانيه، مع تكييف المبنى قدر المستطاع، ذلك أن النقل يستوجب التصرف، وهذا غير مقبول، بل أن فيه خطر الانزلاق والتحريف.

ويستحب، في الترجمة، المرور بالمرحلتين التاليتين، والتدرج في الثانية بقدر ما يسمح به الوقت :

1 ـ الترجمة الحرفية الخام، ويتكون فيها النص من كل عناصر المعنى.

2 ـ الترجمة في نفس اللغة، وهي المراجعة، التي قد تتعدد مراحلها أيضا، وقد تكون على فترات متباينة. وفيها يتم التكييف الكامل مع اللغة المترجم إليها. ومن المرجح عند هذا الحد أن تختلف هندسة الجملة مع الأصل في معظم الأحيان بالنسبة للعربية والانكليزية.

وقد يبدأ النقل عند المرحلة الثانية، أو يتخذ مسلكا آخر من الوهلة الأولى عند الأخذ أو التحويل أو التلخيص.

3 الترجمة في منظومة الأمم المتحدة

1-3 الترجمة لا النقل

لا يجوز النقل في منظومة الأمم المتحدة، إطلاقا، ذلك أن الوثائق تكون إما ذات طابع حساس نظرا لما قد يترتب عليها من عواقب سياسية أو دبلوماسية أو قانونية، أو أنها تستخدم كأساس للمناقشات العلمية والمتخصصة في اللغات الست الرسمية. وفي الغالب الأعم، تكون اللغة المترجم منها هي الانكليزية، وتستند اللغات الأخرى إليها متطابقة معها وفيما بينها، ذلك أن من المفروض أن يكون البلاغ واحدا في اللغات المترجم إليها لكي تكون أرضية النقاش واحدة بين مستعملي تلك اللغات وتكون التوصيات والنتائج التي يخلصون إليها ويتفقون عليها موحدة.

وإن الترجمة في الأمم المتحدة تبليغية بطابعها، لأن المضمون هو الأهم وما اللغة سوى وعاء يحتويه ويغلفه. وهي على عكس الترجمة الأدبية التي تكمن جمالية النص فيها بالدرجة الأولى في ما تثيره من صور وتشابيه وما تمتع به المترجم له أو المنقول له من تراكيب وتعابير وألفاظ.

وإن الترجمة في المنظومة تتجاذبها الحرفية والتصرف، لأن المترجم كثيرا ما يضيق به الوقت، فلا يراجع النص الذي أنتجه مراجعة ترتفع به إلى درجات الأصالة العليا.

وبالنسبة للنصوص القانونية، فإن الأمر أعقد من ذلك. فبعد الترجمة من الانكليزية أصلا، يصبح النص في باقي اللغات مستقلا تماما ومتساوي الحجية. وقد يفتح الباب للمساجلات المصطلحية واللغوية، متى أدخلت التعديلات الكثيرة على كل نص على

حدة وتوجبت المواءمة فيما بين النصوص، مثلما حدث في حالة معاهدة قانون البحار، التي استغرق إعدادها زهاء عشر سنوات، عدل فيها المندوبون الكثير كل في لغته. وكان على المترجم أن يبدّل ما يتصل بالجوهر ويبين ما يتصل بالشكل لكي يتبين ما إذا كان التعديل ينطبق أو لا ينطبق على اللغة التي يترجم إليها.

2-3 ضبط النوعية

1-2-3 النقل

يستند في تقييم النقل إلى القيمة العلمية والمصطلحية للمعلومات المنقولة والمصطلحات المستعملة ومدى دقتها أو القيمة الأدبية والإبداعية للنص المنقول، الذي يصبح بمثابة نص شبه أصلي.

2-2-3 الترجمة

تستعمل تقنيات الترجمة العكسية (أي ترجمة النص المترجم) والترجمة المزدوجة وإعادة الترجمة للتأكد من الدقة والأمانة في التبليغ. كما أنه قد يطلب من القارىء أن يفسر ما يفهمه من البلاغ المترجم[17]. وقد يكون رد فعل القارىء من تلقاء نفسه نبراسا لذلك.

وإن المعيار الأساسي هو ضمان تبليغ المعنى كاملا وما يجاوره من تأثير.

ولا شك أن هذه العملية تستدعي كثيرا من التركيز والانتباه للغوص في المعنى وكثيرا من المهارة لتأديته في قالب لغوي ملائم للغة المترجم إليها، مع تتبع النص الأصلي بجمله وفقراته وتقسيماته.

وفيما يخص الترجمة المؤسساتية، أي في منظمات مثل الأمم المتحدة التي تستعين بجماعة من المترجمين كموظفين، فإن الوسائل التالية تساعد على ضمان النوعية[18] :

● التشدد في تعيين المترجمين بفرض أعلى المستويات والصرامة في نوعية المواد المقدمة للترجمة، لاسيما من حيث الوضوح.

● حسن التخطيط والتوزيع، وذلك باستناد العمل إلى المترجمين حسب تخصصاتهم وميولهم. وهذا من أهم الوسائل الوقائية.

● إعادة قراءة النص المترجم ومقارنته بالنص الأصلي لتحري مدى الدقة والأمانة. وإعادة قراءته للتدرج به أسلوبيا والتحقق من النحو (المراجعة الذاتية).

● الاستناد إلى المراجع وتوحيد الاستعمال المصطلحي.

● تهيئة أسباب الراحة في العمل، بتخفيف الضغط قدر الإمكان عن المترجم، لتفادي إرهاق المترجمين. ومن المستحب التقليل من النوبات الليلية، إلا في حالة مجلس الأمن الذي يجتمع في حالات الطوارىء، ولا يمكن دائما وضع جدول زمني لاجتماعاته. ومن اللازم توفير العزلة للمترجمين وإبعادهم عن الضوضاء، لمساعدتهم على التركيز.

● يُجري التقييم رؤساء أقسام دوائر الترجمة، داخليا في الغالب وليس على أساس ردود الفعل الخارجية. ومن الصعب عليهم، بل من المستحيل عمليا، إجراء استعراض دقيق لكل المواد المترجمة. لذا، فإن التقييم يتم انتقائيا.

● تعطى الأولوية في المراقبة الوقائية للوثائق ذات الأهمية المرجعية، مثل القرارات والتقارير الرئيسية والصكوك الدولية.

● عندما تستعمل الوثائق كمراجع لترجمة وثائق أخرى لاحقة، تكون الفرصة سانحة للتأكد من صحتها.

● يعتمد أيضا على آراء المراجعين لتقييم عمل المترجمين.

• تكون ردود فعل المستعملين مكملة للتقييم الداخلي، لذلك فإن من اللازم والمفيد الإبقاء على قنوات الاتصال معهم ومراعاة طلباتهم، لاسيما في المجال المصطلحي.

وبصفة عامة، فإن ضبط النوعية في الأمم المتحدة «يجب أن يعتبر مهمة جماعية»[18] لكل مترجم أو مراجع نصيب فيه ذما أو مدحا.

4 ـ خلاصة

الاطلاع على المعارف يكون عن طريق الرجوع إلى اللغة أو اللغات الأصلية أو بواسطة النقل والترجمة، ولربما بالنقل أكثر، وفي هذه الحالة تكون اللغة المترجم أو المنقول إليها مصبا للعلوم والمعلومات. وفي حين تساعد الترجمة على تطويع اللغة وتدقيق المصطلح العلمي، فإن من مزايا النقل الاستيعاب الكامل للعلوم. وكثيرا ما تكون الترجمة منطلقا للنقل ثم التأليف.

إن خير وسيلة للتعريب هي النقل، على أن تكون القدرة عليه متوفرة عند الأخصائي الناقل. ولا شك أن المترجم يساهم بقسط وافر في هذا المسعى بنقل المعارف والمصطلحات.

المعجم العربي الأساسي
قراءة أولية في الرصيد والتعريف

أ. حلام الجيلالي
معهد اللغة العربية - جامعة وهران.

مقدمـة :

أصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مؤلفا يحمل عنوان : (المعجم العربي الأساسي)، من توزيع مؤسسة (لاروس Larousse)، ظهرت طبعته الأولى سنة 1989م ؛ وهو قاموس عصري يندرج ضمن الجيل الرابع لمسار المعاجمية العربية[1]، كما يعتبر ثالث معجم يرجع إلى تأليف جماعي بعد المعجم الوسيط، والقاموس الجديد للطلاب.

قامت بالمعجم العربي الأساسي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وشارك في وضعه وإعداده جماعة من اللغويين العرب[2].

يشتمل المعجم على زهاء 25 ألف مدخل، في جزء واحد متوسط الحجم، ويحتوي على 1347 صفحة، مكونة من عمودين، ينطلق برسم الجذور الأصلية لكل مدخل بحروف منفصلة بارزة، ويكتفي زمانيا بإيراد الرصيد المفرداتي الآني في العصر الحديث، ويمسح مكانيا الوطن العربي، فيسجل الألفاظ الحضارية الوظيفية والمستحدثة في البلاد العربية، ويقتصر من حيث النوعية على المفردات الشائعة الاستعمال، ويهمل ما عداها من الألفاظ التي ظلت مرتبطة بنصوص قديمة ولا يحتاج إليها في الاستخدام اليومي. وهو موجه لغير الناطقين بالعربية ومستعمليها من متوسطي الثقافة العربية، وقد أفصح المعجم عن هذا الهدف في المقدمة حيث جاء (وقد أردناه مرجعا ميسرا يروض العربية الحية ويذلل صعابها لغير الناطقين بها ممن تقدموا في دراستها. وهو على ذلك، معين أمين للمعلمين والأساتذة والطلبة والجامعيين وعامة المثقفين من العرب والمستعربين)[3].

وقد سلك القاموس الترتيب الألفبائي في تنظيم المداخل الأصلية والفرعية والإحالية، انطلاقا من جذر الكلمة، وفق نظرية المداخل المفقرة[4]، بالنسبة للمداخل ذات التأثيل العربي، واكتفى بالترتيب الألفبائي وفق نظرية المداخل التامة بالنسبة للمداخل ذات التأثيل الأجنبي كالدخيلة والمعربة، مع الاحالة عليها ؛ كما استعان أثناء التعريف ببعض الرموز لتنظيم الشروح.

ولما كانت مقاربتنا لهذا القاموس أولية، فإننا سوف لن نعمل على ترصّد جميع عناصر القاموس بالدراسة والتحليل، كأنواع الأرصدة المفرداتية

المُعْجمة، ومستوياتها، وترتيب المداخل وأنواع الإحالات، وجوانب التعريف كالرسم، والنطق، والنظام اللساني، والتأثيل[5]، والتأريخ، ووسائل التعريف كالسياق والشاهد وما إلى ذلك ممّا يمكن معالجته في دراسة لاحقة مستفيضة، وإنّما سنركز في هذه العجالة على عنصرين أساسين هما : الرصيد المفرداتي المعجم، والتعريف الدلالي للمداخل.

وقبل أن أتناول بالدراسة العنصرين المذكورين، أودّ أن أعلّق على عنوان المؤلَّف، لأن التمييز بين المصطلحات ضروري في الدرس المعاجمي.

وعليه، فهل المؤلَّف الذي نحن بصدده قاموس أو معجم ؟ أعتقد أن مصطلح : (معجم) قد أصبح قارا في الدراسات العربية، لينطبق على كلّ مؤلف جمع مادة لغوية أو مصطلحاتية، كما هو الشأن في المعاجم العربية المعروفة عادية أو مختصّة. في حين أن مصطلح : (قاموس) قد أطلقه الفيروزابادي (729-816هـ) عل مؤلفه : (القاموس المحيط)، على سبيل التوسع والاحاطة والتنوع ؛ لأنه ذكر إلى جانب الألفاظ اللغوية والمصطلحات عددا من الأعلام والبلدان والآثار، فجاء معجما موسوعيا، وعلى هذا فإن العنوان يمكن أن يحوّر إلى : (القاموس العربي الأساسي)، لإدراجه إلى جانب الألفاظ اللغوية والمصطلحات، أسماء البلدان والأعلام والآثار، وذلك حتى يظل مصطلح : (معجم) خاصا بالمعاجم اللغوية العادية والمختصة.

والقصد من هذا هو استثمار المصطلحات التراثية الاصيلة بعيداً عن التأثيرات الأجنبية في إطلاق المصطلحات.

أولا : الرصيد المفرداتي المعجم

إن أي معجم عملي ـ مهما كان نوعه ـ تظل وظيفته غير قارّة، بل تتغير بتغير العصر والمجال، ويتنازعه في ذلك عاملان :

أ ـ عامل الزمان : فالمعارف تتطوّر واللسان يرافق هذا التطوّر ممّا يجعل المعاجم قابلة للتعديل بالزيادة أو الحذف في فترات زمانية متلاحقة.

ب ـ عامل الحاجة : وهذا العامل يجعل المعجم خاضعا لحاجة الباحث أو القارىء، فهو الذي يحدّد نوع المعلومات والمواد التي يحتاج إليها من حيث الكمية والكفاية الثقافية والتربوية والعلمية.

وهذان العاملان يفترضان أن يكون المعجم خطابا تربويا (بيداغوجيا) وثقافيا يسدّ الفراغ الذي يوجد بين المستهلك والمعلومات التي يوفرها المعجم للاستعمال اليومي في كلّ المجالات.

ويعدّ المعجم العربي الأساسي ـ في هذا الاطار ـ محاولة جماعية جادة لإثبات الرصيد المفرداتي المعاصر، أوما هو جدير بأن يعرف من مفردات جارية على ألسنة العلماء والأدباء والمثقفين والصحفيين، وكلّ ما دخل الحياة العامة من كلمات عربية أو معربة أو دخيلة، استعملها رجال الفكر والثقافة وأقرتها المجامع اللغوية العربية. ويتّضح أن المعجم قد أخذ بنظرية (جمهرة اللغة)[6]، فاعتمد تسجيل الشائع الوظيفي، مع إهمال الكلمات التي هجرها الاستعمال والنادرة. وفي ظلّ هذه المعطيات يمكننا أن نطرح السؤال التالي : هل استطاع (المعجم العربي الأساسي) أن يسجل الرصيد المفرداتي الوظيفي كاملا ؟ وهل أثرى الثروة المفرداتية الآنية بألفاظ ومصطلحات تسدّ الثغرة المعاجمية الملموسة، وتغني الباحث العربي المعاصر، ومتعلّم اللغة العربية ؟

لا شك في أن عدد مفردات اللسان مرتبط بعدد شؤون المتكلمين وتشعب حاجاتهم، ومصالحهم وتطورهم الحضاري.

وفي هذا الصدد نجد أنفسنا أمام نوعين من الأرصدة المفرداتية : رصيد لغوي مقدّر، وهو ما عبّر

عنه الخليل بن أحمد (175هـ) بالرصيد المقدّر، وهذا النوع من الرصيد أكثر ما يقدّر وتحتفظ به مظان المعاجم التقليدية. ورصيد لغوي مطبّق، وهو ما عبّر عنه ابن دريد (322هـ) بـ (جمهرة اللغة) ـ مع شيء من التحفظ في إطلاق المصطلح ـ وهذا النوع من الرصيد هو ما تحاول المعاجم العربية المعاصرة الوصول إليه عن طريق تسجيل المستعمل فعلا، مع إهمال المهجور وشبهه.

ويبدو أن المعجم العربي الأساسي كان يهدف إلى تحقيق هذا النوع من الرصيد الآني (Synchronique).

وباستقراء الرصيد المفرداتي يتضح لنا أن لجنة المعجم قد اعتمدت وسيلتين في جمع هذا الرصيد : إحداهما تتمثل في انتقاء المفردات الأكثر استعمالا بين جمهور المتكلمين والكتّاب، من المعاجم الحديثة بخاصة، والأخرى تظهر في تسجيل الكلمات التي دخلت مجال الاستعمال اليومي، وفرضت نفسها على جمهور المتكلّمين، والكتّاب، والدارسين.

ففي باب (الظاء)، مثلا، نجد الجذور اللغوية التي احتفظ بها المعجم الأساسي تقلّ عمّا احتفظ به المعجم الوسيط بزهاء 30%، وذلك من مثل : (ظأب، ظأف، الظبأة، ظبظب، ظرّ، ظميت الشفة،... الخ)[7]، وبالمقابل حاول الأساسي أن يسجل كلّ مستحدث جار على ألسنة المتكلمين، سواء أكان المستحدث مولدا دلاليا كما في : (لعب دورا : مثّله)[8]، أم صوريا اشتقاقا واقتراضا كما في : (ميكرون : وحدة قياسية في علم المجهريات، وهي جزء واحد من الألف من المليمتر)[9]، والاشتقاق من المعرب مثل : (تلفز يتلفز تلفزة : ـ الحفل : نقله على شاشة التلفاز/التلفزيون...)[10].

ومع هذا يظل السؤال الفارط مطروحا، وهو : هل استطاع المعجم أن يسدّ الثغرة المفرداتية ويسجّل كلّ الرصيد الوظيفي ؟

إن الاجابة عن هذا السؤال يمكن التوصل إليها من خلال تتبّع طائفة من الحقول المعجمية، ونكتفي هنا للتمثيل بحقل واحد، وليكن حقل وحدات قياس الأطوال المستخدمة في المؤسسات التربوية في أكثر الدول العربية، وذلك من خلال الجدول التالي : (انظر : جدول 01).

ويتضح من خلال قراءة الجدول 1، أن المعجم العربي الأساسي لا يثبت سوى خمسة مصطلحات فقط من بين وحدات القياس المذكورة في الحقل، وهي : (الكيلومتر، السنتمتر، الميكرون، المتر، المليمتر)، في مقابل المعجم الوسيط بمصطلحين[11]، ومعجم لاروس (P.Larousse) بأحد عشر مصطلحاً.

ونستنتج من هذا أن هناك فجوة مفرداتية في هذا الحقل المعرفي الخاص بوحدات قياس الأطوال، وتقدر هذه الفجوة في المعجم العربي الأساسي بالمقارنة مع معجم لاروس الصغير ب 45%، وهي نسبة كبيرة جدّا إذا علمنا أن المصطلحات المذكورة قد أصبحت من أساسيات المفردات التربوية في أكثر الدول العربية منذ أكثر من ثلاثين سنة. وهذا ولا شكّ يكون له أثر في عدد مدركات الدارس والباحث في الوطن العربي.

وقد أكدت الاحصاءات التي أجريت للمقارنة بين تلميذ المدارس العربية، ومثيله في المدارس الأوربية، من حيث عدد المصطلحات العلمية، فوجدوا (أن مجموع مدركاته لا تتجاوز ثمان مائة مدرك، بينما يتجمّع في ذهن التلميذ الأجنبي ألف وخمس مائة مصطلح[14]) أي أن هذه الثغرة المصطلحاتية تقارب 50%، علما بأن هدف المعجم العربي الأساسي هو الإحاطة والشمول باللغة الحية المستعملة في هذا العصر كما جاء في المقدمة[15].

ومن خلال هذه العينة، أعتقد أن وجود مثل هذه الثغرات في المعجم العربي الأساسي يمكن

المعجم / الوحدات	المعجم العربي الأساسي (12)	معجم لا روس (13)
أنغستروم Angström	—	وحدة قياس الأطوال والأمواج الذرية . رمزه (°A)، ويعادل 10^{-10} م .
ميكرون/م Micromètre	وحدة قياسية في علم المجهريات وهي جزء واحد على الألف من المليمتر .	وحدة قياس الاطوال، رمزه (μM) ويعادل واحدا على المليون من المتر .
مليمتر Millimètre	ج. ـات : جزء من ألف جزء من المتر	وحدة قياس تساوي واحدا من ألف قسم من المتر ورمزه (mm)
سنتيمتر Centimètre	ج. ـات : جزء من مائة من المتر $\frac{1}{100}$ ورمزه (سم)	وحدة قياس تساوي واحدا من مائة قسم من المتر . رمزه (CM)
دسمتر Decimètre	—	القسم العاشر من المتر رمزه (DM) .
متر Mètre	ج. أمتار : وحدة للقياس في النظام العشري وتساوي مئة سنتيمتر	وحدة قياس الاطوال، رمزه (M) ويعادل طول 1650763،73 من طول الموجة في الفراغ ...
متر مربع Mètre carré	—	وحدة قياس الهواء أو المساحات رمزه (M^2) . يعادل في الهوا مربعا طول ضلعه متر واحد .
متر مكعب Mètre cube	—	وحدة قياس الحجم، رمزه (M^3) يعادل حجم مكعب طول ضلعه 1 م .
ديكا متر Decamètre	—	وحدة قياس الاطوال يعادل 10 أمتار . رمزه (DAM) .
هيكتومتر Hectomètre	—	و . ق . ط . يعادل 100 متر رمزه (HM) .
كيلومتر Kilomètre	كلمة إذا أفردت دلت على ألف، وتضاف إلى متر	وحدة تطبيقية للمسافات رمزه (KM) ويساوي 1000 متر .

جدول (1) .

إرجاعها إلى سببين :

أ ـ أن لجنة تأليف المعجم لم تستعنَ بالنظريات اللسانية والاحصائية المعاصرة في جمع الرصيد المفرداتي الوظيفي، وبخاصة نظرية الحقول الدلالية بالمقارنة مع المعاجم الأجنبية.

ب ـ عدم تحري الثروة المصطلحاتية المستعملة في البرامج التربوية والمؤسسات العلمية والثقافية في الوطن العربي.

ثانيا : التعريف الدلالي للمداخل :

لعلّ أكثر ما يظهر نشاط المعاجمي هي قضية التعريف، ولا شكّ في أنّ المعجم الناجح هو المعجم الذي يتبنىَ تعاريف علمية دقيقة، تستند إلى مناهج مناسبة، بحيث لا يحتاج مستعمله إلى معجم آخر لإتمام تعريفاته.

وإذا كانت هذه الملاحظات الأولية لا تسمح لنا بإثبات شروط التعريف المعجمي كالشمول والمساواة والدقة والتمايز وغيرها، وأهم مناهج التعريف، كالمنطقي والقاعدي والبنيوي وغيرها، فإنّنا بتحليل عيّنة من متن التعاريف التي اعتمدها المعجم العربي الأساسي، يبدو لنا أن لجنة تأليف المعجم الأساسي لم تحدّد مسبقا المناهج الملائمة لأصناف المداخل، مما جعل التعريفات تأتي متباينة ومتفاوتة من حيث الدقة والشمول.

ومع أن لجنة المعجم قد استخدمت كثيرا من المناهج، كالتعريف الإسمي، والتعريف المنطقي، والتعريف القاعدي، والتعريف البنيوي أحيانا، إلا أنها لم تكد تلتزم بذلك مع كلّ المداخل، إذ على الرغم من أن منهج التعريف الإسمي لم يعد معتمدا من لدن أكثر المعاجميين المعاصرين، نجد كثيرا من المداخل قد جاءت معرّفة تعريفا اسميا، من ذلك :

1 ـ سار : يسير سيرا ومسيرة وتسيارا سائر مسير : 1 مشى...[16].

ـ ولج : يلج ولوجا فهو والج : 1 ـ الشخص البيت ونحوه : دخله...[17]

2 ـ مبضع : ج مباضع : مشرط...[18].

ـ مشرط : ج مشارط : آلة يشرط بها الجسم ويشقّ (مبضع)[19].

ـ مفصد : ج مفاصد : مبضع يفصد به...[20].

ففي المجموعة (1) قد اكتفى المعجم في تعريف المدخل (سار) بالمقابل الإسمي (مشي)، وكأنّ السير هو ذاته المشي، ولم يراع الخصوصيات الدلالية التي يتميّز بها كلّ فعل.

ولكي تتضح لنا هذه الخصوصية بين الدلالتين يمكن الالتجاء إلى المنهج البنيوي، وهو تعريف مركّب ينبثق أساسا من النظرية البنيوية، ويعتمد على عدد من النظريات الدلالية وبخاصة النظرية السياقية والنظريتين التحليلية والتوزيعية.

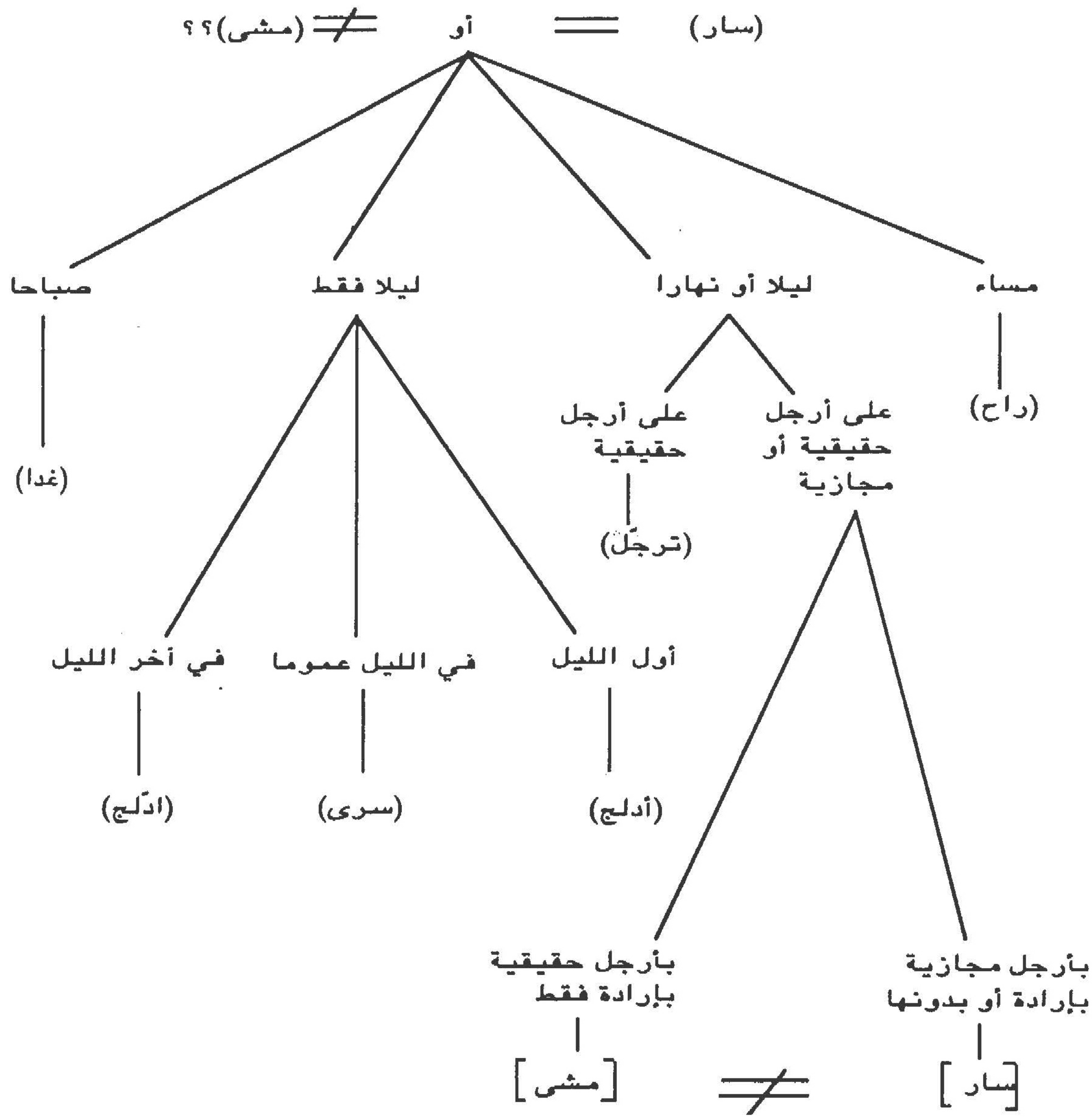
إن تتبّع التعاريف الواردة في المجموعة (1) يوقفنا على ظاهرة مصطنعة في عدد من المداخل، وكنتيجة لذلك وقع القصور الدائري في التعاريف حتى أصبح بإمكاننا تعريف : (سرى) بـ (ذهب)[21]، و(ذهب) بـ (مضى)[22]، و(مرّ) بـ (ذهب)[23]، و(مضى) بـ (ذهب)[24]. وبذلك أصبحت كلمات الحقل تكاد تشترك في تعريف واحد يدور في حلقة مفرغة من المعاني التفردية الخاصة بكلّ مدخل.

وإذا كان المعجم العربي الأساسي يعرّف (سار) بـ (مشى)، على أساس أن المدخل الأول معادل أو مرادف للمدخل الثاني، فإلى أي مدى يصحّ هذا التعريف ؟ وكيف يمكننا التأكد من صحّة التعريف السابق أو قصوره ؟

إنّه لا بدّ في مثل هذا من الالتجاء إلى تحليل المدخلين في ظل المنهج البنيوي المشار إليه وفق المراحل التالية :

1 – رصد الحقل المعجمي، وهو هنا الألفاظ الدالة على السير عامة ومنها : (سار – مشى – مضى – سرى – أدلج – راح – ذهب – ترجّل – غدا...)، وما إليها من المداخل.

ب – تشجير كلمات الحقل : ويتم ذلك حسب خصوصيات كلّ مدخل، فتشجّر كلمات الحقل إلى مجموعات أصغر تتقارب دلالتها أو تتباعد كما في الشكل الشجري التالي :



ففي هذه المرحلة يظهر التمايز الأولي بين ألفاظ الحقل المعجمي الواحد في شكل حقول صغيرة متدرجة التشجّر نحو المعاني الخصوصية، حتى يمكن بعد ذلك تحليلها في إطار النظرية السياقية عن طريق المعاوضة.

ج ـ تحليل الدلالة السياقية : يرد اللفظان : سار ومشى في عدد من النصوص المأثورة، لعلّ من أبينها ما جاء في القرآن الكريم، وعن المدخل الأول نذكر :

ـ ﴿ويوم تمور السماء وتسير الجبال سيرا...﴾[25].

ـ ﴿قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق..﴾[26].

ـ ﴿هو الذي يسيّركم في البّر والبحر...﴾[27].

وعن المدخل الثاني نذكر :

ـ ﴿والله خلق كلّ دابة من ماء، فمنهم من يمشي على بطنه، ومنهم من يمشي على رجلين، ومنهم من يمشي على أربع...﴾[28].

ـ ﴿فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه...﴾[29].

ـ ﴿وقالوا ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق﴾[30].

وبتحليل السياقات القرآنية المذكورة نجد الآيات الأولى قد أسندت السير إلى كلّ من : (الجبال، والإنسان، والعربات، والبواخر)، ولا شك في أن اشتراك الجبال والسفن مع الإنسان هنا يقتضي وجود الأرجل أو عدم وجودها في مستوى واحد.

أما في الآيات الباقية فإنّ صفة المشي قد اسندت إلى كلّ من (الإنسان، الحيوان بما في ذلك الزواحف)، فالدلالة تقتضي وجود الأرجل أو ما يعوّضها كالحراشيف عند الزواحف ـ مثلا ـ، كما أن المشي هنا قد اقتضى إرادة بتحريك الرجلين أو القوائم أو الحراشيف، على خلاف السير الذي تكون فيه الأرجل إمّا حقيقية أو مجازية كالريح أو الماء أو العجلات، وما إليها، كما أن الحركة تكون بإرادة أو بدونها.

وإذا نحن حاولنا المعاوضة بين اللفظين السابقين وجدنا السياق يختل في كلّ من : ﴿وتسير الجبال سيرا﴾ و﴿يسيركم في البرّ والبحر﴾، ممّا يدلّ على أن دلالة الفعل (مشى) لا ترادف دلالة الفعل (سار).

وهذا يجعلنا نحكم على التعريف السابق ـ إن لم نكن مخطئين ـ بالقصور وعدم الدقة كما يتضح من المعاوضة التالية :

أ ـ سار الرجل = مشى الرجل.

ب ـ تسير الطائرة في الفضاء ≠ تمشي الطائرة في الفضاء.

وعلى هذا يمكن أن يكون تعريف المدخل (سار) كالتالي : (انتقل من مكان إلى آخر، بأرجل حقيقية أو مجازية، بإرادة أو بدونها).

ويتضح من هذا التحليل أن التعريف البنيوي كفيل بتعريف طائفة كبيرة من المداخل المعجمية الصعبة التحديد، فهو يعمل من جهة على تضييق دائرة الترادف والتضاد بين الألفاظ[31]، ومن جهة أخرى يسدّ قدرا كبيرا من الثغرات المعنوية في المعجم ويثريه ويمنحه الدقة في وضع المصطلحات.

ومثل هذا يمكن أن يقال بالنسبة للمدخلين : ولج ودخل، فإنّ الفرق يمكن إدراكه من النصوص التالية :

أ ـ ﴿ودخل معه السجن فتيان﴾[32]، و ﴿ربّ اغفرلي ولوالديّ ولمن دخل بيتي مؤمنا..﴾[33]،و ﴿الملائكة يدخلون عليهم من كلّ باب﴾[34].

ب ـ ﴿يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها...﴾[35]، و﴿ويولج النهار في الليل وأن الله سميع بصير﴾[36]، و ﴿ولا يدخلون الجنّة حتى يلج الجمل في سم الخياط﴾[37].

وبتدبّر معنى اللفظ (دخل) في الأمثلة (أ) نجد دلالة الدخول تقتضي سعة المنفذ كالباب مثلا، أو عدم وجود الحاجز أصلا مع سهولة الدخول. بينما تقتضي دلالة الولوج كما في الأمثلة (ب) ضيق المنفذ أو عدم وجوده أصلا، كولوج المسمار في الخشبة مثلا، مع صعوبة الولوج. وبذلك يتضح لنا أن التباين موجود بين دلالتي المدخلين وأن الترادف منعدم بين الفعلين : (ولج) و(دخل)، على خلاف ما جاء في المعجم.

أما عن تعريف مداخل الذوات كما في المجموعة (2)، فإنّ أدقّ منهج لتعريفها هو منهج التعريف المنطقي (الجنس، النوع، الخاصية، اللون، الوظيفة...)، وقد وردت كثير من المداخل في المعجم العربي الأساسي من ألفاظ الذوات معرفة تعريفا اسميا مما أدى إلى الدور التراكمي، نتيجة اعتماد المعجم على تعريف عدد من المداخل تعريفا دائريا في شكل تراكميّ من المترادفات، مع أنه بالإمكان استثمارها كمدركات علمية لعدد من الألفاظ الحضارية متباينة الاستخدامات، وذلك كما جاء في تعريف مداخل المجموعة الثانية : (مبضع، مشرط، مفصد).

فقد كان بإمكان المعجم، أن يربط دلالات المداخل المذكورة بدلالات أصول الجذور (بضع=قطـــع)، و(شرط=حـــزّ/شقّ)، و(فصد=ثقب/خدش)؛ وبذلك يستطيع أن يخصّ كل مدخل بتعريف محدد، وبذلك يمكن استثمار كل مدخل لاستخدام خاص كما في النماذج التالية :

ـ مبضع : ج مباضع : سكّين جراحي صغير لشقّ فتحة في الجلد، عند إجراء العمليات الجراحية.

ـ مشرط : ج مشارط : أداة جراحية لوضع حزازات أو شقوق صغيرة على الجلد.

ـ مفصد : ج مفاصد : أداة على شكل شوكة مدبّبة للتطعيم والفصد أو فتح دمّلة.

ومن المآخذ التي يمكن الإشارة إليها في إطار منهج التعريف الاسمي، ما يمكن أن يعرف بالقصور الترادفي كما جاء في المثال الآتي الذكر :

ـ جرثومة : ج جراثيم : ...2 (في علم الأحياء) : المكروب والبكتريا/البكتيريا[38]، فهذا التعريف المذكور قد اعتمد الإحالة، على أن المدخل مشروح ضمن المدخل المحال عليه : (مكروب)، أو (بكتريا). فإذا نحن حاولنا الرجوع إلى المدخل (مكروب) وجدناه هو الآخر يحيلنا إلى المدخل الأول كالتالي :

ـ ميكروب : ج ـ ات : جرثومة[39].

وبذلك لم يبق أمامنا سوى كلمة (بكتريا)، غير أن هذا المصطلح لا نجد له ذكرا في المعجم البتّة، مع أن من أساسيات المعاجمية الحديثة اعتماد منهج موحد للربط بين مواد المعجم المتّصلة بموضوع واحد، فلا يكفي تعريف المدخل بمصطلحات هي في حاجة إلى تعريف، كما أنه لا يصح لأي معجم أن يعرّف المدخل بكلمة لا وجود لها في المعجم.

ونخلص من هذه الملاحظات الأولية العجلى، إلى أن المعجم العربي الأساسي باعتباره آخر معجم يصدر حديثا ـ على ما نعلم ـ يمثّل الوجه الطريف لما توصلت إليه المعاجمية العربية المعاصرة، كما يعتبر صورة من صور الحضارة العربية المستجدّة، ولذا فإنّه يظل في حاجة إلى إعادة صياغة، وإتمام بناء، لتعمّ فائدته ربوع الوطن العربي وكلّ ناطق للضاد خارج حدوده.

ولتحقيق هذا الغرض، أعتقد أنه لا بدّ من إخضاع صناعته إلى بعض المقاييس العلمية، وبخاصة النظريات المعاجمية المعاصرة، مع توسيع لجنة إعداده

لتشمل عددا من المختصين في شتى المجالات، مع إضافة الصور والرسوم التوضيحية إلى متنه.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الملاحظات والمقترحات الطفيفة ـ التي أرجو أن يؤخذ بها في الطبعات المقبلة من القاموس ـ لا تنتقص شيئا من قيمته العلمية، وكفايته التبليغية، وإخراجه الممتع، وعلى الحجر المثمر يلقى الحجر.

الهوامش والمراجع :

(1) يبدأ الجيل الرابع في مسار المعاجم العربية، بظهور المعاجم الجماعية، ابتداء من ظهور المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1961م.

(2) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، باريس، مطبعة لاروس، 1989م، المقدمة، ص 4.

(3) م.س (1989) : المقدمة، ص 4.

(4) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، بيروت، منشورات عويدات، والدار البيضاء، دار توبقال للنشر. ط 1/ 1985م، ص 369.

(5) هناك مآخذ كثيرة على المعجم فيما يخصّ تأثيل المداخل المعربة والدخيلة، فجاءت كثير من الكلمات في مداخل فرعية ضمن الأسر العربية الاشتقاقية، ممّا يجعل القارىء يعتقد بوجود صلة اشتقاقية بينهما أو أنها ذات تأثيل عربي، من ذلك مثلا : ترتيب كلمة (جرام) ذات التأثيل الإغريقي الفرنسي (Gramma) ضمن مشتقات الجذر العربي (جرم) : انظر : م. ع. أ (1989م)، ص 243). و (متر) ذات التأثيل الأجنبي ضمن مشتقات الجذر العربي (متر)، انظر : م. س. ص 1115.

(6) من النظريات المعجمية العربية القديمة في جمع الرصيد المفرداتي :

أ ـ نظرية العين الصوتية، وهي نظرية تترصد ما يمكن تأليفه من الألفبائية العربية.

ب ـ نظرية الصحاح، وهي نظرية تعتمد الصحاح فحسب في إطار النظرة التوقيفية.

جـ ـ نظرية مقاييس اللغة وهي نظرية تأصيلية.

د ـ نظرية جمهرة اللغة، وهي نظرية تعتمد المستعمل وإن كان غير فصيح، كما قصد إلى ذلك ابن دريد.

(7) انظر : م. س. (1989)، ص 808 وما بعدها.

(8) م. س. ص 1089.

(9) م. س. ص 1152.

(10) م. س. ص 202.

(11) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، القاهرة، دار المعارف، ج 2/ 808، 852.

(12) م. س (1989). ص ص.1152 - 1164 - 646 - 1115 - 1064.

(13) - P. Larousse : Petit Larousse, Paris, Larousse, 1980 P. P. 45 - 584 - 161 - 266 - 581 - 264 - 451 - 515.

(14) عبد العزيز بنعبد الله : المعاجم الحديثة العامة والمختصة، الرباط، مجلة اللسان العربي م 14/ج 1/1979/ص 158.

(ما) هكذا يا سعد تورد الإبل

بقلم : أ. حسن سعيد الكرمي

دُعيت إلى حضور ندوة أقامتها في عمان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة للجامعة العربية من 6-9 أيلول (سبتمبر) 1993، وكان موضوع الندوة **«تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإذاعته»**.

ودعي إلى الاشتراك في الندوة خطباء من أنحاء العالم العربي يفترض فيهم بطبيعة الحال أن يكونوا من علماء اللغة العربية أولا ومن عارفي لغة أو لغتين من اللغات الأجنبية، وقد عرفت البعض وتعرفت بالبعض الآخر. في أثناء حضوري هذه الندوة استمعت إلى الخطباء في الموضوع، ولم أكن من جملة من ندبتهم المنظمة لهذا الغرض، ولكنني علقت على بعض الأقوال ولم أفصل ثم ترك الأمر في آخر الندوة إلى المدعوين يضعون توصياتهم.

هذه الندوة واحدة من ندوات كان ينبثق عنها لجان، وكان البحث في الجميع يقتصر غالبا على المصطلح العربي وعلى الترجمة. ويلاحظ أن موضوع اللغة العربية ومشكلاتها موضوع لم يعط الأهمية التي يستحقها مع أنها الركن الأهم في المصطلح وفي الترجمة. ويلاحظ أيضا أن الندوات من مثل ندوة عمان المذكورة تكرر في كثير من مناقشاتها وتوصياتها أمورا معادة سبق لها أن قيلت في مناسبات أخرى، ومع ذلك فإن جميع التواصي المعادة لم تنفذ ولم يسأل أحد عن سبب عدم تنفيذها أو أسبابه، فذهبت أدراج الرياح.

يقولون أقوالا بعيد منالها وإن قيل هاتوا حققوا لم يُحقّقوا

عقدت هذه الندوة في ظروف قاسية تمر فيها اللغة العربية والكل يعلم هذه الظروف ويرى بأم عينيه ما آل إليه الحال. هذا مع ازدياد عدد المجامع اللغوية وازدياد الجامعات العلمية. أشفق أن أقول عن هذه اللغة إنها في طريق الدثور والإنقراض أو التصدع إلى لهجات تنشأ عنها قوميات مختلفة تفسخ الوحدة العربية. فنحن مطالبون بدرء هذا الخطر ثم بتحسين حال اللغة العربية حتى تستطيع الوفاء بواجبها الثاني وهو وضع مصطلحات للعلوم المختلفة أو على الأقل ترجمة هذه المصطلحات إلى اللغة العربية. ويخيل إلي أن في الأمر مشكلات وصعوبات قد تحول دون تنفيذ ما تصبو إليه هذه الندوة على الوجه الصحيح.

خذ مثلا مشكلة المعجم العربي الذي هو المرجع الأول في هذا المجال. الظاهر أن الذين يعرفون اللغة العربية المعجمية طغت عليهم في كثير من الأحيان لغة العامة، وصاروا ينظرون إلى اللغة العامية بأنها مصدر للمعاني وللمصطلحات، وتمثل ذلك في أن كثيرا من المصطلحات أخذت من اللغة العامية. ومن أسباب ذلك تدني مستوى المعرفة باللغة العربية، وهو تدن آخذ بالاستفحال يوما عن يوم، وأصابت عدواه كثيرا من الرجال الذين يعتبرون الآن من علماء اللغة العربية. هذا من ناحية اللغة العامية،

ولكن المعجم العربي لا يزال في حاجة إلى إصلاح حتى يستطيع الوفاء بالمهمة المرجوة منه وهي إعطاء المعاني خالية من اللبس والإبهام. وقد شكا من ذلك الكثيرون قديما وحديثا ولكنهم لم يفعلوا شيئا وتركوا الحال على ما هو عليه. ولا أريد الخوض في هذا الوضع وأكتفي بالإشارة إلى ما ذكرته عن ذلك في معجمي (الهادي إلى لغة العرب). لقد حاولت في هذا المعجم إزالة اللبس والغموض من معاني الكلمات واستعنت باللغة الإنجليزية، ولكن هذا المجهود يجب أن يتلوه مجهودات أخرى. والعجيب أن مجامع اللغة العربية لم تول هذا الأمر ما يستأهل من الاهتمام.

إذاً ما دام المعجم العربي في هذا الحال فأنا لا أرى كيف يمكن وضع مصطلحات عربية أو ترجمة المصطلحات الأجنبية على وجه معقول. فهل في الإمكان وضع معجم عربي متفق عليه يكون واضح المعاني محدد الدلالات مشفوعا في كثير من الحالات بصور أو رسوم أو بكلمات إنجليزية زيادة في التحديد. وقد استعملت أنا الكلمات الإنجليزية في معجم الهادي قدر الإمكان لهذه الغاية. وهذا بالطبع عمل جبار. والمجامع العربية مدعوة الآن إلى وضع هذا المعجم، وقد يستغرق إنجازه زمانا طويلا، ولكن العمل فيه من الآن أفضل من انشغال المجامع في أمور أخرى. والمؤسف أن المعاجم التي ألفت أخيرا اتبعت الأسلوب الذي اتخذته المعاجم القديمة في شرح المعاني، فخرجت وهي نسخة عن الماضي. ولعل المجامع العربية ستضطر من أجل هذه الغاية إلى اتباع طريقة جديدة لاختيار أعضائها المتضلعين في اللغة العربية بالمعنى الحديث.

ومن الدليل على الحاجة إلى إصلاح المعجم العربي هذه البلبلة في المصطلحات بين الأقطار العربية. وقد يقال أن البلبلة سببها عدم وجود التعاون والتنسيق بين المجامع المختلفة. قد يكون ذلك ولكني أعتقد أنها ناشئة عن الإبهام في معاني الكلمات في المعجم العربي بحيث أن الكلمة توحي إلى القارىء الثاني أو الثالث معاني لا توحيها إلى الآخر وهكذا. هذا من جهة واحدة، أما من الجهة الثانية فلكل قارىء مفهوم للكلمة بحسب ثقافته وتلاحمه مع اللغة العربية وهذا يتناقص يوما عن يوم. وفي رأيي أن التمادي في ترجمة المصطلحات يزيد الطين بلة ويزيد من عظم البلبلة، وعدم ازدياد المعرفة باللغات العلمية الأجنبية وعدم مواكبة سير التطور فيها عقبة كأداء. ولكن التواضع في هذا الأمر محمود، فلماذا لا نقنع بالقليل الآن فنضع أولا معجما بسيطا في المصطلحات الابتدائية في العلوم يكون موحدا وأساسا لخطوة أخرى. والغاية من هذه الفكرة أن يكون هذا العمل اختبارا لمقدار التوافق بين المجامع وخبرة في اختيار الألفاظ البسيطة المتعارف عليها نوعا ما. وقد علمت أن بعض المجامع العربية حاولت ذلك ثم أقلعت عنه لكثرة ما اعترضتها من خلافات، وصدرت كتب عن توحيد المصطلحات وقد سمعت انتقادات لها من جهات مختلفة كالانتقادات التي وجهت إلى المعجم الطبي الموحد، وأنا أوافق على كثير منها.

إذاً ما العمل في هذا الجو من التشويش ؟ هذا هو السؤال الذي على الشفاه في كل مكان – ما العمل ؟ لا شك أن في الأمر ما فيه وأن الصراحة في القول مطلوبة، ولذلك أقول : إن عدم إدراك المجامع العربية لهذا الوضع المحزن شيء غريب وتماديها فيه شيء أغرب، لقد آن لها أن تقف وتتأمل وتحلل وتعلل علها تهتدي إلى سر المرض. وفيما يلي بعض التلميحات إلى سر هذا الوضع :

أولا : نحن لا نضع مصطلحات بل نترجم المصطلحات فالقضية قضية ترجمة، والمسئولية يتحملها المترجم وعليه أن يرضي نفسه وأن يرضي غيره فيما يترجم. أما إرضاء نفسه فهو أن يكون هو واقفا تمام الوقوف على اللغة التي يترجم منها وهذا

على درجات وكلها صعبة المرتقى، وأنا أعلم من خبرتي في الرياضيات وفي الترجمة أن الترجمة أصعب من الرياضيات، وإذا كانت الترجمة من اللغة الإنجليزية مثلا فالأمر لا يقتصر على المفردات وحدها بل يتعلق بالعلم الذي تستعمل فيه هذه المفردات هل هو تاريخ أو جغرافية أو رياضيات أو طبيعة أو كيمياء أو إقتصاد أو سياسة إلى آخره وكل من هذه العلوم تتدرج في الصعوبة عند الترجمة، وأعني صعوبة وضعها في اللغة العربية فالمترجم هو الذي يقرر ماذا يترجم. وقد وجدت أن من العسير ترجمة الفلسفة إلى اللغة العربية وكذلك ترجمة علم النفس وترجمة الاقتصاد السياسي.

وأذكر أن خيري حمّاد ترجم كتابا عن الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية للعالم الأمريكي الألماني شمبيتر فخرجت الترجمة بالعربية شيئا لا يفهم على الإطلاق. وترجم اثنان من المترجمين كتاب Colin Wilson بعنوان The Outsider. فجاءت ترجمته غير مفهومة(1). ومعنى ذلك أن اللغة العربية أحيانا لا يكون فيها مفهومات تطابق المفهومات في كثير من العلوم. وكل لغة لها بنية خاصة بها، وكلما اتسعت صيغ اللغة وقوالبها المعبّرة كانت أقدر على استيعاب المعاني من لغة أخرى. وأذكر أنني تكلفت عرق القربة في ترجمة «التفكير الصحيح والتفكير الأعوج» من الإنجليزية.

واللغة العربية لغة صيغ وقياس على درجة رفيعة، ولكنها مع ذلك تعجز عن الإتيان بصيغ تقابل صيغا في اللغة الإنجليزية. خذ مثلا respectable فلها صيغة في اللغة العربية ولكن respectability ليس لها صيغة مقابلة، والأولى مركبة من عنصرين والثانية من ثلاثة عناصر ولكن ما القول في comportmentalization أو disingenuousness أو disestablishmentarianism والخلط في الصيغ سبب في مسخ المعنى خذ مثلا كلمة credible بمعنى أن الناس يصدقونه ويثقون بقوله، ثم خذ credibility وترجمتها الصحف بالمصداقية مستعملة المصداق في غير موضعها، ولو قالوا المصدوقية لكانوا أقرب إلى الصواب. واقترح بعضهم في هذه الحالات استعمال صيغة البسملة والحوقلة في مثل هذه الحالات فقالوا عن automation أتمتة، ومنهم من قال المصطلحية عن terminology وقالوا الكندشة عن air conditioning ومنهم من قال الرقمنة عن digitalization ومنهم من قال البرقمة عن telecommunication وقال الهتفزة عن videotex والزيادات مثل prefix ومثل suffix من أصعب المشاكل.

المسألة صعبة ومعقدة تحتاج إلى حلول جذرية وتمس أصول اللغة العربية وهذا يحتاج إلى قرار ومن أين يأتي القرار والبلاد العربية كل منها في واد. وكنت أشعر وأنا مراقب للغة في الإذاعة البريطانية أنه حبذا لو كان في اللغة العربية قاموس للمترادفات يعين المترجم على ترجمة المترادفات في اللغة الإنجليزية على غرار قاموس Roget. ثم أخذت أجمع المترادفات للشيء الواحد وأحاول ترجمتها، وإليكم صورة موجزة عن ذلك :

طين ـ غضار ـ طفل ـ صلصال
سحاب ـ غمام ـ غيم ـ مُزن
غضاضة ـ نعومة ـ رخوصة ـ طراءة
أجمة ـ أشب ـ غيل ـ غاب
مناعة ـ حصانة ـ حرازة ـ عصمة
مِعاء ـ مصير ـ قصب ـ عفج
ذنب ـ إثم ـ خطيئة ـ معصية

(1) ومثل هذا ما جرى في ترجمة عادل زعيتر لكتاب (الحب والحياة) للشاعر الألماني (غوتي) مثلا عن الفرنسية.

غبار ـ تراب ـ عُفار ـ عَفاء
مطر ـ غيث ـ حيا ـ ودق
عطش ـ ظمأ ـ صدى ـ غلة
حزن ـ أسى ـ جوى ـ بث

وغيرها وغيرها. وحاولت ترجمتها إلى الإنجليزية ورجعت إلى المعجم العربي فلم أجده مسعدا. فقلت هذا بلاء، وكيف يكون في المعجم العربي كلام غير مفهوم. ولذلك أقول حبذا لو أن المجامع العربية تتوفر على هذا أو مثله وبذلك تهون على المترجم عمله.

ومما يمتحن به المترجم عدا الترجمة من اللغة الأجنبية الترجمة إلى اللغة الأجنبية من اللغة العربية، وهذا محك يكشف عن غنى اللغة العربية بالنسبة إلى اللغة الأجنبية وأقترح لهذا الغرض على المترجمين في المجامع العربية أن يترجموا التعريفات للجرجاني لا لشيء إلا ليدركوا ما أقوله من أن المعاجم العربية في حاجة إلى إصلاح، وقد ترجمت معظم التعريفات وبقيت تعريفات أخرى في غاية الغموض وقلت في ذلك الوقت : تعريفات الجرجاني تحتاج إلى تعريف.

ومن هذا كله يفهم مبلغ العناء في الترجمة وفي ترجمة المصطلحات بصورة خاصة لأن المصطلح ليس ألفاظا فحسب وإنما وراء الألفاظ تاريخ ثقافي ولغوي طويل وأنت تريد أن تجمع كل ذلك في كلمة أو عبارة عربية لا يتفق جميع العرب عليها. وأذكر على الهامش أن عبارة peaceful coexistence طرأت وكان لا بد لي من إيجاد عبارة في اللغة العربية تقابلها بحكم عملي كمراقب للغة في الإذاعة البريطانية فقلت : التعايش السلمي، ولما سمع المذيعون المصريون بذلك قالوا التعايش في صعيد مصر يعني شيئا خلاف التعايش هنا. وهذا نبهني إلى أمر مهم جدا طالما نسيناه وهو أن العالم العربي ليس بلدا واحدا له وحدة ثقافية أو لغوية أو تاريخية، بل هو من حيث اللغة في الدرجة الأولى كرقعة الشطرنج وقد تباعد ما بين اللغة في المغرب وبينها في مصر أو في سوريا أو في العراق أو في الجزيرة حتى أصبحت الفصحى لها طوابع مختلفة وصور تتباين كثيرا أو قليلا في الأذهان وخلفية ثقافية متفاوتة.

ونحن لا نريد اتساع الخرق ونريد رأب الصدع وأول مايجب أن نعمله من جملة أشياء كثيرة وضع معجم أساسي عربي يوحد اللغة والفكر ويكون قاعدة لتعليم اللغة في المدارس ولا سيما مدارس الأحداث وفي غير المدارس ويكون خاليا من الغموض سهل العبارة واضح المعاني بلغة بسيطة مشوقة، وهذا على غرار ما يسمى بالإنجليزية readable dictionary ويتلو ذلك سلسلة كتب للقراءة على مبدأ المعلم اللغوي الحديث. وحبذا لو أن المجامع العلمية وأساتذة اللغة في الجامعات تتضافر على إنجازه ويكون لكل بلد مشاركة في وضعه. وأنا الآن ماضٍ بمعونة الله في وضع معجم من هذا القبيل.

وفي ختام حديثي أود أن أعرض بعض المقترحات التي أراها جديرة بالاهتمام :

الأول : على المجامع اللغوية أن تتوقف عن ترجمة المصطلحات وأن تتوفر على النظر في مشاكل اللغة العربية والعمل على وقف التردي في اللغة من جميع نواحيها ومعالجة قضية النحو والتفكير في وضع لغة عامية فصيحة موحدة، أي لغة بين العامية والفصحى.

الثاني : انتخاب أعضاء المجامع اللغوية يجب أن يكون على أساس موحد لجميع البلاد العربية حتى لا ينتخب عضو لا يستحق العضوية.

الثالث : ترجمة المصطلحات هي من واجب أساتذة الجامعات وحدهم بالتعاون مع مجامع اللغة من

ناحية اللغة العربية فقط، ولماذا لا تتعاون أيضا مع أساتذة اللغة في الجامعات.

الرابع : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تكون المنسق بين الجامعات والمجامع.

الخامس : وضع معجم أولي في بسائط مصطلحات العلوم الابتدائية بالتعاون بين المراجع المذكورة آنفا يتلوه معاجم تتدرج في الصعوبة.

السادس : لمساعدة أساتذة الجامعات في ترجمة المصطلحات يطلب من المجامع اللغوية ضبط معاني الكلمات بإصلاح المعجم العربي.

السابع : المجامع العربية مكلفة بوضع جداول بالمترادفات يستعين بها أساتذة الجامعات في ترجمة المصطلحات، على أن تشرح هذه المترادفات شرحا مفيدا، والأمثلة على ذلك مرّ ذكرها.

هذا الجهد المشترك بين أساتذة الجامعات والمجامع يغني اللغة العربية ويحدد معانيها والنتيجة تكون جمع خزينة يستعان بها في المستقبل.

الثامن : قيام المجامع العربية بالبُحث في المعاجم العربية الكبرى كلسان العرب عن جميع الكلمات الاصطلاحية عن الحيوان وما يتعلق به والنبات وما يتعلق به والبيولوجيا وما يتعلق بها والإنسان وما يتعلق به والأنهار والجبال والرياح وجميع الظواهر الطبيعية والطعام والشراب والصحة والمرض .. إلى آخره. ثم تبويب هذه المصطلحات في جداول منظمة مع التفسيرات الواردة في المعاجم وإعطاء هذه الجداول إلى أساتذة الجامعات كل بحسب اختصاصه لترجمتها أو الرجوع إليها عند الحاجة ولتكون عدة أو ذخيرة للمستقبل. ولنأخذ باب النبات فهذا يبوب في جداول عن جذر النبات وساق النبات وأغصان النبات وزهره وثمره ثم عن أنواعه من طحالب وبقل وخضر وشجيرات وشجر وأخشاب ونباتات طبية، وكذلك في الحيوان والحشرات والطير والأسماك إلى آخره. وقد عملت أنا لنفسي جداول من هذا النوع واستفدت منها في وضع معجمي الإنجليزي العربي (المغني الأكبر) فائدة جليلة.

وخلاصة القول أنه إذا كانت المجامع المختار أعضاؤها اختيارا صحيحا عجزت عن القيام بواجبها نحو اللغة العربية والتعاون، كما شرحنا، مع أساتذة الجامعات، وإذا أخفق أساتذة الجامعات في ترجمة المصطلحات بالتعاون مع المجامع العربية فما للوضع المتردي من علاج إلا التوقف عن ترجمة المصطلحات واستعمال المصطلحات الأجنبية. أما المجامع العربية فليكن همها الوحيد السهر على اللغة العربية لا غير.

والبيت لا يبتنى إلا له عمد
ولا عماد إذا لم ترس أوتاد

❊ ❊ ❊

مصطلحات الفنون والصناعات
قضية واجبة الاهتمام

بقلم : أحمد محمد عيسى(*)

تدور هذه الكلمة حول وجوب الدعوة إلى ظهور معجم كبير للمصطلحات الفنية والصناعية، ومفردات الحضارة الحديثة. معجم يلبي حاجة الباحث في عصرنا، لأن المعاجم اللغوية القديمة لا تسعفنا بهذه الحاجة. وأحب في البداية أن أوضح أمرين :

الأول : أنني لست لغويا، وإنما دارس للتاريخ والآثار.

الثاني : أنني أحكي ما أحكي من خلال تجربة شخصية مع المعاجم العربية امتدت، لسنوات طويلة.

لقد كنت أبحث عن ألفاظ ذات دلالات واضحة لكلمات اصطلاحية بالانجليزية، استقرت دلالاتها ومعانيها الدقيقة، في كتبها الأجنبية، التي تتكلم عن التاريخ الإسلامي والفن الإسلامي.

ولا يعنيني هنا أن أتكلم عن عذاباتي الشخصية، بقدر ما يعنيني أن أوضح لعلماء اللغة وللمشتغلين بتاريخ الفنون والحضارة في بلادنا، أن محصلة مفردات اللغة العربية في ذلك المجال قد توقفت عند نهاية القرن الثاني الهجري. على أني وإن كنت لاحظت هذا من خلال ممارستي البحث في المعاجم ـ وأنا أترجم أو أكتب عن فنون الإسلام ـ فقد سبقني إلى القول بهذا : أربعة من الخالدين من رجال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهم الأساتذة : إبراهيم مصطفى ـ أحمد حسن الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد علي النجار، وذلك في المقدمة التي صدروا بها الطبعة الأولى من المعجم الوسيط عام 1960 ـ أي منذ أكثر من 30 عاما. قالوا يرحمهم الله : «إن وضع هذا المعجم كان عملا لا بد منه، لأن المعاجم الأخرى، سواء منها القديم والحديث، قد وقفت باللغة عند حدود معينة من المكان والزمان لا تتعداها. فالحدود المكانية : شبه جزيرة العرب، والحدود الزمانية : آخر المائة الثانية من الهجرة، لعرب الأمصار، وآخر المائة الرابعة لأعراب البوادي».

وهذه المقولة الصادقة، تجعلنا نسأل عن سبب إهمال أثر اختلاط العرب بلغات حضارات الأمم التي انضوت تحت لواء الإسلام، تلك الأمم التي امتدت أراضيها من حدود الصين إلى الأطلس ومن بلاد أرمينية حتى قلب أفريقية. إنه من الغريب حقا أن يتوقف نمو لغتنا في المجالات الحضارية من القرن الرابع الهجري إلى القرن الخامس عشر الذي نعيشه ؟!

(*) مدير عام مكتبات جامعة القاهرة سابقا ونائب رئيس مجلس الإدارة لمركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول.

إن الحضارة العربية استوعبت بسرعة فنون البلاد المفتوحة، ووجدت لها عقلا متفهما ومكانا فسيحا في قلوب ومزاج الأمراء، والحكام العرب، ولدى سائر المؤمنين بالإسلام، أما اللغة فإنها رفضت هذا التجاوب وتوقفت عن استيعاب ألفاظ لفنون وصناعات فرضت نفسها على الحكام العرب، وغيرت من أسلوب حياتهم ومذاق حضارتهم.

لقد كان تنقيبي عن بعض الكلمات ينتهي : إما بالوصول إلى العويص، أو الغامض الغريب، الذي يرفضه السمع ؛ وإما بانعدام المقابل العربي للكلمة الأجنبية. وكان هذا الوضع يذكرني دائما بنص غريب ورد في مقدمة القاموس المحيط، يقول :

«ألصِق روانِفَك بالجُبُوب، وخذ المِزْبر بشَنَاتِرك، واجعل حَنْدُورتَيك إلى قَيْهَلى، حتى لا أنغى نغية إلا أودَعْتها بحَمَاطَة جُلْجُلانك».

أي : اِلزق عُضْرُطَك بالصِّلّة وخذ المِصْطر بأباخِسِك، واجعل حَجْمَتيك إلى أُثْعُباني حتى لا أنبس نبسة إلا وعيتها في لَمْظَة رِباطك».
أي : الصق مَقْعَدتَك بالأرض، وخذ القلم بين أصابعك، واجعل عينيك على وجهي، حتى لا ألْفُظ لفظة إلا أودعتها في صميم قلبك.

إن هذا الثراء وهذه الكثرة في المعاني الأدبية، قابلها جفاف وفقر في الألفاظ المتعلقة بالفنون والصناعات ؛ حتى فيما شاع منها بين العرب على عهد الأمويين والعباسيين. وبسبب هذا القصور حرمنا من وصف دقيق لزخارف ظهرت في واجهات قصر عمرة أو قصر المشتى أو في عمائر بغداد أو سامراء وأمثالها.

إن مؤرخ الفن الإسلامي يواجه صعوبات كثيرة حين يتصدى لوصف بِساط، أو تحفة من الخزف أو الزجاج، أو قطعة محفورة من الخشب أو الجص، أو شريحة من قماش تزينها رسوم نباتية أو حيوانية ؛ في الوقت الذي يكون ذلك سهلا ميسورا على الكاتب باللغات الأجنبية ؛ بسبب استقرار المصطلحات في تلك اللغات. إن ما نحتاجه من المعاجم هو سهولة إمدادنا بمفردات تتطابق دلالاتها والمعاني المطلوبة، لا أن نترك لاختيارنا الشخصي فنتعرض بذلك إلى اعتراضات الآخرين.

إن للكلمة في اللغة وظيفة تعبيرية، ولا توصف بأنها شريفة أو سليمة إلا بمقدار صدق دلالتها على المطلوب. وكثير من الكلمات التي تسربت إلى الفصحى، توصف بأنها دخيلة أو معربة أو عامية، مع أنها قد تكون أصدق دلالة على المعنى المقصود. فهل من سبيل إلى فك الاشتباك ؟!

إننا فعلا، بحاجة ماسة إلى إثارة قضية المصطلحات على مستوى الوطن العربي ومجامعه اللغوية، لتمدنا هذه المجامع ـ وفي القريب ـ بمعاجم تسد الفجوة بين لغة الكلام ولغة القاموس. لقد خسرت لغتنا بسبب تلك الفجوة حصيلة من الألفاظ الحضارية قد تفرق بين الناس ولغتهم الأصلية. إن هذه القضية قضية ذات أولوية وتسبق قضية أخرى قومية هي قضية تعريب التعليم. ويستحيل أن ننجح في القضية الثانية قبل اكتمال نجاحنا في إنتاج المعاجم الفنية والمتخصصة ذات الشروح الوافية والرسوم الدقيقة ؛ مع التخطيط ليسر تداولها ورخص أسعارها ومراقبة موزعيها الاحتكاريين.

وقد لفت نظري، وأنا أقرأ بعض مراجعي لكتابة هذه الكلمة، توصية وردت في كتاب صدر عام 1965 عن أحد اجتماعات اتحاد المجامع اللغوية العلمية. تقول هذه التوصية : «التوسع في تعريب المصطلحات العلمية ووضع المقابلات العربية المناسبة لها، لا سيما في المستحدث من فروع العلم

والتكنولوجيا ؛ ومتابعة الجهود الكبيرة التي يقوم بها مجمع اللغة العربية في مصر، والمجامع العربية الشقيقة الأخرى في هذا المجال ؛ مع حفز العلماء والباحثين على استخدام هذه المصطلحات وإشاعتها في كتبهم ومؤلفاتهم ودراساتهم الجامعية، والدعوة إلى أن يُذَيَّل كل كتاب أو مؤلَّف علمي، بقائمة المصطلحات الواردة فيه ومقابلاتها العربية».

لكن هذه التوصية العظيمة الجليلة مبنية للمجهول : فالفاعل متغيب ونائب الفاعل متهرب والمسؤولية متميعة والنتيجة لا شيء.

إن المعاجم القديمة لم تف بحاجاتنا، وتدفعنا دفعا إلى طلب أنواع من المعاجم الحديثة المتخصصة. وعلى الرغم من وضوح المنهج بالنسبة للغويين القدامى إلا أنهم لم يقتربوا حضاريا حتى من مظاهر حياتهم. فهذا أبو هلال العسكري (ت 395 هـ) يقول في مقدمة كتابه «معجم في بقية الأشياء» الذي صدر عن دار الكتب المصرية عام 1934 : «معلوم أن لكل معنى لفظا يعبر عنه، فمن جهل اللفظ بَكِمَ المعنى. ولا شك أن من يريد النظر في علم من العلوم، فترك النظر في ألفاظ أهله، لم يصل إلى معرفة معانيهم. ولا نعرف اليوم علما – جاهليا ولا إسلاميا – إلا وأهله عربيون أو متعربون، يكتبونه باللفظ العربي والخط العربي» اهـ. ومع هذا فلم يتحرك أبو هلال بمفرداته خارج موروثاته وتناسى كل الكلمات الحضارية لعصره، لأنه قرر أن يخاطب ويوجه كتابه إلى طائفة خاصة هي طائفة المترسلين، حيث يقول : «ومعلوم أن من يطلب الترسل وقرض الشعر وعمل الخطب، كان محتاجا لا محالة إلى التوسع في علم اللغة خاصة، لتكثر عنده الألفاظ فيتصرف فيها بحسب مراده، ولا يضيق مراده في مرتاده، وليعرف اللغوي من الكلام فيستعمله، والعامي فيتقيه ويجتنبه». وهكذا فقد كان هذا اللغوي الكبير مشغولا فقط بصناعة الكلام والترسل، لا بالعلم البحت وأدواته. وحين أردت الاستفادة من معجمه في أسماء الأواني وأوصافها لم أجد في كتابه سوى القليل من كثير كنت قد جمعته وسمعت تداوله بين الناس. فقد أورد أبو هلال هذه الأسماء : إناء – جرة – جفنة – حوض – دلو – صحفة – برمة – قارورة – قدح – إداوة – مشقَّر – دسيعة – قنينة – قدر. وكنت أجمع أنا في أوراقي الأسماء الآتية : ماعون – ابزن – قعب – سطل – قصعة – كروانة – مترد – طشت – دِسْت – زلعة – بوتقة – ماجور – كوز – وعاء – كوب – فنجان – إجانة – جام – جمدانة – بلاص – طاجن – دقية – سلطانية – زَرَوِيَّة – حلة – طاسة – خابية – برام – لَقّان – بَرْنِيَّة – دورق – شفشق – أنجر – قلة – إبريق – صحن – كنكة – مرجل – طبق – ظرف – أصيص – زهرية – طنجرة – قادوس – لُحُوقي – قزان – دن – كسرونة. وفي مثل هذه المتاهات يفقد المترجم رأسه ويفزع إلى المعاجم الكلاسيكية ويعود منها بلا جواب !!!

ويتكرر هذا الوضع حين التعرض للكلام عن أنواع الأقمشة، أو أشكال الثياب، أو أطياف الألوان، أو العناصر الزخرفية، أو الحيل المعمارية، أو مثلها. والأمل أن تدخل هذه المشكلات في اهتمامات المجامع اللغوية المعاصرة، وفي حسابات القائمين على رعاية اللغة وصناعة المعاجم من الأفراد والجماعات ؛ مع ضرورة احترام الشائع الاستخدام، الذي ولد وعاش مع الأيام.

لست داعيا إلى سيادة العامية، ولكنني أدعو إلى أن يتسع صدر الفصحى إلى احتواء ألفاظ حضارية لم تكن تعرفها العربية في أول عهدها، وأصبح من الضروري أن تشتمل عليها، حتى لا تحدث غربة بين الأجيال الصاعدة وبين لغتها. يقول أستاذنا الكبير الدكتور إبراهيم بيومي مدكور رئيس

المجمع اللغوي بالقاهرة، ورئيس اتحاد المجامع العربية، في تقديمه للمعجم الوسيط، الذي أصدره مجمع القاهرة عام 1960 : «والمعجم العربي القديم، على غزارة مادته وتنوع أسلوبه، أضحى لا يواجه تماما حاجة العصر ومقتضياته، ففي شروحه غموض، وفي بعض تعاريفه خطأ، وفي التبويب لبس. وأبى أصحاب المعاجم إلا أن يقفوا باللغة عند حدود زمانية ومكانية ضيقة، فَقَدَت كثيراً من معالم الحياة والتطور. وما المعجم إلا أداة بحث، ومرجع سهل المأخذ، فينبغي أن يكون واضحا دقيقا، مصوّرا ما أمكن، محكم التبويب. ومعاجمنا العربية القديمة لا تتمشى في منهجها، مع مبادىء فن المعاجم الحديث، ففي الرجوع إليها عناء ومشقة، وفي عرضها حشو واستطراد.» إهـ.

و لا أحتاج في تدعيم ما أذهب إليه، لأقوى من صوت ولا أحسن من رأي رئيس اتحاد المجامع اللغوية العربية. وكل ما أرجوه هو سرعة تنفيذ المطلب الذي أعلنه قبلي مجمعيون كثيرون وعلى رأسهم رئيس اتحاد المجامع العربية. إن جماهير المتكلمين بالعربية والمشتغلين بالموضوعات المتخصصة والعلوم الحديثة، يستعجلون تحرك المجامع العربيةَ لإمدادهم بالمعاجم الحديثة وبالمواصفات التي حددها أستاذنا الدكتور مدكور. فبهذا وحده يكون المجمعيون، وليس فقط بانتسابهم لتلك المجامع.

يقول الدكتور حسين نصار في أحد فصول كتابه «المعجم العربي» (جـ 2، ص 716)، وتحت عنوان : **المعاجم التي نحتاجها** : «والعربية التي دَوّنها أصحاب المعاجم، عربية خاصة، لم يتكلمها إلا قبائل قليلة من شبه الجزيرة الفسيحة الأرجاء، وهي التي سُميت (العربية الفصحى). أما العربية (العامة) فقد فُقِدت منا إلى الأبد ـ فيما يبدو ـ ومن الأسباب : إهمال المولّد وعدم اعتباره من اللغة، حتى ضاع علينا كثير من الألفاظ والمعاني التي ابتكرها العباسيون في مظاهر الحضارة الجديدة التي عاشوا فيها. فجعلوا اللغة لا تساير ركب الحياة واتهمت بالتحجر». ثم يقول : «أما المولّد فهو الأمر الذي اختلفت فيه آراء الباحثين اختلافا كبيرا، ويمثله : هذا النقاش الطويل الذي دار بين الأستاذ الدكتور أحمد أمين والشيخين محمد الخضر حسين وإبراهيم حمروش في المجمع اللغوي بالقاهرة (مجلة المجمع 6: 87). إذ ذهب الأول إلى أن اللغة العربية لغتنا، فيجب أن تخضع لحياتنا، ويجب أن تسايرنا في تقدمنا، وتكون أداة طيعة لتطورنا، لا أن تقسرنا على أن نرجع إلى الوراء ونعيش عيشة القرون الوسطى».

أنا لا أثير جدلا مع المجامع اللغوية، ففيها العلماء الأعلام القادرون على العطاء، ولكنني أصرخ صرخة الضعيف المستنجد بالأقوياء، وأستعجل تنفيذ ماورد في توصيات اجتماعاتها، وأستكثر أن يكون قد مضى من عمر تلك المجامع ـ أو بعضها ـ أكثر من نصف قرن من الزمان، وهي لا تزال تدرس وتتناقش. إن حركة عصر الإبل لا تنفع مع سرعة عصر الصواريخ، فالزمن يسير والحضارة تتطور واللغة الراسخة القوية لا تنتحر إذا طعّمت بالجديد.

ولكي يكون ما أشكو منه واضحا لقارىء هذه الورقة، أثرت أن أُلحِق بها نماذج مصورة من ثلاثة من المعاجم القديمة التي رجعت إليها وهي : صفحات من كتاب «معجم في بقية الأشياء» لأبي هلال العسكري (ت. 395 هـ)، وصفحات من كتاب «فقه اللغة» لأبي منصور الثعالبي (ت. 429 هـ)، وصفحات من كتاب «المخصص» لابن سيده (ت. 458 هـ)، ليرى القارىء بنفسه مدى سعة الفجوة التي تفصل بين طبيعة المعاجم القديمة وبين احتياجات حياتنا المعاصرة، وليدرك في يسر مدى معاناة الباحث الحديث حين يواجه ـ بأمانة ودقة ـ

ترجمة الموضوعات الحديثة التي تتعلق بالفنون والحضارة الإسلامية.

ولا أخفي أنني حين تصديت للاشتغال بترجمة الألفاظ الحضارية المتعلقة بالفن الإسلامي، وجدت أمامي حصيلة كبيرة من الجهود المحمودة والمشكورة. جهود بذلها أناس أصحاب اقتدار وإصرار للتعرف على الغامض والغريب، والدخيل والعامي، بهدف الوصول إلى ألفاظ محررة، دقيقة الدلالة، يستقيم بها الفهم، وتصحّ بها المعرفة. ولاخلاف في أن لغتنا تواجه اليوم متجددات مراحل عصر النهضة الأوربية وعصر البخار وعصر الكهرباء وعصر تفجر المعلومات والشرائط الممغنطة وعصر الطيران بين الكواكب والأقمار الصناعية، ولا بد لسرعتنا من أن تتناسب مع سرعة العصر.

وفيما يلي، سوف أستعرض في إيجاز، بعضا من الجهود الشخصية لعدد من المعاجم، كانت ضمن مراجعي وأنا أعد نفسي لإخراج طبعة جديدة من معجم «مصطلحات الفن الإسلامي». وسوف أتناول في هذه العجالة، تقديم تلك المعاجم بحسب ظهورها طباعيا.

الكتاب الأول : أصول الكلمات العامية

وهو لمؤلف مصري، إسمه حسن توفيق، كان يدرس العربية بمدرسة برلين للدراسات الشرقية، ثم درَّس بعدها في مدرسة المعلمين العليا بالقاهرة. صدر هذا الكتاب عام 1899. ويقول مؤلفه في مقدمته : «إن أيام عهدي بتدريس اللهجة العربية المصرية بالمدرسة الشرقية ببرلين، دعتني إلى البحث في الألفاظ والتراكيب التي يستعملها المصريون في التحاور، فكنت أجد الكلمات التي نلهج بها : إما عربية محضة، لكن اعترى الكثير منها القلب أو الإبدال أو التصحيف أو التحريف ؛ أو غير عربية، وهي التي تناولها العربي من أفواه القبط منذ فتح البلاد على يد العرب، أو التي أدخلها الدخلاء على اختلاف لغاتهم، والتي جاءت بها الدول التي حكمت مصر بعد العرب». ثم يقول : «وبعد زمن ليس بالقليل وجدتني قد وقفت على كثير من أصول هذه الكلمات، إلا أن بعضها يحتاج إلى زيادة التحقيق والتدقيق». وبلغ عدد كلمات هذا الكتيب 106 كلمات عامية، مما جرى على ألسنة الناس في مصر. ويلاحظ أن حظ المفردات الفنية بهذا العمل قليل جدا.

الكتاب الثاني : تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية

لمؤلف إسمه طوبيا العنيسي. وضع عام 1929، وصدر عن دار العرب للبستاني بالقاهرة عام 1965/64، بإشراف الأب جبريل العشقوتي. ويقول المؤلف في مقدمته : «على أنني في هذه الأيام عند تفتيشي عن الكلمات في كتب اللغة ـ خاصة المطبوعة حديثا ـ كانت تمر بي بعض الألفاظ يسميها صاحب المعجم فارسية، مع كونها حقيقة يونانية. وبعكس ذلك كنت أرى بعض كلمات يزعم صاحب المعجم أنها يونانية مع أن فارسيتها ظاهرة. كما كان يُطلق إسم العجمة على كل لفظ ليس من وضع العرب». ثم يقول :«وسدأ لهذه الثُلْمَة ومما لأة للمتشوّق على إدراك مبتغاه، عنيت بجمع نحو ألف لفظة.... ولزيادة الإيضاح رسمت الألفاظ الفارسية والتركية والآرامية والعبرانية.. بأحرف عربية، والكلمات اليونانية والأوربية كتبتها بأحرف لاتينية تسهيلا لكشفها... على أن رد الدخيل إلى أصل لغته أرهقني وأضاع وقتي ولقيت منه عنتا شاقا، لأن العرب من دأبهم وضع الدخيل في قالب عربي بعد تصحيفه وتحريفه أو بإسقاط بعض حروفه وتبديلها، أو بإضافتهم إليه بعض أحرف عربية». ولكن هذا

الجهد الطيب لم يضف كثيرا في مجالات الفنون هو الآخر.

الكتاب الثالث : المحكم في أصول الكلمات العامية

للمرحوم الطبيب الدكتور أحمد عيسى بك، صدر هذا الكتاب في القاهرة عام 1939 وجاء في مقدمته : «ولقد تيسر لي جمع الكثير من مفردات العامة، وعملت على تحقيق أصولها وترتيبها في هذا السِّفْر (252 صحيفة من الحجم المتوسط)، فذكرت اللفظ العامي أولا وبجانبه تفسيره عند العوام، ثم أتيت بالأصل الفصيح وذكر تفسيره في معجمات اللغة كاللسان والتاج»... ويحتوي هذا المعجم على أكثر من ألفي كلمة، تضم الكثير من الألفاظ الشائعة في الفنون والصناعات.

الكتاب الرابع : «لُعَب العرب»

بقلم المحقق المرحوم العلامة أحمد تيمور باشا، صدر عن لجنة نشر المؤلفات التيمورية بالقاهرة عام 1948. جمع المؤلف في كتابه هذا حول 130 لُعْبة من لُعَب العرب. ويقول الشيخ خليل ثابت المدير العام لجريدة المقطم المصرية رئيس لجنة نشر المؤلفات التيمورية «إن كتاب (لُعب العرب) خلقه مؤلفه خلقا مما جمعه من شتات المؤلفات وما استنبطه من بطون المراجع». هذا ويضم الكتاب ترجمة طيبة وتاريخا مختصرا للأسرة التيمورية وجهودها العلمية.

الكتاب الخامس : رسالة لغوية عن «الرتب والألقاب المصرية».

جمع كلمات هذا الكتيب المرحوم العلامة أحمد تيمور، وصدر بالقاهرة عام 1950، وهو كتاب مفيد حقا لكن مؤلفه لم يعن كثيرا بالمصطلحات الفنية.

الكتاب السادس : «معجم المصطلحات الأثرية»

وهو من إعداد الأمير يحيى الشهابي (بالفرنسية والعربية)، صدر عام 1967 عن مجمع اللغة العربية بدمشق، واشتمل على 351 مدخلا تتعلق كلها بعلم الآثار. وفي ثنايا النص بعض الصور التوضيحية، مع كشاف بالكلمات العربية. ويقول يحيى الشهابي في مقدمته : ««ووضع المصطلحات العربية، عمل شاق، لا يتيسر لكل إنسان، فالمرء يحار في كل لفظة بين اتّباع إحدى قواعد الاشتقاق والتضمين، والنحت، والتركيب المزجي، واستعمال المولّد والعامي ؛ ويحار أيضا فيما يجوز أو لا يجوز الركون إليه من الكلم». ثم يقول :«وعلم الآثار هو أحدث العلوم التي دخلت البلاد العربية ومن أضيقها انتشارا بين المثقفين. فقد دخل هذا العلم وجلب معه – كسائر العلوم – مشاكل مصطلحاته، وأوقع العاملين به في حيرة من أمرهم، إذ لا مرجع لهم يرشدهم ويوحد مصطلحاتهم، لذلك راح كل منهم يضع ما يروق له من المصطلحات العربية، حتى أصبح لكل مسمى أسماء بعضها غير واضح قد يلتبس معناه على الباحثين ؛ وأدى ذلك إلى البلبلة والتشويش بين هؤلاء الباحثين. ويتحمل وزر ذلك المطالع والمستفيد».

الكتاب السابع : «معجم مصطلحات الفنون»

للأخ الفاضل الدكتور عفيف بهنسي، وجاء في مقدمته للطبعة الأولى الصادرة عام 1972، المنشورة ضمن الطبعة الثانية الصادرة عام 1981، ما يلي : «أما الفنون فإنه لم يكتب لها – بعد أن انفردت – معجم خاص، ولم تحظ إلا بمحاولات متفرقة، لم يتوفر فيها التنسيق والتكامل. لهذا وجدت لزاما علي، وقد انصرفت زمنا للتأليف والترجمة في مجالات الفن، أن أقوم بأداء قسط من واجبي الثقافي والقومي ؛

فأجمع أكثر المصطلحات الفنية انتشارا في معجم واحد : يضم الكلمة الفرنسية ومقابلها الانجليزي ثم الترجمة العربية الموافقة لذلك، وبالعكس.» ... «ومع اعترافي بقوة الأواصر التي تربط الفنون جميعا، فإنني اكتفيت في معجمي هذا بحصر المفردات التي تتعلق بالفنون التشكيلية أي الرسم والنحت والحفر والتصوير والزخرفة. ولم يكن لي بد من إضافة المصطلحات الآثارية والمعمارية التي تتعلق بالفنون التشكيلية، والتي لها فيها معنى وتسمية خاصة».

وهكذا تكون المدرسة السورية قد أكدت لنفسها الريادة في مجال نشر المصطلحات الأثرية والفنية، بظهور معجمي يحيى الشهابي وعفيف بهنسي. وليست هناك من ملاحظة قبل هذين المعجمين سوى عدم تغطية النصوص بالرسوم اللازمة وعدم توافر الشرح الكافي للمصطلح الذي يجعله أكثر وضوحا لدارس هذه العلوم الحديثة في بلادنا.

الكتاب الثامن : «معجم ألفاظ الحضارة الحديثة ومصطلحات الفنون»

صدر هذا الكتاب عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 1980، ويضم 925 مصطلحا، مداخلها الأساسية باللغة العربية، مع مقابلها بالفرنسية والانجليزية، وهي تخدم موضوعات : الثياب ـ المأكولات ـ المنزل والأدوات المنزلية ـ الأماكن وما يتعلق بها ـ المكتب وأدواته ـ المركبات وما يتعلق بها ـ الحرف والصناعات والمواد المستخدمة فيها ـ التربية الرياضية ـ ألفاظ متنوعة ـ الفنون التشكيلية ـ الرقص والموسيقى ـ السينما.

قدم لهذا الكتاب عضو المجمع المرحوم الأستاذ بدر الدين أبو غازي وقال في مقدمته : «استأثرت ألفاظ الحضارة بجهد تيمور (يقصد محمود تيمور بن أحمد تيمور باشا) واقترن إسمه بألفاظ الحضارة منذ استقبله مجمع الخالدين عام 1950. وكان يترصد لكل جديد من الكلم ويلاحق ما يظهر من ألفاظ في الحياة العامة ويحله محل النظر والتمحيص، فقدم حصادا كبيرا شارك فيه معه مجمعيون من زملائه، وأضاف صفوة من أعضاء المجمع في البلاد العربية الشقيقة، وسرى في هذا الميدان من ميادين عمل المجمع نشاط كبير ظل متصلا بعد رحيل تيمور، حين تولى ألفاظ الحضارة المؤرخ الجليل الأستاذ محمد رفعت... ثم أعقبه الأستاذ محمد خلف الله أحمد، الذي أعطى الكثير من صفاء ذهنه وطبيعته السمحة وبصيرته المستنيرة، فيسر للجنة أعمالها وأتاح لها أن تنجز الكثير».

وأكتفي بالتعليق على هذا العمل وهذه المقدمة بكلمة خلاصتها : إن الجهد الذي قام به محمود تيمور وشاركه فيه جمهرة كبيرة من المجمعيين، امتد من 1950 ـ 1980 أي أنه استمر ثلاثين عاما أثمرت 925 كلمة موزعة على ما يقرب من 20 موضوعا، فكم نحتاج من القرون لننتهي من رصيد 15 قرنا مضت !!!؟

الكتاب التاسع : «مشروع معجم لمصطلحات الآثار»

والذي اطلعت عليه هو مسودة المشروع التي وزعها مكتب تنسيق التعريب في العالم العربي، الكائن بمدينة الرباط بالمغرب، والتابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أحد أجهزة الجامعة العربية. تضم مسودة المشروع 2862 كلمة بالانجليزية مع مقابلها بالفرنسية، ثم ترجمتها بالعربية. وكلها متصلة بعلم الآثار وتوابعه. وقد استغرق هذا الحصر جهود خمسة عشر متخصصا من المغرب وفلسطين والسعودية ومصر والأردن والعراق وابتدأ العمل عام

1984 وانتهى عام 1986. وكانت ملاحظتي حين طَلَبَ منّي مجمع اللغة العربية بالقاهرة إبداء الرأي فيه، باعتباري أحد خبراء وأعضاء لجنة مصطلحات التاريخ والآثار بالمجمع، هي أن منهج العمل لا يفي بالمطلوب : فالمداخل غير مشروحة ولا مرسومة وهذا أمر ضروري في المعاجم الحديثة. لكني لا أعلم ما انتهى إليه هذا المشروع الآن ولعلنا نتدارك قصوره قبل ظهوره.

الكتاب العاشر : «معجم مصطلحات الفن الاسلامي»

صدر عام 1988، عن مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول وهو من وضع أحمد محمد عيسى، خبير المركز، ويضم 650 كلمة بالإنجليزية ومقابلها بالعربية مع شرح للمصطلح. والكلمات كلها ثمرة ترجمة كتاب بالإنجليزية من تأليف الدكتور أوقطاي أصلان آبا عنوانه Turkish Architecture (فنون الترك وعمائرهم). وكما يظهر من عنوان الكتاب أن كلماته الاصطلاحية تضم العمارة والفنون الفرعية الأخرى كالخزف والأبسطة والنسيج والتصوير والنحت والخط وغيرها. ولم تكن أمامي ـ وقت الاشتغال بالترجمة ـ فرصة للتفكير في إضافة الرسم إلى الشرح، لكن نفاد هذه الطبعة في وقت قصير شجعني على أن أجمع شمل نفسي لإخراج طبعة جديدة مزيدة وأكثر في كلماتها وأوفي في شرحها لتكون أقرب لفهم القارىء.

الكتاب الحادي عشر : «المصطلحات المعمارية في الوثائق المملوكية».

صدر هذا الكتاب عام 1990 عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وبإعداد مشترك من الدكتور/محمد محمد أمين والسيدة/ ليلى علي إبراهيم. وجاء التركيز في هذا العمل على المصطلح الوارد في بعض الحجج الشرعية المملوكية بين عامي 1250م ـ 1517م. والمداخل كلها بالعربية ومشروحة شرحا كافيا ؛ ومعظمها يتعلق بالمصطلحات المعمارية. أما عدد مداخل هذا المعجم فيصل إلى 653 مدخلا بعضها شمله الرسم. ورغم أن هذا العمل صادر عن الجامعة الأمريكية إلا أنه التزم واكتفى بالمداخل العربية ولم يضع مقابلها بالإنجليزية. وجاء في مقدمة هذا الكتاب، ما يلي : «ومع تقدم الدراسات الوثائقية والاهتمام بدراسة الوثائق المحفوظة بدور الأرشيف المختلفة، ظهر جليا مدى الترابط بين هذه الوثائق وبين العمارة الإسلامية، فقد اشتملت الوثائق على اختلاف موضوعاتها، على أوصاف دقيقة للعناصر المعمارية لمؤسسات دينية، ومدارس، وبيمارستانات، وقصور، وبيوت، ... إلخ... واستخدمت هذه الوثائق العديد من المصطلحات المعمارية لما كان مستخدما وقتئذ. كما ورد بها الكثير من الألفاظ الاصطلاحية الخاصة بصناعة البناء، ومواده المختلفة من : حجر ورخام ومعادن وأخشاب ؛ وما هو خاص بطريقة البناء وطريقة التسقيف، والتغطية بالحجر أو الخشب ؛ والدهانات، والألوان، والنجارة، والخراطة، والمعادن، والكتابة على هذه المواد، وما يصاحب ذلك من زخارف.

وهكذا أصبح من الضروري لدراسة العمارة الإسلامية في قطر من الأقطار الإسلامية، أو في عصر معين، الرجوع إلى ما حفظ لنا من وثائق هذا القطر وفي ذلك العصر. وهنا تبرز أهمية وضع معجم لمصطلحات العمارة الإسلامية، طبقا لما ورد في الوثائق حتى يمكن فهم ما ورد بها من مصطلحات والتعرف على العناصر المعمارية المختلفة في العصر موضوع الدراسة» إهـ.

وأخيرا... أختتم استعراضي لجهود عدد من السابقين المشتغلين بتحقيق المصطلحات، بالإشارة إلى

عمل قمت به، وأتحمل أنا وحدي وزر ما قد يكون من أخطاء. فبعد اشتغال بقضية المصطلحات الفنية من أيام الدراسة وإلى الآن ؛ وبعد الرجوع إلى العشرات من المعاجم والموسوعات ـ عربية وإفرنجية ؛ وبعد ممارسات سابقة من النشر في هذا الموضوع ؛ وبتشجيع دافق دافىء من الأخ الصديق الأستاذ الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي مدير عام مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ؛ وبعون من الله وتوفيقه : نشطت الهمة، وصح العزم على إخراج طبعة جديدة تضم قرابة 1400 مصطلحا خاصة بالفنون الإسلامية يصدرها مركز الأبحاث باستانبول هذا العام (1993).

وتشتمل هذه الاصدارة الموسعة على رسوم دقيقة تشرح مصطلحاتها، قام بعملها المهندس الفنان محمود الطوخي، خبير ترميم الآثار الإسلامية بالهيئة العامة للآثار بالقاهرة. ذلك بالإضافة إلى مقدمة مسهبة عن الاصطلاح والمصطلحات وحاجتنا إليها، وقائمة بكل المراجع العربية والأجنبية التي تولد منها هذا العمل.

ومهما كان الجهد، فهو جهد المقل وعطاء الفقير. ولا أقول فيه إلا ما قاله الفيروزابادي في ختام قاموسه المحيط : «إنني عنيت بجمعه وتأليفه، وتهذيبه وترصيفه، ولم آل جهدا في تلخيصه، وتخليصه، وإتقانه، راجيا أن يكون خالصا لوجه الله ورضوانه».

وغفر الله لمن غفر لي وتجاوز عن هفواتي.

* * *

نماذج من:

معجم مصطلحات الفن الإسلامي

إعداد : أحمد محمد عيسى　　　رسم : محمود الطوخي

34 Amphitheatre — **مسرح مكشوف** هو المسرح الروماني المدرج الدائري الشكل حيث ساحة العرض في المركز والمقاعد الحجرية من حولها.

35 Amphore — **امفورة** جرة رفيعة نسبيا، ذات عروة أو اثنتين تستخدم في حفظ السوائل.

36 Anaglyph — **نقش ناتىء** حفر بارز على مادة شديدة الصلابة لإظهار علامة ما، يمكن استخدامها خاتما.

37 Anchor — **مخطاف. خطاف** وهو الهلب الذي يثبت السفينة في الماء.

38 Ancon — **كوع ساند** انظر : 417.

39 Anhydrite — **انهدريت** حجر جيري يستخدم في البناء.

40 Animal pursuit — **صراع حيوانات** مطاردة الحيوانات بعضها بعضا وشاع ذلك في الموضوعات الزخرفية.

41 Animated inscription — **كتابة ذات رؤوس آدمية** أسلوب استخدمه الفنانون في تزيين سيقان الحروف برؤوس آدمية.

42 Annulet — **حليقة** حلقة صغيرة من حجر أو معدن تدور حول بدن العمود أو مثله.

53 Apse — **حنية** دخلة في الحائط نصف دائرية تقريبا، مثل حنية القبلة أو حنية الكنيسة الشرقية.

54 Aquamanile — **إبريق** إناء خفيف سهل الحمل لصب الماء على الأيدي.

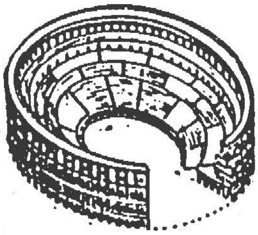
55	Aquamarine	**أزرق بحري** اللون الأزرق المائل إلى الإخضرار.
56	Aquarelle	**ألوان مائية** وتكون هذه الألوان شفافة أو غير شفافة.
57	Aqua-tint	**حفر بالحمض** نقش يتم بواسطة استخدام الأحماض على المعادن لعمل كليشيات الطباعة.
59	Arabesque	**زخارف عربية، تفريعات** كل اللغات نسبتها للعرب. وهي حليات نباتية وهندسية وكتابية متداخلة وممتدة، ومقوسة أو مرواة، وتعتبر خصوصية من خصوصيات الفنون الإسلامية.
60	Arabseque, floriated -	**توريق مزهر** تفريعات مزهرة.
61	Arabesque, foliated -	**تفريعات مورقة** وتجمع بين الأفرع النباتية والأوراق والأزهار المتشابكة.
62	Arbor (Arbour)	**عريش، سقيفة نباتية** ظلة تتسلقها النباتات.
63	Arc	حنيرة. **قوس** عقد الطاق أو قوس السهم الذي يشد به الوتر لرمي السهام
64	Arcade	**صف عقود. بوائك** مجموعة قناطر أو بوائك متصلة ومحمولة على أعمدة أو دعائم.
65	Arcade, Blind -	**عقود صماء أو عمياء**عقود متجاورة غير نافذة بغرض تزيين مسطح جداري.
66	Arcade, Inter-laced	**عقود متشابكة** مجموعة عقود ذات بوائك متقاطعة لتكوين تشكيل زخرفي.
67	Arch	**عقد. قوس. طاقة. قنطرة** أسلوب معماري للتغطية المعقودة ويتم بالطوب أو الحجر أو نحوهما، وله أشكال متعددة بحسب الأغراض أو لطبيعة مواد البناء.
68	Arch, Acute-	**عقد حاد** عقد ضيق حاد الزاوية كرأس السهم.

69 Arch, Bell- **عقد ناقوسي** قوسي الشكل و يرتكز على شفتين تبرزان من الكتفين-

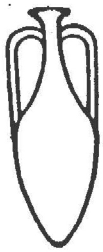
70 Arch, Blind- **عقد أعمى** عقد أعمى مسدود الطبلة



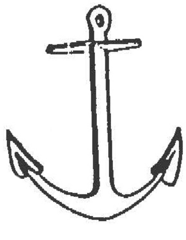
40



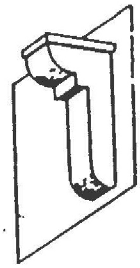
34



35



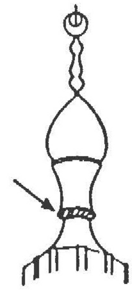
37



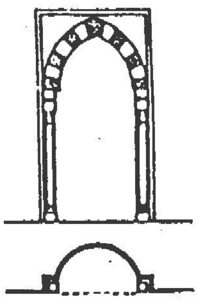
38



41



42



53



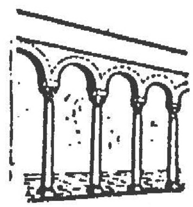
59



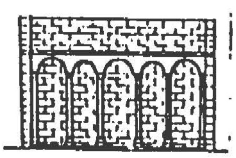
60



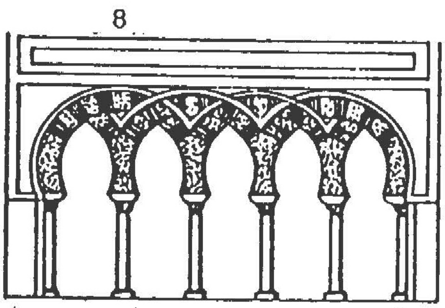
61



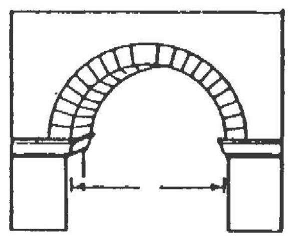
64



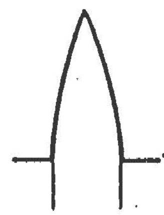
65



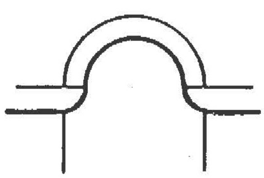
66



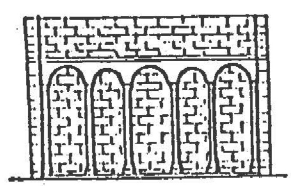
67



68



69



70

منهجية التعريب لدى المحدثين

أطروحة دكتوراه في اللغة العربية من كلية الآداب
بجامعة دمشق

للباحث ممدوح خسارة

الغرض العام من البحث : تحديد منهجية التعريب المستخلصة من تجارب الجهات العاملة في التعريب في الوطن العربي. واقتراح الحلول لإشكالياته.

تتألف الاطروحة من مقدمة ومدخل وثلاثة أبواب وخاتمة.
تعرض المقدمة لدواعي اختيار البحث ومسوغاته.

ويعرض المدخل لتحديد مدلولات مصطلحات البحث : (التعريب ـ المنهجية ـ الحداثة) ويبين أن المقصود بالتعريب عند إطلاقه في البحث هو (وضع المصطلح العلمي العربي).

تضمن الباب الأول من البحث طرائق وضع المصطلح في العصر الحديث وهي : (الترجمة، والتوليد اللغوي، والاقتراض)، وقد خصت كل طريقة منها بفصل.

تناول الفصل الأول (الترجمة) بين مدلولاتها وأنواعها ومصادرها وترجمة السوابق واللواحق إلى العربية.

وتناول الفصل الثاني (التوليد اللغوي) من اشتقاق ومجاز.

يمثل هذا الباب الجانب اللغوي التأصيلي من الأطروحة. وأهم ما أسفر عنه البحث فيه :

1. أن مما يسهل ترجمة المصطلحات الجديدة، أن تجرد المصطلحات العلمية القديمة، وتفرغ في معاجم تراثية علمية، تخزن في حاسوب مركزي لعرض المفهومات العلمية الجديدة عليها، والإفادة منها إذا كانت تفي بشروط المصطلح من دقة ووضوح وإيجاز.
2. رد مقولة وجود (السوابق واللواحق) في اللغة العربية ورد محاولات بعضهم إدخال لواحق إلى العربية قد تؤدي إلى أبنية، ربما لا تألفها الأذن العربية.
3. تحقيق معنى التوليد اللغوي، والتمييز بين كل من مدلولات المولد والمعرب والدخيل والعامي. ونفي شبهة عدم الفصاحة عن الكلام المولد.
4. تحقيق معنى ظاهرتي الابدال والالحاق في العربية، ومخالفة المتقدمين فيهما، والدعوة إلى الافادة منهما في وضع المصطلحات،

بدلالتهما على الفروق النوعية في المسمى الواحد.

5. رد النحت وسيلة توليد لغوي لمنافاته خصائص العربية في ذلك، وإثباته أداة اختصار واختزال ليس غير.

6. تجويز الاشتقاق من الخماسي وكيفية ذلك، ومخالفة من قال بعدم جوازه.

7. رصد دلالات كثيرة من الأبنية العربية، واقتراح بعضها لمفهومات جديدة.

8. التهدي إلى (النظام الصوتي العربي) الذي هو مقياس عروبة الكلمة أو دخالتها.

9. وضع ضوابط للتعريب اللفظي مستقراة من معربات عصر الاحتجاج ومخالفة من ذهب إلى أنه لم يكن ثمة ضوابط للتعريب اللفظي عند القدماء.

وتضمن الباب الثاني من الاطروحة البحث في الجهات العاملة في وضع المصطلح، ووسائلها في نشره، وجاء في فصلين :

الفصل الأول، للجهات العاملة في التعريب مؤسسات (مجامع وجامعات وهيئات)، وأفرادا.

والفصل الثاني، لوسائل نشر المصطلح من معجمية واعلام وتربية وحاسوب.وأهم ما في هذا الباب :

1. تأكيد وجود منهجية عامة مشتركة بين جميع الجهات العاملة في التعريب مؤسسات وأفرادا.

2. إظهار خصوصية كل جهة من جهات الوضع في إطار المنهجية العامة.

3. رد مزاعم عدم كفاية المعاجم العلمية المتخصصة.

وتضمن الباب الثالث بحث أبرز إشكاليات التعريب وهي : التعددية المصطلحية، ضعف الدلالة ونقص الدقة في المصطلح، عدم التزام المصطلح العربي. وقد خصت كل إشكالية بفصل. وأبرز ما في هذا الباب :

1. تحجيم إشكاليات التعريب، وإعطاؤها أبعادها الواقعية ومخالفة من عدها استحالات لا يمكن تجاوزها، أو بسائط لا يؤبه لها.

2. ترجيح منهجية لسانية لتوحيد المصطلحات المتعددة، واستدراك ما يقوي من فاعليتها.

3. اقتراح طريقة لاختيار المصطلحات العلمية المؤهلة لدخول المعجم العلمي العام.

4. وضع ضوابط لفتح أبواب المعجمية العربية أمام المولدات الجديدة ألفاظا ومصطلحات.

5. تأكيد ضرورة التعاون بين المختصين العلميين واللغويين عند وضع المصطلح، توخيا للدقة وقوة الدلالة فيه.

6. الدعوة إلى إنشاء مصرف عربي واحد للمصطلحات، تكون مهمته تتبع المصطلحات الجديدة وتخزينها في حاسوب قومي مركزي والتحذير من خطر ظهور تعددية حاسوبية على غرار التعددية المعجمية المتخصصة.

أما الخاتمة فقد أجملت عناصر الأطروحة وأكدت على المرتكزات الفكرية الأساسية في قضية التعريب وهي :

أ ـ أن مسألة التعريب سوف تبقى قائمة ما لم يكن لنا علم عربي ذاتي وما لم يكن

لنا علماؤنا العرب الذين يفكرون بالعربية ويعبرون عن اكتشافاتهم بها.

ب ـ أن ضعف مستوى البيان العربي من أهم العقبات في إنجاح التعريب بمفهوماته كافة.

ج ـ ارتباط التعريب بالارادة السياسية الواعية التي يجب أن تذكيها الأحزاب العروبية والقيادات السياسية العليا في الأمة.

في الأطروحة جمعٌ وتمثّل لآراء القدماء والمحدثين حول التعريب، وإضافات جديدة.

ويرى الباحث أن الإضافات الجديدة غير المسبوقة هي :

1. التهدي إلى (النظام الصوتي العربي) الذي هو مقياس عروبة الكلمة أو دخالتها. ووضع ضوابط للتعريب اللفظي في ضوئه. وهذا النظام الصوتي العربي هو التطبيق العملي لتعريف العرب للتعريب بأنه (أن تتفوه العرب بالكلمة الأعجمية على منهاجها).

2. تحقيق مفهوم الكلام (المولد)، والتمييز بينه وبين المعرّب والدخيل والعامي.

3. تحقيق مفهوم ظاهرة (الالحاق) في العربية، وإمكان الإفادة منها في وضع المصطلحات الجديدة.

4. تحقيق مفهوم (الدخيل) في اللغة العربية، ووضع ضوابط له.

5. إمكانية الاشتقاق من الاسم الخماسي العربي، وكيفية ذلك الاشتقاق.

تقع هذه الاطروحة في نحو (650) صفحة. أشرف عليها الاستاذ الدكتور شاكر الفحام رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق ورئيس الموسوعة العربية الكبرى، ومنح صاحبها درجة الدكتوراه بدرجة (امتياز) في جلسة مناقشة علنية جرت في دمشق بتاريخ 1993/10/20.

* * *

ملاحظات حول : (معجم ألفاظ الفلاحة في شمال الأردن)(*)
للدكتور عبد العزيز طشطوش

بقلم : الدكتور محمد علي الزركان
كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة حلب - سوريا

دأبت المجامع اللغوية العربية واتحاد هذه المجامع في مؤتمراتها واجتماعاتها على تكرار توكيد توصيات كانت قد اتخذتها في أمرين أساسيين هما :

أ - استكمال التعريب في الدول العربية التي لم تبدأ به أو لم تستكمله بعد في الجامعات والمؤسسات العلمية.

ب - استخدام العربية الفصحى في وسائل الإعلام وفي المسرح والتلفزيون والسينما...

وقد صدر توكيد أخير عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته التاسعة والخمسين التي عقدها بين 12 و 25 من شهر نيسان (أبريل) 1993، إذ أوصى الدول والحكومات ووزارات الإعلام العربية بالعمل على إنجازها لأنها قضية قومية، وجزء من شخصيتنا العربية... ! هذه التأكيدات التي جاءت في وقت تباطأت فيه حملة التعريب في عدد من الجامعات العربية ومراكز التعليم العالي والدوائر والوزارات في عدد من دول المغرب العربي، وطغت اللهجات العامية المحلية على كثير من الإنتاج المسرحي والسينمائي والتلفزيوني، فسيطرت هذه اللهجات على معظم أقنية البث التلفزيوني العربية، وامتدت إلى بعض محطات الإذاعة العربية، في حين لا تزال فيه محطات الإذاعات الأجنبية الموجهة إلى العالم العربي مثل محطة ال B.B.C البريطانية تستخدم في بث برامجها اللغة العربية الفصحى السليمة نطقا ونحوا وصرفا، وإنها لا توظف إلا المذيعين القديرين الأكفاء لغويا، بخلاف بعض الإذاعات العربية التي لا يستطيع كثير من مذيعيها قراءة نشرة الأخبار قراءة صحيحة دون أخطاء نحوية أو صرفية.

فالاهتمام باللهجات العامية العربية المحلية ظاهرة ابتدعها بعض المستشرقين والمستعمرين لغايات معروفة، كان القصد منها إقصاء الفصحى عن التداول والاستعمال.

وهناك بعض من المستعربين الذين تأثروا بأفكار المستشرقين والمستعمرين فصاروا يدعون بدعواتهم، وينادون بأفكارهم باعتماد اللهجات العربية العامية والترويج لها واعتمادها لغة الحديث والكتابة، ويقصدون بذلك إبعاد أبناء الأمة العربية الواحدة عن لغة العروبة والإسلام وتفريقهم إلى شعوب وقبائل وأمم لا تجمعهم جامعة ولا تربطهم رابطة. حتى إن بعض هؤلاء الأدعياء نادى باستبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية والكتابة بها، وذلك كما فعلت تركيا

(*) المعجم نشر في العدد 35 من مجلة (اللسان العربي) العام 1991.

في مطلع العشرينيات، ولكن فألهم خاب، وما كانت دعواتهم إلا سحابة صيف ما فتئت أن تقشعت

وبين حين وآخر يطالعنا بعض الباحثين بدراسة لهجة عامية دارجة لمدينة أو لمنطقة عربية معينة، أو يؤلف قوائم مفردات للكلمات المستعملة في الحديث اليومي أو في مهنة من المهن، وذلك كما فعل الزميل الدكتور عبد العزيز طشطوش، حينما نشر قوائم مفردات على أنها معجم لألفاظ الفلاحة في شمال الأردن، فقال في مطلع بحثه :

«يتناول هذا المعجم – كما هو واضح من عنوانه – الألفاظ المستخدمة في اللهجة المحلية في مجال الفلاحة، نحو أسماء الزرع والأراضي الزراعية والأمطار وغير ذلك ... والمرجو من هذا العمل حفظ التراث الأردني في أحد جوانبه وهو الجانب الزراعي، ويأتي ذلك ضمن اهتمام مركز الدراسات الأردنية وتوجهاته في توثيق التراث والحياة الأردنية في مناحيها المختلفة الذي هو نهاية، جزء من التراث».

ولكن الباحث يعلم حق العلم أن مثل هذه الأعمال لا تقدم ولا تؤخر، إلا إذا كان الهدف منها تأصيل هذه المفردات العامية الدارجة وربطها بالفصحى، وإذا لم يكن ذلك فإن ضررها أكثر من نفعها للأسباب التي سبق ذكرها.

ولعل الباحث يدرك تماما أن شمال شرق الأردن ما هو إلا جزء من بلاد الشام، بل ما هو إلا امتداد لجنوب منطقة حوران السورية التي تجمعها لهجة واحدة. فهذه المفردات التي سردها الباحث موجودة في أماكن كثيرة من بلاد الشام بل وفي أماكن أخرى من البلاد العربية، وليست مقتصرة على شمال شرق الأردن وحده. ففي ظني أن هذه المنطقة التي حددها الباحث لا تشكل بمفردها منطقة جغرافية بشرية مستقلة متميزة.

لقد سرد الباحث 195 مفردة سماها (ألفاظ الفلاحة في شمال الأردن) ابتدأها بمصطلح (أرض الجراب) الذي شرحه قائلا : «هي الأرض التي تترك دون زراعة طول الموسم، وذلك لضمان إنتاج أفضل في الموسم القادم.....» فلو حققنا في كلمة (الجراب) لوجدناها تعني مساحة الأرض واتساعها، فهي محرفة عن كلمة (الجريب) وهو بمساحة من الأرض يبذر فيها مقدار مكيال الجريب الذي يعادل أربعة أقفزة من أي نوع من الحبوب[1]»، فكلمة جراب تعني المساحة لا وصف الأرض التي تترك بدون زراعة أما هذه فتسمى أرض الحيال لأنها تترك حولا كاملا دون زرع.

ثم أورد المفردات التالية : البذار والبقر والبيدر والتيس والثني والثور والجراب والجريش والجدي والجلد والجلال والجمل المفطر[2]، والجمل القعود والحايل والحداجة والحوار والحولي... الخ وكأن لهجة شمال شرق الأردن مختصة بهذه المفردات دون سواها من المناطق الشامية الأخرى بل والعربية. فهل يوجد قطر عربي يجهل هذه المسميات ولايسميها بهذه الأسماء ؟!

ولقد شرح الباحث بعض هذه المفردات شرحا بعيدا عن المعنى الحقيقي الذي وضعت له، فقال مثلا في شرح كلمة (الحداجة) : عبارة عن جلال – قطعة من الخيش محشوة بالقش – توضع على ظهر الجمل وتخصص لنقل الحبوب بوضع الشوالات على جانبي الجمل، وربطها بقطع خشبية مثبتة فوق الجلال ...الخ» لكننا نلاحظ أن هذا

---

(1) انظر : معجمي الصحاح وأساس البلاغة وغيرهما.

(2) وصوابه (الفاطر) كما يسميه أهل البادية وكما هو في الفصحى.

الشرح يحتاج إلى شرح، فمثلا كلمة (الخيش) كلمة محلية لا يعرفها كثير من العرب القاطنين في أماكن أخرى، ولا يعرف قصده منها، فهل يريد بها (الجوت) الهندي، أو (الجنقاص) وهو كذلك نبات هندي، أو (الصوف) المعروف ؟!. وكان الأولى بالباحث أن يوضح نوع النسيج المصنوعة منه الحداجة. ثم قال : إنها ـ أي الحداجة ـ تخصص لنقل الحبوب. فهل هي حقا مخصصة لنقل الحبوب فقط ؟ وفي ظني أن هذا الشرح خاص جدا، فالحداجة ليست مخصصة لنقل الحبوب فقط، بل هي شبيهة بجلال الدابة توضع على ظهر الجمل أو الناقة للمساعدة على الركوب والحمل، فهي تحيط بالسنام. ثم قال الباحث في شرح الحداجة : «وربطها بقطع خشبية» ولكنه لم يسم هذه القطع ولم يصفها ويبين شكلها وحجمها حتى يفهمها القارىء، فهل هي صغيرة أو كبيرة، طويلة أو قصيرة ؟ فكان على الباحث أن يسميها بما سماها به أهل البادية وهي كلمة (الشظاظ) وكأنه نسي المثل البدوي القائل :«إذا جاع البعير أكل من حداجته» وهو يضرب لمن ضاقت عليه سبل العيش، فبدأ ينفق من حاجات بيته.

ثم إن المجال لا يتسع للوقوف عند كل تسمية نقلها الباحث فالمآخذ عليها كثيرة، فأكثرها يحتاج إلى تصحيح وتوضيح، فما أوردناه هنا من ملاحظات كان على سبيل المثال لا الحصر. هذا فضلا عن الأخطاء اللغوية والنحوية والأسلوبية التي كانت كثيرة يصعب سردها في هذه العجالة، ففي الصفحة 191 رفع ما حقه النصب في كلمة (جريش) وفي الصفحة 192 رفع ما حقه النصب في كلمة (متشابهان)... وهكذا فإن الملاحظات كثيرة لا تكاد تخلو منها فقرة واحدة من البحث، وما أوردناه منها كان على سبيل المثال لا الحصر.

* * *